جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية - ظهر المهراز
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Dhar El Mahraz

الرقم الترتيبي:.....

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية، والفنون، وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية

الحقل المعرفي: علم الاجتماع الحضري
التخصص: علم الاجتماع

المختبر: السوسيولوجيا والسيكولوجيا

أطروحة لنيل الدكتوراه

عنوان الأطروحة

السياسة والمدينة:

دراسة في سوسيولوجيا إنتاج المجال الحضري بالمغرب: الآليات، و الفاعلون والرهانات

المدينة الجديدة لتامسنا نموذجا

إعداد الطالبة الباحثة: مليكة موحتي **ر.ت.و : 9391376108**

تاريخ المناقشة: **2 دجنبر 2023**

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	العضوية باللجنة	الاطار	مؤسسة الانتماء
الأستاذ عبد الله هرهار	رئيسا	أ.ت.ع	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة
الأستاذ عبد الرحمن المالكي	مشرفا ومقررا	أ.ت.ع	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس
الأستاذ بوشتى الخزان	عضوا	أ.ت.ع	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس
الأستاذ محسن الرحوتي	عضوا	أ.مؤهل	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس
الأستاذ ادريس الصنهاجي	عضوا	أ.مؤهل	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس

السنة الجامعية 2023-2024

(يجد الربط بين السياسة والمدينة مبرراته، في الطابع الحضري المتزايد للسياسة. فإذا كانت السياسة قد ظهرت مع ظهور المدينة، كما تكشف عن ذلك بوضوح التجربة الاغريقية، فإن السياسة ما فتأت ترتبط بالمدينة، بحيث لا يمكن تصور السياسة اليوم بمعزل عن المدينة، ففيها تتمركز ومنها ينطلق تأثيرها، ليكتسح باقي الأرجاء. كما يجد ذلك الربط أحد مبرراته في الطابع السياسي المتزايد للفعل الحضري.)

ميشيل أجيي[1]

(صلب التحليل السوسيولوجي للمسألة الحضرية هو في دراسة السياسة الحضرية)

إمانويل كاستلس[2]

(لا يمكن تصور مدينة بالمعنى الدقيق للكلمة بدون سياسة)

جوليان فروند[3]

[1] Michel Agier, Anthropologie de la ville, éd PUF, Paris, 2015, p.10.
[2] Manuel Castells, La Question Urbaine, éd François Maspero, 1972. p.307.
[3] Julien Freund, La ville selon Max Weber, In Espaces et Sociétés, N 16 Novembres, 1975, p.47-62.



on ne nait pas ville, on le devient

إهداء

أهدي ثمرة هذا البحث إلى:

روح أمي وأبي...

وإلى كل أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة...

وإهداء خاص إلى من كان لي سندا ورفيقا، ومن معه

تتبدد كل الصعاب...

مليكة موحتي

شكر

بداية أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل **عبد الرحمن المالكي**، الذي شرفني بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، أشكره على ملاحظاته وتوجيهاته السديدة وعلى مواكبته العلمية والإنسانية لهذا المجهود...كما أشكره على ثقته وسعة صدره...

كما أشكر كل الأساتذة والأستاذات الذين أشرفوا طوال سنوات إعدادي لهذه الأطروحة على تكوينات سلك الدكتوراه....ممتنة لكم أساتذتي ولكن أستاذاتي على كل ما قدمتم لنا من توجيه وتأطير...

والشكر أخيرا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل...وأخص بالذكر عائلتي الصغيرة والكبيرة، وأصدقائي وصديقاتي...

مدخل عام

مثلت المدينة ومنذ القدم غاية ومطمح كل انسان يسعى الى التغيير نحو الأفضل نظرا لما توفره من إمكانيات وفرص تسمح بالنهوض بمستوى الافراد والجماعات، هذا بالإضافة الى الجاذبية التي تمارسها من خلال الرفه ورغد العيش الذي يميزها على حد قول ابن خلدون.

ولقد فرضت المدينة نفسها كموضوع للمعرفة لاعتبارات عدة، منها أنها مكان للسلطة: أي مقر للمؤسسات السياسية وفضاء للحياة السياسية (الأنشطة والفاعلون)، ومكان لإنتاج الخطابات والمعلومات السياسية على الخصوص ولتلقيها ونشرها، كما أن المدينة مكان للصراعات، مكان تنبثق فيه الصراعات المؤسساتية والسياسية، وصراعات الفاعلين وصراعات الأشخاص وصراعات الأفكار والتمثلات[4]...الخ.

ومع ذلك ما فتئ الباحثون يقفون على مفارقة بين الأهمية البالغة للمدينة في حضارتنا، وبين معرفتنا المحدودة بطبيعة الظاهرة الحضرية وبسيرورة التحضر، ولا سيما سيرورة إنتاج المجال الحضري، وما يرتبط بها من فاعلين ورهانات سياسية، رغم المحاولات الجارية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية من أجل فهم مختلف أبعاد الحياة الحضرية ومستوياتها[5]، ومنها ما يتعلق بإنتاج المدن الجديدة.

شكلت المدينة موضوعا للدراسة منذ نشأة العلوم الإنسانية كحقل للمعرفة والتدريس في الجامعات الغربية، حيث تناولها الباحثون من زوايا مختلفة محاولين فهمها انطلاقا من إشكالياتهم ونظرياتهم الخاصة، باعتبارها إما نظاما مورفولوجيا، أو نظاما طبيعيا، أو نظاما سيكولوجيا أو او نظاما سياسيا اداريا، أو نظاما بين–شخصيا interpersonnel...الخ[6]. وتعد السوسيولوجيا الحضرية من أبرز الحقول العلمية التي

[4] Bernard Lamizet, Le sens de la ville, éd L'Harmattan, collection villes et sociétés, 2002,p 13.

[5] Louis Wirth, Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, éd du champ Urbain, 1979, p251.

[6] Vincent Kaufman et autres, Théories, in Ouvrage collectif, Traité sur la ville, sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal, éd Puf, 2009, p.625

تهتم بدراسة المدينة، حيث وفرت إسهامات مدرسة شيكاغو والمدرسة الماركسية، وغيرها من الإسهامات التي أنتجت طوال تاريخ هذا الميدان السوسيولوجي، مجموعة من النظريات والمفاهيم والأدوات المساعدة على رصد الظاهرة الحضرية عموما، من حيث ما يميزها من تغيرات وما تطرحه من مشاكل واختلالات اجتماعية، وظاهرة المدن الجديدة، التي تمثل محور بحثنا هذا، بشكل خاص. والحديث عن المدينة الجديدة هو حديث عن مجال حضري خاص، يمكن أن يشكل منطلقا لفهم الكثير من التحولات التي تشهدها المجالات الحضرية بالمغرب.

الواقع أن تطور نشاط المدن وارتفاع وتيرة التمدين في القرن 20، خصوصا انطلاقا من سنوات الثلاثينيات، أفضيا إلى تطور نشاط العلوم الاجتماعية. ففي المدن انبثق الاهتمام بتحليل وإدراك أفضل للوقائع الاجتماعية التي تجري أساسا في الفضاء الحضري، الذي صار مكانا لكل الصراعات، وكل التوترات. لكن أيضا لكل التراجيديات ولكل أحداث التاريخ الكبرى. وقد شكلت أعمال مدرسة شيكاغو[7]، البداية الفعلية للسوسيولوجيا الحضرية، انطلاقا من المشاكل المتعددة التي طرحها، في سنوات العشرينيات في الولايات المتحدة، النمو المتسارع للمدن الكبرى. وهكذا، فتجربة المدينة والاسقاطات المجالية للحياة الاجتماعية شكلت بكيفيات مختلفة، نقطة انطلاق نقل المشكلات الاجتماعية إلى تساؤلات سوسيولوجية. هذا المنظور سيبدو مختلفا جدا عن ذلك الذي اعتمدته السوسيولوجيا الفرنسية مثلا، التي ظلت لزمن طويل متضايقة من فكرة ربط تأويل اجتماعي ما بتحليل مجالي. فإذا كانت السوسيولوجيا الأمريكية عموما، قد تشكلت انطلاقا من التجربة الحضرية أكثر منها من تجربة المقاولة، بفعل النمو المتسارع للمدن الأمريكية خلال سنوات العشرينيات من القرن الماضي، وبفعل التأثيرات المتنوعة التي تولدت عنه، فان السوسيولوجيا الحضرية الفرنسية تطورت انطلاقا من تدخلات السلطات العمومية

[7] من أجل التعرف على هذه المدرسة السوسيولوجية "التي تعتبر من أهم المدارس التي عرفها علم الاجتماع الحديث والتي لا زال صدى أعمال روادها يتردد في أذهان مختلف علماء الاجتماع وتحت أقلامهم. كما أن تقنيات ومناهج البحث الميداني التي أبدعوها ما تزال إلى اليوم من أهم وسائل المعرفة السوسيولوجية التي تتغيي سبر أغوار الواقع الاجتماعي..."، استفدنا كثيرا من كتاب:
عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء 2016.

في المجال، وتمحورت أساسا حول قراءة المجال بوصفه رهانا للسلطة. وكما أكد على ذلك إمانويل كاستلس، فإن صلب التحليل السوسيولوجي للمسألة الحضرية هو في دراسة السياسة الحضرية، أي دراسة التمفصل الخاص للسيرورات المتعينة ك"حضرية" و حقل صراع الطبقات، وبالتالي، تدخل الفاعل السياسي، بآلياته ورهاناته[8].

1.دواعي اختيار الموضوع:

من المفارقات الأساسية التي استرعت انتباهنا في بداية انفتاحنا على البحث السوسيولوجي، في مرحلة الإجازة، مفارقة المجالات الحضرية، التي أحتك بها يوميا، بحكم العمل والدراسة (الرباط – تمارة –تامسنا...)، والتي يمكن القول عنها، أنها بقدر ما هي مهيمنة ومحركة للتنمية وجاذبة، بقدر ما، هي أيضا أمكنة تمييز اجتماعي، وانعدام الأمن والعنف، أمكنة تفتقر في الغالب للشروط المادية الدنيا (السكن اللائق، والبنيات التحتية والتجهيزات والخدمات الضرورية)، وتفقد هوياتها وتكبر بطريقة عشوائية. بحيث أضحى الحق في العيش في إطار مبني، تتوفر فيه الشروط اللائقة والجيدة للجميع، صعب التحقق على مستوى الواقع. بل الأكثر من ذلك يمكن القبول ببساطة بأن المدينة كما يستنتج بعض الباحثين، هي في كل وقت وفي كل المجتمعات، تخلق وتمنح أشكالا من التقسيم، والمفاضلة والتمييز الاجتماعي والمجالي. وأن هذا المعطى، ليس شيئا ملازما للمدينة فقط، وإنما صارت الدينامية الحضرية نفسها تتغذى من هذه الأشكال، كما لو أن المدينة آلة ضخمة لإنتاج الأزمات والتمييز والإقصاء والانغلاق و الغيتوهات والهشاشة[9].

وهكذا أصبح تدخل الدولة شيئا مفروضا. ولكن رغم تعدد المبادرات، لا حظنا أن الوضع يظل في الغالب على ما هو عليه، بل أكثر تأزما مع ارتفاع نسبة المهاجرين القرويين نحو المدن من جهة، والتزايد الديمغرافي للسكان الحضريين أنفسهم من جهة أخرى. من هنا تم التفكير في السنوات الأخيرة في سياسة إحداث مدن جديدة مجاورة في الغالب

[8] Manuel Castells, La Question Urbaine, op, cit, p 307.

[9] Claude Lacour, « Gouvernance urbaine et cohésion sociale : "l'uni-diversité" », Cahiers de géographie du Québec, vol. 47, n° 131, 2003, p.. 321-327.

للمدن الكبيرة، وهي الظاهرة القديمة–الجديدة، والتي استرعت انتباهنا في البداية، فحاولنا خلال بحث الإجازة استكشافها.

ولعل من الأسئلة التي فرضت نفسها علينا، سؤال مدى استجابة هذه المدن الجديدة فعلا لمتطلبات الحياة الحضرية. أليست المدن الجديدة في الكثير من الحالات، خصوصا عندما توظف لغاية السكن لا غير، مجرد مجالات حضرية شبيهة ب"آلات معدة للسكن" machines à habiter»، مثلما قال هنري لوفيفر؟ فهل يمكن اعتبار هذه المدن الجديدة، بالرغم مما تتضمنه من بنايات ومنشئات معمارية وحياة حضرية وأنشطة، مجرد أشياء تقنية وآلات[10]؟

كما تكمن كذلك الدوافع وراء الخوض في هذا البحث، في الرغبة التي تولدت لدينا لاستثمار ما انتهينا إليه من خلاصات على مستوى بحث الماستر، الذي تناولنا فيه دور الاحزاب السياسية في التنمية المحلية والحضرية، وفي انتاج المدينة. خاصة وان الصلاحيات الجديدة التي خولتها لها المقتضيات الدستورية والقانونية الجديدة، تعتبر ذات اهمية بالغة. حيث أن موضوع بحثنا بسلك الماستر تناول موضوع: "الاحزاب السياسية بين التنمية المحلية والتنمية السياسية"، والذي حاولنا من خلاله الكشف عن دور الاحزاب السياسية في التنمية المحلية داخل الجماعات الترابية، بما في ذلك ما يتعلق بالمساهمة في إنتاج المدينة. هذا ولو اننا في مثال "إنتاج مدينة تامسنا"، واجهنا مفارقة صادمة، تمثل وضع مدينة تامسنا الناشئة "تحت وصاية" جماعة قروية، واعتبارها إداريا وترابيا، تابعة لجماعة "سيدي يحيى زعير".

ان تركيزنا على الأحزاب السياسية راجع إلى ملاحظتنا بأن الحديث عن الفاعلين التنمويين، والفاعلين في إنتاج المدينة، غالبا ما يختزل في الدولة ومؤسساتها العمومية (الوزارة الوصية عن سياسة المدينة والوكالات الحضرية...) أو السلطات المحلية والجماعات الترابية، بل وأحيانا المجتمع المدني والقطاع الخاص، ونادرا ما تتم الإشارة إلى الأحزاب السياسية. حيث غالبا ما يتم التأكيد على الجماعات المحلية، دون الانتباه

[10] Lefebvre Henri, « Septième Prélude : « Notes sur la ville nouvelle (avril 1960) » ,in *Cahiers philosop.hiques*, 2009/2 N° 118, p. 79-86.

إلى أنها مجال تترجم فيه الأحزاب السياسية تصورها لتدبير الشأن العام المحلي، وللمساهمة في إنتاج المجال الحضري.

والملاحظ انه كلما زاد اهتمامنا بموضوع المدن الجديدة، كلما تم اكتشاف مجموعة من الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة التي تحتاج الى تنقيب أكثر. فامام محدودية تدخل الدولة– بمؤسساتها المختلفة–في المجال الحضري، مقابل بروز تدخلات فاعلين آخرين (المنعشين العقاريين، المنتخبين، المجتمع المدني...)، فهذا يدل على أن الدولة لم تعد هي المعني الوحيد بمسألة إنتاج المدينة بالمغرب. من هنا إذن الكشف عن العناصر الأساسية التي يحاول البحث التطرق اليها والتي تتمثل في شروط انتاج المدينة كمجال حضري من خلال محاولة تحديد الفاعلين المتدخلين، لاسيما وأنه عند الحديث عن الفاعلين التنمويين، غالبا ما يختزلون في الدولة أو السلطات المحلية والجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع تغييب دور أطراف أخرى متدخلة بما فيها المواطن نفسه والذي خولته التعديلات الدستورية حق المساهمة في تنمية جماعته الحضرية. هذا الى جانب الكشف عن الآليات وكذا الرهانات التي تكمن وراء هذا الانتاج.

وقد تم اختيار مدينة تامسنا كنموذج نظرا لكونها شكلت موضوع بحث الاجازة، والذي كان بعنوان" **إشكالية المدن الجديدة بالمغرب مدينة تامسنا نموذجا**".

وتجدر الإشارة إلى أنه، مع توالي احتكاكنا بالموضوع وانتقالنا من مرحلة الاجازة الى الماستر ثم الى حين التفكير في الترشح للدكتوراه، تبلور الموضوع في الصورة التي هي عليه اليوم.

رهاننا اليوم إذن، هو أن نوسع دائرة دراستنا لتشمل البحث في علاقة السياسة بالمدينة عموما، من خلال البحث في شروط انتاج المجال الحضري بالمغرب، من زاوية الفاعلين والآليات والرهانات.

وما يبرر تناولنا لهذا الموضوع، بالدرجة الأولى هو رغبتنا المتواضعة للمساهمة في جهود تعزيز حضور هذا الجانب من السوسيولوجيا المهتم بالمدينة، والذي يتناول مسألة إنتاج المجال الحضري. فكما هو معلوم، فالمدينة والظاهرة الحضرية من المواضيع التي ظلت نسبيا ثانوية ضمن اهتمامات علماء الاجتماع المغاربة، باستثناء طبعا الاسهامات

الرائدة لكل من فرانسواز نافيز بوشانين Françoise Navez-Bouchanine، التي ركزت على التفاعل بين الممارسات المجالية والممارسات الاجتماعية، ولأنماط السكن والسكنى في الوسط الحضري[11]، واسهامات بوزياني بوشنفاتي[12] الذي تناولت ظاهرة التحضر، في علاقتها مع الثقافة الحضرية بالمغرب، ولا سيما ما يتعلق بمدن الصفيح، وطبعا اسهامات عبد الرحمان المالكي، الذي تناول ظاهرة التحضر والهجرة في المغرب[13] والذي قدم مساهمة غير مسبوقة، في مجال التعريف بالمرجعيات النظرية الأساسية في حقل سوسيولوجيا التحضر والهجرة[14] ، واسهامات عبد الرحمان رشيق في تحليله للحركات الاجتماعية، والتوترات العنيفة، والانتفاضات وتأثيراتها على السياسة الحضرية والتنظيم المجالي للمدن المغربية الكبرى[15]، أو في مؤلفه المدرسي الصادر حديثا، و الرامي إلى التعريف بالسوسيولوجيا الحضرية بالمغرب والمغرب الكبير عموما[16].

وهكذا، فإذا استثنينا مثل هذه الكتابات الرائدة في حقل السوسيولوجيا الحضرية، فإن أغلب ما ينتج من خطابات حول ظاهرة المدن الجديدة ببلادنا، لا يخرج عن إطار الخطابات الإعلامية والسياسية والتقنوقراطية (خطاب التعمير والتهيئة وخطاب الإدارة)، بل وخطابات الناس العاديين، من هنا الحاجة إلى التناول العلمي السوسيولوجي للظاهرة الحضرية عموما، ولإشكالية إنتاج المدن الجديدة بالمغرب، بشكل خاص.

ان تناول موضوع الأطروحة يستند بالأساس إلى اسهامات باحثين مختلفين في حقل السوسيولوجيا الحضرية، ينتمون إلى تيارات وتقاليد علمية مختلفة، مع الانفتاح طبعا

---

[11] Hassan Rachik et Rahma Bourqia, « La sociologie au Maroc », *SociologieS* [En ligne], Théories et recherches, mis en ligne le 18 octobre 2011, consulté le 03 juillet, 2018.

[12] بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، 1988.

[13] عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، 2015. ص6

[14] المرجع نفسه.

[15] Hassan Rachik et Rahma Bourqia, « La sociologie au Maroc », op.,cit, mis en ligne le 18 octobre 2011, consulté le 03 juillet, 2018.

[16] Abderrahmane Rachik, Sociologie urbaine du Maghreb, éd La Croisée des Chemins, Casablanca, 2020.

على اسهامات باحثين من تخصصات علمية أخرى، تعنى بالموضوع، حيث لا يمكن الحديث عن المدينة الجديدة، والمدينة عموما، دون المرور عبر كتابات الجغرافيين والاثنوغرافيين والديموغرافيين وطبعا المؤرخين[17]. من منطلق أن الحدود بين التخصصات العلمية ليست في الغالب سوى اختراعا مؤسساتيا. وفي هذا الصدد يأتي انفتاحنا على عدد من الدراسات والأبحاث التي تناولت قضايا قريبة من موضوع أطروحتنا، ومنها على سبيل المثال أطروحة الباحثة الجغرافية كاميليا الطيبي الكتاني Camilia Taibi El Kettani حول موضوع المدن الجديدة بالمغرب[18]، وأطروحة الباحثة الجغرافية إلزا كوزلادو Elsa Coslado حول موضوع إنتاج المجال الحضري بمدينة مراكش ودور الفاعلين المحليين، وخصوصا المنعشين العقاريين[19].

وما يعزز اختيارنا لموضوع "انتاج المدينة" ما ذهب إليه عدد من أبرز رواد السوسيولوجيا الحضرية المعاصرة، من أن مسألة المدينة نفسها، باعتبارها موضوع بحث، هي في تراجع، بل إنها تفقد صلاحيتها، كما يؤكد ايف غرافمير Yves Grafmeyer ، الأمر الذي جعل الباحث ألان بوردان Alain Bourdin يدافع عن فكرة أنه "لم تعد هناك مدينة، وإنما فقط سيرورات تنتج واقعا حضريا"[20].

وانطلاقا من أن كل مدينة هي تجربة مميزة، وكل تاريخ حضري يتسم بفرادته[21]. وبالنظر إلى انه، من الصعب الاستدلال انطلاقا من أنماط أو نماذج مدن كبرى، حيث تتعقد الظواهر الحضرية وتتداخل، فضلنا دراسة موضوع إنتاج المجال الحضري بالمغرب، لكن من مدخل دراسة إنتاج المدينة الجديدة، وبالتحديد انطلاقا من مدينة جديدة بعينها هي :

---

[17] Yankel Fijalkow, Sociologie des villes, éd la Découverte, Paris, 2007.p.4(édition numérique)

[18] Camilia Taibi El Kettani. Les "villes nouvelles" du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Thèse de Doctorat en Géographie. Soutenu à Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2019.

[19] Elsa Coslado, Etalement urbain et opérations immobilières périurbaines pour classes moyennes à Marrakech : production, peuplement et modes d'habiter, Thèse de doctorat, Université François-Rabelais, Tours, France, 2015.

[20] Yves Grafmeyer, « La sociologie urbaine dans le contexte français », in Revue SociologieS, Dossiers, Actualité de la sociologie urbaine dans des pays francophones et non anglophones, mis en ligne le 15 novembre 2012, consulté le 27 août 2019. URL : http.://sociologies.revues.org/4179.

[21] Alain Bourdin, penser la ville des flux, in Ouvrage collectif, Mobilité et écologie urbaine, Dir Alain Bourdin, éd Descartes et Cie, Paris, 2007. pp 19-42.

مدينة تامسنا، لاعتقادنا بأنه كلما كان نموذج المدينة بسيطا، كلما كان تحليله سهلا. فالأمر هنا أشبه بما استنتجه الأنثروبولوجيون عند دراستهم لمواضيعهم. فاختيارهم للمجتمعات البسيطة لدراسة موضوع معين، راجع إلى وعيهم بأن دراسة ذات الموضوع في مجتمع معقد، يتطلب سنوات من الدراسة قبل القدرة على إدراك جانب ولو بسيط من القوى التي تؤثر فيه[22].

2. أهمية موضوع الأطروحة وأهدافها:

يكتسي تناول موضوع هذه الأطروحة (إنتاج المدينة الجديدة تامسنا) أهميته من أهمية المدينة وإنتاجها في حياتنا، بالنظر إلى أن إنتاج المدينة وتغييرها، رافعة لإنتاج المجتمع وتغييره ولتغيير الطريقة التي يعيش بها الأشخاص علاقتهم وتواصلهم مع العالم[23]. خصوصا وان التفكير في إنتاج مدن جديدة، يأتي غالبا عقب استنفاذ الحلول الأخرى المؤقتة والجزئية وغير المناسبة التي جرى اعتمادها على مستوى إنتاج المجال الحضري. وتعود أهمية الموضوع أيضا إلى كون مدينة تامسنا هي الأكثر تقدما على مستوى الإنجاز من بين كل المدن الجديدة التي أعلن عن إحداثها سنة 2004. وبالتالي فإن فهم حالة تامسنا، باعتبارها حالة متقدمة على مستوى الإنجاز، يشكل منطلقا لفهم الكثير من التحولات التي تشهدها المجالات الحضرية بالمغرب، خصوصا أنه يساعد في إدراك خصوصيات هذه الظاهرة المستجدة في إنتاج المجال الحضري، وخصوصا الاختلالات التي صاحبت إخراج مشروع المدينة الجديدة تامسنا إلى الوجود، والصعوبات التي واجهها الفاعلون الأساسيون في خضم سيرورة الإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا الاختلافات الموجودة بين مختلف حالات المدن الجديدة، خصوصا التي انطلق إنجازها إلى حد الآن. كما أن أهمية الموضوع تعود إلى أن تناوله يستجيب لحاجة يستشعرها كل مهتم بإشكالية إنتاج المجال الحضري بالمغرب، وإنتاج المدينة الجديدة بالتحديد، بالنظر إلى أن المدن الجديدة تطلبت استثمارات وموارد مهمة جدا، وأثارت نقاشات وردود فعل قوية، لا سيما من قبل ساكنة المدينة، الأمر الذي يجعل من الأولوية فهم سيرورة إنتاج هذا المجال

[22] M. Mead, Mœurs et sexualité en Océanie, tr Georges Chevassus, éd, Plon, 1963.p.,370.
[23] André Gorz, Misères du présent, Richesse du possible, éd Galilée, Paris, 1997. p. 161.

الحضري الخاص والكشف عن اختلالاتها، بغاية المساهمة في إيجاد حلول لتجنبها في المستقبل.

ومن دواعي الاهتمام بالموضوع كذلك هو أن مسألة إنتاج المدينة الجديدة، هي مسألة راهنية، لكنها أيضا موضوع للمستقبل، بالنظر إلى أن تناوله اليوم مفيد لإدراك تحديات ومآلات التطور الحضري بالمغرب، والتي هي غير مفصولة عن المطالب والحاجيات المتزايدة للساكنة على مستوى السكن والتجهيزات والأنشطة المدرة للدخل. إذ شكلت المدن الجديدة وما تزال مختبرات للابتكار والتجريب بالنسبة للفاعلين في مجال تهيئة وإنتاج المجال الحضري...

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن أهمية تناول الموضوع تعود أيضا إلى أن إنتاج المجال الحضري، ليس شأن السياسي والفاعل الجمعوي والمقاول وقاطن المدينة فقط، بل هي شأن الباحث أيضا. فوجهة نظر الباحث في حقل السوسيولوجيا أو الانثروبولوجيا حول المدينة، بما تتضمنه من معارف، في تطور وفي تحول دائمين، تمثل ما يسميه ميشيل أجيي "مدينة مكرر ville bis"، ويقصد بها مجموع المعارف التي ينتجها حول المدينة، والتي ينتجها انطلاقا من رصده لممارسات وعلاقات وتمثلات الحضريين، الذين يلاحظهم بنفسه، مباشرة وفي وضعية[24].

والواقع أن إنتاج عالم الاجتماع أو الانثروبولوجي للمدينة لا يقل أهمية وفائدة عن إنتاج الفاعلين المسؤولين عن إنتاج المدينة في الواقع، وهذا الذي جعل باحثا مثل ميشيل أجيي يدافع ليس فقط عن إمكانية نمط من المعرفة العلمية، السوسيولوجية أو الانثروبولوجية، حول المدينة، والمنتجة انطلاقا من المدينة نفسها، وإنما عن فائدته بالنسبة للسكان والمخططين والملاحظين ومصلحي المدينة[25].

من هنا، فمن الأهداف الأساسية التي تطمح هذه الأطروحة إلى بلوغها، من خلال معالجة هذه الإشكالية المتعلقة بإنتاج المجال الحضري، والمدينة الجديدة تامسنا بالتحديد،

[24] Michel Agier , Esquisses d'une anthropologie de la ville : lieux, situations et mouvements , éd Bruylant-Academia , Louvain , 2009.p.7

[25] Ibid, p.,6.

المساهمة في بناء قاعدة معارف ومعطيات وأدوات منهجية خاصة بالموضوع، ووضعها رهن إشارة الباحثين والساكنة والمهنيين وأصحاب القرار، وكل المهتمين بالموضوع.

3. إشكالية الأطروحة وفرضياتها:

انطلاقا مما سبق، يستهدف هذا البحث تناول موضوع السياسة والمدينة، من خلال طرح **إشكالية إنتاج المجال الحضري بالمغرب**، باستلهام ما تراكم من أدوات ومفاهيم ونظريات في إطار السوسيولوجيا الحضرية، وباعتماد منهج المقارنة بين التجربة المغربية والتجارب الدولية في مجال إنتاج المجال الحضري، خاصة إنتاج المدينة الجديدة. وأمام استحالة تناول الموضوع في عموميته، ارتأينا التركيز على مدينة تامسنا كنموذج، على أمل أن ما سيخلص إليه هذا البحث من نتائج، قد يفيد في فهم ظاهرة انتاج المدن الجديدة ببلادنا، وفهم ظاهرة إنتاج المجال الحضري بالمغرب عموما، من هنا العنوان الذي نقترحه لهذه الأطروحة: " **السياسة والمدينة: دراسة في سوسيولوجيا إنتاج المجال الحضري بالمغرب: المدينة الجديدة تامسنا نموذجا.**"

ويتحدد التساؤل الإشكالي المحوري الموجه لهذه الأطروحة كما يلي:

ما هي الشروط والرهانات المتحكمة في إنتاج المجال الحضري بالمغرب؟

يتفرع هذا التساؤل الإشكالي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- من هم الفاعلون الأساسيون المسؤولون عن إنتاج المجال الحضري بالمغرب؟
- أي دور للمدن الجديدة، مثل مدينة تامسنا، في إنتاج المجال الحضري بالمغرب؟
- إلى أي حد حقق إنتاج المدن الجديدة كتامسنا الأهداف التي كانت وراء تصورها وإنجازها؟
- هل يمثل إنتاج مدينة جديدة، مثل تامسنا، تجديدا على مستوى إنتاج المجال الحضري بالمغرب؟

أما بخصوص **الفرضية الأساسية** التي يسعى البحث إلى التحقق منها، فيمكن صياغتها، انطلاقا من معايناتنا الميدانية وقراءاتنا النظرية في الموضوع (السوسيولوجيا الحضرية والأدبيات المنتجة حول المجال الحضري عموما) ، كما يلي :

نفترض أن انتاج المجال الحضري بالمغرب–خصوصا في حالة المدن الجديدة مثل "تامسنا"– الذي يستهدف بالأساس التحكم في اختلالات وصعوبات التحضر بالمدن الكبرى، لا يقوم على تدخل حصري ووحيد للدولة ومؤسساتها (أجهزة الوزارة الوصية، شركة العمران تامسنا)، كما لو أن الأمر يتعلق بمجال حضري عذري، وإنما هو انتاج جماعي co–production يفترض اضافة الى تدخل الدولة كفاعل اساسي، تدخلات فاعلين اخرين مثل المنعشين العقاريين والساكنة و المجتمع المدني.

تتفرع هذه الفرضية الأساسية، بدورها إلى فرضيات فرعية، نصوغها كما يلي:

- نفترض أن الدولة وخبراؤها في التهيئة aménageurs و التعمير urbanistes يهيمنان على انتاج المجال الحضري بالمغرب، ولو أن ذلك لا ينفي وجود فاعلين آخرين، يساهمون بدورهم وبشكل متفاوت في سيرورة إنتاج المجال الحضري أو في التأثير عليها ومقاومتها، من منعشين عقاريين، ومضاربين في العقار، ومجتمع مدني، وساكنة...الخ.
- نفترض أن إنتاج المدن الجديدة بالمغرب، يعبر عن استنفاذ الحلول الأخرى المؤقتة والجزئية وغير المناسبة، التي تحكمت في سيرورة إنتاج المجال الحضري، فهي بمثابة أدوات لإعادة تحقيق التوازن الديموغرافي بالمدن الكبرى ولتوزيع أفضل لعروض السكن والتجهيزات وللأنشطة الإنتاجية الموفرة للشغل في هذه المدن.
- نفترض بأن هناك هوة بين المدينة الجديدة تامسنا كما تصورها حاملو المشروع، وبين حقيقتها كما تجسدت في الواقع، وبين المدينة الجديدة كما تعيشها الساكنة اليوم.
- نفترض بأنه، على عكس التوجهات المعلن عنها، لم يقطع إنتاج المدينة الجديدة تامسنا، مع الطرق السابقة لإنتاج المجال الحضري، ولم تشكل بالتالي هذه التجربة مجالا للابتكار ولتجريب نماذج معمارية جديدة، وتحسين المجال الحضري، المبني والطبيعي، وللنهوض بالتعمير والتحضر المستديمين...

ولا شك أن التعمق في البحث ومراكمة القراءات والملاحظات الميدانية، أتاح لنا تدقيق وتحديد إشكاليتنا (السؤال المركزي والأسئلة الفرعية)، كما سمح لنا بتدقيق صياغة فرضياتنا ومراجعتها (الفرضية المركزية والفرضيات الفرعية)، كما ساعدنا على اختيار المنهجية الملائمة لمعالجتها.

كل ذلك مع وعينا طبعا، بأن مشروع البحث ليس عملية خطية تنطلق من ملاحظة الواقع ومساءلته، لتصل إلى النتائج وتأويلها باعتماد أطر نظرية ومفاهيمية، مرورا بصياغة الفرضيات ومحاولة التحقق منها عبر أدوات منهجية...الخ، فخلال البحث، يمكن اتخاذ مسار متعرج، لولبي، قد يشمل في كل لحظة تعديل الإشكالية، وتغيير الفرضيات ومراجعتها طوال مراحل البحث[26].

4. منهجية الأطروحة:

نؤمن بأن هناك جدلية بين تحسن مناهج وأدوات ومفاهيم العلوم الاجتماعية عموما وتزايد حاجات المعرفة حول المجال الحضري. وكما أكد Yves Grafmeyer ، شكلت مدينة شيكاغو، منذ بداية القرن 20، "مختبرا اجتماعيا" ، ومكانا مفضلا لملاحظة ولإدراك الوقائع الاجتماعية، وفي نفس الوقت مكانا يصير فيه تحليل تلك الوقائع مسألة جوهرية جدا.

وسبق لروبير إزرا بارك ، أحد أبرز مؤسسي السوسيولوجيا الحضرية، أن أكد على أنه "فقط إذا أمكن اختزال الوقائع الاجتماعية والمادية إلى وقائع مجالية أو ربطها بها، يكون بالإمكان قياسها"[27] وإدراكها بشكل أفضل.

هكذا اذن انطلقنا في معالجتنا لإشكالية الأطروحة من قراءة موسعة للأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول الموضوع، ومن المقارنة بين تجربة المجال الحضري في المجتمعات الأخرى، وبين التجربة المغربية، وبالتالي من استلهام ما تراكم من مفاهيم ونظريات وعُدَدٍ منهجية في السوسيولوجيا، كما في الأنثروبولوجيا الحضرية. وركزنا في جمعنا للمعطيات الميدانية على تقنيات البحث الكيفي بالأساس، من خلال توظيف ثلاث تقنيات أساسية، هي: المقابلة والملاحظة بالمشاركة وتحليل المضمون:

---

[26] Patrice Bonnewitz , premières leçons sur la sociologie de P. Bourdieu , éd Puf, 2e éditions, 2002, p..27.

[27] ولهذا شكلت الجغرافيا بالنسبة لبارك مصدرا معرفيا مركزيا منذ دراساته الجامعية الأولى، لدرجة أنه اعتبر أن كل طالب سوسيولوجيا مطالب بمعرفة الجغرافيا، وخصوصا الجغرافيا البشرية ، لأن الثقافة هي في آخر الأمر ، ظاهرة جغرافية،للمزيد أنظر :

Breslau Daniel. Robert Park et l'écologie humaine. In: Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 74, septembre 1988.Recherches sur la recherche. p.p. 55-63.

1.4. تقنية المقابلة:

اعتمدنا تقنية المقابلة، اقتناعا منا بأن السوسيولوجيا اليوم، صارت بفعل استخدامها الواسع لهذه التقنية، "علما للمقابلة" بامتياز، لا سيما من أجل تحليل المعاني التي يمنحها الفاعلون لممارساتهم، وللأحداث الذين يعتبرون شاهدين عليها، وكذا من أجل الكشف عن أنظمة القيم والمعايير التي انطلاقا منها يوجه الفاعلون أنفسهم ويحددونها[28]. وانطلاقا من هذه المزايا، تبدو تقنية المقابلة مناسبة لمقاربة موضوع أطروحتنا، خصوصا ما يتعلق بسيرورة إنتاج المجال الحضري، وما يرتبط بها من فاعلين ورهانات سياسية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن لحظات إجراء المقابلات شكلت بحق وضعيات اجتماعية للقاء والتبادل والتعلم، وليس فقط مجرد تحصيل للمعلومات، حيث مثلت لحظة البحث الميداني من هذه الأطروحة مناسبة لتجديد اللقاء مع ممارسة إجراء المقابلات. فكما هو معلوم، سبق لنا التمرن نسبيا على هذه التقنية، خلال لحظة البحث الميداني في بحثي الإجازة والماستر، لكن أهمية هذا البحث الأكاديمي ورهاناته واتساع حجم عينته يجعل من توظيف هذه التقنية اليوم مناسبة سانحة للتمرن والاكتساب، ولتعميق الجانب المهاراتي. فغالبا ما ينسى المشتغل بالبحث الميداني أن التمكن من إجراء المقابلات، يتطلب "تعلما بالممارسة، عبر منهج المحاولة والخطأ، وبممارسة "فن" أو "حرفة"، تتطلب تساؤلات مستمرة"[29].

فالإلمام بتقنية المقابلة، يفترض علاقة جدلية بين المعرفي والمهاراتي، حيث يتعلم الباحث إجراء المقابلات، ليس ب"المشافهة" أو بالاطلاع نظريا على مميزات هذه التقنية، وإنما بممارستها أو "معايشتها"، عبر إجراء المقابلات فعلا في وضعيات مختلفة، وبالتفاعل مع مبحوثين متعددين.

وهكذا، أنجزنا حوالي 65 مقابلة فردية شبه موجهة مع مجموعة من الفاعلين الأساسيين المنخرطين، بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية إنتاج مدينة تامسنا. إعتمدنا في

[28] Alain Blanchet et Anne Gotman, L'enquête et ses méthodes. L'entretien, éd Armand Colin, 2e édition, Paris, 2010.(édition numérique).p. 27.

[29] Alain Blanchet et Anne Gotman, L'enquête et ses méthodes. L'entretien, Op., cit, p. 10.

إنجازنا للمقابلات دليلا رئيسيا (انظر أسئلة الدليل الرئيسي –في الملحق) قمنا بتنويعه تبعا لتنوع عينة البحث، سواء تعلق الأمر بمبحوثين أفراد (ساكنة) أو مبحوثين ممثلين لفاعلين مؤسساتيين معنيين بإنتاج المدينة، راعينا في اختيارهم إلمامهم بخطاب مؤسساتهم، وانخراطهم في إنتاج هذا الخطاب ونشره، كما سبقت الإشارة إلى ذلك...

2.4. تقنية الملاحظة بالمشاركة:

إن اختيارنا لتقنية الملاحظة المباشرة، راجع إلى انها في نظرنا مناسبة جدا لدراسة الموضوع: سيرورة إنتاج المدينة الجديدة تامسنا. إن هذه التقنية تسمح بالملاحظة البصرية للسلوكات في اللحظة التي تنتج فيها دون وساطة وثيقة ما أو شهادة ما.

ففي التقنيات الأخرى، على العكس، الأحداث والوضعيات أو الظواهر المدروسة، يعاد تشكيلها انطلاقا من تصريحات الفاعلين (عبر تقنية المقابلة)، أو من الآثار التي يتركها أولئك الذين يشهدون مباشرة أو بكيفية غير مباشرة على ما يجري في المدينة (عبر تقنية تحليل المضمون الوثائقي)[30].

وبناء على ذلك، نرى أنه ليس هناك من تقنية أفضل من تقنية الملاحظة المباشرة، قادرة على الوقوف على إنتاج مدينة تامسنا، وهو يتجسد في سلوكات الفاعلين الأساسيين، وذلك بغض النظر عن ما تقوله الوثائق الرسمية وغير الرسمية حول المدينة او ما يقوله الفاعلون في المدينة أنفسهم.

وما يجعل هذه التقنية مناسبة أيضا، هو انها يمكن أن تنصب على سلوكات الفاعلين، باعتبارها تمظهرا لأنظمة العلاقات الاجتماعية ولأسسها الثقافية، مثلما تنصب على البنيات المجالية، التي تكشف بدورها عن أنظمة العلاقات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، حاولنا إذن أن نوجه ملاحظتنا في الميدان، وفق أهداف الأطروحة وفرضياتها. فانطلاقا منها حاولنا تأطير فعل الملاحظة، ذلك أن طرق إنجاز الملاحظة

[30] Raymond Quivy et Luc Van Campenhoudt avec la collaboration de Jacques Marquet, Manuel de recherche en sciences sociales , éd Dunod , 4e édition entièrement revue et augmentée , Paris, 2011, p.174.

متمايزة في البحث الاجتماعي، تبعا لما تبنى الباحث: مثلا تقنية الملاحظة بالمشاركة من النمط الاثنوغرافي أو على العكس، تقنية للملاحظة بدون مشاركة...

تمنح المدينة وأحياؤها مجالات محددة، يمكن أن تشكل موضوع ملاحظة مباشرة، على غرار ما يقوم به الباحثون في إطار الأنثروبولوجيا الحضرية. وهكذا، قمنا بما سماه بعض الباحثين بالملاحظة "بالإقامة"[31]. « observation habitante »، من خلال الإقامة لمدة ثلاثة أسابيع من سنة 2018 في شقة بمشروع الضحى بتامسنا، في ملكية أختي.

والواقع أن اختيار مجال بحدود واضحة، يجعل الملاحظة المباشرة ممكنة، لأن هذه التقنية تجعل الباحث أمام مجموعة متناهية ومتقاربة من التفاعلات[32]. ونشير إلى أننا قمنا في إطار تجربتنا في الملاحظة "بالإقامة" ، بما تسميه الباحثة Pétonnet Colette ب"الملاحظة العائمة أو الطافية observation flottante"، حيث لم نوجه في البداية ملاحظتنا بشكل حصري صوب موضوع بعينه، حيث كنا نجوب الحي الذي نقيم فيه، ونعبر كل أحياء المدينة وشوارعها، نتحدث مع الناس ونلاحظ ما يقومون به من سلوكات ، متفرغين للملاحظة، وعدم التركيز على أي شيء محدد، معتبرين أن كل ما نراه يهمنا، وألا شيء بالتحديد يسترعي انتباهنا قياسا إلى باقي الأشياء الأخرى، وإنما نترك نظرنا "يطفو" لتعبره المعطيات بدون مصفاة، وبدون موجهات إلى حين تظهر نقط معلمية ونقط تقارب، تدفعنا للكشف عن قواعدها المحايثة"[33].

وقد اعتمدنا الملاحظة بالمشاركة ذات النمط الاثنوغرافي، لكن بمرونة كبيرة وبكيفية تتكامل بها هذه التقنية مع التقنيات الأخرى (المقابلة وتحليل المضمون). ولم نعتمد شبكة

---

[31] Jean-Marie Ballout, «Un bilan intermédiaire du Programme de villes nouvelles au Maroc», *Les Cahiers d'EMAM* [على الإنترنت], 29 | 2017.
URL: http.://journals.openedition.org/emam/1316; DOI: https://doi.org/10.4000/emam.1316

[32] Arborio Anne –Maris et Pierre Fournier, L'observation directe, L'enquête et ses méthodes, éd Armand Colin, Paris, 2010.p15

[33] Pétonnet Colette. L'Observation flottante. L'exemple d'un cimetière parisien. In : L'Homme, 1982, tome 22 n°4. p.p.37-47.

ملاحظة مفصلة ودقيقة[34]، لكننا إضافة إلى الإقامة المؤقتة بالمدينة، حافظنا على زيارات منتظمة لأحيائها، منذ أن اخترنا موضوع هذه الأطروحة، بل وقبل ذلك، بالضبط منذ إنجازنا لبحث الاجازة حول ذات الموضوع، ومنذ عملنا كأستاذة في جماعة عين عودة. كما أننا خلال زياراتنا لمدينة تامسنا التي، نقضي خلالها، ولمرات عديدة، اليوم بأكمله، أنجزنا ملاحظتنا لأحياء المدينة وشوارعها الرئيسية في فترات متفرقة، وملاحظة أمكنة المدينة المختلفة (الشوارع، البنايات، الأسواق، المؤسسات...)، والأشخاص (خصائصهم السوسيو–ديموغرافية(جنس، سن، علامات وضعهم الاجتماعي...) كثافتهم، حركيتهم، وتدفقاتهم....الخ) والأشياء (السيارات، اللافتات، مساحات خضراء، علامات تشوير..) واستعمالات الناس لها، والأنشطة (السير، التسوق، قيادة السيارة، التجول، ...)، وملاحظة تدفقات مدينة تامسنا في الصباح الباكر، عند تنقل ساكنة المدينة في اتجاه المدن المجاورة (الرباط، تمارة...) عبر مخارج المدينة الرئيسية، هذا، علاوة طبعا على ملاحظة النقاشات بين مختلف الفاعلين في المدينة، من خلال حضور أنشطة ولقاءات حول مختلف جوانب سيرورة إنتاج مدينة تامسنا(ندوات صحفية من تنظيم شركة العمران تامسنا، دورات مجلس جماعة سيدي يحيى زعير–تامسنا، فعاليات مهرجان تامسنا...الخ)...

3.4. تقنية تحليل المضمون:

إن تقنية تحليل المضمون حسب الباحث فرانسوا ديبيلتو، هي استمرار لتقنية الملاحظة، فهي تقنية ملاحظة غير مباشرة للموضوع، عبر واسطة الوثيقة، كما تشير إلى ذلك الأدبيات المتخصصة في منهجية البحث في العلوم الاجتماعية[35]. فعلى مستوى توظيف هذه التقنية، قمنا في البداية برصد وتجميع الوثائق التي لها علاقة بموضوع الأطروحة سواء تلك الصادرة عن المؤسسات العمومية (شركة العمران تامسنا، او وزارة إعداد التراب

[34] أشار ريمون كيفي وليك فان كمبنهود في كتابهما "دليل البحث في العلوم الاجتماعية" إلى أن توظيف الملاحظة في السوسيولوجيا، يمكن أن يكون بدون مشاركة، ويمكن ان تكون الملاحظة لمدة زمنية طويلة أو قصيرة، كما يمكن أن تنجز باعتماد شبكة ملاحظة مفصلة او بدونها. للمزيد انظر:

Raymond Quivy et Luc Van Campenhoudt avec la collaboration de Jacques Marquet, Manuel de recherche en sciences sociales , opc cit.p.175.

[35]François Dépelteau ,La démarche d'une recherche en sciences humaines : de la question de départ à la communication des résultats , éd Les presses de L'université de Laval , 1998, p. 296.

الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة ...)، أو تلك الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، إضافة طبعا إلى المؤلفات والأبحاث العلمية الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع. مع الإشارة إلى أن هذا المتن الوثائقي، خصوصا حول تجربة إنتاج مدينة تامسنا، عرف تراكما تدريجيا، منذ انطلاق المشروع سنة 2007 إلى اليوم. ثم قمنا بعد الرصد والتجميع بتحليل المتن الوثائقي المدروس كيفيا، بفحص الأفكار والموضوعات المتضمنة فيه، والتي لها علاقة بإشكالية الأطروحة، بالبحث بشكل منظم في المعطيات الواردة فيه، ثم تصنيفها والمقارنة فيما بينها والكشف عن العلاقات الدالة بينها، بما يخدم التحقق من فرضيات البحث.

وكما هو معلوم، فإذا كان تحليل المضمون الكمي مفيدا لمعالجة المتون الوثائقية الكبرى وأسرع في الإنجاز، بحكم أنه يعتمد على المعالجة الإحصائية للمعطيات، إلا أنه بالمقابل يهتم أقل بتحليل تفاصيل المضامين. فإن فائدة التحليل الكيفي، كما تبرز أدبيات البحث في العلوم الاجتماعية، خاصة بالنسبة للمتون المحدودة كما هو الحال في بحثنا هذا، تتمثل في أنه يسمح بتحليل معمق ومنظم لوثائق المتن، هذا على الرغم من أنه يتطلب وقتا وجهدا أكثر على مستوى معالجة كل وثيقة[36].

ونشير إلى اننا، لم نكتف بالوثائق ذات الصبغة الرسمية، المعبرة عن وجهة نظر الفاعلين الرسميين في المدينة، ومساءلة الأدبيات المؤسساتية والإعلامية، حول ما تقوله بخصوص إنتاج المجال الحضري، بل حاولنا الانتباه كذلك إلى ما سماه وليام طوماس William Thomas ضمن تقليد مدرسة شيكاغو ب"الوثائق غير المألوفة documents inhabituels"[37] التي تعبر عن الحياة العقلية والاجتماعية والاقتصادية لساكنة مدينة تامسنا، خصوصا الوثائق الرقمية، بتتبع واستثمار كم هائل من الوثائق(تدوينات وصور وفيديوهات...) حول مدينة تامسنا، المنشورة على الانترنيت. فمنذ سنة 2010، والانسانية تنتج كما هائلا من المعلومات. بحيث أن ما ننتجه اليوم

[36] Christian Leray, L'analyse de contenu : De la théorie à la pratique la méthode Morin-Chartier, éd Presse de l'université du Québec, 2008.p.,6.

[37] A. Coulon, Utilisation des documents personnels, in Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines, sous la direction d'Alex Mucchielli, éd Armand Colin, 3e édition, 2009.p.123.

من معطيات في يومين، يفوق ما أنتجته البشرية منذ ابتكار الكتابة قبل 5300 سنة. و 98% من هذه المعلومات هي اليوم على شكل رقمي. إذ نعاين اليوم فعلا ترجمة لمختلف مكونات عالمنا إلى معطيات رقمية. كل شيء يتحول إلى معطيات رقمية: صور، تصاميم هندسية، موسيقى، لوحات، استعمالات زمن، وثائق إدارية، أفلام، وصفات طبخ...الخ. فالواقع ان من خصوصيات الرقمي اليوم، أنه اكتسح كل مجالات حياتنا، من البعد الأكثر حميمية فيها إلى البعد الجماعي[38].

ومنذ ان بدأت الانترنيت تمس مجموع المجتمع انطلاقا من سنوات التسعينيات، رافقت التكنولوجيات الرقمية أكثر فأكثر الحياة اليومية لكل شخص، حتى وإن كانت استعمالاتها تكشف عن اختلافات ملموسة بين الأجيال والانتماءات الاجتماعية والمجالية[39]. ويتيح الانتاج الضخم للمعطيات تحديد الحياة الانسانية وتتبعها في ادق تفاصيلها، بما في ذلك ما يرتبط بالمدينة وبإشكالية إنتاج المدينة الجديدة[40].

فكما أكد الباحثان أنطوان كورمونAntoine Courmont وباتريك لوكالي Patrick Le Galès شكلت نهاية سنوات 2000 منعطفا بالنسبة للرقمي والتحولات الحضرية[41]. ففي سنة 2008 صار أكثر من نصف الساكنة العالمية يعيش في المدن. وفي ذات السنة بدأت تتوالى عدد من الابتكارات الرقمية (اطلاق IBM، وقبلها Cisco مبادرة المدن الذكيةsmarter cities) الهادفة إلى جعل التدبير الحضري أكثر فعالية عبر واسطة التكنولوجيات والبيانات، الأمر الذي تعزز عن طريق خلق عدد من المصفوفات الرقمية(مثل Airbnb، Uber، inDrive...). والأكثر من ذلك، انه مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة بدأ الهاتف الذكي smartphone، باعتباره منتوجا تقنيا جديدا، يجسد قطيعة بربطه المستمر للأشخاص بالانترنيت، و باتاحته لهم الولوج إلى خدمات

---

[38] Dominique Boullier, Sociologie du Numérique, 2e édition, éd Armand Colin, Paris, 2019 (version numérique), p., 16.

[39] Philippe Tronquoy et autres, Dossier « La société numérique », in Cahiers français, N 372, éd La documentation Française, Paris, 2013.p..1.

[40] Marc Dugain et Christop.he Labbé, L'homme nu. La dictature invisible du numérique, éd Robert Laffont et Plon, Paris, 2016(édition numérique), p.11.

[41] Antoine Courmont et Patrick Le Galès, Introduction, in « Gouverner la ville numérique », éd PUF, Paris, 2019. p. 5-26.

ومعلومات، في حلهم وارتحالهم. فالهاتف الذكي صار التكنولوجيا الأساسية للمواطن المستهلك الحضري[42]. وهذا ينطبق بشكل كبير على ساكنة مدينة تامسنا. فحداثة الحياة الحضرية بالمدينة، التي تزامنت مع المنعطف الرقمي، يفسر لجوء نسبة مهمة من ساكنة المدينة للتواصل حول واقعهم عبر الانترنيت، عبر خلق صفحات ومجموعات ومواقع لهذا الغرض.

لكن، بالمقابل هذا الانفتاح على المعطيات الرقمية، وضعنا في مواجهة عدد من التساؤلات والمخاوف، خصوصا ما يتعلق بالتحدي الذي تطرحه ظاهرة البيانات الضخمة les *big data*، ثم سؤال ما إذا كان توظيف المعطيات المستمدة من العالم الرقمي، يتم على حساب ما تتيحه من معطيات تقنيات البحث الكلاسيكية (المقابلة، الملاحظة بالمشاركة...الخ).

والواقع أننا نؤمن بأن مناهج وتقنيات البحث متكاملة وتغني بعضها البعض، وإن كانت الأبحاث التي تستند إلى الرقمي تتطلب بلورة مناهجها الخاصة، وفهم حدودها[43].

إن الباحث السوسيولوجي الذي اعتاد دراسة مجتمع قائم أو منتج سلفا، يجد نفسه، إزاء المجتمع الرقمي، محروما من احتكار خبرته. ليس فقط لأن الجميع يتحدث بدلا منه وينتج "تحليلات علمية"، بحكم أن العالم الرقمي يضع جميع الناس على قدم المساواة، فيمنح في الآن نفسه حرية أكبر وفوضى أكبر[44]، وإنما أيضا لأن تناوله للعالم الرقمي، هو تناول "لمجتمع في طور التشكل" [45].

---

[42] Antoine Courmont et Patrick Le Galès, Introduction, in « Gouverner la ville numérique », éd PUF, Paris, 2019. p. 5-26.

[43] Serge Abiteboul et Valérie Peugeot, Terra Data Qu'allons-nous faire des données numériques, éd Le Pommier/Universcience, Paris, 2017.p.87

[44] فحسب الكاتب الإيطالي أمبرطو إيكو : "أعطت الشبكات الاجتماعية الحق في الكلام إلى جحافل البلهاء الذين كانوا من قبل يثرثرون في الحانة بعد كأس من النبيذ، دون الإضرار بالمجتمع، بينما اليوم صار لهم نفس الحق في الكلام مثل الفائز بجائزة نوبل. هذا هو غزو الحمقى". أنظر:

Jérôme Colombain, Faut-il quitter les réseaux sociaux ?, éd Dunod, 2019, p.34.

[45] Dominique Boullier, Sociologie du Numérique, 2e édition, éd Armand Colin, Paris, 2019 (version numérique), p.18.

وفي صلب هذا المجتمع الآخذ في التشكل، صارت آثار السلوكات وما يقترن بها من سلوكات ذرية و دقيقة مثل : النقرة، الاعجاب، إعادة التغريدretweet ...الخ، هي المعطيات الأساس التي ينطلق منها كل بحث في العالم الرقمي وفي ما يجري فيه من وقائع. و تنتشر هذه السلوكات الذرية على الانترنيت، من موقع لموقع، ومن حساب لحساب، وتتحول هكذا إلى تكرارات، تنتج تأثيرات مهمة (كما حدث مع فقاعات الأزمات المالية)، بفعل الخصائص التي تميزها، والتي يصطلح عليه باللغة الفرنسية ب(V3)، ويقصد بها: حجمvolume البيانات الضخم جدا Big Data و تنوعها الكبير جدا variété وسرعة الفائقة vélocité.

والواقع أنه مع الخصائص المميزة للبيانات الضخمةBig Data ، صارت الشمولية والتمثيلية مفقودتين، لأنه من غير الممكن الإحالة بشكل كلي على هذه الشبكات الرقمية. لهذا فإن السوسيولوجيا الرقمية، في دراستها لهذا الواقع الجديد، المشكل من هذه المادة الأولية التي هي الآثار، تستلهم اليوم بعض مبادئ السوسيولوجيا الكلاسيكية، مثل الاهتمام الكبير الذي أولاه تارد Tarde للمحاكاة، وللاختلافات الصغيرة بدلا من الأسباب الأخيرة، بحيث أن دراسة الأثر أو تعقبه، لا تنصب على الأشخاص وإنما على الرسائل أو الميمات mèmes المتداولة، بوصفها عناصر سلوكية يتم رصدها، وتجميعها، ثم تحليلها وتأويلها[46].

وبخصوص طبيعة المشاكل المنهجية التي تعترض الباحث داخل الفضاء الرقمي والناجمة عن خصوصية ميدان الاشتغال. فحتى وإن كانت هناك اختلافات قد تُسجّل بين منطق اشتغال الفضاءين المادي والرقمي، فإن الخطوط العريضة للأنشطة الإنسانية تظل هي نفسها على العموم، مهما اختلفت حواملها وتمظهراتها والديناميات المسؤولة عن إنتاجها أو إعادة إنتاجها[47].

---

[46] Dominique Boullier, Sociologie du Numérique, 2e édition, éd Armand Colin, Paris, 2019 (version numérique), p.498

Julie Denouël, Identité, in Antonio A. Casilli et autres, Cultures du numérique, éd Seuil, Paris, 2011. p. 75.

[47] Dominique Boullier, Sociologie du Numérique, 2e édition, éd Armand Colin, Paris, 2019 (version numérique), p.16.

ذلك أن الفكرة الشائعة التي تعتبر أن "الواقعي" و"الافتراضي" يمثلان عالمين منفصلين ليس لهما نفس المعايير الثقافية، ولا نفس الاكراهات المادية ولا نفس المصالح الاقتصادية، والتي تتأسس أيضا على ادعاء أن التجارب خارج العالم الافتراضي مجسدة، بينما تلك التي تجري على النت ليست كذلك، هذه الفكرة تنسى أنه بالنسبة لمستعمل الانترنيت(الشخص في الفضاء الرقمي) لا يتم استبعاد لا جسده ولا وعيه من التجربة الرقمية، فالأمر يتعلق بتجارب إدراكية وتصورية وعاطفية واقعية في تأثيراتها[48]، كما أن العالم الرقمي لم يعد مجرد جزء من الواقع، إنه هو الواقع، الذي صار يشمل كل مناحي حياة الانسان [49] ، ما دامت أن كل مجالات الحياة الاجتماعية صارت تتطلب حضورا على الانترنيت و على الشبكات الاجتماعية (حياة حضرية، وحياة سياسية، وأحداث، وثقافة، ووسائل إعلام من كل نوع، بما في ذلك الأنشطة العلمية)...

لا شك أن العالم الرقمي، يتيح اليوم للباحث ملاحظة ساكنة افتراضية، رقمية، مثل ساكنة مدينة تامسنا، وتتبع الحياة الافتراضية للأشخاص المشكلين لهذه الساكنة، وهم ينسجون علاقات "غير مباشرة"، ويتفاعلون في ما بينهم عبر واسطة الانترنيت[50].

وهكذا، وبالموازاة مع نزولنا المباشر والجسدي للميدان "الكلاسيكي" للبحث، لجمع المعطيات عن طريق خلق علاقات قرب، قمنا باستكشاف هذا الميدان الآخر، المتمثل في العالم الرقمي لمدينة تامسنا، وملاحظة الفاعلين الرئيسيين فيه، عبر عشرات المواقع والصفحات الخاصة والمجموعات التي تضم عشرات الآلاف من الأشخاص، وجمع المعطيات الأساسية الصادرة عنهم، والتي لها علاقة بإشكالية بحثنا.

وعلى الرغم من أهمية الانفتاح على العالم الرقمي ومعطياته المهمة، فإننا نعي جيدا حدود ما نتوصل إليه من معرفة حول الموضوع، قياسا مثلا مع ما تعرفه وتتوصل اليه من حقائق، القوى المتحكمة في العالم الرقمي، التي تستند إلى البيانات الضخمة وتقنيات

[48] Ouvrage collectif, Identité et multiplicité en ligne, Sous la direction de Maude Bonenfant et Charles Perraton, éd Presses de l'Université du Québec, 2015, p.9.

[49] Ouvrage Collectif, Dictionnaire politique d'Internet et du numérique, Les 66 enjeux de la société numérique, coordonné par Christopher Stener, éd La Tribune, 2010.p.2.

[50] Olivier Servais, Quand l'anthropologie devient numérique, entretien avec Marie-Noelle Lovenfosse, in Entrées Libres, N°157 - Mars 2021, p. 12-13.

الذكاء الاصطناعي، التي تجعلها قادرة على الربط بين كل أنماط البيانات والآثار، وعلى التنبؤ والاستباق بفعالية أكبر.

5. عينة الأطروحة:

إن العينة في البحث الكيفي، لا تأخذ نفس المعنى الإحصائي والاحتمالي، كما في الأبحاث الكمية، إذ يلجأ عادة إلى ما يسمى بالعينة غير الاحتمالية، التي تسعى بشكل قصدي إلى إعادة إنتاج، أمينة ما أمكن، للساكنة الشاملة، بالأخذ بعين الاعتبار مميزاتها المعروفة[51]. هذا، ولو أن تمثيلية العينة في الأبحاث الكيفية لها معنى مختلف لذلك الموظف في الأبحاث الكمية، حيث لا تأخذ بعين الاعتبار مجموع المتغيرات المميزة للمبحوثين والمبحوثات، فالهدف ليس إعادة إنتاج، بشكل مصغر، لبنية الساكنة الأم، باستحضار مميزاتها[52].

فالبحث الكيفي، كما أشار إلى ذلك جون بيير ديسلوري Jean –Pierre Deslauriers بحث مكثف، يراهن على العمق وليس الامتداد، إذ يهتم على الخصوص، بحالات وعينات محدودة عدديا، لكن مدروسة بشكل معمق[53]...

وانطلاقا من ذلك، تشكلت عينة أطروحتنا من 65 مبحوثا ومبحوثة[54]، تحكم في اختيارهم، طبيعة تمثيليتهم للفاعلين الأساسيين المعنيين بإشكالية إنتاج مدينة تامسنا.

وهكذا، أنجزنا حوالي 65 مقابلة فردية شبه موجهة مع مجموعة من الفاعلين الأساسيين المنخرطين، بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية إنتاج مدينة تامسنا:

---

[51] Jean -Pierre, Deslauriers, Recherches qualitative, guide pratique, éd McGraw-Hill, 1991.p57.

[52] Sophie Duchesne et Florence Haegel, L'entretien Collectif, éd Armand Colin, Paris, 2009 (édition numérique).p 46

[53] Jean -Pierre, Deslauriers, Recherches qualitative, guide pratique, éd McGraw-Hill, 1991.p6.

[54] حرصنا على مراعاة المناصفة بين الجنسين في تشكيل "عينة " الأطروحة، حتى وإن تعلق الأمر ببحث كيفي، انطلاقا من اقتناعنا بأن المرأة ينبغي أن تمثل إلى جانب الرجل وفي العلاقة معه، سواء على مستوى إنتاج المعرفة أو على مستوى العينة المدروسة، لأن توسيع قاعدة المعرفة العلمية يفضي إلى موضوعية أكثر و بلوغ للكونية بشكل أفضل...

من أطر ومسؤولين في المصالح الوزارية، وخصوصا بقطاع السكنى والتعمير ومسؤولين وأعوان في شركة التهيئة العمران(في المقر الأم وفي تامسنا)، وأطر ومستخدمين في الوكالة الحضرية للصخيرات–تمارة، المتواجد مقرها بتمارة ، وأطر ومستخدمين في المقاولات المتدخلة في مجال الإنعاش العقاري بتامسنا(الضحى بشكل خاص)، وأطر تعاونيات سكنية ، ومنتخبين في الجماعة الترابية لسيدي يحيى زعير المدبرة لشؤون تامسنا، وفاعلين جمعويين، وساكنة... وراعينا في اختيار المبحوثين من الأطر والمسؤولين والمستخدمين، الممثلين للفاعلين المؤسساتيين المعنيين بإنتاج المدينة، إلمامهم بخطاب مؤسساتهم، وانخراطهم في إنتاج هذا الخطاب ونشره..

6. احترازات البحث الأخلاقية:

راعينا خلال إنجاز هذا العمل المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، خلال كل مراحل البحث: خلال مرحلة البناء النظري والمنهجي للدراسة، بمراعاة أخلاقيات البحث وضوابطه، ثم خلال مرحلة البحث الميداني، في خضم العلاقة مع المبحوثين، من خلال الحرص على الحصول على موافقتهم لإجراء المقابلة، حماية لغفليتهم، واحتراما لحقهم في الاطلاع، على الهدف من البحث (بتقديم ملخص عن موضوع الأطروحة وأهدافها...) حتى يأخذوا فكرة وافية عن ما نعتزم القيام به ولأي غاية، قبل الالتزام بالمشاركة في المقابلة. والحرص طبعا على نقل آراء وشهادات المبحوثين، جزئيا او كليا، مع عدم كشف عن أي معلومات شخصية، قد تشير الى هوياتهم، والحرص على احترام اخلاقيات الحوار والانصات، وعدم فرض الحوار (لا بحث إلا بتعاقد بين الباحث والمبحوث).

كما أن من أخلاقيات البحث اليوم، ألا يعود للجماعة العلمية وحدها أمر تحديد نجاعة التحليل العلمي المنتج، وإنما أيضا لأولئك الذين ينطلق منهم (أي المبحوثين بمختلف صفاتهم) والذين يتوجه إليهم. فمردودية بحث ما لا تتعلق حصريا ب "العلماء" والجماعة العلمية، وإنما أيضا بكل أفراد المجتمع، الذين ينطلق منهم ويتوجه إليهم. فسيرورات انتاج

المعرفة العلمية ينبغي أن تقوم ليس على القطيعة بين عالم الباحثين وعالم الناس العاديين، وإنما على الترابط، بل والاقتسام بمعنى اقتسام المعرفة. ولهذا حرصنا طوال مسار إنجاز هذا العمل، على عرض ما نتوصل إليه من استنتاجات، ولو في صيغتها الأولية، على عينة من المبحوثين إلى جانب باقي الفاعلين الآخرين المعنيين بالبحث.

وتفترض موضوعية البحث أيضا ادماج مقاربة النوع الاجتماعي، قبليا وبعديا. فما لم تساهم النساء إلى جانب الرجال وفي العلاقة معهم، في إنتاج المعرفة العلمية في حقل العلوم الاجتماعية، وما لم يدمجن ضمن خطاب هذه العلوم الاجتماعية حول المجتمع، فسيظل خطابا جزئيا وتجزيئيا، خصوصا في العلاقة مع موضوع إنتاج المدينة.

والحال أن المرأة ينبغي أن تمثل إلى جانب الرجل وفي العلاقة معه، سواء على مستوى إنتاج المعرفة أو على مستوى العينة المدروسة، لأن توسيع قاعدة المعرفة العلمية يفضي إلى موضوعية أكثر و بلوغ للكونية بشكل أفضل[55]. لهذا حرصنا على مراعاة المناصفة بين الجنسين في تشكيل "عينة " المبحوثين، حتى وإن تعلق الأمر ببحث كيفي.

ففي الأبحاث الكيفية التي تعتمد على المقابلة، سواء كانت فردية أو جماعية، تأخذ التمثيلية معنى مختلف عن ذلك الموظف بالنسبة للأبحاث الكمية (بواسطة الاستمارة مثلا). فمبدئيا، لا يفترض في منهجية بحثنا هذا، تدقيق أو انتقاء للمتغيرات المميزة للمبحوثين، لأن الهدف ليس محاولة إعادة إنتاج، بشكل مصغر، بنية الساكنة الأم، ممثلة في ساكنة مدينة تامسنا، وكل الساكنة المرتبطة بالمدينة، بما فيها التي تقطن خارجها[56].

هذا مع وعينا طبعا بأن الباحث معني بالمشكلة التي يدرسها، لا بصفته باحثا وحسب، بل بصفته إنسانا أيضا له ميولات وحسابات ومصالح، ومن ثمة فتجربتنا الذاتية سرعان ما تتسرب، بشكل صريح أو ضمني، إلى الطريقة التي نتعامل بها مع المشكلة المدروسة، وإلى ما ننتجه من تصورات حولها، بل وإلى أسلوب الكتابة واللغة المستعملة نفسيهما. لهذا فهذا الوعي بالدور المركزي للتقسيم الجنسي للعمل العلمي في تشكل المعرفة العلمية،

[55] Ilana Lowy , Sciences et genre , in Ouvrage collectif , Dictionnaire critique du féminisme , Dir Helena Hirata et autres , éd PUF , 2000. p. 187-191.

[56] Sophie Duchesne et Florence Haegel, L'entretien Collectif, éd Armand Colin, Paris, 2009 , p51 (édition numérique)

عبر مختلف مراحل البحث، وفي تفاعل مع "عينة" البحث من مبحوثين ومبحوثات، من شأنه أن يساهم في تحسين مستوى موضوعية البحث[57]، خصوصا في العلاقة مع موضوعنا (إشكالية إنتاج المدينة...). ذلك أن تجاربنا في المدينة عموما، رغم تمايزها تبعا لتجاربنا الجندرية، كما كشفت الباحثة ليزني كيرن Leslie Kerne[58]، إلا ان المدينة ما تزال في الواقع: "مدينة الرجال". فالأشخاص الذين يتخذون القرارات في المدن، والذين هم في غالبيتهن رجال، يقومون باختيارات حول كل شيء في المدينة (من انشاء المدارس إلى تصور المقاعد في حافلة النقل العمومي). ويقررون في كل ذلك، مع الإمعان في تجاهل النتائج التي لهذه القرارات على حياة النساء، كما لو أن التجارب الذكورية هي "المعيار"[59].

7. صعوبات البحث:

وبخصوص صعوبات البحث، فيمكن القول إلى انه إضافة إلى الصعوبات التي تعترض كل بحث والمتمثلة على الخصوص في صعوبات الولوج إلى المعلومة، والحصول على الوثائق والمعطيات من الجهات الرسمية، والصعوبات التي تعترض إنجاز المقابلات، بسبب ضغط التزامات الفاعلين أو اعتذارهم في آخر لحظة، أو رفضهم التام لإجراء المقابلة، و الصعوبات المرتبطة بقلة الدراسات العلمية التي تتناول الموضوع، وخصوصا في علم الاجتماع، نشير إلى الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز البحث الميداني، خصوصا خلال إنجاز المقابلات، حيث لا ندعي الرضا التام عن أدائنا على مستوى إنجاز البحث الميداني، خصوصا ما يتعلق بإجراء مقابلات الأطروحة، حيث لا ندعي التحكم التام في مجريات المقابلات بتنزيل تصورنا لأسئلتها ومحاورها، كما تمت صياغتها في البداية. فكثيرا ما صادفتنا مفاجئات ومعطيات لم تكن في الحسبان، تفرض علينا مراجعة أسئلتنا أو كيفية إدارتنا للمقابلة، وتدقيق معطياتنا. والواقع أن كل ذلك يثبت ما سبق وأكد عليه عدد من الباحثين المتمرسين، فالمقابلة تظل "ارتجالا متحكم فيه " على

[57] IBDM.

[58] Leslie Kerne, ville féministe. Notes de terrain, tr Arianne Des Rochers, éd remue-ménage, Québec, 2022.p.9.

[59] Leslie Kerne, ville féministe. Notes de terrain, tr Arianne Des Rochers, éd remue-ménage, Québec, 2022.p., 14.

حد تعبير بيير بورديو[60]. ومرد هذا الارتجال إلى أن كل مقابلة هي بمثابة وضعية متفردة، قابلة لإنتاج تأثيرات خاصة وغير منتظرة. هذه التأثيرات تتطلب، من أجل التحكم فيها من قبل الباحث، عددا من التغييرات. وكل ذلك هو ما يشكل تقنية المقابلة بالمعنى الدقيقة للكلمة.

8. تصميم الأطروحة:

سنعمل على تناول موضوع هذه الأطروحة، باعتماد التصميم التالي، الذي يتضمن:

مدخل عام، نعرض فيه الموضوع واهميته وأهدافه، ونطرح فيه إشكاليته ونشير فيه إلى فرضياته، وللمنهجية المعتمدة فيه. ثم فصل **تمهيدي**، يستعرض أهم مفاهيم الأطروحة الأساسية، خصوصا مفهوم المدينة مرورا في علاقته بمفهوم الإنتاج، خصوصا في مجال التحضر، ونتطرق فيها لدلالات مفهوم الانتاج، وما يميزه عن مفهوم الابداع وما يحيل عليه من مفهوم العمل الابداعي l'œuvre، ثم مفهوم السياسة وعلاقته بالمدينة، ثم مفهومي الفاعلون والرهانات، بحكم أن المجال الحضري موضوع تنافس بين مختلف الفاعلين، الذين تحركهم مصالح و استراتيجيات ورهانات.

كما تحتوي الأطروحة على قسمين: **القسم الأول** بعنوان" السوسيولوجيا الحضرية ومسألة إنتاج المجال الحضري"، ويتفرع هذا القسم الاول إلى الفصول التالية:

الفصل الأول بعنوان "التفكير ما قبل السوسيولوجي وانتاج المدينة الوسيطية الإسلامية"، و يتناول هذا الموضوع من خلال إسهام ابن خلدون، حيث يستهدف قيمة الإسهام الخلدوني خصوصا في العلاقة مع موضوع إنتاج المجال، الذي يهمنا هنا. كما يسعى هذا الفصل إلى إبراز حدود التصور الخلدوني.

الفصل الثاني، المعنون ب: السوسيولوجيا "الحضرية" الكلاسيكية وإنتاج المجال الحضري، يتطرق لمساهمات علماء اجتماع الرواد مثل كارل ماركس وإميل دوكهايم وماكس فيبر وجورج زيمل و فردناند طونيز، بغاية إبراز خصوصية كل مساهمة، في فهم المدينة ومسألة إنتاج المجال، على الرغم من أن إشكالية المدينة، بل والظاهرة الحضرية في كليتها، لم تشكل بعدا محوريا في أعمالهم، ربما باستثناء ماكس فيبر. لكن

[60]Cité in Alain Blanchet et Anne Gotman, L'enquête et ses méthodes. L'entretien, op. cit ,p..22.

راهن الفصل أيضا على الكشف عن قيمة تلك المساهمات التأسيسية التي ألهمت علماء الاجتماع اللاحقين عليهم.

الفصل الثالث بعنوان "مسألة إنتاج المجال الحضري بين مدرسة شيكاغو والسوسيولوجيا الحضرية الماركسية"، ويستهدف تناول تصورين متقابلين للمدينة، تصور اول مع مدرسة شيكاغو يعتبر المدينة بمثابة " نظام طبيعي " ليس نتاج مشروع سياسي، ثم تصور سوسيولوجي ماركسي، يعتبر المدينة "نظاما اقتصاديا–سياسيا"، حقيقته لا تكمن فيه، وإنما في الآليات البنيوية والتاريخية.

الفصل الرابع المعنوان ب "سوسيولوجيا إنتاج المجال الحضري" يستعرض جملة من التصورات السوسيولوجية المعاصرة التي تعتبر إنتاج المجال الحضري إنتاج مشترك، لا يمكن اختزاله في ما تقوم به الدولة والمؤسسات العمومية، بل وحتى الرأسمال ومقاولاته. فشامبار دولوف كشف من خلال أبحاثه الميدانية ذات الطبيعة سوسيو–اثنوغرافية أن المدينة ليست وحدها من تصنع الناس، وإنما الناس يصنعونها أيضا، أو مثلما قال إدغار موران بخصوص علاقة الأفراد بالمجتمع: إن الناس ينتجون المدينة التي تنتجهم. ومنها تصور ميشيل دو سارتو M. de Certeau الذي ينظر إلى استعمال المجال من طرف الإنسان بوصفه إنتاجا له. فاستعمال المكان الحضري في نظر دو سيرتو هو إنتاج أو "ابتكار خلاق"، ولكنه إنتاج خفي، لأنه يتم في المناطق التي تحددها وتشغلها أنساق "الإنتاج" الحضري. وبالتالي، ففي مقابل الإنتاج العقلاني، التوسعي والمركزي، هناك إنتاج آخر، هو "الاستعمال".

القسم الثاني يتمحور حول موضوع" سيرورة إنتاج المدينة الجديدة تامسنا"، ويسعى القسم الثاني إلى استثمار المعطيات المستمدة من الميدان، وخصوصا من الرصيد الوثائقي المحصل عليه ومن المقابلات التي أجريناها مع الفاعلين الأساسيين المعنيين بإنتاج مدينة تامسنا، كما يسعى هذا القسم إلى قراءة تلك المعطيات في ضوء ما تمت مراكمته من تصورات ومفاهيم في القسم الأول، كل ذلك بهدف التحقق من الفرضيات الأساسية للأطروحة. وفي هذا الإطار تناول القسم الثاني سيرورة إنتاج المدينة الجديدة تامسنا، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول، ويتطرق لسيرورة إنتاج المجال الحضري بالمغرب، وينطلق من تمهيد، يقف عند خصوصية الظاهرة الحضرية بالمغرب، وبالعالم العربي عموما، ومقارنة ظهور المدينة في مجتمعاتنا، بظهورها في العالم الغربي. ثم يتناول إنتاج المجال الحضري عبر التاريخ، مميزا في ذلك بين إنتاج هذا المجال في مغرب ما قبل الاستعمار، ثم خلال المرحلة الكولونيالية وأخيرا في مغرب الاستقلال...

الفصل الثاني، ويتناول إنتاج المدن الجديدة بالمغرب، بالانطلاق من تعريف المدينة الجديدة، واستعراض تاريخ هذه الظاهرة في المغرب، مع مقارنة خصوصية التجربة المغربية مع التجارب الدولية. كما يسعى هذا الفصل إلى الكشف عن الثابت في تجربة إنتاج المدينة الجديدة بالمغرب الممتدة لعقود طويلة، ثم الكشف عن المتحول في هذه التجربة.

الفصل الثالث، ويرصد موضوع حكامة إنتاج مدينة تامسنا، من خلال التركيز على منظومة الحكامة التي تؤطر سيرورة إنتاج هذه المدينة، وأهم الفاعلين فيها، الحكوميين وغير الحكوميين، و أهم الرهانات التي تتحكم في تدخلاتهم، وخصوصا الكشف عن اختلالات حكامة إنتاج مدينة تامسنا.

الفصل الرابع، ويتطرق لسيرورة إنتاج مدينة تامسنا بين التصور والواقع، فيسعى إلى الكشف عن الهوة الملاحظة بين المدينة الجديدة تامسنا كما تصورها حاملو المشروع وبين حقيقتها كما تجسدت في الواقع، وبين المدينة الجديدة كما تعيشها الساكنة اليوم.

خلاصة عامة، تكشف عن جملة من الاستنتاجات.

فصل تمهيدي:

مفاهيم الأطروحة الأساسية

لا يمكن معالجة إشكالية إشكالية إنتاج المجال الحضري بالمغرب، دون استحضار أهم ما تراكم من مكتسبات مفاهيمية في السوسيولوجيا الحضرية على مر عقود طويلة، ولا سيما المفاهيم التي لها علاقة وثيقة بإشكالية الأطروحة، بدء بمفهوم "المدينة" و إشكاليات تعريفه، كما تجسدت لدى مختلف الباحثين في السوسيولوجيا الحضرية (روبير إزرا بارك، لويس ورثن جون ريمي وليليان فويي...الخ) ، مرورا بمفهوم "الإنتاج" وعلاقته بالمجال الحضري، ودلالاته، وما يميزه من جهة ، عن مفهوم "الابداع" وما يحيل عليه ، من جهة أخرى من عمل ابداعيl'œuvre ، ثم مفهوم "السياسة" وعلاقته بالمدينة، بالنظر إلى أن تاريخ المدن هو تاريخ سياسي حافل بالصراع، وكذا مفهومي "الفاعلون والرهانات"، بحكم أن المجال الحضري موضوع تنافس بين مختلف الفاعلين، الذين تحركهم مصالح و استراتيجيات ورهانات متمايزة....

1. مفهوم المدينة

من المهم التذكير بأن كلمة مدينة في اللغات الغربية (الفرنسية على سبيل المثال ville) لم تكن في الأصل بعيدة عن عالم القرية، فالأصل اللاتيني للكلمة villa يحيل على البيت القروي .وفي العالم الإغريقي–الروماني ظهر البعد الجماعي والاقتصادي للفظ "مدينة" من خلال الإشارة بشكل خاص إلى "مجموع المزارع أو الضيعات المتجاورة".

وتنحدر المدينة (والقرية أيضا) من culture بمعنى "زراعة الأرض"، "وتهيئة الطبيعة"، من أجل جعلها صالحة للسكن الإنساني. كما تنحدر المدينة أيضا من culture بمعنى تثقيف الأذهان والأجساد والعيش الجماعي ، والمشترك"، فالبوليس في اليونان القديمة تمثل الفضاء الخاص الصالح لممارسة السياسة . و قد جسد الأخدود الذي حفره روميلوس Romulus و الذي رسم حدود روما، قطيعة بين إنسان المدن وإنسان القرى، بين إبداع الخالق (الطبيعة) وإبداع الإنسان (المدينة). وبهذا المعنى، فالمدنية هي إنشاء بشري

خالص، عالم مصطنع يمنح للجماعة البشرية إطارا ماديا واقيا أو حاميا، ومحررا من الاكراهات الطبيعية ومتكيفا مع أنشطتها السياسية والثقافية والاقتصادية.

والمدينة كإنشاء مصطنع، تكشف بأن الإنسان قادر على فرض قوانينه وإيقاعاته على الطبيعة، و على أنسنة محيطه وعلى الابتعاد عن اللايقين الانطولوجي للعالم (دورات الطبيعة والأمراض والعنف...). من هنا تشير المدينة إلى أن الإنسان، ولو أنه كائن من الطبيعة، هو أيضا وخصوصا كائن ثقافي قادر على بناء أمكنة آمنة ، تحتضن إنشاءاته وإبداعاته وأفكاره .فالمدينة هي في الأصل عمل إبداعي بشري، هي نتاج للفعل الجسدي وللكلام البشري، ولعمل اليد والعقل[61].

والمدينة كذلك، باعتبارها إطارا محددا بحدود جغرافية و بتراتبات اجتماعية، هي فضاء للحرية وللتحرر بفضل المعايير الاجتماعية وقواعد الحياة والقيم الثقافية التي ظهرت فيها، والتي وإن كانت في تغير مستمر، تتمكن من إضفاء طابع الانسجام على الحياة بين الناس أو على الأقل تشجعه. ومع ذلك، يمكن للمدينة أن تثقل بكاهلها، وأن تصبح مسرحا للعنف، وأن تفضي إلى الاستبعاد والإقصاء وتشجع الأنانية والفردانية. هذا يبين بأنه لا ينبغي الشك في كون المدينة هي حقل كل الممكن. حتى وإن جرى التفكير فيها في الغالب كفضاء للحياة المنسجمة (إنشاء مدن مثالية وفاضلة)، فهي تظل أيضا كفضاء يعبر فيه الجانب الشيطاني من الإنسان عن ذاته[62].

وعلى نحو ما، تواجه المدينة بوصفها شكلا من الحياة البشرية، اللايقين المتأصل في العالم بعالم آخر، إذا لم يكن يقينيا و متحكما فيه ومقننا ومخططا له ومحافظا عليه ، فعلى الأقل "مأنسنا بشكل كاف ومراقبا ، لكي يجد فيه الناس الشروط الملائمة من أجل حياة اجتماعية قابلة للاحتمال. فما المقصود بالمدينة، خاصة لدى علماء الاجتماع ؟

لقد شكل تحديد تعريف للمدينة صعوبة من الصعوبات التي واجهها كل مهتم بدراسة المدينة و من جميع التخصصات ،و ذلك بسبب كثرة المعايير و المحددات المتدخلة

[61] Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , Introduction , in Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd PUF , 2009. p..5 .

[62]Ibid. p..6.

في تحديدها . و ما يزيد الامر تعقيدا، هو ذلك الترابط و تبادل التأثير و التأثر بين هذه المعايير و المحددات، و بالتالي صعوبة صياغة تعريف شامل. الا ان ما يميز التعاريف التي خص بها علماء الاجتماع المدينة هي محاولة الاخذ بعين الاعتبار هذا الترابط ،الشيء الذي يؤيد فكرة ضرورة الانفتاح على جميع التخصصات كما يؤكد مختلف السوسيولوجيون.

و بداية مع رواد السوسيولوجية الحضرية، لا يمكن تعريف المدينة دون الإشارة إلى إسهام روبير بارك التأسيسي، فالمدينة في منظور هذا الباحث هي شيء أكثر من تجمع أفراد وتجهيزات جماعية: شوارع وعمارات وإضاءة كهربائية، وترامواي، وهاتف...الخ. إنها أيضا شيء أكثر من مجرد مجموعة من المؤسسات والأجهزة الإدارية: محاكم ومستشفيات ومدارس ومراكز شرطة وهيئة موظفين من كل صنف. المدينة هي بالأحرى عقلية أو روح ، أي مجموعة من العادات والتقاليد والمواقف والمشاعر المنظمة، و المحايثة لهذه العادات والمنقولة عبر هذه التقاليد. وبتعبير آخر، المدينة ليست فقط آلية مادية وإنشاء اصطناعي. إنها مندرجة ضمن السيرورات الحيوية للأشخاص الذين يشكلونها: إنها نتاج للطبيعة وبشكل خاص، للطبيعة البشرية.

كما يعتبر بارك ان المدينة ليست فقط وحدة جغرافية وايكولوجية: إنها في نفس الوقت وحدة اقتصادية. حيث يتأسس التنظيم الاقتصادي للمدينة على تقسيم العمل، وذلك من خلال تزايد مناصب الشغل والمهن وسط الساكنة الحضرية. ولا شيء يمنعنا من تصور المدينة، أي الأمكنة والناس والتجهيزات الإدارية المرتبطة بها، مثل كلية عضوية، نوع من النظام السيكو–فيزيائي الذي تجد بداخله ومن خلاله المصالح الخاصة والسياسية، تعبيرا ليس جماعيا فقط، وإنما منظما[63].

و دائما بالنسبة لبارك فجزء كبير من العناصر التي يعتبرها عادة مشكلة للمدينة – قوانينها وتنظيماتها المهيكلة، وعماراتها، وسككها الحديدية الحضرية، الخ– هي مجرد

[63] Robert ezra Park, La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, éd du champ. Urbain, 1979.p.p..83-129.

إنشاءات اصطناعية. لكن كل هذه العناصر ليس في ذاتها سوى خدمات وتجهيزات تكميلية ولا تصبح جزء لا يتجزأ من المدينة الحية إلا إذا كانت مرتبطة عبر الاستعمال والإرادة بالقوى الحية للأفراد والمجموعات، وبالضبط كأداة في يد الإنسان.

وإجمالا، فالمدينة بالنسبة له هي السكن الطبيعي للإنسان المتحضر، ومن ثمة فهي مجال ثقافي يتميز بنمط ثقافته الخاص. و هو يقر انه في الواقع هناك علاقة جدلية بين المدينة والثقافة، فإذا كان تطور الثقافة البشرية قد أنتج المدينة[64]، فان هذه الأخيرة خلقت أيضا ثقافة بشرية، في إطار سببية دائرية. ذلك أن المدينة صارت ممكنة بفضل تمركز أفراد في مجال محدد، واستثمارهم لثقافتهم من أجل إبداع فضاء حضري باللجوء إلى الهندسة والإحصاء والكتابة والسياسة وغيرها. وبالمثل، ما كان لهذه المجالات المعرفية أن ترى النور دون وجود كيانات حضرية، بوصفها أشكالا جديدة لإقامة الحياة البشرية. وعلاوة على ما سبق، تشكل المدينة مكونا أساسيا لكل مجتمع. لكن في نفس الوقت، هي تمثل في ذاتها، مجتمعا مصغرا، ينتج مشاكله الخاصة ويخلق أشكال تضامنه المميزة. ومثل كل البنيات الاجتماعية، المدينة واقع متطور، في تحول مستمر، لأنها انعكاس أو تعبير عن المجتمع الذي تنشأ فيه، فتتغير بتغيره.

وإذا كان للمدن سمات مشتركة في ظروف متماثلة، فمن الصعب مع ذلك تحديد الواقع الاجتماعي المتمثل في المدينة. إذ ينبغي الجمع بين معايير مختلفة، أولها تجمع ساكنة مهمة في نفس المكان. لكن هذا المعيار الكمي يتغير تبعا للبلدان والحقب. مثلا في فرنسا، يتحدد المعدل في 2000 نسمة ، لكن في اليابان، لا نتحدث سوى عن مدن يتجاوز عدد سكانها 30 ألفا. وأكثر من الساكنة الإجمالية، يمكن للكثافة أن تكون معيارا للمدينة، لكن هنا التغيرات مهمة جدا من مدينة إلى أخرى، أو من حي لآخر. كما يمكن للمدينة أن تتحدد أيضا بالاستناد إلى طرائق أو أنماط تدبيرها ،هنا كذلك يمكن للمعيار أن يكون غامضا ، بالنظر إلى أن مدينة يمكن أن تتشكل من تأليف من الجماعات و

ليس لها بنيات تدبير موحدة[65].ويمكن للمدينة أن تتحدد بوظائفها (إنتاجية، تجارية، إدارية...الخ).لكن هنا أيضا ، يمكن أن تتغير الوضعيات ،إذ توجد مدن أحادية الوظيفة وأخرى متعددة الوظائف. وعلى العموم تتعدد وظائف المدن وتتنوع مع مرور الوقت، لكنها تتمحور عموما حول ثلاثة محاور رئيسية هي الوظائف الاقتصادية والإدارية والثقافية .وتمارس بطرق مختلفة حسب السياقات الحضرية وحسب حجم المدن وديناميتها .وإضافة إلى ذلك، يمكن لتوزيع الوظائف على مستوى المجال، أن يتغير تبعا لتغير الفترات .

فالواقع الحضري متطور باستمرار، ويمكن العودة للتاريخ لإدراك هذه الحقيقة : فالمدينة هي تاريخيا نتاج مجتمع زراعي ، قادر على إنتاج وتدبير فائض في الإنتاج، قابل للتوظيف والتحويل من القطاع الفلاحي نحو الوسط الحضري. وانطلاقا من ذلك، وإلى حدود القرن 19 ، تطورت المدن في انسجام مع الوسط المحيط بها وفي ارتباط مع وظائفها التجارية والتواصلية، المرتبطة غالبا بموقعها الاستراتيجي ، كمركز للتواصل .فالمدينة التاريخية هي إذن في نفس الوقت، عاصمة لمنطقة فلاحية، وسوق ومركز تجاري ، حيث تجتمع مصالح جماعية.

لكن اليوم، تغيرت سيرورة التحضر مع ظهور وتطور مجتمع التقنية. إذ صارت المدينة مركزا لإنتاج المنتجات الصناعية والخدمات، ومكان لتطور الإبداع التقني، فالمدينة اليوم هي الوسط الذي يحتضن الحضارة التقنية بامتياز.

وهكذا يعتبر الباحث "لويس ويرث"[66] أن أي تعريف سوسيولوجي للمدينة، كشكل خاص من الاجتماع الإنساني، لا ينبغي أن يشير فقط إلى المميزات الأساسية المشتركة بين كل المدن ، لكن أيضا إلى حصر اختلافاتها .فمن وجهة نظر اجتماعية، مدينة صناعية تختلف كثيرا عن مدينة تجارية، وعن مدينة منجمية، وعن مدينة جامعية، وعن عاصمة

[65] Marc Penouil et Gabriel Poulalion, sociologie pour les sciences sociales, éd l'Harmattan, Paris, 2008, p.. 353.

[66] Louis Wirth, Le phénomène urbain comme mode de vie, in in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, éd du champ Urbain , 1979. p..251.

وعن مدينة جديدة وعن غيرها. فالتعريف السوسيولوجي للمدينة ينبغي أن يكون غنيا بما يكفي لكي يضم كل المميزات الأساسية التي تشترك فيها مختلف هذه الأنماط من المدن، بوصفها كيانات اجتماعية، لكن لا يمكن أن تكون مفصلة لدرجة الأخذ بعين الاعتبار كل الاختلافات الضمنية في مختلف أنماط المدن.

ومن أجل بلورة تعريف جديد للمدينة ، يشير بعض الباحثين[67] إلى أن مفهوم المدينة هو في نفس الوقت مفهوم وصفي، يتيح إدراك واقع مادي ملموس، وهو مفهوم تأويلي، يشير إلى مجموعة من الوظائف الاجتماعية المتنوعة، التي تجعل من المدينة شيئا مختلفا عن المقاولة أو المدرسة .وتكمن أهمية هذا التمييز في كونه يتجاوز أي محاولة للربط الآلي بين المستويين. فالانتقال للسكن في المدينة، لا يؤدي آليا إلى نمط خاص من الحياة، مطبوع بكثافة الشبكات العلائقية غير الممركزة مجاليا. ذلك أن ملاحظة ما يجري في المدينة يكذب الطابع الآلي والأحادي لهذا الاعتقاد، حيث نعاين بأن المدينة بقدر ما تشجع على تطوير الشبكات العلائقية، فهي أيضا بالنسبة للبعض الآخر، مكان أساسي للغفلية، بينما يحصر فيها البعض الآخر علاقاته في علاقات الجوار. فالمميزات المادية للمدينة لا يمكن إذن أن تترجم آليا على مستوى أنماط الحياة. والخلط بين المستويين يؤدي إلى نتائج غير منتظرة، بل وكارثية إلى حد ما: أليس هذا الذي دفع مثلا بالآلاف إلى مدن الصفيح في المدن الكبرى في أمريكا الجنوبية، وفي غيرها من مدن العالم الثالث، فالساكنة التي غادرت قراها على أمل أن تجد في المدينة شروط الوجود التي حملت صورتها إليها الشائعة أو وسائل الإعلام؟ أليس هذا الخلط أيضا الذي يفسر لماذا، على العكس، يرغب ، منذ مدة، عدد متزايد نسبيا من الشباب في الذهاب للعيش والعمل في القرى، مدفوعين بفكرة ايجاد الحميمية التي تبدو لهم مستحيلة في المدينة ؟

من أجل تجاوز هذا الخلط المتداول بين مادية المدينة وأثرها الاجتماعي ينبغي توضيح المعنى الذي يأخذه المفهوم بالنسبة لكل واحد من المستويين المشار إليهما أعلاه:

[67] Jean Remy et Liliane Voye, La ville : vers une nouvelle définition ? éd L'Harmattan, Paris, 1992,p..7.

فمن زاوية وصفية، ينتظم مفهوم المدينة حول عدة عناصر. إنه يشير أولا إلى نوع من كثافة السكن وهيمنة المجال المبني على المجال غير المبني، وفي المدينة مكان يمكن أن تندرج فيه إلى حد ما الطبيعة، لكنها ليست محددة ومُهَيْكِلَة له. وإضافة إلى ذلك، يتمفصل هذا المجال المبني أساسا، من خلال عدة أنماط من التقابلات :

- التقابل بين داخل المدينة وخارجها، يبدو ذلك واضحا على الخصوص، عندما تسيج المدينة بسور تتخلله بعض الأبواب.
- التقابل بين مركز، يتميز على العموم بهندسة معمارية ضخمة نسبيا، وبين أحياء بنسيج معماري ومجال مبني مميز إلى حد ما.
- التقابل بين فضاءات "خاصة" أي محدودة الولوج، وبين فضاءات عامة –مساحات وشوارع ومنتزهات عامة...الخ– مفتوحة في وجه الجميع[68] ..

وتستمد المدينة، من هذه الزاوية المورفولوجية، خصوصيتها من كونها ليست مكانا لممارسة وظيفة مخصوصة، كما هو الحال بالنسبة للمنزل، والمدرسة، والمستشفى، والمقاولة...الخ، وليست مكانا تتجاور فيه هذه الوظائف المخصوصة، وإنما المكان الذي يضع هذه الوظائف المتنوعة في علاقات تبادل من خلال العلاقة مع المجال. ومن خلال التأكيد على ذلك، نضع مسافة في العلاقة مع الوظيفية او التصور الوظيفي الذي أراد، طوال ثلاث أرباع القرن، اختزال المدينة في مجموعة من الفضاءات الأحادية الوظيفة، مثلا في حصر الشارع في مجرد مجال للجولان والتنقل، مع التمييز بين تنقل الراجلين وتنقل العربات(الآليات). إن المدينة بالنسبة لنا، على العكس، مكان حيث العلاقات البينية حاسمة وتترجم على مستوى المورفولوجيا نفسها. وقد تناول باحثون آخرون –منهم Wirth– المدينة انطلاقا من مميزاتها السوسيو–ديمغرافية –حجم وكثافة ولا تجانس– لكن يتعلق الأمر بمدخل آخر غير ذلك المعتمد هنا، والذي يرفض كل فكرة ربط آلي بين هذه المميزات وآثارها او نتائجها.

وإذا أردنا تمييز المدينة بوصفها مفهوما تأويليا، يتعين إذن تحديد الرابط الموجود بين نمط تملك المجال والدينامية الجماعية. فتبدو المدينة إذن باعتبارها وحدة اجتماعية،

[68]Ibid,p..8.

تلعب، بفضل تقارب المنتجات والمعلومات، دورا مركزيا في التبادلات –سواء المادية أو غيرها – في كل أنشطة الإدارة والتدبير وفي سيرورة الإبداع، إنها بامتياز المكان حيث تجد جماعات متعددة، رغم سعيها إلى التميز عن بعضها البعض، إمكانيات متعددة للتعايش والتبادل فيما بينها من خلال الاقتسام المشروع لنفس المجال الترابي . وهذا ما يسهل الاتصالات المبرمجة، بل ويضاعف فرص اللقاءات العشوائية ويشجع لعبة التحفيزات المتبادلة. والمدينة هي أيضا المكان الذي انطلاقا منه، يتهيكل حقل الأنشطة الاجتماعية، كما أنها تقدم بعدا نسقيا للثقافة الجهوية المحيطة بها، كما يمكنها أن تمثل، على العكس، في بعض الفترات، مكانا للقطيعة والإبداع[69].

وإجمالا، ينبه ريمي وفويي في كتابهما "المدينة والتحضر" إلى ضرورة الحذر من التصور الذي يسعى إلى إقامة علاقة آلية وأحادية بين البنية المجالية وأنماط الحياة الاجتماعية. فبالنسبة للباحثين، هذا التوجه نصادفه منذ نشأة السوسيولوجيا الحضرية لدى منظري مدرسة شيكاغو، الذين اعتبروا المدينة كوحدة مجالية واجتماعية متميزة، واعتبروا بأن "الثقافة" ونمط الحياة الحضريين محددين بالمميزات الايكولوجية للمدينة.

ذات التصور نجده في نظر الباحثين، لدى عدد من الممارسين والخبراء، أمثال إبنزر هاورد Ebenzer Howard و لوكوربيزيي Le Corbusier، الذين اعتقدوا بالقدرة على التغيير الآلي للشروط المعنوية والثقافية للحياة الانسانية من خلال التأثير في الشروط المادية للمدينة من سكن وتجهيزات وغيرهما[70]. ويوضح ريمي وفويي بأن نقدهما لهذا التوجه الذي يدعي تغيير نمط الحياة من خلال مختلف التغييرات المجالية الحضرية، لا يعني بتاتا نفيهما تماما لأهمية ودلالة المجال والتجمعات الحضرية بالنسبة للتفسير السوسيولوجي. بل يعتبران بأن من الأهداف الأولية التي يتعين اتباعها في السوسيولوجيا الحضرية، ادماج المجال في اشكالية أشمل، تأخذ بعين الاعتبار، إضافة

[69] Jean Remy et Liliane Voye, La ville : vers une nouvelle définition ? op,cit.p..9

[70] Jean Remy et Liliane Voyé, La ville et L'urbanisation, Modalités d'analyse sociologique, éd Cabay, 1982, p.p..235-236.

إلى المجال الحضري، التحولات التي يشهدها النظام الاجتماعي والثقافي ونظام الشخصية.

و من وجهة نظر أخرى، ورغم الأهمية التي يحظى بها مفهوم المدينة في السوسيولوجيا الحضرية، يشير هنري لوفيفر إلى أن مفهومي الظاهرة الحضرية و "الحضري l'urbain " صارا مفضلين، على مستوى واقع الظاهرة الحضرية، على لفظ "مدينة" الذي يبدو أنه يحيل على موضوع محدد ونهائي، بينما مفهوم الحضري مثلا يتحدد ليس كواقع منجز، وإنما على العكس كأفق، وكواقع افتراضي ، وكممكن[71].

تتعدد تعاريف المدينة بتعدد المعايير المتدخلة في تحديدها. وبالعودة لهذه التعاريف نجد ان في اغلبها ارتبط مفهوم المدينة بمفاهيم من قبيل صنع او تشكل او دينامية او ابداع، وهي مفاهيم لها علاقة بمفهوم الإنتاج. الشيء الذي يدفعنا الى التساؤل عن طبيعة العلاقة بين المدينة والإنتاج.

2. المدينة والإنتاج:

تقول حنى اردنت إن العالم الذي نعيش فيه، لا يوجد بدون النشاط الإنساني الذي ينتجه، كما في حالة الأشياء المصنوعة، والذي يحافظ عليه كما في حالة الأراضي المزروعة، أو التي أنشأها وهو ينظمها، كما في حالة المدينة[72]. هكذا اذن فالإنتاج يقول مانويل كاستيلس هو فعل الانسان على المادة (الطبيعة) بغاية تملكها وتغييرها لصالحه بالحصول على منتوج ما، وباستهلاك بشكل غير متكافئ جزء منها، وبمراكمة الفائض من أجل الاستثمار، بسبب الاهداف المختلفة المحددة اجتماعيا[73]. وانطلاقا من فكرة أن فعل روميليوس يطرح قطيعة بين إنسان المدن وإنسان الحقول، بين خلق الله (الطبيعة) وابداع الإنسان (المدينة ذات الحدود). من وجهات النظر هذه، فالمدينة هي بناء بشري خالص، عالم اصطناعي يمنح للجماعة البشرية إطارا ماديا خاما، متحررا من إكراهات الطبيعة ومتكيف مع أنشطته السياسية، والثقافية والاقتصادية[74].

---

[71] Lefebvre Henri. La révolution urbaine. Ed Gallimard, Paris, 1970, p..27.

[72] Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne, Paris, éd Calmann-Lévy, 1961.

[73] Manuel Castells, La société en réseaux, éd Fayard, 2001.p..38.

[74] Hervé Marchal et Jean-Marc Stébé, La ville, Territoires, logiques, défis, éd ellipses, 2008.p38

وبهذا المعنى وكما أشار الى ذلك هيرفي مارشال وجون مارك ستيبي، تذكرنا المدينة بأن الانسان ولو أنه كائن من الطبيعة، هو أيضا كائن ثقافي عرف بناء الأمكنة الآمنة التي تحتضن تدخلاته، وردود أفعاله وأفكاره حتى يكون بمقدوره نقلها للأجيال اللاحقة[75] . اما بالنسبة لمانويل كاستيلس فالعلاقة بين الناس والطبيعة، على أساس الانتاج (مع مكمله، الاستهلاك)، والتجربة والسلطة تتبلور في التاريخ فوق مجالات ترابية خاصة، تخلق هكذا الثقافات والهويات الجماعية[76]. ومن خلال ما سبق يمكن ان نخلص الى فكرة انه كما ينتج الانسان المدينة، فكذلك يمكن القول ان المدينة بدورها قادرة على انتاج الانسان.

وبالعودة لجون مارك ستيبي و هيرفي مارشال، فهما يعتبران ان المدينة لا توجد على شكل عمل إبداعي منجز بالنسبة لمتفرج أو مشاهد يدركه من الخارج. فالمدينة لا تمنح ذاتها للنظر مثل منتوج منجز، ان المدينة تدرك من وجهة نظر أولئك الذين يعيشونها من الداخل، والذين، على طريقتهم، يشاركون في إبداعها وإنتاجها[77]. ويعتبر برنارد لاميزيت انه بفضل وسائل الاعلام في المدينة، كما السينما، أو الراديو، والتي تشكل مرآة للتحضر والحياة الحضرية، سيستطيع سكان المدينة تملكها على المستوى الرمزي، فالفضاء الذي لم يكن يشكل بالنسبة لهم سوى مكانا للعيش، سيصبح انطلاقا من ذلك التملك فضاء رمزيا. لهذا يمكن القول إن نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 مثلتا فترة النشأة الجمالية للمدينة كوسط ثقافي[78].

وإذا كان رواد مدرسة شيكاغو يحددون المدينة باعتبارها نظاما طبيعيا، فهم بذلك، يؤكدون من خلال هذا الجهاز المفاهيمي، على أن مختلف المساحات او المناطق المشكلة للنسيج الحضري لها منطقها الخاص، والنظام الذي تمثله ليس نتاج تدخل خارجي، على شكل مشروع سياسي، او خبرة في التخطيط[79].

---

[75] Ibid.p107

[76] Manuel Castells, La société en réseaux, op,cit.p38

[77] Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal, La sociologie urbaine, éd PUF, Que sais-je ?, 4e édition mise à jour, 2014, p.. 127.

[78] Bernard Lamizet , Le sens de la ville, éd L'Harmattan, collection villes et sociétés, 2002.p.17

[79] Vincent Kaufman et autres, Théories , Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd PUF , 2009.p.631-632

على عكس السوسيولوجيا الحضرية التي نشأت من صلب الماركسية، خاصة في السياق الفرنسي، مع كل من هنري لوفيفر ومانويل كاستلس، وجان لوجكين jean lojkine...الخ. حيث أن أهم ما يميز هذه السوسيولوجيا هو أنها، تنظر إلى المدينة بوصفها "نظاما سياسيا"، و مجالا لإسقاط سياسات الدولة والرأسمال، وتسعى إلى الكشف عن الرهانات السياسية للمسألة الحضرية. فوفق هذا التصور، المدينة كمجال هي نتاج تمفصل بين البنية السياسية والبنية الاقتصادية والبنية الايديولوجية[80]، كما أوضح فرانسوا أباليا،و ورد عند عبد الرحمن المالكي في كتابه الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب.

وبتعبير مشيل أجيي M. Agier يعد إنتاج المدينة أو "صنع المدينة، سيرورة غير مفصولة عن "الحق في المدينة"، بل هو بالأحرى وسيلة للدفع إلى ما هو أبعد من المطالبة ب"الحق في المدينة"، و هو إمكانية لتجسيده في سياق زمكاني معين. فمختلف الممارسات الدالة على "الحق في المدينة" ، سواء كانت أفعالا سلمية أو احتجاجية، احتلالا أو اجتياحا الخ، حاملة لمعنى، وكاشفة عن رغبة و"نداء" نحو أفق المدينة التي يتم الحلم به، حلم افتراضي أو مثالي[81].

ويجد الحديث عن "إنتاج المدينة" مبرره، في كون مجال الانتاج لم يعد ينحصر في مجالاته التقليدية (الصناعة، العلاقات...الخ)، بل امتد ليشمل مجالات جديدة، منها المدينة. فكما يوضح هنري لوفيفر في أعماله المخصصة للموضوع، فإن" إعادة إنتاج علاقات الإنتاج استلزمت تمديد وتوسيع نمط الإنتاج وأساسه المادي. فليس فقط من خلال توسيع نمط الانتاج الرأسمالي ليشمل العالم ككل، بعد أن استوعب أنماط الانتاج السابقة عليه وحولها لصالحه، وإنما أيضا من خلال تشكيل قطاعات انتاج جديدة، وبالتالي مجالات استغلال وهيمنة جديدة، من بينها قطاع التمدين طبعا الذي يهمنا هنا،

---

[80] كما أوضح فرانسوا أباليا، ورد عند:
عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، 2015.ص18.

[81] Michel Agier, Anthropologie de la ville, éd PUF, Paris, 2015.p10

لكن أيضا قطاعات أخرى مثل: الترفيه والحياة اليومية، والمعرفة والفن[82]. ومن هنا فكل مدينة حسب جورج بيير هي منتوج ووعاء لأفعال اقتصادية واجتماعية للاقتصاد والمجتمع المعولمين وتندرج ضمن شبكة ،هي لعبة علاقات مبلورة إلى حد ما، والتي هي نفسها من وضع وافراز الآليات الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية[83].

لقد حافظت الرأسمالية على ذاتها وامتدت لتشكل المجال ككل. فقوى الإنتاج، في نموها ، بلغت من القوة مستوى أهلها لأن تنتقل إلى إنتاج المجال، وخاصة المجال الحضري، هذا على الرغم من "عوائق" علاقات الإنتاج الرأسمالية [84]. ولعل التمدين الشامل، الذي يكتسح كوكبنا، هو مظهر من هذا الامتداد الهائل. وبالنظر إلى أن إنتاج المجال ، غير مفصول عن التناقضات التي تخترق هذا المجال، أو بالأحرى عن الصراعات المحايثة لعملية الإنتاج، فإن فكر ماركس يحافظ على راهنيته، بل ويأخذ أهمية أكبر مع مرور الوقت[85]، كما يوضح ذلك هنري لوفيفر في كتابه الفكر الماركسي و المدينة.

من هنا انفتاح عدد من اسهامات السوسيولوجيا الحضرية المعاصرة على التراث السوسيولوجي الماركسي[86]، من أجل الكشف عن آليات إنتاج المجال الحضري والفاعلين المنخرطين في سيرورة الإنتاج وكذا عن الرهانات التي تحكم عملية الإنتاج. وهنا بالذات تتميز السوسيولوجيا الحضرية ذات المرجعية الماركسية بنقدها للقراءة الحتمية للمدينة والحضري، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. فأصحاب هذا الاتجاه، في نظر فرانسوا أباليا يرون أن المجال ليس إلا منتوجا اجتماعيا. ولذلك نجد أن تحليل انتاج المجال يشكل الموضوع الرئيسي بالنسبة للسوسيولوجيا الحضرية، المطالبة إذن بتحليل الأسس

---

[82] Henri Lefebvre, La pensée marxiste et la ville, éd Casterman,1972. p. 6

[83] George Pierre. Ulf Hannerz, Explorer la ville. Eléments d'anthropologie urbaine, traduction et présentation par Isaac Joseph . In: Annales de Géographie, t. 93, n°520, 1984. p. 737.

[84] Henri Lefebvre, La pensée marxiste et la ville, op,cit. p.6

[85] Ibidm

[86] نشير على سبيل المثال إلى اسهامات السوسيولوجيا ذات المرجعية الماركسية لسنوات الستينيات والسبعينيات لكل من:
I. Lojkine, H. Lefebvre, M. Castells...الخ.

الاقتصادية للمجتمع والعلاقات الاجتماعية للإنتاج لكي نفهم كيف تتكون المدينة، وأي نوع من المدن نصنع، وما هو دور الفاعلين في ذلك[87].

ولو أن أباليا له رأي آخر وفق ما ورد في كتاب "الثقافة و المجال" للأستاذ الباحث عبد الرحمان المالكي، حيث يعتبر أن هذا الاتجاه ليس سوسيولوجيا حضرية، ما دام انه لا يهتم بالبعد السوسيولوجي للظاهرة الحضرية سواء كان سلوك الأفراد في المدينة أو ثقافتهم أو غيره. فالأمر يتعلق بالأحرى بسوسيولوجيا إنتاج المجال. وفي مثل هذه السوسيولوجيا لا يتم التطرق للمدينة إلا باعتبارها مجالا فرعيا. أي مجال إعادة إنتاج قوة العمل[88].

و عموما بحديثنا عن انتاج المدينة، لابد من الحديث عن الرهانات المنتظرة من هذا الإنتاج و مدى تحقيقها. الشيء الذي يتطلب وضع خطة عمل تساعد على بلوغ الأهداف المنشودة. وعندما نتحدث عن تخطيط و مجموعة أفعال متجانسة، فاننا نتحدث عن سياسة. فلن يستقيم الحديث عن انتاج المدينة دون الحديث عن السياسة.

3. المدينة والسياسة:

ان انتاج المدينة وفق ما ذكرنا سابقا، خاصة من منظور السوسيولوجيا الحضرية الفرنسية، هو سياسة. فمع تدخل السلطات العمومية في المجال، صار هذا الأخير رهانا للسلطة. بل أكثر من ذلك، فالصراع الذي تعتبره مدرسة شيكاغو محددا من محددات انتاج المجال، هو في حد ذاته سياسة. ذلك ان لفظ السياسة وكما سيرد لاحقا يحيل على الصراع بين الفاعلين سواء فرديين او جماعيين من اجل الامتلاك، وفي حالة انتاج المدينة سوف نتحدث عن امتلاك المجال. كما يحيل كذلك لفظ السياسة على مجموع الأفعال المحفزة على أساس حكم عقلي، وما التكيف والتنافس وغيرها من المفاهيم التي تقوم عليها سوسيولوجيا مدرسة شيكاغو الا أفعال متبعة بطرق متجانسة من طرف فاعلين فرديين او جماعيين. فلا مدينة بدون سياسة، الامر الذي يستدعي التطرق لمفهوم السياسة وتحديد العلاقة بين السياسة والمدينة.

---

[87] عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال...، مرجع سابق.ص18

[88] نفس المرجع.ص18

يحيل لفظ "سياسة" في اللغة الإنجليزية إلى ثلاثة معاني أساسية، متمايزة فيما بينها، هي: Polity و Politics و Policy.

اللفظ الأول polity ، مشتق من الكلمة الاغريقية polis و politeia ،(بمعنى "الشأن العمومي"، أي مجموع الفاعلين والمؤسسات المكونة للمدينة)، وتحيل على السياسة بالمعنى الواسع للكلمة. والسياسة هي شكل من السلطة تمثل خصوصية الاستناد إلى احتكار الاكراه المادي الشرعي التي تستند إليه السلطات العمومية من أجل الفعل. وتمارس هذه السلطة على مجتمع ما، بغاية الحيلولة دون الصراعات وبغاية فرض قواعد الحياة المشتركة. ففي المجتمعات الغربية المعاصرة، تتجسد السياسة في مجموع المؤسسات والفاعلين المشكلين للدولة.

اللفظ الثانيPolitics يحيل على الصراع بين الفاعلين الفرديين أو الجماعيين (خصوصا الأحزاب السياسية) من أجل امتلاك السلطة السياسية. و تعني ممارسة السياسة في هذه الحالة، المشاركة في التنافس من أجل مراقبة سلطة الدولة، بغاية شغل مواقع السلطة داخل مختلف المؤسسات المشكلة للدولة.

واللفظ الثالثPolicy ، يحيل على فكرة مجموع الأفعال (و عدم الفعل) المحفزة، على أساس حكم عقلي. ويقصد هكذا بالسياسة برنامج من الأفعال المتبعة بطريقة متجانسة من طرف فاعل جماعي أو فردي. هذا الفاعل يمكن أن يكون سياسيا، بالمعنى الأول للفظ يتحدث هكذا عن السياسة الاجتماعية للحكومة أو السياسة الثقافية لجماعة ترابية. او يمكن لهذا الفاعل أيضا ألا يكون سياسيا والحديث هنا مثلا عن السياسة التجارية لمقاولة ما، أو سياسة مسؤول داخل مؤسسة ما.

وفي علاقة السياسة بالمدينة، نجد إن لفظ مدينة cité يمكن أن يكون مرادفا ل"مدينة ville " أو ل"حي quartier"، لاسيما في وقتنا الراهن، وخصوصا عندما نتحدث مثلا عن المدينة القديمة cité ancienne باعتبارها حيا من أحياء المدينة. لكن في الفلسفة وكما يشير الى ذلك اندري كونت سبونفيل، فان المدينة cité كما تحددت منذ التجربة اليونانية التأسيسية، هي واقع سياسي أكثر منه واقع جغرافي أو سوسيولوجي: فهي

المجتمع الموحد، المشكل من مجموع الأفراد الذين يسنون القانون، والذين يخضعون لسيادته[89].

و كما أكد على ذلك قبله ابن أبي زرع، فعلاقة المدينة بالسياسية، وبالسلطة السياسية تحديدا، التي أشار إليها بتعبير "السلطان"، هي علاقة تلازم. ذلك أن بها يصلح حال المدينة و يضمن أمن سبلها و يدفع ظلم جبابرتها[90].و كما قال الحكماء: أحسن المدن هي التي تجمع خمسة أشياء: نهر جار، ومحرب طيب، وحطب قريب، وسور حصين، وسلطان قاهر، إذ به صلاح أهلها وتأمين سبلها[91].هذا حسب ما ورد عند عبد الأحد السبتي و حليمة فرحات في كتابهما المدينة في العصر الوسيط.

وكون Bernard Lamizet يشير الى ان تاريخ المدينة هو تاريخ الأزمات الاجتماعية التي اخترقتها، إنه بهذا المعنى تاريخ سياسي أساسا: تاريخ تعبئات وقوى وصراعات واحتجاجات. فكتابة تاريخ المدن لا يعني كتابة تاريخ جيولوجي فقط لمجالها الترابي، أو تاريخ الأنهار التي تخترقها. ان تاريخ المدن هو تاريخ سياسي مشكل من صراعات وأزمات، بل وحروب [92].

ويرى ميشيل اجيي ان الربط بين السياسة والمدينة يجد مبرراته، في الطابع الحضري المتزايد للسياسة. فإذا كانت السياسة قد ظهرت مع ظهور المدينة، كما تكشف عن ذلك بوضوح التجربة الاغريقية، فإن السياسة ما فتأت ترتبط بالمدينة، بحيث لا يمكن تصور السياسة اليوم بمعزل عن المدينة ، ففيها تتمركز ومنها ينطلق تأثيرها، ليكتسح باقي الأرجاء. كما يجد ذلك الربط أحد مبرراته في الطابع السياسي المتزايد للفعل الحضري[93].

و حسب مفهوم الاجندة السياسية، فان ارتباط المدينة بالسياسة يعود أيضا إلى أن هذه المدينة من المشكلات الأساسية التي تفرض نفسها بقوة على السياسي وعلى الأجندة السياسية لكل فاعل سياسي. ولعل إنشاء وزارة خاصة بسياسة المدينة وحرص المسؤولين

---

[89] André Comte- Sponville, Dictionnaire Philosophique, éd PUF, 4e édition, Paris, 2001.p.165-166

[90] ورد عند:
عبد الأحد السبتي و حليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، 1994.ص17

[91] نفس المرجع السابق.ص15

[92] Bernard Lamizet , Le sens de la ville, éd L'Harmattan, collection villes et sociétés, 2002.p..17.

[93] Michel Agier, Anthropologie de la ville, op,cit.p 10

على إعداد سياسات حضرية من المؤشرات الدالة أيضا على هذا الاهتمام الكبير بالمدينة في حقل السياسة. وهكذا يحيل حقل "السياسة الحضرية" على ثلاثة تخصصات نظرية: السياسي le politique و السياسة la politique، و"الحضري l'urbain".

فالسياسي يشير إلى الجهاز الذي عن طريقه يعالج مجتمع ما التناقضات والتفاوتات بين مختلف الهيئات والاجهزة التي تكونه، ويعيد إنتاج قوانين مهيكلة، وتوسيعها، ويضمن بذلك تحقيق مصالح الطبقة الاجتماعية المهيمنة.

وتشير السياسة حسب مانويل كاستيلس إلى نظام علاقات السلطة. وقد تم تعريف علاقات السلطة باعتبارها علاقات بين طبقات اجتماعية، وأن هذه الطبقات الاجتماعية هي تأليفات لمواقع متناقضة محددة في مجموع مؤسسات البنية الاجتماعية. فالسلطة هي إذن القدرة التي لطبقة أو شريحة منها على بلوغ مصالحها على حساب الطبقات أو مجموع الطبقات المناقضة لها[94]. ذلك أنه ما أن نتناول تحليل وضعية ملموسة، حتى نتبين أن من أجل ادراكها ، فالمحور الأساسي لتأويلها يشتق قبل أي شيء من اندراجها ضمن سيرورة سياسية ، أي في علاقة مع السلطة. بشرط توضيح أن السلطة والسياسة لا ينحصران في مؤسسة خاصة من البنية الاجتماعية ،وأن إشكالية السلطة تكثف وتعبر عن مجموع العلاقات الاجتماعية في التقليد السوسيولوجي، فالموقع النظري لمفهوم السلطة هو العلاقات بين الطبقات.هكذا يمكن ان نقول ان موضوع السياسة الحضرية ، يقترن بشكل وثيق بموضوع السلطة المحلية ، التي تشير في نفس الآن إلى السيرورات السياسية داخل جماعة ما، والى التعبير عن جهاز الدولة على المستوى المحلي.

اذن فالحديث عن المدينة والسياسة وحسب ايف غرافمبير كذلك، يحيل بالضرورة على مفهوم الجماعة. فقد أشار في كتابه "السوسيولوجيا الحضرية" بان فيبر يعتبر بأن المدينة في الغرب الوسطوي، تمثل أفضل تعبير عن مفهوم المجتمع الحضري أو الجماعة. ذلك أنها أكثر من مجرد تجمع ترابي لساكنة، مترابطة بعلاقات اقتصادية. فهي تتميز بكون ساكنتها تمتلك، حقا خاصا، هو الحق في الاجتماع للتداول في شؤون المدينة. كما تمتلك

[94] Manuel Castells ,La Question Urbaine , op,cit.p 306

.

قدرا معينا من الاستقلالية السياسية، كما تتميز بانبثاق إدارة محلية للمدينة من طرف السلطات المحلية مع مشاركة المواطنين وممثليهم في مختلف تنظيماتهم، وخصوصا التنظيمات الحرفية. فانبثاق هذا الشكل من المدينة أو الجماعة المحلية في المرحلة الوسيطية المتأخرة، يمثل في نظر فيبر لحظة مهمة في تاريخ الغرب، بالنظر إلى أن هذا الشكل من المدينة، الذي يحتضن تعايش ساكنة متمايزة في نفس التراب، مثل في مبدئه نفسه، حضور السياسة[95].

هكذا إذن و حسب نفس المرجع لايف غرافمييير، تمت الاشارة إلى أهمية البعد السياسي والمؤسساتي للظاهرة الحضرية في حقل السوسيولوجيا الحضرية في عمل ماكس فيبر الشهير "المدينة"، والذي استعرض فيه أنماط المدن، وما يميز كل نمط منها من تأليف أصيل لعدد من السمات المترابطة : اقتصادية، وسياسية، وقانونية، واجتماعية، وثقافية، الخ. مبرزا ان كل سمة من هذه السمات، لا تكفي وحدها لتحديد فكرة المدينة[96].

و يضيف كل من جون ريمي و ليليان فوي انه بالنسبة لفيبر، المجال هو مورد، يتيح استراتيجيات مختلفة، والمدينة التي هي المكان الأساسي للسلطة هي بذلك أيضا مكان الصراعات الاجتماعية بامتياز[97].

و من جهته يعتبر مانويل كاستيلس ان دراسة السياسة الحضرية تنقسم إلى حقلين تحليليين مترابطين بشكل وثيق على مستوى الواقع الاجتماعي: التخطيط الحضري بمختلف أشكاله، والحركات الاجتماعية الحضرية. فهناك من جهة دراسة تدخل أجهزة الدولة، بمختلف أنواعها، في تنظيم المجال وفي الشروط الاجتماعية لإعادة إنتاج قوة العمل. و من جهة أخرى، دراسة تمفصل صراع الطبقات بما في ذلك الصراع السياسي، مع حقل العلاقات الاجتماعية المحدد. هكذا تدخل أجهزة الدولة يعبر أيضا عن الصراع الطبقي[98].

---

[95] Yves Grafmeyer , Sociologie Urbaine , éd Nathan 1995.p 14

[96] Ibidm

[97] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , Jean-Pierre Durand et Robert Weil, sociologie contemporaine, éd VIGOT, Paris, 1990. .P.333

[98] Manuel Castells, La Question Urbaine, op, cit. p327

وبذلك يعد صلب التحليل السوسيولوجي للمسألة الحضرية دائما حسب كاستيلس ،هو في دراسة السياسة الحضرية، أي دراسة التمفصل الخاص للسيرورات المتعينة ك"حضرية" و حقل صراع الطبقات، وبالتالي، تدخل الهيئة المؤسسة السياسية (أجهزة الدولة) موضوع، ومحور ورهان الصراع السياسي[99].

هكذا ظلت المدينة باستمرار مكان انبثاق السياسي. ربما لم يغير طبيعتها هذه، في نظر بول فيريليو سوى ما بدأت تشهده المدينة المعاصرة اليوم، من استشراء لمشاعر الخوف ومظاهر العنف والحرب والارهاب. فتنامي هذه الظواهر، بعد الحرب العالمية الثانية، والصراع بين الشرق والغرب، أجهز على المظهر السياسي للمدينة[100]. فعلى حد قول ازر بارك: ففي المدينة نشأ المشكل السياسي، أي مشكل الضبط الاجتماعي، ففي المدينة أيضا ينبغي دراسته[101].

وتعد السوسيولوجيا السياسية للفعل العمومي الفرع التخصصي الذي يهتم بدراسة السياسات العمومية، والتفاعلات بين مختلف المتدخلين، والتي تدرس على مستوى علاقات السلطة المرتبطة بموارد مختلف الفاعلين وبالسياق (خصوصا السياسي والمؤسساتي) الذي تندرج فيه. وهكذا، فتحليل السياسات العمومية يأخذ بعين الاعتبار بطريقة متزايدة تنوع الفاعلين الذين يشاركون في بلورتها وإنتاجها، بما في ذلك الفاعلين السياسيين، مثل المنتخبين والأحزاب السياسية، الذين استبعدوا لزمن طويل، والمتوفرين على موارد وأشكال منطق الفعل الخاصة (خصوصا الانتخابي) .

عدد متزايد من الباحثين اتجهوا للتخلي عن تعبير "السياسات العمومية" من أجل تعويضه ب «الفعل العمومي، لثلاث أسباب رئيسية: أولا إنه يحيل على ظهور سياسات عمومية أقل متمركزة، وخصوصا متعددة المستويات. وثانيا من أجل الاشارة إلى حدود انسجام

---

[99] Ibid.p307

[100] Paul Virilio, Ville panique, Ailleurs commence ici, éd Galilée, Paris, 2004, p.3.

[101] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social,in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, traduction de Yves Grafmeyer et Issac Joseph, éd du champ. Urbain , 1979. p.. 169.

البرامج العمومية وضرورة تفكيكها. وثالثا وأخيرا التمييز بشكل واضح بين معجم الفاعلين الذين يتحدثون بالأحرى عن السياسات العمومية، عن معجم المحللين.

ويتوافق تطور تحليل السياسات العمومية نحو سوسيولوجيا سياسية للفعل العمومي، مع الانتقال من تصور ينطلق من انتاج الدولة للسياسات العمومية إلى تصور ينطلق من البناء الجماعي للفعل العمومي. فالسوسيولوجيا السياسية للفعل العمومي تقوم على تحليل سياقي لتفاعلات الفاعلين المتعددين والمتداخلين على مستويات متعددة، من المحلي إلى الدولي مرورا من الكيانات الاقليمية مثل الاتحاد الأوربي، متيحا الفرصة للتفكير في تحولات الدول المعاصرة.

وبهذا أضحت المدينة موضوعا للمعرفة لأنها مكان للسلطة. بهذا المعنى شكلت المدينة بوصفها مقر المؤسسات وفضاء الحياة السياسية موضوعا للأبحاث والتحليلات المرتبطة بالأنشطة التي فيها، من خلال الحياة السياسية ومن خلال إنشاء المؤسسات والفاعلين الذين ينخرطون فيها[102]. هكذا إذن يمكن أن نقول إن بحث العلاقة بين السياسة والمدينة، يمثل مدخلا من مداخل تناول المدينة ضمن تراث السوسيولوجيا الحضرية. فكما يؤكد الباحثYankel Fijalkow ، "هناك، ثلاث مداخل تبدو لنا مناسبة من أجل تناول المدينة، هي: العلاقة بين المجالات الحضرية والمجتمعات، ثم المدينة كنمط حياة اجتماعية وأخيرا المدينة كمكان للسياسي. وكل هذه المواضيع تجيب على سؤال أساسي هو: ما الذي يجعل المدينة موضوعا سوسيولوجيا ؟ [103].

4. المدينة، الفاعلون والرهانات:

إن نمطا جديدا من المجتمع يتشكل تحت أنظارنا. تطوره يتعلق بالتقدم التقني، وحركية عوامل الانتاج، والقدرة على البرمجة، والقرار وتدبير التنظيمات الكبرى[104]. والمجتمع لم يعد يتصور بوصفه مجموعا واسعا مبنيا، "مصنوعا" قبليا، وموحدا وقابلا لأن يعاد إنتاجه، وهكذا قادرا على ممارسة إكراه متعدد الأشكال وفي كل مكان. فالمجتمع يتم

[102] Bernard Lamizet , Le sens de la ville, éd L'Harmattan, collection villes et sociétés, 2002.p12
[103] Yankel Fijalkow, Sociologie des villes, éd la Découverte, Paris, 2007.p4
[104] Alain Touraine, Le Mouvement de Mai, ou le communisme utopique, éd Fayard, 1998, p10

تصوره أكثر في حركة إنتاج مستمرة، غير منتهية أبدا، تستعاد دائما. هذا الابداع المستمر وغير المؤكد، يفترض إعطاء الفاعل الفردي أو الجماعي كل مكانته ومسؤوليته[105]. فالنمو والسلطة لا ينشآن فقط من الأنشطة والعلاقات الاقتصادية، إنه المجتمع ككل والانسان في كل مظاهر حياته، المنخرطين في التغير الشامل الذي صار موضوع رهان الصراعات الاجتماعية. حيث أن هذه الصراعات الاجتماعية، وصراع المصالح لا تبرز فقط في المصانع، وإنما في كل مكان حيث المجتمع في خضم التحول وحيث تبعا لذلك يفرض سادته مصالحهم. فالحياة الحضرية، واستعمال الحاجات والموارد، والتربية، هي مجالات من مجالات عدة لم تكن تعتبر في السابق كأنشطة "إنتاجية" وحيث يتمظهر وينتظم الآن صراع طبقي جديد[106].

ويرى Yves Grafmeyer ان الحديث عن المجتمع وعن الحياة الحضرية، يفترض بالضرورة الحديث عن المجال. فالمجال هو في نفس الوقت نتاج للنشاط الانساني ومصدر لتأثيرات على طرائق الفعل والتفكير. والمجال أيضا رهان للحياة الحضرية: رهان تنافس بين مختلف الفاعلين (أسر، ومقاولات، إدارات...) من أجل امتلاك الأرض، ورهان تملك رمزي، ومراقبة و ضبط الجوار والولوج إلى المجالات العمومية، ورهان أيضا للهيمنة السياسية المؤسسة على كفايات او اختصاصات ترابية[107].

هكذا إذن، يضعنا المجتمع الحضري أمام فاعلين ومجموعات تحركها رهانات ملموسة[108]. و ما يؤكد على أهمية هؤلاء الفاعلين وهذه الرهانات في التحليل السوسيولوجي للظاهرة الحضرية هو ما أشار اليه ريمون بودون، أن هناك اتفاقا أساسيا بين علماء الاجتماع، اتفاقا ضمنيا، حول طبيعة ومبادئ السوسيولوجيا[109]ومنها:

* النظر إلى الظواهر الاجتماعية مثل ظاهرة إنتاج المدينة، باعتبارها قابلة للتفسير انطلاقا من نظام التفاعلات التي تجري بين الفاعلين المعنيين به.

---

[105] Georges Balandier, Le lien social en question, Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol 86, 1989, p5-13.

[106] Alain Touraine, Le Mouvement de Mai, ou le communisme utopique, op, cit. p.10-11

[107] Yves Grafmeyer , Sociologie Urbaine , éd Nathan 1995.p.26

[108] عبد الأحد السبتي، النفوذ وصراعته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007.ص12

[109] Raymond Boudon (1997) , la logique du social , édition hachette littératures, p..51.

* اعتبار الفاعل الفردي الذرة المنطقية للتحليل السوسيولوجي. هذا ويمكن للفاعل الفردي أن يكون مجرد أشخاص (ساكنة المدينة مثلا، بمختلف صفاتهم وأوضاعهم)، كما يمكن أن تكون كل وحدة جماعية، تتميز بقدرة على الفعل الجماعي (مقاولة عقارية أو جمعية تدافع على مصالح الساكنة، ...)

فمن جهة، لا يفعل هذا الفاعل في فراغ مؤسساتي واجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن كون فعله يجري في سياق من الإكراهات، أي من العناصر التي ينبغي أن يقبلها كمعطيات، والتي تفرض نفسها عليه، فلا يعني ذلك أنه يمكن أن نجعل من سلوكه النتيجة الحصرية لهذه الإكراهات، ذلك أن هذه الاكراهات ليست في الواقع سوى عناصر تتيح فهم الفعل الفردي.

ان العديد من الأبحاث الحضرية تسعى لدراسة التفاعلات التي تنسج حول هذا الرهان أو ذلك من الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن يشكل المجال الحضري موضوعا لها: سوق العقار والكراء، شبكات استقطاب، علاقات وصراعات الجوار، جمعيات الدفاع عن الحي، والسياسات الحضرية، الخ[110]. حيث الفاعلون، تجمعهم علاقات بينية، ويوجدون في مواجهة رهانات فردية أو جماعية. وبصفة عامة، الوصف السوسيولوجي لهؤلاء الفاعلين يميل نحو التدقيق[111]. خاصة أن حرية تعبير الإنسان عن آرائه، التي تشكل معيار تنظيم المدينة (البوليس)، تتميز عن حرية الفعل الخاص بذلك الذي يفعل لوضع بداية جديدة، بالنظر إلى أنه يتعلق كثيرا بحضور الآخرين وبمواجهة آرائهم. فالفعل لا يمكن أبدا أن يحدث في وضعية عزلة، بالنظر إلى أن ذلك الذي يبدأ شيئا ما، لا يمكن أن ينهيه إلا إذا التحق به آخرون، لتقديم المساعدة. فكما أكد أفلاطون "من المستحيل إدارة شؤون المدينة بشكل صحيح بدون أصدقاء، وبدون حلفاء أوفياء" .فكل الأنشطة الإنسانية مشروطة بكون الناس يعيشون في المجتمع، لكن الفعل وحده

[110] Yves Grafmeyer , Sociologie Urbaine , éd Nathan 1995.p 26

[111] Yves Grafmeyer, « La sociologie urbaine dans le contexte français »,in Revue *SociologieS*, Dossiers, Actualité de la sociologie urbaine dans des pays francophones et non anglophones, mis en ligne le 15 novembre 2012, consulté le 27 août 2013. URL : http.://sociologies.revues.org/4179.

هو غير قابل للتخيل خارج مجتمع الناس. والحديث هنا عن الحلفاء الاوفياء يحيل الى الحديث عن اشتراكهم في نفس الرهانات.

وعموما عند الحديث عن الفاعل في إنتاج المدينة، لا بد من الإشارة إلى أن المعركة السياسية تجري على مستويين: من جهة بين الناس، والجماعات، والطبقات، التي تصارع من أجل الوصول الى السلطة أو اقتسامها أو التأثير فيها، ومن جهة أخرى، بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومون[112].

بالنسبة للمستوى الثاني، بالفعل، فالدولة، في لحظة معينة وفي استمراريتها التاريخية، لا "تتشكل" بتاتا بالفعل المشترك للمواطنين. على العكس، إنها دائما موجودة قبلا، بوصفها "جهازا" أو "آلة" (إدارية، وقضائية، وعسكرية، بل واقتصادية)، أي باعتبارها قوة مادية خارجية على الجماعات والأفراد، وتمارس عليهم نوعا من السلطة. والمواطنة ليست عندئذ افتراضا قبليا، وإنما علاقة قوة فردية أو جماعية بين الجماعات، والأفراد والدولة. نقصد بذلك بالتدقيق أنها تقاس بفعالية المراقبة التي يمكن للأفراد والجماعات ممارستها على الدولة التي تتطلب خضوعهم، والتي تضمن أمنهم والتي تكرههم. إنها تقاس إذن بدرجة المراقبة التي يمكنهم ممارستها على شروط الحياة، والشغل، والتعبير ...الخ، الخاصة بهم، عبر واسطة المراقبة الممارسة على الدولة. وبالتالي، فهي تندرج ضمن سيرورة جدلية مفتوحة، تتعلق بتحولات الدولة، لكن أيضا ب"القوة" الفعلية للمواطنين، من خلال مؤسسات أو حركات اجتماعية، حسب الظرفيات[113].

وفي هذا الصدد، هناك توتر قائم بين المواطنة باعتبارها انتماء إلى المدينة cité والمواطنة بوصفها ممارسة لحقوق في دولة. نقصد ب"مدينة cité" جماعة سياسية collectivité politique، والمواطنة تعني إذن أن الأفراد الذين هم أعضاؤها يتوفرون على حقوق، بشكل جماعي، وعلى سيادة يمارسون صلاحياتها بشكل دوري، والتي يفوضون وظائفها لمستشارين. وليس صدفة أن المنظرين الكلاسيكيين للسيادة (من

[112] Maurice Duverger, introduction à la politique, éd Gallimard, Paris, 1964. P. 27

[113] Etienne Balibar, Les frontières de la démocratie, éd de La Découverte, Paris, 1992.p. 181

ماكيافيلي إلى روسو) أحالوا هنا على مثال المدينة القديمة (وخصوصا المدينة الاغريقية). فالانتماء إلى المدينة يفترض بالفعل، المساواة من حيث المبدأ.[114].

وإنتاج المدينة لا يقتصر على السياسي والفاعل الجمعوي والمقاول، وإنما على الباحث أيضا سواء كان عالم اجتماع أو أنثروبولوجي أو غيرهم. فوجهة نظر الانثروبولوجي او السوسيولوجي حول المدينة، باعتبارها مجموعة من المعارف، في تطور وفي تحول دائمين، يسميها ميشيل أجيي "مدينة مكرر ville bis"، والمتمثلة في وصف المدينة الذي ينتجه الانثروبولوجي، بانطلاقه من وجهة نظر الممارسات والعلاقات وتمثلات الحضريين الذين يلاحظهم بنفسه، مباشرة وفي وضعية[115].و الواقع أن إنتاج عالم الاجتماع أو الانثروبولوجي للمدينة لا يقل أهمية وفائدة عن إنتاج الفاعلين المسؤولين عن إنتاج المدينة في الواقع، بالنظر الى ما تمثله المعرفة السوسيولوجية والانثروبولوجية حول المدينة بالنسبة للسكان والمخططين و الملاحظين ومصلحي المدينة. ينبغي علينا إذن أن نقول أولا ما هي المدينة بالنسبة للانثروبولوجيين يقول Michel Agier، ثم التعرف ودعم وجود نظرة انثروبولوجية حول المدينة، في ما وراء اطار علم الانثروبولوجيا وبوصفها معرفة متمخضة من المدينة نفسها[116].

ان المدينة لا توجد خارج مختلف الأطر، العالمة والشعبية، المؤسساتية واليومية، التي ننخرط فيها جميعا بطريقة أو بأخرى. بل حتى الخيال له دوره في إنتاج المدينة، من خلال ما تسميه الباحثة S. Ostrowetski "الخيال الباني"، حيث أن "بناة المدن" ومنتجوها، من مهندسين معماريين ومختصين في التخطيط والتهيئة، وغيرهم، يستندون في تدخلاتهم إلى تمثلات خاصة حول المدينة وحول الحضري عموما[117].

كخلاصة إن إنتاج المدينة ليس ثمرة تدخل فاعل وحيد، مهما كان حجمه وموقعه، فالمدينة تنفلت إلى حد كبير من السلطات العمومية ومن المواطنين، لكي تكون ميدان

---

[114] Ibidm

[115] Michel Agier, Esquisses d'une anthropologie de la ville : lieux, situations et mouvements , éd Bruylant-Academia , Louvain , 2009.p. 7

[116] Ibid. p. 6

[117] Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal, La sociologie urbaine, éd PUF, Que sais-je ? 4e édition mise à jour, 2014.p. 38

لصراع مجموعات اقتصادية واجتماعية[118]. بل هي أقرب إلى حلبة مواجهة بين عدد من الفاعلين في الحياة الاجتماعية وبين معطيات مادية معطاة، وممأسسة ومنظمة. ومن ثمة، فدور عالم الاجتماع الحضري هو إدراك الأشكال المتعددة للتفاعل بين هذين البعدين من المدينة، بإبراز تعقد العلاقة بين المدينة المجسدة إلى حد ما في مؤسسات وبنايات وبين المدينة "الحية"، والدينامية، والكفيلة دائما بتجاوز الأطر الحضرية المشكلة. فالمجال الحضري يتلقى بصمة وتأثير المجتمع والعكس صحيح أيضا[119].

بذلك يبقى أن انتاج المدينة، ليس قرارا فوقيا، يحتكره حصريا صناع القرار، وإنما هو في الواقع قرار جماعي مشترك، يعني كل القاطنين بالمدينة، فالمدينة كما أكد عدد من علماء الاجتماع (هنري لوفيفر– ريمون ليدروت...الخ) تنفلت جزئيا من بين يدي أولئك الذين لديهم سلطة تأسيسها انطلاقا من تصور معين لتنظيم المجال– خبراء التعمير les urbanistesبشكل خاص–. وبالفعل، فالمدينة هي أيضا منتجة ومتملكة من طرف المرتفقين. إنها عمل إبداعي لا يعكس بشفافية تنظيم المصممين وغيرهم من صناع القرار[120].

هكذا يخلص هشام جعيط الى فكرة ان كل مدينة لا تنتهي من بنائها الذاتي وهدمها الذاتي أبدا، ذلك أن نبضات حياتها ترتبط بالمادة البشرية الموجودة داخلها، وبالمد البشري المحيط بها، كما بوثائر التاريخ الكبرى بذات المقدار، حيث المستوى السياسي يثبت أحيانا قدرته على الهيكلة بصورة خاصة. فهو قادر بفضل قرار طفيف على تغيير المظهر الاجتماعي والمظهر المديني إلى أجل[121].

---

[118] Ali sedjari, Gouvernance urbaine et politiques de la ville : quel modèle urbain pour l'avenir ? ,in Gouvernance, réforme et gestion du changement , éd L'Harmattan,2008. p.p..107-120.

[119] Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal, La sociologie urbaine, op,cit. p38

[120] Ibidm..

[121] هشام جعيط، الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، مزيدة، 2005. ص451.

القسم الأول:

السوسيولوجيا الحضرية وإشكالية إنتاج المجال الحضري

ان تناول موضوع المدينة وانتاجها يتطلب استحضار اهم ما انتجته الادبيات السوسيولوجية على مر العصور، من نظريات ومفاهيم، تمكننا من تحليل وفهم واقعها بشكل يسمح لنا بالوقوف على أعوص الاختلالات التي تشوب هذا الإنتاج، والكشف عن المشاكل الناجمة عن هذه الاختلالات، وبالتالي المساهمة في البحث عن حلول لها. فبدء بابن خلدون في الفصل الأول، الذي يظل ما خلفه من تصورات ذات طبيعة سوسيو–أنثروبولوجية حول العمران الحضري، وحول المدينة الوسيطية المغاربية، يفرض نفسه الى يومنا هذا خاصة في عالم لايزال يعاني من مظاهر التقليد. ومرورا كذلك بمساهمات علماء الاجتماع الرواد في الفصل الثاني، أمثال كارل ماركس واميل دوركايم وماكس فيبر وجورج زيمل...، بغاية إبراز خصوصية كل مساهمة، في فهم المدينة ومسألة إنتاج المجال، على الرغم من أن إشكالية المدينة، بل والظاهرة الحضرية في كليتها، لم تشكل بعدا محوريا في أعمالهم، ربما باستثناء ماكس فيبر، الذي اعتبر المدينة الغربية، من وجهة نظر تاريخية مقارنة، كمكان لتشكل أو ولادة شكل جديد من السلطة، قائم على العقلنة. فيما يتناول الفصل الثالث مسألة إنتاج المجال الحضري بين مدرسة شيكاغو والسوسيولوجيا الحضرية الماركسية"، ويستهدف الكشف عن تصورين متقابلين للمدينة، تصور أول مع مدرسة شيكاغو يعتبر المدينة بمثابة " نظام طبيعي " وليس نتاج مشروع سياسي، ثم تصور سوسيولوجي ماركسي، يعتبر المدينة "نظاما اقتصاديا–سياسيا"، حقيقته لا تكمن فيه، وإنما في الآليات البنيوية والتاريخية والديناميات الاجتماعية التي أفرزته. وأخيرا، يستعرض الفصل الرابع جملة من التصورات السوسيولوجية المعاصرة(بول هنري شومبار دو لوف، وميشيل دو سيرتو...) التي تعتبر إنتاج المجال الحضري إنتاجا مشتركا، لا يمكن اختزاله في ما تقوم به الدولة والمؤسسات العمومية، بل وحتى الرأسمال ومقاولاته...

الفصل الأول

التفكير ما قبل سوسيولوجي و إنتاج المدينة الوسيطية الإسلامية

في نظر العديد من المختصين في الدراسات الخلدونية، لم يهتم ابن خلدون بموضوع المدينة وانتاجها الا في إطار نظريته العامة حول الدولة. إلا أن مساهمته حول العمران الحضري لا تزال تفرض نفسها الى يومنا هذا، بحيث يمكنها أن تفسر لنا الكثير من أمور مدننا. فعلى الرغم من أن الغاية الاسمى لابن خلدون هي دراسة الدولة، إلا أنه خصص بابا كاملا في مقدمته، للمدينة: هو الباب الرابع المعنون ب" في البلدان والامصار وسائر العمران، وما يعرض في ذلك من الأحوال". كما انه تعرض للمدينة بصفة مباشرة وبتحليلات مستفيضة في الابواب الستة الأخرى[122]. أما في الباب الثاني، حين تناول العمران البشري والأمم الوحشية والقبائل، يقارن بين أهل البدو والحضر في الفصول السبعة الأولى. أما في الباب الخامس المخصص للمعاش ووجود الكسب والصنائع، فيعرض لموضوع المدينة في علاقتها بالصنائع في الفصول 17 و18 و19 و20 و21.[123]

اما في الباب السادس من المقدمة، فيرد الحديث عن المدينة في عدة فقرات، إما على شكل اشارات بديهية وتذكيرية من حيث إن المدينة هي الوسط الطبيعي لإنتاج الثقافة، أو عندما تعرض الى لغات الامصار في الفصول 48 و52 و60.

فانطلاقا من ذلك، أي أهمية للدولة في إنتاج المدينة، في نظر ابن خلدون ؟ و ماهي الشروط الطبيعية و الاجتماعية التي حددها لانتاج المدينة و لتحقيق ازدهارها؟ و ماهي الخصائص التي تميزها عن غيرها من المجالات؟

[122] هشام جعيط، نظرة ابن خلدون للمدينة ومشكلة التمدين، مرجع سابق، ص. ص. 234-239.
[123] نفسه، ص. ص. 234-239.

1. ابن خلدون والعمران الحضري:

هل يصح فصل آراء ابن خلدون حول العمران الحضري، عن بقية آرائه الأخرى، وجعلها موضوع دراسة قائمة بذاتها، وكأن الرجل عالم من علماء الاجتماع الحضريين، أو أنه قد اهتم بالعمران الحضري، اهتماما خاصا ومستقلا؟

لقد تضاربت الآراء حول هذه المسألة، حيث يرى محمد عابد الجابري أنه على الرغم مما تتيحه عملية الفصل هذه، من امكانية التعمق في ابراز أهمية ملاحظات ابن خلدون حول العمران الحضري، فإنها عملية تنطوي على خطرين كبيرين[124]: أولا، بتجزئة الفكر الخلدوني، وثانيا بالمبالغة في تقدير آرائه حول العمران الحضري بشكل يخرج بها عن نطاقها الذي وضعها فيه. وان كان الجابري يرى ان بعض الباحثين ينحون منحى آخر، فيعمدون إلى تخصيص دراسات مستقلة لآراء ابن خلدون في هذه القضية أو تلك، مثل تخصيص دراسة لتصوره في العمران الحضري.

ويشير محمد عابد الجابري إلى أن ابن خلدون لم تكن له نظرية خاصة به في هذا الموضوع المتعلق بالعمران الحضري. فهو يعتبر ان ما يمكن أن يوصف بأنه "آراء خلدونية" مرتبط ارتباطا عضويا بنظريته في العصبية وفاعليتها، والدولة وأطوارها. فكيف يمكن الحديث إذن عن آراء حول العمران الحضري لابن خلدون؟، في حين أن الرجل إنما كان يصف ما يحصل للدولة عند بدايتها، وما يحدث لها وفيها أثناء بلوغها طور عظمتها، وحين دخولها مرحلة هرمها ووقت اضمحلالها. إن آراء ابن خلدون حول الظاهرة الحضرية –إذا جاز هذا التعبير– مرتبطة ارتباطا لا انفصام له بنظريته العامة في العصبية والدولة. ومن ثمة فإن دراستها يجب أن تتم–في نظره – في إطار هذه النظرية ذاتها[125].

نفس المنحى ينحوه محمد القبلي في مساهمته المعنونة ب "ما لم يرد في كتابات ابن خلدون". فبالنسبة له، تعتبر الدولة في المقدمة هي واسطة العقد وحجر الزاوية. والمجتمع الذي تم الاهتمام به قبل الدولة هو المجتمع الذي يُخْرِجُ الدولة من العدم إلى الوجود،

---

[124] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة 1994، ص. 244.

[125] نفس المرجع.

فهو "المبتدأ"(هو المجتمع البدوي)، والمجتمع الذي يأتي بعد الحديث عن الدولة إنما هو المجتمع الذي يُخْرِجُ نفس الدولة من الوجود إلى العدم، فهو "الخبر"(أي المجتمع الحضري)[126]. وكلا المجتمعين يظل في صلب المقدمة مجرد وسيلة لا غاية أريدت لذاتها، لأن الغاية الأسمى بالنسبة للمقدمة هي دراسة الدولة.

ويضيف عبد السلام الشدادي بخصوص علاقة ابن خلدون بالسوسيولوجيا عموما، فكرة أنه، إذا كان صحيحا أن ابن خلدون أتى على نحو ما، بصورة رائدة عن بعض العلوم الاجتماعية الحديثة مثل السوسيولوجيا، فهو يبتعد مع ذلك عن وجهة نظر الحداثة في نقطة رئيسية، إذ هو لا يتصور علم الاجتماع كعلم مستقل، بل كمقدمة وشرطا أوليا وآلة للمعرفة التاريخية[127].

2. أهمية العمران الحضري لدراسة الظواهر الاجتماعية:

في علاقة بالموضوع الذي يهمنا، أرجع ابن خلدون، أخطاء المؤرخين في عصره وفي المراحل السابقة عليه إلى أسباب منها الجهل بطبائع العمران، أي الجهل بطبيعة الظواهر الاجتماعية، الحضرية وغيرها، وكيفية حدوثها[128]. فهو لم يترك شيئا في ما يعرض في العمران من دولة وملة ومدينة وبدو وحضر، إلا واستوعب كليته، وأوضح براهينه وعلله[129]. معتبرا معرفة طبائع العمران، هي أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها. من هنا يمكن القول ان المدينة و التحضر شكلا نقطة مهمة من اهتمامات ابن خلدون باعتبارهما يدخلان ضمن اطار كل ما ينتجه البشر.

ومن جهته، اعتبر جورجي زيدان في كتابه "تاريخ التمدن الإسلامي" ان تاريخ الامة الحقيقي إنما هو تاريخ تمدنها وحضارتها، لا تاريخ حروبها وفتوحها[130]. وكل هذا يصب

---

[126] محمد القبلي، ما لم يرد في كتابات ابن خلدون، مؤلف جماعي، أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1979.ص.ص347-352.

[127] عبد السلام الشدادي مقدمة تحقيق : عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة، ج 1، منشورات بيت الفنون ولعلوم والآداب، الدار البيضاء ، 2005. ص35- 38(أرقام رومانية).

[128] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة ، مرجع سابق، ص. 98.

[129] المرجع نفسه. ص.287.

[130] جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت،1902، ص، 8.

في اتجاه واحد هو ان المدينة شكلت منذ القديم، وما تزال تشكل إلى اليوم محط اهتمام الباحثين وموضوعا للدراسات.

وبعودتنا للجهاز المفاهيمي المعتمد في مقدمة ابن خلدون، نجد ان كلمة "عمران" استعملت عند الجغرافيين المسلمين قبله، في معنى المنشأة الإنسانية في الأرض في وضعها الأولي: أي احتلال الأرض، واستيطانها، وتعهدها، واستغلالها بالفلح والصنائع، وتشييد المباني وإقامة المؤسسات فيها. وإذا كان العمران مرتبطا جوهريا بالشروط الطبيعية، فهو يخص بصفة أولية الأقاليم "المعتدلة" من المعمورة[131]. و قد عرف ابن خلدون العمران حسب ما أكد علي أومليل، بأنه "الاجتماع البشري على الجملة"، أي كل ما ينتجه البشر داخل حياة اجتماعية ما. ونقيضه القفر، فحيث ينتفي الأثر الاجتماعي للبشر، فهو القفر[132]. لذلك يعتبر ابن خلدون ان العمران لا يشمل المناطق المفرطة البرد أو الحرارة التي يكون سكانها أقرب في نمط عيشهم إلى الحيوان منهم إلى البشر[133].

و يرى ابن خلدون في العمران وضعا إلاهيا: الله هو الذي عمر الأرض بالإنسان، بعد أن جعل منه خليفته. كما أن الله هو الذي فرق الآدميين وميز بعضهم عن بعض بالمواطن واللغات والعوائد والديانات. فابن خلدون يعتبر الإنسان منذ البداية في حالة إنسان متحضر، أو كما يقول الفلاسفة اليونان ك"حيوان سياسي". فهو لا يرى أي تعارض بين العمران و"الحالة الطبيعية"[134].

هكذا يرى ابن خلدون ان الاجتماع الانساني ضروري، أي لا بد من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاح الفلاسفة السابقين عليه، وهو معنى العمران. و يتضح ذلك في أن الله خلق الانسان في صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، و حباه بفطرة وقدرات عقلية تهديه الى تحصيله. الا ان هذا التحصيل لا يحدث الا باجتماع القدرات العقلية، الشيء الذي يؤكد على ضرورة اجتماع الناس، خصوصا وأن كل إنسان يحتاج للدفاع

---

[131] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق وتقديم وتعليق عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005. صXXXIX.

[132] علي أومليل، ابن خلدون والتجاوز الممكن، مؤلف جماعي، أعمال ندون ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1979. ص. 325

[133] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق. صXL.

[134] مرجع سابق. صXL.

عن نفسه الى الاستعانة بأبناء جنسه. فالاجتماع إذن ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم و لن يستطيع ان يعمر في هذه الارض، وهذا هو معنى العمران الذي جعله ابن خلدون موضوعا لهذا العلم[135]..

و يتناول صاحب المقدمة موضوع علم العمران البشري، وكأن هذا العلم مستقلا بذاته، موضوعه هو العمران البشري أو الاجتماع الانساني، و يهتم ابن خلدون بدراسة أحوال هذا الاجتماع البشري و ما يلحقه من عوارض و موانع.

لقد ميز ابن خلدون الإنسان عن سائر الحيوانات بخواص اختص بها، فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر، الى جانب العمران الذي هو ذلك التساكن و الاستقرار في مدينة أو الاستئناس ببني جنسه و التعاون على قضاء الاحتياجات، على أساس ان هذا التعاون صفة مميزة للإنسان، كما أسلفنا الذكر. والعمران بالنسبة له نوعين، ما يكون بدويا، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الصحاري وبصفة عامة الأماكن الخالية من التجمع البشري، ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها.

ووفق هذا التمييز، يمكن للعمران أن يسلك، في نظر ابن خلدون، اتجاهين اثنين: إما أن يعني أساسا تلبية الضرورات الأولية للعيش، أي مجرد ما يكفي للبقاء، وهذا ما يطابق ما يسميه ابن خلدون "العمران البدوي" الذي لا يشمل المجتمعات البدوية فقط، بل كل المجتمعات التي تقطن في الضواحي خارج المدن. وإما أن يسعى إلى "الكمالي" والترف في جميع مظاهر الحياة، وأن ينمي العلوم والصنائع إلى غايتها من الإتقان والتفوق، وذلك هو ما يسميه ابن خلدون "العمران الحضري"، والذي يوجد في جميع مناطق العالم التي أحدثت فيها المدن[136]. و يرى ان هذان النمطان من العمران اللذين يمثلان من جهة مرحلة حضارية جنيينية، ومن جهة أخرى الحضارة البالغة غايتها ومنتهاها الذي يأخذه من بعده في الاضمحلال، تربط بينهما، ولا شك، علاقة منطقية وتاريخية. فابن

[135] عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص. 340.
[136] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق 2005. ص.XL.

خلدون يتصور أن الإنسان كان في أول أمره مزارعا أو راعيا قبل أن يصبح، كساكن للمدينة، تاجرا أو صانعا أو عالما[137].

ان العمران البدوي حسب ابن خلدون يقوم على البساطة والاقتصار على الضروري من العيش من جهة، وعلى التعاون والتعاضد وتقديم المصلحة العامة المشتركة على المصالح الشخصية الخاصة من جهة أخرى[138]. حيث ان القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولا بد إلى الاجتماع. واجتماع البدو وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم، هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل سبل العيش من غير زيادة. ثم إذا اتسعت أحوال الناس وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرفه، دعاهم ذلك بلغة ابن خلدون إلى السكون والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس، والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط الأمصار للتحضر. ثم كلما زادت أحوال الرفه و رغد العيش كلما زاد الترف المبالغ فيه والتأنق في الأكل واللباس والمسكن والتجهيزات...الخ، وهؤلاء هم الحضر أو أهل المدن. ومن هؤلاء من يزاول في معاشه الصنائع، ومنهم من يزاول التجارة[139].

و كون البدو بالنسبة للعلامة ابن خلدون ،هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم، غير القادرين على تحقيق ما فوقه، وأن الحضر هم القادرون على تحقيق كماليات العيش. فلا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه. فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما، لأن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا. فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة. ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها. ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه كما فسر ذلك ابن خلدون، هو انه إذا فتشنا أهل المدن وجدنا أن أكثرهم من أهل البدو الذين يسكنون بالضواحي و في المناطق المجاورة، الشيء الذي يدل على ان أحوال الحضارة ناتجة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها.

---

[137] المرجع نفسه.

[138] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة ، مرجع سابق، ص. 246.

[139] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص، 468.

و في قراءة أخرى، يثير محمد القبلي الانتباه الى ان هناك فرقا جوهريا في تناول ابن خلدون لكل من هذين المجتمعين داخل مقدمته: فالمجتمع البدوي الذي "يفرز" الدولة وينتجها يعامل ككائن حي ينمو ويتطور إلى أن يصل، بعد توفر الشروط، إلى الحكم. أما المجتمع الحضري، فهو يبدو من خلال الفصول المخصصة له عنصرا راكدا سلبيا مستسلما ومستلبا يسلس القياد في كل شيء. مجتمع لا يستمد وجوده واستمراره إلا من ضعفه وسلبيته وتحايله وتأنقه[140]...

وما يؤكد هذا لدى الباحث، هو أن أنماط المجتمع البدوي تناولها ابن خلدون كوحدات اجتماعية منتجة، بينما يتم الحديث عن أنماط المجتمع الحضري من خلال منتوجاتها ،لا من خلال أصنافها كمجموعات منتجة. ففي المجتمع البدوي هنالك القائمون على الفلح والقائمون على الماشية والقائمون على الإبل، في حين في المجتمع الحضري هنالك تجارة وصنائع وحرف وفيه كلام وتعليم وتصوف، الخ. أما التجار والصناع والحرفيون بمختلف أصنافهم، وأما الفقهاء والصوفية والمتكلمون والمعلمون أو المتعلمون، فعبثا يمكن البحث عنهم داخل المقدمة كفئات متحركة منتجة[141]. هذا المجتمع الحضري أصبح "يتنزل منزلة النساء" على حد تعبير ابن خلدون نفسه. فالمقدمة لا تعامل المجتمع الحضري، حسب ما يبدو، إلا كمجتمع ثانوي ذيلي. وهي لا تكاد تهتم به إلا لأنه يمول الدولة ويحضرها، فيستدرجها بذلك نحو الترف والنعيم قبل أن يعفنها ويدفع بها إلى الانحلال والتأنث ثم إلى التقهقر والزوال[142].

رغم هذه النظرة السلبية تجاه العمران الحضري، والتي افصحت عنها قراءة القبلي لمقدمة ابن خلدون، إلا أن جورجي زيدان في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي يبقي على رأي ابن خلدون، حيث يرى أن البحث في تمدن الأمة يتناول النظر فيما بلغت إليه من سعة الملك والعظمة والثروة ووصف ما رافق تمدنها من أسباب الحضارة وثمارها، ويدخل في ذلك تاريخ العلم والأدب والصناعة ولوازمها، كالمدارس والمكاتب والجمعيات. وأن النظر في هذا التمدن على هذه الصورة، لا يكون واضحا وافيا إلا إذا تقدمه البحث عن حال

---

[140] محمد القبلي، ما لم يرد في كتابات ابن خلدون، مرجع سابق. ص.347-352.

[141] نفس المرجع. ص347-352.

[142] نفس المرجع، ص347-352.

تلك الأمة في بداوتها، وكيف تدرجت إلى الحضارة وما هي العوامل التي ساعدتها على ذلك[143].

3.أهمية الدولة للمدينة:

يرى ابن خلدون انه طالما غاية البدو هو التحضر، فإن هذا العمران البدوي، أو هذا النمط من الحياة، سرعان ما تختفي أسسه، و معالمه، بعد توطيد الدولة، لتجد العصبية الحاكمة نفسها، بين عشية وضحاها، أمام نمط جديد من الحياة، هو العمران الحضري. الأمر الذي يؤكد أن جميع الأفكار والآراء التي أدلى بها ابن خلدون في فصول مقدمته، لها مكانها الخاص بها، في نسق تفكيره، في بناء نظريته العامة التي تدور حول الدولة[144].

وفي هذا يعتبر ابن خلدون أن الدول أقدم من المدن والأمصار وأنها إنما توجد ثانية عن الملك. حيث إذا أنتجت المدينة وكمل إنتاجها بحسب نظر من أنتجها، وبما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية فيها، فعندها يكون عمر الدولة هو عمرها. بمعنى ان حال المدن من حال الدولة التي تحكمها. و بلغة ابن خلدون، "إذا كان عمر الدولة طويلا ومدتها منفسحة، فلا تزال المصانع فيها تنتج، والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد، ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح، إلى أن تتسع الخطة، وتبعد المسافة، وينفسح ذرع المساحة. و اذا كان عمر الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة، وتراجع عمرانها وخربت. والدولة إذا اختلت وانتقضت فإن المصر الذي يكون كرسيا لسلطانها ينتقض عمرانه وربما ينتهي في انتقاضه إلى الخراب"، والسبب فيه أمور، كما يوضح ابن خلدون، أهمها[145]:

- أن الدولة لا بد في أولها من البداوة، مع ما يترتب عن ذلك من نقص في الموارد المالية، بسبب تخفيف الجباية والضرائب التي منها موارد الدولة، فتقل النفقات وتتقلص حياة الترف....

---

[143] جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، مرجع سابق، ص13.

[144] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة ، مرجع سابق، ص. 243.

[145] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق، ص. 822-823.

- إن الدولة تتأسس عن طريق الاستيلاء على الملك بالقوة، مع ما يفترضه ذلك من استشراء العداوة والحروب، بين أهل الدولة الناشئة و الدولة الخصم. فتنتقد الدولة الناشئة أحوال الدولة الخصم، خصوصا أحوال الترف فيها، حتى تنشأ للدولة الناشئة بالتدريج عوائد أخرى من الترف. وفيما بين ذلك قصور الحضارة الأولى ونقصها. وهو معنى اختلال العمران في المصر.
- إن كل أمة لا بد لها من وطن هو حاضنها ومنه منطلق حكمها. وإذا استولت على دولة أخرى صارت تابعة لها، وصارت مدنها تابعة لعاصمتها. ولا بد من توسط مقر العاصمة حدود الممالك التي للدولة، لأنه شبه المركز لكيان الدولة، حيث تهوى أفئدة الناس إليه، فينتقل إليه العمران ويخف من المدن الأخرى...
- إن الدولة الناشئة إذا تغلبت على الدولة السابقة لا بد من أن يترتب عن ذلك، تبعية أهل الدولة السابقة وأتباعها للدولة الناشئة. وطبيعي ان تمحي الدولة الناشئة آثار الدولة السابقة. ثم لا بد من أن يستجد عمران آخر في ظل الدولة الجديدة وتحصل فيه حضارة أخرى على قدر الدولة.

وعموما، إن الدولة للعمران بمثابة الصورة للمادة، بحيث لا يمكن الفصل بينهما. فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر، لما في طباع البشر من العدوان. و لتفادي هذا العدوان و ما قد ينجم عنه من مشاكل، لابد من وجود الدولة. و يشترط ابن خلدون ان تستند هذه الدولة إلى عصبية، يتعاقب اشخاصها على العمران، حفظا لوجوده وبقائه. وإذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران يعظم الخلل. و يعتبر ان الخلل العظيم إنما يكون من الدولة الكلية مثل دولة الروم.

وفي هذا الصدد يشير عبد السلام شدادي إلى وجود ثلاثة شروط، يراها ابن خلدون ضرورية ليتمكن العمران الحضري من الظهور والازدهار[146]، هي:

1- تنوع كبير جدا للخيرات وللمنتجات الاستهلاكية، بما في ذلك منتجات الترف، وتطور تقنيات انتاج هذه المنتجات.

[146] Abdesselam Cheddadi, Ibn Khaldun, L'homme et théoricien de la civilisation, éd Gallimard, Paris, 2006.p. 814

2- تقسيم للعمل يترافق مع تنوع المنتجات وتقنيات الإنتاج.

3- ساكنة كبيرة ولها مداخيل كافية.

والحال أن هذه الشروط الثلاثة، لا يمكن أن تجتمع إلا بفضل تواجد الدولة، التي باعتبارها مراكمة للثروة وموزعة لها، تلعب دورا ثلاثيا كمشغل وفاعل ومستهلك.

ويرصد ابن خلدون، في المقدمة، تطور المدن و ازدهارها وعلاقتها بالدولة، مشيرا إلى ان الحياة الحضرية هي أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمران، زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه، وتفاوت الأمم في القلة والكثرة. وذلك كله إنما يجيء من قبل الدولة. لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها، وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال. فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أجل الدولة، ثم فيمن تعلق بهم من أهل مصر، وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم، ويكثر غناهم، وتتزايد عوائد الترف ومذاهبه، وتستحكم لديهم الصنائع في سائر فنونه وهذه هي الحضارة.

و في هذا يدعو ابن خلدون الى ضرورة الانتباه لهذا السر، الذي يعتبره خفي عن الناس على حد تعبيره ، حيث يقول : "اعلم أنها أمور متناسبة وهي حال الدولة في القوة والضعف، وكثرة الأمة أو الجيل، وعظم المدينة أو المصر، وكثرة النعمة واليسار، وذلك أن الدولة والملك صورة الخليقة والعمران، وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال، وأموال الجباية عائدة عليهم، ويسارهم في الغالب من أسواقهم ومتاجرهم. وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه، فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء. فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا، وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة. وأصله كله العمران وكثرته"[147]. ولهذا "تجد الأمصار التي في القاصية ولو كانت موفورة العمران تغلب عليها أحوال البداوة وتبعد عن الحضارة في جميع مذاهبها، بخلاف المدن المتوسطة في الأقطار التي هي مركز الدولة ومقرها. وما ذاك إلا لمجاورة السلطان لهم وفيض أمواله فيهم"[148].

---

[147] عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، ج1 و2 و3، تحقيق وتقديم وتعليق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص،817.

[148] المرجع نفسه، ص، 814.

وعموما، فإن ابن خلدون، كما أورد في مقدمته، يعتبر بأن الملك والدولة غاية للعصبية، وأن الحضارة غاية البداوة، وأن العمران كله من بداوة وحضارة وملك له عمر محسوس، مثلما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمرا محسوسا، مع ما يعنيه ذلك من ان كل إنتاج للمدينة في نظره، له مدى زمني محدد، يبدأ بعده التراجع. فدورة حياة المدينة (العمران الحضري) شبيهة بدورة حياة الإنسان، الذي تبين أن سن الأربعين غاية في تزايد قواه ونموها، وأنه إذا بلغ سن الأربعين وقفت الطبيعة عن أثر النشوء والنمو ، ثم تأخذ بعد ذلك في الانحطاط، والأمر كذلك بالنسبة للمدينة[149].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون، بعد أن قارن في الأجزاء الأولى من مقدمته بين المجتمع البدوي و المجتمع الحضري و شروط قيام كل واحد منهما، قدم في الجزء الرابع من مؤلفه الأساسي ، ما يشبه سوسيولوجيا حضرية، كما يوضح عبد السلام الشدادي، حيث عرض شروط انتاج المدن، وسيروات بنائها وسيرها، وملامح تاريخ التحضر في المجتمعات الاسلامية وفي العالم عموما. فالشدادي يكشف ملامح أطروحة ابن خلدون الأساسية، المتمثلة في أن العمران الحضري الذي يشكل القطب الثاني من الحضارة البشرية والتي ينشغل ب"الكمالي " و"الترف" هو ظاهرة دولة أساسا[150].

4.ابن خلدون وانتاج المدينة

وبخصوص موضوعنا "إنتاج المدينة"، يعتقد ابن خلدون أن تأسيس الدولة سابق في الحقيقة على تأسيس المدن، لأن تأسيس الدولة وسيلة لتأسيس المدن[151]. وقد علل ذلك بأمرين: الأول أن تأسيس الدولة هو نهاية نضال طويل، وطبيعي أن تشعر العصبية المؤسسة للدولة عندئذ بالحاجة إلى السكينة والدعة. والثاني أن شروط إنتاج المدينة تتطلب جهودا متعددة كتعاون عدد عظيم من العمال ومقادير كبيرة من المال والأدوات، وليس في وسع شخص أو عدة أشخاص أن يشيدوا المدينة، إذا لم يأتمروا بأوامر الملك،

---

[149] المرجع نفسه، ص.817.

[150] Abdesselam Cheddadi, Ibn Khaldun, L'homme et théoricien de la civilisation, op.,cit.

[151] طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، مرجع نفسه. ص139.

الذي وحده قادر على إعداد ما يلزم. فالقبيلة لا تستطيع إذن أن تؤسس المدينة، قبل أن تتخذ شكل الدولة المنظمة وتجتمع قوتها في الحكومة.

إن انتاج المدن حسب ابن خلدون إنما يحصل باجتماع الفاعلين وكثرتهم وتعاونهم. فإذا كانت الدولة عظيمة متسعة الممالك، يتم تعبئة هؤلاء المتدخلين من أقطارها، وتجميع أيديهم على عملها، وربما تتم الاستعانة في ذلك في أكثر الأمر بحسن التنظيم والإصلاح والإدارة وهو ما يسميه ابن خلدون بالهندام[152]، والذي يضاعف القوى والقدرات في حمل أثقال البناء، لعجز القوة البشرية وضعفها عن ذلك. ويقصد ابن خلدون هنا أيضا العُدَدُ والآلات والأجهزة التي يستعان بها في الصناعات[153]. ذلك ان آثار الدولة على نسبة قوتها في أصلها[154]. وفي هذا يؤكد ابن خلدون على حاجة الإنتاج إلى التعاون ومضاعفة القْدَرِ البشرية. كما يشير الى انه قد تكون المباني في عظمها أكثر كلما حظيت بالاهتمام أكثر في أزمنة متعاقبة إلى أن تستكمل، فيبتدئ الأول منهم بالبناء ويعقبه الثاني والثالث، وكل واحد منهم قد استكمل شأنه، حتى يتم القصد من ذلك ويكمل ويكون ظاهرا للعيان. وأكثر المباني العظيمة في الغالب هذا شأنها. ويشهد لذلك أن المباني العظيمة لعهدنا نجد الملك الواحد يشرع في اختطاطها وتأسيسها، فإذا لم يتبع أثره من بعده من الملوك في إتمامها بقيت بحالها ولم يكمل القصد فيها[155].

ويشير ابن خلدون أيضا إلى أن انقراض الدولة المشيدة للمدينة او بقاءها، يعود في الغالب إما إلى أن ضواحي المدينة وما يجاورها من الجبال والبسائط، تتوفر على موارد تفيدها، فتكون حافظة لوجودها، فيستمر عمرها بعد الدولة، وإما أن المدينة تفتقر إلى ما يلزمها من الموارد ويفيدها، فيكون انقراض الدولة خرقا لسياجها، فيزول حفظها، ويتناقص عمرانها شيئا فشيئا إلى أن يفقد ساكنتها الأمان وتخرب. وربما ينزل المدينة بعد انقراض منشئيها الأولين ملك آخر ودولة ثانية، يتخذها قرارا وكرسيا يستغني بها عن انتاج مدينة

---

[152] ويطلق الهندام على حسن التنظيم والإصلاح والإدارة، يقال:" شيء مهندم أي مصلح على مقدار" كما جاء في القاموس. للمزيد أنظر:
عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص.782.

[153] نفسه، ص. 782.

[154] نفسه، ص. 783.

[155] نفسه، ص. 784.

جديدة، فتحفظ تلك الدولة سياجها وتتزايد مبانيها ومصانعها بتزايد أحوال الدولة الثانية وترفها، وتستجد بعمرانها عمرا آخر[156]. بمعنى انه إذا اتصلت تلك الدولة وتعاقب ملوكها في تلك المدينة واحدا بعد واحد، ترسخت الحضارة فيهم وزادت رسوخا. هذا في ما يخص علاقة الدولة بإنتاج المدينة.

اما فيما يخص الساكنة فيرى ابن خلدون ان المدن تنتج عندما تتسع أحوال البدو، ويتوفر لهم ما يزيد عن الحاجة من الغنى و الرفه، فيقررون اللجوء إلى الاستقرار. حيث يبلغ البدو هذه الدرجة من التحضر، عبر التعاون في تحقيق الكماليات في القوت واللباس وتوسيع البيوت وانتاج المدن. وما المدينة بالنسبة له إلا نتاج فعل البدو المنتمين للمجالات المحيطة بها. معنى ذلك أن أصل سكان المدن ليس البدو بشكل عام، بل البدو الذين بناحية تلك المدينة وفي القرى المحيطة بها. وبذلك يعتبر ان التطور النوعي لأحوال البداوة يفضي للتمدن أو لأحوال الحضارة، ثم إن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه: فهناك حي أعظم من حي، وقبيلة أعظم من قبيلة، ومدينة أكثر عمرانا من مدينة[157].

وعموما يرى ابن خلدون ان الإنسان لا ينتج المدينة، بما هي تجسيد للكمال والترف، إلا إذا كان الضروري بالنسبة له صار مكتسبا. الا انه يشير الى ان إنتاج الإنسان للمدينة لا يعني تحكمه المطلق في عملية الانتاج، فهناك هامش لتدخل ما يسميه ابن خلدون "الأحوال السماوية والأرضية"[158]. معنى ذلك، حسب ابن خلدون، أن عملية إنتاج المدينة مرهونة أيضا بأحوال سماوية لا دخل للإنسان فيها (مثل طيب الهواء، توفر الماء...)، مثلما هي مشروط بأحوال الدولة، تتواصل مع استمرار الدولة، ويمكن أن تتوقف مع انهيار الدولة، إن لم تجد شروط استمراريته في المجالات المحيطة بها أو في دولة أخرى ناشئة.

و يعد تقسيم العمل بالنسبة لابن خلدون شرطا ضروريا من شروط ظهور و ازدهار الحضارة و بالتالي النهوض بالمدينة . فهو يرى انه كلما كثرت الأعمال، كلما كثرت

---

[156] عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص. 781.
[157] نفسه، ص. 472.
[158] نفسه، ص. 780.

الثروة واستطاع الناس تجاوز تحقيق الضروريات الى مستوى تحقيق الكماليات. ويزيد الرفه ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بازدهار الأسواق فتكثر مواردها ويقوى سلطانها، وتتفنن في اختطاط المدن وتشييدها[159].

فابن خلدون يعتبر ان الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأن البشر متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك. فهو يرى انه بالتعاون يتحقق الزائد على حاجات العاملين وضروراتهم، فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل المدينة، ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى. فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم، وبالتالي يتحقق لديهم الرفه والغنى وترف العيش في المسكن والملبس واتخاذ الخدم.... ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته، وتطورت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمها، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، وازدهرت سوق الأعمال بها أكثر من الأول. وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش. فما كان عمرانه من المدن أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ. وقد اعتبر ذلك في المغرب مثلا بحال فاس من غيرها من المدن الأخرى مثل بجاية وتلمسان وسبتة تجد بينهما بونا كثيرا على الجملة، ثم على الخصوصيات[160].

و الى جانب تقسيم العمل، يعتبر ابن خلدون كذلك ان الساكنة الغفيرة و المداخيل الكافية شرط لا يقل أهمية عن سابقه، للنهوض بالحضارة و ازدهارها .فبالنسبة له ان تكون المدينة في بدايات انشائها قليلة المساكن، وقليلة آلات البناء، فيكون بناؤها عندها أشبه بالعمران البدوي. فإذا عظم عمران المدينة، وازداد كل ما ينتجه البشر فيها، وكثرت ساكنتها، ينتج عن ذلك كثرة الآلات والأعمال حينئذ، وتزايد عدد الصناع، إلى أن تبلغ غايتها من ذلك. فإذا تراجع عمرانها وانخفض عدد ساكنتها، قلت الصنائع نتيجة ذلك.

---

[159] عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص.8.

[160] نفسه، ص.804.

فيصير بناء المدينة مثل بناء القرى والمداشر، فتظهر عليها خصائص البداوة، ثم تتدهور إلى أن يصيبها الخراب[161].

اذا كان ابن خلدون قد اعتبر الساكنة الكثيرة العدد و التنوع في الخيرات و المنتجات الاستهلاكية شرطا من شروط إنتاج المدن وضمان استمراريتها، فانه يرى من جهة أخرى ان الافراط في هذا قد يؤدي الى نتائج عكسية. ذلك ان المدن الكثيرة العمران تتميز بالغلاء في أسواقها وأسعار حاجاتها، فيدفعها ذلك إلى رفع الضرائب. لأن السوق والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مئونة أنفسهم، فتكون قيمة الضريبة لذلك متضمنة في قيمة المبيعات وأثمانها، فتعظم نفقات أهل المدينة وتخرج عن القصد إلى الاسراف، وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخصاصة ويغلب عليهم الفقر.

وأما بخصوص فساد أهلها أنفسهم، فيرى ابن خلدون، أنه بفعل تعب ساكنة المدينة وكدها في تحصيل حاجاتها، وبفعل التلون بألوان الشر في تحصيلها، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها. ينتشر بين سكانها الفسق والشر والتحايل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه، والكذب والمقامرة والغش والسرقة والفجور.... الخ، ويكثر بالمدينة ذوي الأخلاق الذميمة. ونتيجة لذلك تكسد الأسواق ويفسد حال المدينة. وسبب ذلك في نظر ابن خلدون الإنغماس في الحضارة والترف، إذ يعتبر ذلك مفسدا للمدينة على العموم في الأسواق والعمران.وإذا كثر ذلك في المدينة، أَذِنَ الله بخرابها وانقراضها[162].

هكذا اذن، يعتبر ابن خلدون بأن غاية العمران هي الحضارة والترف وأنه إذا بلغ غايته، انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات. بل يقول إن الأخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد، وإن الحضارة بالنسبة له هي، بشكل او بآخر، بداية نهاية العمران والدولة[163].

---

[161] عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص. 802.

[162] نفس المرجع، ص. 819.

[163] المرجع نفسه، ص. 821.

وأكد ابن خلدون في الجزء الثاني من كتاب العبر على ان انتاج المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه، فتؤثر الدعة والسكون، وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للاستقرار.

وكما بين ذلك عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، في كتابهما "المدينة في العصر الوسيط"، فإن قرار إنتاج المدن، لا يكون اعتباطيا، وإنما يراعى شروطا، تستهدف عموما دفع المضار والحماية من آثارها، وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها[164].

فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار، وأن يكون وضع ذلك في أمكنة متحصنة، إما على هضبة صعبة الوصول في الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة، فيصعب بلوغها على العدو، ويتضاعف امتناعها وحصنها. ومما يراعى كذلك في انتاج المدينة للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض. لأن الهواء إذا كان راكدا خبيثا، أو مجاورا للمياه الفاسدة ،أو مستنقعات متعفنة أو مروج خبيثة أسرع إليه العفن بفعل مجاورتها، فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة، وهذا مشاهد. والمدن التي لم يراع فيها طيب الهواء حسب ابن خلدون فهي كثيرة الأمراض في الغالب[165].

وأما شرط جلب المنافع والمرافق للبلد فيجب كما ورد لدى ابن خلدون ان يراعى فيه أمور. ومن الشروط التي يجب مراعاتها في إنتاج المدن، توفر الماء، وذلك بأن يكون البلد على نهر أو بمحاذاة عيون عذبة. ومما يراعى من المرافق في المدن طيب المرعى للمواشي، إذ صاحب كل قرار لا بد له من دواجن الحيوان لإنتاج ما يلزم من اللحوم والحليب والألبان وكذا من أجل الركوب. ومما يراعى أيضا المزارع، فإن المزروعات هي الأقوات، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في

---

[164] عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، 1994. ص15.

[165] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص. 786.

تحصيله. ومن ذلك الشجر للحطب والبناء. وقد يراعى أيضا قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية[166].

وتعد كل هذه الشروط حسب ابن خلدون متفاوتة بتفاوت الحاجات، وما تدعو إليه ضرورة الساكن. هذا وقد يكون صاحب قرارا إنتاج المدينة غافلا عن حسن الاختيار الطبيعي أو إنما يراعى ما هو أهم على نفسه وقومه، ولا يذكر حاجة غيرهم ، و بالنسبة لصاحب المقدمة، المدن التي لا تراعى فيها الأمور الطبيعية، تكون أقرب إلى الخراب.

كما حدد العلامة ابن خلدون الشروط التي يجب ان تراعى في البلاد الساحلية التي على البحر، و هي أن تكون في جبل، أو تكون بين أمة من الأمم موفورة العدد تكون، تغيثها في حالة خطر داهم. والسبب في ذلك أن المدينة إذا كانت بمحاذاة البحر، ولم يكن بقربها عمران القبائل أهل العصبيات، ولا موضعها صعب الولوج(في جبل مثلا)، يسهل الهجوم عليها من طرف الأساطيل البحرية، خاصة وأن الحضر المتعودين للدعة قد صاروا عيالا وخرجوا عن حكم المقاتلة[167].

و بالنسبة لابن القاضي ، فقد حدد شروط إنتاج المدينة، كما أورد ذلك الباحثان عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، بالرجوع الى قول الحكماء و الذي جاء فيه: "لا تستوطن إلا بلدا فيه سلطان حاضر، وطبيب ماهر، ونهر جار، وقاض عدل، وعالم عامل، وأسواق قائمة، وقالت الحكماء أيضا: أحسن المدن هي التي تجمع خمسة أشياء: نهر جار، ومحرب طيب، وحطب قريب، وسور حصين، وسلطان قاهر، إذ به صلاح أهلها وتأمين سبلها"[168]. فبالنسبة لابن القاضي، فالأمصار هي الأوطان الجامعة، والمقصود بها خمسة أمور:

أحدها: أن يستوطنها أهلها طلبا للسكون و الاستقرار. والثاني: حفظ الأموال فيها من استهلاك وإضاعة. والثالث: صيانة الحريم والحرم من انتهاك ومذلة. والرابع التماس ما تدعو إليه الحادة من متاع وصناعة. والخامس: التعرض للكسب وطلب المادة. فإن عدم

---

[166] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق ، ص. 787.

[167] ، مرجع سابق. ص788

[168] عبد الأحد السبتي و حليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، مرجع سابق. ص18

فيها أحد هذه الأمور الخمسة فليست من مواطن الاستقرار وهي معرضة للأخطار والدمار[169].

هكذا عدد ابن خلدون و ابن القاضي، كما فعل أرسطو قبلهما، الشروط اللازمة لإنتاج المدينة. غير أن ابن خلدون، حسب ما أشار إليه طه حسين في كتابه "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية..."، توسع أكثر من أرسطو في تعليل هذه الشروط، وفي إبراز التغير الذي يطالها تبعا لتغير ظروف حياة السكان ونوع حياتهم[170]. هذا دون أن نغفل عن فكرة أن كل مجتمع، أو بالأحرى كل نمط انتاج، ينتج مجالا، أو ينتج مجاله الخاص. فلا يمكن فهم المدينة القديمة، باعتبارها مجموعة من الناس ومن الأشياء في مجال ما، ولا يمكن ادراكها انطلاقا من عدد من النصوص والخطابات المنتجة حول المجال. فالمدينة القديمة هي ممارسة اجتماعية، شكلت مجالها الخاص، وتملكته[171]. من هنا أهمية دراسة هذا المجال، وادراكه باعتباره كذلك، في تشكله وشكله، مع زمنه أو أزمانه الخاصة (ايقاعات الحياة اليومية)، مع مراكزه وتعدد مركزه، كما هو الحال في مدننا القديمة، حيث ساحة المسجد، والمحلات التجارية، والفنادق والمنازل...الخ....

ودائما في سياق الحديث عن إنتاج المدينة في العصر الوسيط، يشير هشام جعيط في مؤلفه "الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية" ، إلى أن المستشرق جورج مارسي يميز بين ما يسميه المدينة العفوية والمدينة المنشأة، حيث يعرض تعريفا ضيقا إلى أقصى حد للمدينة المنشأة، التي هي عبارة عن عمل من محض إرادة شخص او عمل اعتباطي ،مع ما تحمله كلمة "اعتباطي" من معنى تحقيري. إن الفكرة الأساسية التي تستند إليها النظرية الاستشراقية بالنسبة للباحث هي أن المدينة "المنشأة" تشكل استثناء في تاريخ الاسلام، لأنه من النادر أن يكون إنتاجها مسبوقا بتصور أو تصميم. وهي إن وجدت فليس لصالح مجموعة معينة، بل لصالح الأمير. وما عدا ذلك، تكون نماذج المدن الأخرى مثل الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان، مجرد مدن عفوية أو مدن منشأة "لغرض استراتيجي" فقط،

---

[169] نفسه، ص. 19.

[170] طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. مرجع سابق، ص40

[171] Lefebvre Henri, La production de l'espace, 4e édition, éd. Anthropos, 2000.p.40-41

لا لسعادة المجموعة. وحتى إذا تطورت هذه المدن العفوية إلى مدن تملك الصفات الأساسية للمدينة، فلا يمكن لهذا التطور أن يكون ثمرة لإرادة أصلية بل نتيجة للمحيط والظروف، أي للعفوية[172]. ففي هذه الحالة لم يقصد إنشاء مدينة معينة لذاتها، بل المعسكر هو المقصود بالذات. الأمر الذي دفع جورج مارسي إلى التساؤل حول ما إذا كان من الممكن في مثل هذه الحالة التي تنشأ فيها المدينة عن معسكر، أن نتحدث عن إنتاج أو إنشاء[173].

إلا أن هشام جعيط يرفض وصف المدن الاسلامية الرئيسة، مثل الكوفة وبغداد ب "المدينة العفوية"، فمن المؤكد أن هذه الرؤية كانت محل مراجعة وتدقيق أحيانا بالنسبة له. لكنه يرى بالمقابل أنه يمكن عند الضرورة الصاق مفهوم "المدينة العفوية" بالبصرة فعلا. لأن هذه المدينة خلافا للكوفة مثلا، ظهرت بصفة عفوية نسبيا، وانبعثت انطلاقا من حافز على الهجرة استجد لدى قبائل البحرين. فالبصرة في نظر هشام جعيط، لم تؤسس بفعل عمل مصمم ومسترسل من طرف السلطة، بل ظاهرة متفرعة وهامشية وظاهرة ما زالت غامضة[174]. هذا يضعنا أمام، ما سماه كل من عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، نماذج من التمدين التي لم تكن دائما نتيجة إرادة سياسية، بل كانت تنطلق أحيانا من تطورات محلية [175].

ويرى "لاسنار" أن الأمصار بصفتها مدنا للحاميات في بداية الأمر، لم تكن "مبنية حسب تصميم مسبق". فقد كانت "مستعمرات عسكرية" تتميز بسرعة نموها الأول، ولعل ذلك النمو تم "دون شعور واقعي بالعناصر الشكلية للتخطيط". كما أشار إلى أن الاستقرار الدائم ما لبث أن تحقق، واستبدلت بطرق التموين الأسواق، كما نشأ تنظيم صناعي، لكن كل ذلك تم في إطار المدينة الخارجية التي تحيط شيئا فشيئا بالمعسكر الأصلي وتغمره. وهكذا فنمو المصر بالنسبة للاسنار يظهر هكذا بمثابة سلسة من "المراحل المتعددة للتولد العفوي"، وليس نتيجة "تنفيذ لمخطط منتظم".

---

[172] هشام جعيط، الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، مزيدة، 2005. ص198

[173] نفسه. ص. 198.

[174] نفسه، ص. 202.

[175] عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، مرجع سابق، ص.7.

ويقصد بالمدينة العفوية، المدينة التي تبرز وراء النواة الأولى بحركتها الذاتية، وبكيفية فوضوية، كما أنها لا تخضع للمراقبة[176]. اما مفهوم المصر يقول هشام جعيط فينطبق بداية من مركز ذي اتجاه عسكري حدودي، لكنه أيضا وبصورة لا تقل قيمة، إقامة دائمة للسكن قابلة للتطور إلى مدينة، أما عند ابن خلدون فالمصر هو الحاضرة بالضبط، حيث استخدم الكلمة دون تمييز مع كلمة مدينة [177].

وفي حديثه عن المدينة بإفريقيا والمغرب والعالم الإسلامي، أشار ابن خلدون إلى أن : المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة والسبب في ذلك أن هذه الأقطار كانت للبربر منذ آلاف من السنين قبل الإسلام، وكان عمرانها كله بدويا، ولم تستمر فيهم الحضارة حتى تستكمل أحوالها. والدول التي ملكتهم من الإفرنجة والعرب لم يطل أمد ملكهم فيهم حتى ترسخت الحضارة فيها. ولم تزل تقاليد البداوة وشؤونها، فكانوا إليها أقرب، فلم تكثر مبانيهم. وأيضا فالصنائع بعيدة عن البربر، لأنهم أعرق في البداوة والصنائع من توابع الحضارة، وإنما تتم المباني بها، فلا بد من التمكن من تعلمها. فلما لم يكن للبربر انتحال لها، لم يكن لهم تشوف إلى المباني فضلا عن المدن، وأيضا فهم أهل عصبيات وأنساب. والأنساب والعصبية تميل إلى حياة البداوة أكثر. وإنما يدعو إلى المدن الدعة والسكون ويصير ساكنها مسؤولا على حاميتها. فلذلك كان عمران إفريقية والمغرب كله أو أكثره بدويا. وأكثر ما يكون سكنى البدو لأهل الأنساب، لأن لحمة النسب أقرب وأشد، فتكون عصبيته كذلك، وتنزع بصاحبها إلى سكنى البدو والتغاضي عن المصر الذي يذهب بالشجاعة[178].

كما ذكر ابن خلدون أن المباني والمصانع في الملة الإسلامية قليلة، بالنسبة إلى قدرتها وإلى من كان قبلها من الدول. إذ العرب أيضا أعرق في البدو وأبعد عن الصنائع، كما أنهم استفادوا من الممالك التي استولوا عليها قبل الإسلام، ولما تملكوها لم تطل المدة إلى حين رسوخ الحضارة، مع أنهم استغنوا بما وجدوا من مباني غيرهم. وأيضا كان الدين

---

[176] هشام جعيط، الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية، مرجع سابق. ص. 200-201.

[177] نفسه، ص. 104.

[178] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص. 800.

أول الأمر مانعا من المغالاة في البنيان والإسراف فيه غير القصد، كما عهد لهم عمر حين استأذنوه في بناء الكوفة بالحجارة. فلما بعد العهد بالدين والتحرج في مثال هذه المقاصد، وغلبت طبيعة الملك والترف، واستخدم العرب أمة الفرس وأخذوا عنها الصنائع والمباني، ودعتهم إليها أحوال الدعة والترف، فحينئذ شيدوا المباني والمصانع، وكان عهد ذلك قريبا بانقراض الدولة[179]...

و كما أشار طه حسين فالتاريخ الاسلامي يؤيد نظرية ابن خلدون كل التأييد، فقد أسست كل المدن التي شيدها المسلمون على يد الملوك الذين حكموا الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر[180]. أما فيما يخص المباني التي كانت تختطها العرب، فقد أشار ابن خلدون إلى أنه يسرع إليها الخراب إلا في الأقل، والسبب في ذلك شأن البداوة والبعد عن الصنائع كما سبقت الإشارة الى ذلك، فلا تكون المباني صلبة في تشييدها. و قد ذكر أيضا قلة مراعاتهم لحسن الاختيار في اختطاط المدن، من حيث المكان وطيب الهواء والمياه والمزارع والمراعي، فإنه بالتفاوت في هذه الأمور، تتفاوت جودة المصر ورداءته من حيث العمران الطبيعي. والعرب بمعزل عن هذا، إنما يراعون مراعي إبلهم خاصة، ولا يبالون عادة بالماء طاب أو خبث، ولا يسألون عن جودة المزارع والمنابت والأهوية[181]. و قد اعطى ابن خلدون مثالا بالكوفة والبصرة والقيروان، كيف لم يراعوا في اختطاطها إلا مراعي إبلهم، وما يقرب من القفر، فكانت بعيدة عن الوضع الطبيعي للمدن. فقد كانت مواطنها غير طبيعية للقرار، ولم تكن في وسط الأمم فيعمرها الناس، فما أن تراجعت عصبيتهم التي كانت سياجا لها، حتى أتى عليها الخراب والانحلال كأن لم تكن[182].

اما بخصوص المغرب، فيمكن القول مع عبد الاحد السبتي و حليمة فرحات، إن تاريخ المدينة المغربية ميدان لا زال في الحاجة إلى المزيد من البحث والتنقيب، وخلافا لما هو شائع، فإن الغموض لا زال يكتنف كثيرا من جوانبه، بل لا نبالغ إذا قلنا إن البحث

---

[179] نفسه، ص. 801.

[180] طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 140.

[181] عبد الرحمن بن حمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق.ص801.

[182] نفسه، ص. 802.

الحديث لم يضف الكثير إلى ما أنجزه مؤرخو الحقبة الاستعمارية[183]... ويرى الباحثان أنه من المؤسف مثلا أن يخوض المؤرخ في قضايا تاريخ المدينة المغربية دون الالتفات إلى المقاربات التي أنجزت حول ثوابت المدينة العربية –الإسلامية أو ملامح المدينة الغربية الوسيطية. ذلك أن المقارنة تساعد على صياغة المفاهيم والتعرف على الخصوصيات[184].

و عموما يربط ابن خلدون بين عمر المدينة وقدم الملك والدولة، فهو يتكلم عن الهياكل الكبرى – أي ما نسميه اليوم بالنواة المعمارية– فيقول أنها تستوجب إما القهر وإما الترغيب ، وهو ما يقدر عليه الملك وحده. و يثير هشام جعيط الانتباه الى انه لا شك لدى ابن خلدون أن علاقة الملك بالمدينة لا تتوقف فقط على مرحلة الانتاج والخلق، وإنما تتسع أيضا إلى جدلية عمر الدولة والمدينة . ومن هذه الزاوية يمكننا القول إن ابن خلدون فكر مليا فيما توحي به المدينة الاسلامية باعتبارها نتاج عزيمة إرادية، أتاحت توفير ما يلزم لعملية الإنتاج من آلات مخترعة لنصب الهياكل العظيمة[185]...

ولن يفوتنا في هذا الشأن أن نشير الى ما قاله المؤرخ هشام جعيط حول موضوع المدينة وبالخصوص المدينة الاسلامية في كتابه "الكوفة نشأة المدينة الإسلامية"، عن التصورات الاستشراقية التي تعتبر المدينة الاسلامية الوسيطية، تعرف لا بما هي، بل بما ليس فيها[186]. ينطبق ذلك بشكل خاص على الفترة الأولى من تاريخ المدينة الاسلامية، التي تمتد إلى القرن الحادي عشر الميلادي، والتي تتميز فيها المدينة بشبهها بالعصور القديمة اليونانية والفارسية والبابلية والبيزنطية. واتسمت فيها المدينة ببعض الاستقلالية في مؤسساتها، وبكونها منفتحة، وواسعة في مخططها، وغيرها من التشابهات والاقتباسات والتأثيرات الناجمة عن نماذج المدن في الحضارات السابقة عن الحضارة الاسلامية، الشيء الذي يفضي في النهاية إلى استنتاج أن هذه المدينة الاسلامية لم تكن في الواقع إسلامية، وأنها ستصير إسلامية في عصر متأخر، أي بعد القرن الحادي عشر الميلادي.

---

[183] عبد الأحد السبتي و حليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، مرجع سابق، ص. 5.

[184] نفسه، ص. 6.

[185] نفسه، ص. ص. 234-239..

[186] هشام جعيط، الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية، مرجع سابق. ص.190.

وذلك من منطلق أنه لا يمكن لأية حضارة أن تنسب إبداعاتها إلى ذاتها، إلا حين تنهي بناء ذاتها، لا في مرحلة التكون. وبالتالي يحدد كيانها الأول بالمؤتراث الحاصلة، لا بنصيبها من الخلق والابداع[187].

وفي تطرقه لمصطلح المدينة ذكر أن أقدم المصطلحات العربية تعبر عن مفهوم المدينة بكلمة قرية، لا بكلمة مدينة أو مصر. وقد استعملها القرآن مرارا في المفرد والمثنى والجمع دلالة إما على المدينة عامة، وإما على مدينة معينة مثل مكة والطائف وسدوم . أما في أقدم الروايات التاريخية العربية فقد حافظت هذه الكلمة على هذا المعنى: فالقرية هي المدينة، وأهل القرى هم سكان المدن [188]. و يضيف جعيط بأن كلمة مدينة، وردت أيضا في القرآن بصيغة مدائن في الجمع واستعملت مفردا دلالة على يثرب، وقد وردت أيضا اسما للجنس. وينبغي ترقب القرن الثاني لكي تطفو التسمية على السطح في عبارة مدينة السلم، ثم في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث، لكي يبرز بوضوح مفهوم المدينة، في بغداد كما في الكوفة، بصفتها هذه المرة، متميزة عن المركز المديني الأصلي المحاط بسور عن الأرباض، وعن الامتدادات خارج السور. وباستقراء معاجم الفصحى التي دونت الأصول القديمة، نجد أن كملة مدينة لا تطابق قطعا تصور المدينة الحديث، بل لها مفهوم "الحصن". و في رأي جعيط، فإن كلمة مدينة لعلها تعني حصنا أو بصورة أدق المدينة–الحصن، فهي مدينة بها حصن أو بناءات محصنة[189].

ولذا فإن ما يميز قرية عن مدينة ليس الحجم، بل الوظيفة ونمط التمدين، حيث أن للمدينة بعد دفاعي، على عكس القرية التي تجسد الخيار المديني المعتاد، الذي يحيل على ما هو مدني وتجاري وديني، علاوة على تجمع بشري كثيف[190].

و إذا تمتعت الظاهرة الحضرية، في نظر جعيط، بأقدمية نسبية في بلاد العرب، لا سيما في القطبين القصيين نعني الشام واليمن، فإنها تعود في جملتها إلى القرن الخامس قبل الميلاد، وإن ظلت ظاهرة ثانوية بالنظر لحياة الترحال، مقارنة مثلا مع ما عرفته كبريات

---

[187] نفس المرجع. ص. 193

[188] نفسه، ص. 259.

[189] نفسه ، ص. 260.

[190] نفسه، ص.

حضارات الشرق والبحر المتوسط. هذا مع العلم أن حياة الترحال نفسها لا يمكن اعتبارها مقابلا مطلقا لحياة الاستقرار والحياة في المدينة[191]. ذلك أن المسلمين في صدر الإسلام، كانوا عبارة عن عرب ذوي خيام وماشية وخيل، يكرهون الاقامة داخل الاسوار وينفرون من الانحصار في المدن. لكن عندما فرض الإسلام نفسه، وقرر العرب نشر دينهم في الامصار، في العراق والشام ومصر، كانوا في بادئ الأمر، إذا ساروا إلى وجهة، اصطحبوا نساءهم وأطفالهم، بحيث إذا فتحوا بلدا أقاموا في ضواحيه بخيامهم، وجعلوا مكان إقامتهم معسكرا لهم. وإذا طال بهم المقام شيدوا الأسواق، وبنوا المنازل والقصور. وهكذا، جرى إنتاج مدن البصرة والكوفة والفسطاط[192].

ويقصد جورجي زيدان بالمدن الإسلامية ما انتجه المسلمون من المدن لأنفسهم، وهي غير ما افتتحوه من مدائن الروم والفرس. ويشير الى أن المدن الإسلامية عديدة في العراق والشام ومصر وافريقية والأندلس وغيرها، ومنها ما لم يزل عامرا إلى اليوم كالبصرة وبغداد والقاهرة والقيروان وفاس، ومنها ما انقرض واندثرت آثاره. ويذكر ان المدن التي سكنها المسلمون وشملها التمدن الاسلامي تعد بالمئات، وهي منتشرة في آسيا وافريقيا وأوربا، ومنها ما كان عامرا قبل الاسلام، ومنها ما بناه المسلمون لأنفسهم[193]، خاصة و أن الإسلام نفسه نتاج الحياة المدينية[194] كما يقول هشام جعيط...

و على العموم ، فرغم أهمية ما قدمه ابن خلدون، ظل عملا ناتجا عن "فضول" إنسان مجدد وعبقري، على أرض غير مستعدة بتاتا لاستقباله. فرد فعل العالم الإسلامي على هذا الخطاب–باعتباره الموجه إليه بالدرجة الأولى–تبرز بشكل أفضل دلالته. فمنذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر وإلى حدود بداية القرن العشرين، ساد صمت تام تقريبا تجاه عمل ابن خلدون[195]. وهذا الذي يفسر كون ابن خلدون بالأساس اكتشاف استشراقي، فالعالم العربي، لم ينتبه لأهمية صاحب "المقدمة" إلا بعد سنة 1847، بعدما

---

[191] نفسه، ص. 255.

[192] جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج2، مرجع سابق، ص.625.

[193] نفسه، ص.616.

[194] هشام جعيط، الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية، مرجع سابق. ص.248.

[195] باستثناء ربما :

- مقال حول ابن خلدون في : بطرس البستاني ، دائرة المعارف، بيروت، ج 11، 1876-1900
- محاضرة حول المقدمة ألقاها محمد عبده سنة 1879.

نشر De Slane ترجمته لعدة فصول من التاريخ الخلدوني[196]. وبداية من سنة 1917 فقط، سيدشن طه حسين حركة تملك جديد لفكر ابن خلدون في عالمنا العربي من خلال أطروحته حول موضوع "دراسة تحليلية ونقدية للفلسفة الاجتماعية لابن خلدون" ، استمرت في التوسع إلى يومنا هذا. الأمر الذي جعل أن العديد من الأفكار والتحليلات والمفاهيم والنظريات التي أتى بها ابن خلدون أصبحت اليوم متبناة من طرف الأنثروبولوجيين، والسوسيولوجيين، والمؤرخين الذين يدرسون المجتمعات العربية الإسلامية[197].

وتبعا لما يشير إليه هشام جعيط ، فإن ابن خلدون رغم استشعاره لأهمية ظاهرة المدينة، في خضم مفهومه الواسع للعمران أو للوجود الانساني الجماعي، الا ان هذا لا يعني أن المدينة تحتل، في نظريته ورؤيته للتاريخ، مكانة مركزية[198]. المهم هو انه توصل إلى النقطة الأولى الهامة في انتاج المدينة بصفة عامة، ألا وهي الزيادة في الانتاج والخروج عن دوامة الحاجيات البدائية في التغذية[199]. لكنه توصل أيضا إلى كشف الشرط الثاني لإنتاج المدينة، والمتمثل في مؤسسة الملك.

وإجمالا تظل النظرة الخلدونية تاريخية أساسا، لأنها لا تكتفي بالكشف عن البنيات، لكنها تبحث أساسا عن توليد العمران وإنتاجه وتطوراته. ويستهدف تناول موضوع انتاج المجال الحضري من خلال إسهام ابن خلدون، ابراز قيمة الإسهام الخلدوني خصوصا في العلاقة مع الموضوع الذي يهمنا هنا، كما يسعى كذلك إلى إبراز حدود هذا التصور.

---

[196] عبد السلام الشدادي، ابن خلدون من منظور آخر، ترجمة محمد الهلالي وبشري الفكيكي، دار توبقال للنشر، 2000، ص19.

[197] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد السلام الشدادي، مرجع سابق. ص. ص. 35- 38 رومانية.

[198] نفسه، ص. ص. 234-239.

[199] نفسه، ص. ص. 234-239.

الفصل الثاني:

السوسيولوجيا الحضرية الكلاسيكية

وإنتاج المدينة

تناول الباحثون القادمون من آفاق معرفية متنوعة(سوسيولوجيا، سيكولوجيا، انثروبولوجيا...الخ) المدينة من زوايا مختلفة، حيث فكروا في المدينة انطلاقا من اشكالياتهم ونظرياتهم الخاصة، فاعتبروها بكيفيات مختلفة. من هنا تبلورت نظريات كبرى حول المدينة، صارت اليوم كلاسيكية. هذه النظريات تمثل أنماطا مختلفة لإدراك وتحليل العالم الحضري الذي هو عالم المدينة وعالم التحضر[200].

لقد عرفت المدينة كما هي اليوم، حسب جون مارك ستيبي Jean –Marc Stébé و هرفي مارشال Hervé Marchal اقلاعها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في الوقت نفسه الذي تم فيه اكتشاف "الاجتماعي". فلا شيء إذن مفاجئ أن يتناول علماء اجتماع الرواد، أمثال كارل ماركس وإميل دوركهايم وماكس فيبر وجورج زيمل أو فردناند طونيز ، بطريقة أو بأخرى، في أعمالهم إشكالية المدينة، بل والظاهرة الحضرية في كليتها، دون أن يجعلوا منها مع ذلك بعدا محوريا في أعمالهم[201] .

و ان لم تكن المدينة مركز اهتمام الكتاب الكلاسيكيين، يقول كل من جون ريمي Jean Remy وليليان فويي Liliane Voyé، فقد أثر هؤلاء العلماء الرواد، مع ذلك في الإشكالية الحضرية بكيفية مباشرة او غير مباشرة. يتضح ذلك من خلال إسهامات الرواد، إميل دوركايم و ماكس فيبرو كارل ماركس، المشار إليها أدناه، خصوصا ما يتعلق بمساهمتهم في انبثاق الإشكالية الحضرية [202].

1. المدينة عند إميل دوركهايم Émile Durkheim (1858-1917):

صحيح أن دوركايم لم يخلف لنا حسب ما جاء به الأستاذ عبد الرحمان المالكي في كتابه مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، نظرية عن المدينة أو تعريفا لها أو استراتيجية للعمل الفكري والعملي في مجال التحضر. ولكن لا يعني ذلك أن

[200] Vincent Kaufman et autres, Théories , in Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd PUF , 2009. p.. 625.

[201] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, éd Armand Colin, Paris, 2010.p.11

[202] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , in Ouvrage collectif, sociologie contemporaine, sous la direction de Jean-Pierre Durand et Robert Weil éd VIGOT, Paris, 1990. p.p..334.

المدينة وظاهرة التحضر قد غابا عن اهتمامه بشكل كلي. فقد شبهه كل من جون مارك ستيبي Jean –Marc Stébé وهرفي مارشال Hervé Marchal بماركس، فهو لم يخصص كتابا للمدينة، حتى وإن استرعت انتباهه في عدة لحظات عبر مجموع أعماله ،على سبيل المثال في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" أساسا، لكن أيضا في كتبه الأخرى، "الانتحار"، والأشكال الأولية للحياة الدينية"، بل وحتى في كتابه ذي الطبيعة المنهجية و الابستمولوجية "قواعد المنهج في علم الاجتماع"[203].

لقد اهتم دوركايم حسب جون ريمي Jean Remy وليليان فويي Liliane Voye بالتوزيع المجالي للسكان ولأنشطتهم، وبأنماط سلوكهم، وكثافتهم المادية والتأثير الذي لكل هذه المتغيرات على الديناميكية الاجتماعية. وهكذا، ففي مؤلفه " تقسيم العمل الاجتماعي"، جعل من تحول الوسط الداخلي، سبب الانتقال من التضامن الميكانيكي إلى التضامن العضوي[204].

نفس الفكرة يشير اليها كل من جون مارك ستيبي و هرفي مارشال. فبالنسبة لهما تبدو المدينة الحديثة لدى دوركايم كطريقة من العيش المشترك، و كتمظهر ملموس لنمط من التضامن ،هو التضامن العضوي، فالتضامن فيها لم يعد "ميكانيكيا" وانما "عضويا" . حيث لا يشعر الفرد بأنه مطالب بمراعاة جماعة انتمائه ومرجعياته الدينية وغيرها. فالعلاقة مع الآخر تتوقف عن أن تكون لا مشروطة، لتصير تعاقدية، مختارة ومفكر فيها. والهوية المحددة اجتماعيا تترك مكانها للهوية المبنية بشكل شخصي[205].

فالمدينة في "تقسيم العمل الاجتماعي" لدوركايم، ترمز للانتقال إلى الحداثة، أي مجتمع حيث يفرض الفرد نفسه، فهي بذلك ميدان الفردانية. هكذا إذن يؤكد دوركايم على أن المدن تتشكل غالبا، عن طرق استقطاب المهاجرين، أي الأفراد الذين غادروا وسطهم الأصلي أي العائلي، وتعاطوا للحرف وللتجارة، بمعنى اخر، لأنشطة تتجاوز الإطار الأسري التقليدي[206]. و يعتبر دوركايم ان تقسيم العمل المتطور في المدينة الحديثة يتيح

[203] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit.p.29
[204] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , op.,cit. p.. 334.

[205] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..31.
[206] Émile Durkheim, De la division du travail social, éd PUF, (version numérique), 1893, p..28

للأفراد ان يتفردوا، وأن يكونوا في نفس الوقت مرتبطين ببعضهم البعض او بتعبير اخر محتاجين لبعضهم البعض. ذلك أن الحرية الفردية، التي يسمح بها العيش في المدينة، لا تعني غياب القواعد. فعلى العكس، يؤكد دوركايم على أن الفرد لا يمكن أن يتحقق باعتباره كذلك، إلا انطلاقا من اللحظة التي يستدمج فيها القاعدة الاخلاقية[207].

وفي علاقة بموضوعنا، فقد أشار الباحث عبد الرحمن المالكي، في مؤلفه «شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة"، إلى أن دوركايم في أطروحته" تقسيم العمل الاجتماعي" وفي ضوء سعيه لتفسير عملية الانتقال من مجتمعات التضامن الآلي إلى مجتمعات التضامن العضوي، تناول مسألة كيفيات احتلال الانسان للمجال وتغييره، ولسيرورة خلقه للمدينة. كما حاول تفسير التغير الاجتماعي الذي يتم فيما بين المجتمعات الدنيا(البادية) والمجتمعات العليا(المدينة). فهو يعتبر ان في المدينة تتكدس أعداد كبيرة من الناس في رقعة أرضية صغيرة، وتنتج كثافة مادية كبيرة، لذلك فهي تشكل التنظيم الاجتماعي الأرقى والأفضل والأكثر تعقيدا[208].

وحسب ما تضمنه كتاب دوركايم "تقسيم العمل الاجتماعي"، يتم التركز التدريجي للمجتمعات خلال تطورها التاريخي وفق ثلاث أشكال أساسية:

1. فالمجتمعات الدنيا(القرى) تنتشر فوق مساحات واسعة، مقارنة مع عدد الأفراد الذين يشكلونها، بينما لدى الشعوب المتقدمة وفي المدن خاصة، الساكنة تتجه دائما نحو التركز فوق مساحات تتجه الى التقلص أكثر فأكثر[209].

2. كما ان تزايد الكثافة يمكن أن يعود للزيادة المادية للولادات، وبالتالي، يمكن أن يترافق مع تركز جد ضعيف، يحافظ على النمط الانقسامي، كما في المجتمعات الدنيا و يعني بها القرى ،فبالنسبة لدوركايم عندما يكون التنظيم الاجتماعي انقساميا أساسا، لا تظهر المدينة، فهي لا تتواجد عند المجتمعات البدائية، التي تعيش في إطار جماعات عائلية أو قرى، كما ان المدن لا تتكون نتيجة التزايد التلقائي للولادات على الوفيات ، وإنما

---

[207] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..30.

[208] عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء 2016.ص19

[209] Émile Durkheim, De la division du travail social, op.,cit, p.32-33.

تتكون عبر الهجرة، باستقطاب تدفقات بشرية[210] .ولأن الساكنة التي تستقطبها المدن الكبيرة آتية من الهجرة، فهي تتكون أساسا من الأشخاص الذين غادروا بيوتهم و عائلاتهم، في سن الرشد، وتخلوا عن فعل الأسلاف.

و بذلك يوضح دوركايم ان تأثير السن يكون ضعيفا بالمدن الكبيرة، حيث ان عدد الشيوخ من بين المهاجرين يكون جد ضعيف، بينما على العكس عدد الأشخاص الذين في سن العمل يكون مرتفعا. كما يلاحظ في نفس الوقت، أن التقاليد لها تأثير أقل على العقول. لذلك يخلص الى انه بالفعل، تعتبرالمدن الكبيرة هي أمكنة التقدم. ففيها تتبلور الأفكار والموضات، والعادات، والحاجات الجديدة، لكي تنتشر فيما بعد في باقي البلاد. فعندما يتغير المجتمع، فعموما عقب المدن الكبيرة وبمحاكاتها[211].

3. واخيرا هناك عدد وسرعة طرق المواصلات والاتصال، فكلما تم محو او تقليص الفراغات التي تفصل الاجزاء الاجتماعية، كلما ساعد ذلك على الرفع من كثافة المجتمع.

و حسب جون ريمي وليليان فويي، ،فقد اهتم دوركايم بالطرق التي عن طريقها يمكن للمجال أن يلعب دورا في تشكل الزمن الاجتماعي، انطلاقا من ظواهر التركز هذا وكذا التشتت .وهكذا، ربط دوركايم في مؤلفه "الأشكال الأولية للحياة الدينية" بين التركز المجالي والغليان الاجتماعي ، وأنه في مؤلفه "الانتحار"، عبر عن قلقه من الفردانية التي لم تعد تجد أمكنة للتوازن في التجمعات المشجعة للتظاهرات الحادة للحياة الجماعية والتضامن[212].

و علاقة بموضوع التركز المجالي دائما ،و من خلال ما جاء به الباحثين ،فقد ميز دوركايم في كتابه "قواعد المنهج السوسيولوجي"، بين مفهوم الوسط الداخلي، وتعريف الوسط كما توظفه السيكولوجيا. فبينما ينطلق هذا الحقل العلمي من الفرد لكي ينظر الى الروابط التي يقيمها مع سياق حياته، ففي السوسيولوجيا، الوسط هو وحدة التحليل التي يتعين معرفة مستوياتها وتركيبتها وكثافتها ، والتي ينظر إليها في شموليتها ،فهي تشكل

[210] Émile Durkheim, De la division du travail social, op.,cit, p..33.

[211] Ibid, p..62.

[212] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , op.,cit. p. 334

وحدة مجالية ملائمة اجتماعيا، بالنظر إلى أن لها تأثير في تفاعل الأفراد الذين يشكلونها[213]. وفي هذا الباب ميز دوركهايم في المدينة بين الكثافة او ما يمكن تسميته بالتركزالمادي والكثافة الروحية او التركز الروحي، و يعني بالكثافة الروحية أو "دينامية"، وهي ذلك التقارب والتبادل النشيط الناتج عن علاقات الاتصال بين الأفراد..

فتطور تقسيم العمل بالمدينة حسب دوركهايم رهين بتطور الكثافة الروحية morale أو الدينامية للمجتمع. لكن هذا التقارب الروحي لا يمكن أن ينتج تأثيره إلا إذا كانت المسافة الواقعية بين الأفراد نفسها مقلصة بفعل عدد وسرعة طرق المواصلات والاتصال، أي لا يمكن للكثافة الروحية أن تزيد دون أن تزيد الكثافة المادية في نفس الوقت، ويمكن لهذه الأخيرة أن تصلح كمقياس لها. ومن غير المفيد البحث عن أيهما تحدد الأخرى، يكفي ملاحظة أنهما غير قابلين للانفصال.

لكن يرى كل من جون مارك ستيبي و هرفي مارشال، أنه من الخطأ الاعتقاد في نظر دوركايم بأن التركز الروحي لمجتمع ما يتمخض بالضرورة عن التركز المادي عبر كثافة الطرق والسكك الحديدية، الخ. فهذه الأخيرة يمكن أن تخدم حركة الأعمال، مثلا العلاقات الاقتصادية المؤسسة على المصلحة الخاصة و النزعة الأنانية، أكثر منها على انصهار او اندماج روحي للساكنة[214]. فالكثافة الروحية حسب ما جاء في مؤلفه قواعد المنهج السوسيولوجي ، لا تختزل إذن في علاقات التبادل التجارية وعلاقات التنافس" فكما أن العلاقات الاقتصادية الخالصة تترك الناس بعيدا عن بعضهم البعض رغم انخراطهم في معاملات اقتصادية، كذلك الشأن بالنسبة للكثافة المادية، فكثافة التبادلات والتفاعلات يمكن أن ينخرط فيها المرء عن قرب دون أن يشارك مع ذلك في الوجود الجماعي[215].

و يشير دوركايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي الى ان التنظيم السياسي والبلدي او الجماعي في كل المدن وثيقي الارتباط بتنظيم العمل[216]. فكل مدينة و حسب نفس المرجع، تشكل مع محيطها المباشر مجموعا، يتم تقسيم العمل بداخله، ويحاول جاهدا

---

[213] Ibidm

[214] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..32.

[215] Émile Durkheim, De la division du travail social, op.,cit. p..113.

[216] Op.,cit. p..32.

أن يحقق اكتفاءه الذاتي. "فالمدينة كما قال شمولر Schmoller تصير قدر الامكان، المركز الديني والسياسي والعسكري للقرى المحيطة بها. انها تتطلع الى تطوير كل الصناعات من أجل تزويد القرية، كما تسعى الى أن تركز في ترابها التجارة ووسائل النقل[217].كما يمكن للحرف المختلفة أن تتعايش، في نفس المدينة، دون أن تضطر إلى الاضرار ببعضها البعض، لأنها تتبع أهدافا مختلفة. كل مهني او حرفي منهم يمكن أن يبلغ هدفه دون منع الآخرين من بلوغ أهدافهم.

لقد تشكلت المدن، كمثال المدن الألمانية، حول أسواق دائمة مفتوحة من طرف سيد في مكان ما من إقطاعيته. والساكنة التي أتت للاجتماع في هذه الأسواق، والتي صارت تمثل الساكنة الحضرية، كانت تتشكل حصريا تقريبا من الصناع والتجار. لكن بعد ذلك تحررت المدن من وصاية الاقطاعي، فتشكلت الجماعةcommune.و كانت هيئة الحرف، سابقة ومهيأة لتشكل الجماعة. حيث يجتمع السكان، في إطار الجماعة، داخل المدينة تبعا لحرفهم، كل هيئة حرف هي مثل مدينة مصغرة تعيش حياة خاصة. ففي كل الجماعات تقريبا، يتأسس النظام السياسي وانتخاب المستشارين، على تقسيم المواطنين إلى هيئات حرفية. وغالبا يتم التصويت من خلال الهيئات الحرفية، ويتم اختيار في نفس الوقت رؤساء الهيئات الحرفية ورؤساء الجماعة...

وانطلاقا مما سبق، يستنتج كل من جون مارك ستيبي و هرفي مارشال، بأن المدينة عند دوكهايم، باعتبارها مرآة كاشفة ومحللا للوقائع الاجتماعية، لها وضع مفارق[218]...

2.المدينة عند موريس هالبڤاكسMaurice Halbwachs .

دشن موريس هالبڤاكس، الذي يعتبر فكره امتدادا للفكر الدوركايمي، البحث الحضري في فرنسا، على نحو ما. فيحسب له، أنه طبق على موضوع "المدينة" التحليل المورفولوجي الدوركايمي الذي يقوم على الاهتمام بالكيفية التي يشغل بها الناس المجال، وبالحركات والتنقلات داخل المجال، وبشكل تجمعات الناس والمساكن والمباني. وهالبڤاكس الوفي لدوركايم، ينطلق من الخارج بهدف فهم الفرد، ويقصد ب"الخارج"

[217] Émile Durkheim, De la division du travail social, op.,cit. p..33.

[218] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..29.

الأحجار التي احتفظت بآثار الناس السابقين، والتمثلات الجماعية المجسدة في مادية العالم(كنائس، طرق مواصلات...) أو أيضا المؤسسات[219] .الا انه يأخذ مسافة في العلاقة مع دوركهايم، من حيث أنه يرفض المطابقة بين الأساس المادي لمجتمع ما ، وبنية هذا المجتمع نفسها، من هنا التمييز الذي يقوم به بين المورفولوجيا الطبيعية morphologie physique والمورفولوجيا الاجتماعيةmorphologie sociale .

وتبدو المدينة بالنسبة له أشبه بمجموع مورفولوجي هو في الآن نفسه مرئي– توزيع مجالي للساكنة ، حجم المساكن والبنايات، الخ– وغير مرئي– تمثلات اجتماعية، ايديولوجيات ، الأفكار والقيم الخ. وبتعبير أدق، ينظر إلى المجال المادي المرئي باعتباره اطارا مهيكلا للكيانات أو الجماعات الاجتماعية، وبشكل خاص لذاكراتها الجماعية .فهو أشبه بسجل تدون فيه أحداثها وتاريخها عموما[220].

وكما يوضح موريس هالبڤاكس، فإن دوركايم هو من اقترح اطلاق اسم "مورفولوجيا اجتماعية" على الدراسة التي تنصب على الشكل المادي للمجتمعات، أي على عدد وطبيعة أجزائه، والطريقة التي تتوزع بها على الأرض، وأيضا على الهجرات الداخلية والهجرات من بلد لبلد آخر، وعلى شكل التجمعات السكنية وعلى المساكن، الخ.. فمؤلف كتاب "قواعد المنهج السوسيولوجي"، التي دعا إلى دراسة الوقائع الاجتماعية "كأشياء"، يمنح أهمية خاصة لما يجسد أكثر في المجتمعات خصائص الأشياء المادية: الامتداد، العدد، الكثافة، الحركة، المظاهر الكيفية، كل ما يمكن أن يقاس ويحسب. وقد شكل هذا التعريف نقطة انطلاق اعمال موريس هالبڤاكس[221].

وتمثل المقاربة المورفولوجية على مستوى النظرية الحضرية، مساهمة استكشافية لا يمكن التغاضي عنها، بالنظر إلى أنها تكشف عن تأثيرات أو مفاعيل الوسط . و هي تأثيرات ناتجة عن خصوصيات سياق حياة الأفراد نفسها وتفاعلاتهم فيما بينهم وتفاعلاتهم مع هذا الوسط: فتشكيلة الكيانات أو الجماعات الاجتماعية، وتوزعها في المجال، وطبيعة

[219] Vincent Kaufman et autres, Théories , op.,cit. p.p.626.

[220] Ibid, p..626.

[221] Ibid, p..627.

التجهيزات، والذكريات المرتبطة بهذا المكان أو ذلك، هي كلها "عوامل فاعلة"، تؤثر في شروط تحقق الأفعال البشرية[222].

ورغم أهمية المقاربة المورفولوجية، إلا أنها لم تعرف النجاح الذي تستحقه، بعد لحظة موريس هالبڤاكس، وذلك لسببين أساسيين، خاصين بالحالة الفرنسية: أولهما، هيمنة السوسيولوجيا الصناعية على المشهد السوسيولوجي إلى غاية سنوات الستينيات، وثانيهما هيمنة المنظور الماركسي على بدايات السوسيولوجيا، خصوصا مع الأبحاث الحضرية الكبرى، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي بدايات السوسيولوجيا الحضرية، سادت في البحث الحضري الفرنسي نظرة إلى المدينة باعتبارها "نظاما سياسيا"، تتحكم فيه الدولة والرأسمال في محور التنظيم، وفي مختلف الديناميات والمبادرات التي تحكم مصير المدينة.

ومع ذلك هناك من المختصين[223] من يرى أن موريس هالبڤاكس ترك، بشكل غير مقصود، أتباعا في السوسيولوجيا الفرنسية، شكلوا امتدادا لمقاربته المورفولوجية للمدينة، من أبرزهم نذكر: ريموند ليدريتRaymond Ledrut ومارسيل رونكايولو Marcel Roncayolo و ألبير ليفيAlbert Lévy ، وغيرهم...

3.المدينة عند ماكس فيبر

خصص ماكس فيبر(1864-1920) كتابا حول المدينة على عكس ماركس و دوركايم، و هو بمثابة عمل مؤسس للتفكير في المدينة الغربية باعتبارها جماعة وكيانا سياسيا مستقلا. و يندرج تفكير فيبر في المدينة ضمن ارادة طموحة للوقوف على الشروط الحديثة للحياة الاجتماعية والسياسية، المتميزة بنشأة الاقتصاد الصناعي و توسع العلاقات التجارية، وتراجع الدين، وتخصص الانشطة، وانبثاق صورة الفرد وخصوصا انبثاق الرأسمالية الغربية[224].

و يعتبر جوليان فروند julien Freund ان دراسة فيبر للمدينة في فصل "الاقتصاد والمجتمع"، تتمثل في تفسير سوسيو-تاريخي ، وتحليله لا يتجاوز بتاتا التطور الحضري

[222] Ibid, p..626.
[223]Ibid, p.. 627.
[224] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..43.

لما بعد القرن 16 . لكن هذا لا يعني يقول الباحث، أننا لا نعثر في باقي دراسته أفكارا حول المدينة الحديثة، لكنه لم يدرسه بشكل نسقي و منظم، فالمؤكد يقول الباحث انه لم يقم بجمع النصوص المتفرقة في باقي كتاباته من أجل تجميع كل احالاته على المدينة الحديثة واستكمال هكذا صفحات "الاقتصاد والمجتمع"، ولم يستطع الانخراط في هذا العمل الموضوعي[225].

ويشير الباحث الى انه بوضع الفصل المخصص للمدينة في السياق العام لسوسيولوجيا فيبر، ينبغي قراءته كما يلي:

أ- تعريف النموذج المثالي للمدينة.

ب- تحديد أصالة المدينة الغربية، من وجهة نظر العقلنة، مقارنة مع مدن باقي العالم.

ت- تنوع العقلنة الحضرية في الغرب.

ث- النتائج السياسية لهذه العقلنة.

و يعتبر جوليان فروند ان نص المدينة مثالي على مستوى ابراز المنهج المتبع من طرف فيبر، لأنه يبين بطريقة واضحة ما يقصده فيبر بالتعدد السببي. فمن الناحية العلمية، من التعسف ارجاع تطور أو نمو ما لسبب واحد، مثلا الاقتصادي. صحيح أن فيبر كان أحد الجامعيين القلائل في عصره الذين أكدوا على مساهمة ماركس، خصوصا على مستوى تأكيد صاحب "الرأسمال" على الطابع المحدد للشروط. غير أنه رفض دائما ما يسميه ميتافيزيقا ماركس، والمتمثلة في أن ظواهر الانتاج هي وحدها المحددة في نهاية التحليل. و المهم أكثر من نقده للنزعة الأحادية السببية لماركس، هو ان تصوره للتعددية السببية، يقوم على رفض تأويل التاريخ بوصفه استمرارية خطية وتقدمية. فعقلنة الغرب تتجلى في تطوره عبر القطائع والتراجعات، تبعا لما إذا شجع القانون أو الدين أو الاقتصاد، أو حتى الجهاز العسكري في بعض الشروط، هذه العقلنة، أو عرقلها أو كبحها. في العمق تزايد هذه العقلنة لا يتم بكيفية عقلانية، فهي تارة تتأخر، وتارة أخرى

[225] julien Freund, La ville selon Max Weber, In Espaces et Sociétés, N 16 Novembres, 1975, p.47-62.

تحارب، لكي تستعاد وتتعزز فيما بعد. هذا التصور للتاريخ يشكل خلفية لدراسته للمدينة[226].

ومن جهته، اشار الباحث عبد الرحمن المالكي في كتابه إلى أن دراسة فيبر للمدينة تندرج في إطار تحليل السلطة . فلا نعثر عنده يقول الباحث، على أي تحليل من النمط الإيكولوجي الذي تأسست عليه مدرسة شيكاغو، ولا أي تركيز على ظاهرة تقسيم العمل كما عند دوركايم الذي كانت المدينة بالنسبة إليه هي مجال التضامن العضوي. حيث ان فيبر لا يهتم بالمدينة في نهاية الأمر إلا باعتبارها مركزا لسلطة ما، قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو سياسية[227].

و حسب هنيرك بريهنز Hinnerk Bruhns، تضع السوسيولوجيا الحضرية أحيانا كتاب "المدينة " لفيبر على نفس المستوى مع البيان المؤسس لمدرسة شيكاغو الذي صاغه روبير إزرا بارك والمعنون ب "المدينة، مقترحات بحث حول السلوك البشري في الوسط الحضري". و يظهر هذا الربط وهذا التشريف لفيبر من خلال ما أشار إليه لويس ويرث في تقديمه للترجمة الامريكية لكتاب فيبر "المدينة"[228]، وان كان في الواقع، موضوع كتاب المدينة ووظيفته في سياق أعمال فيبر، مختلفين بشكل أساسي عن ما يوحي به هذا الربط. لكن ذلك لا يتعارض مع حقيقة أن فيبر يمثل، بمعية زيمل، أحد علماء الاجتماع الذين ألهموا، في بداية القرن العشرين، تفكيرا جديدا في الظاهرة الحضرية، صار منذئذ موضوعا عاما للبحث السوسيولوجي. فقد أشار جوليان فرويد الى ان علماء الاجتماع الامريكيين اعترفوا بأنهم مدينين لهذين العالمين، ولو أن توجه أبحاثهم مختلف عن أعمالهما. ومهما كان، فمن الصعب اليوم التفكير في المدينة مع تجاهل مساهماتهما[229].

أشار فيبر في دراسته "المدينة" إلى أن شبكة المدن الأوربية، امتلكت منذ ارهاصاتها الأولى، خصوصية ما: فقد تمكنت من الانفلات من سلطة الامبراطوريات والممالك.

---

[226] Ibid, p.p.47-62.

[227] عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، مرجع سابق. ص، 34.

[228] Hinnerk Bruhns, Ville et campagne, quel lien avec le projet sociologique de Max Weber, In Sociétés Contemporaines, N 49-50, 2003, p.p.13-37.

[229] Julien Freund, Préface, in Max Weber, La ville, tr Philippe Fritsch, éd Aubier Montaigne, Paris , 1982,16.

فهذه المدن، التي كانت مهددة بالاحتواء، التفت بفضل الطرق التجارية، التي تربط فيما بينها، على ذلك فاستطاعت ان تثبت استقلاليتها مستغلة تجزأ او البلقنة السياسية للقارة الاوربية. أما المدن التجارية الصينية، ونفس الأمر بالنسبة لنظيرتها الهندية لم تعرف الوضع الذي انفردت به المدن الاوربية المتمثل في تعدد المراكز السياسية الذي ميز القارة الاوربية. هذا الامتياز يفسر الى حد بعيد لماذا انطلقت المراكب الاوربية لاستكشاف المحيطات والبحار، على الرغم من أن الصينيين كانوا متفوقين في مجال الملاحة البحرية[230].

هكذا اذن، لم يفت فيبر، رغم المقارنات المتعددة لفيبر بين مختلف الحضارات، أن يؤكد على واحدة من النقط الأساسية في كل سوسيولوجيته، تلك المتمثلة في إبراز أصالة وتفرد الحضارة الأوربية، بما في ذلك في تصورها للمدينة. هذه الأصالة تكمن في خصوصية المدينة الغربية التي تجعلها تشكل جماعة. فوحده الغرب عرف نظام الجماعة المحلية ،أي نظام المدينة في كامل ممارستها. ولا نجد أي أثر لهذا النوع من التشكل الحضري في الحضارات الأخرى، ربما أحيانا في صورة جنينية، كما هو الحال في الشرق الأوسط[231]. ويقصد بذلك أننا يمكن أن نصادف ارهاصات لبنية الجماعة في بعض مدن الشرق الأوسط، لكن ولا واحدة منها لم تشكل جماعة تماما. والأكثر من ذلك، هذه المحاولات كانت متفرقة ولم تشكل أبدا ظاهرة سوسيولوجية عامة، وإنما استثنائية أو مناسباتية. فالمدينة الغربية باعتبارها جماعة بالنسبة لماكس فيبر، لم تكن مجرد سوق أو حصن فقط، وإنما تتمتع باستقلالية ادارية، فهي مدينة حرة، مستقلة في العلاقة مع السلطة المركزية، وتدبر العدالة والملك الخاص بها كما تشاء. والاستقلالية تعني، على خلاف التبعية، بأن نظام التجمع مؤسس من طرف أشخاص ليسوا خارجيين عنه، وإنما أعضاء فيه...

و يمكن تلخيص تصور فيبر للمدينة الغربية الوسيطية، التي تناولها بشكل أساسي في دراسته، كما يلي[232]:

---

[230] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit, p..47,

[231] Julien Freund, Préface, in Max Weber , La ville , op.,cit .p..9

[232] julien Freund, La ville selon Max Weber, op.,cit. p.p. 47-62.

أولا. المدينة الغربية هي جماعة تتمتع باستقلالية: أي أنها تقرر شؤونها بحرية أو على الأقل تقوم في تدبيرها على مساهمة مجموع المواطنين، الذين يقومون بتعيين السلطات التي تقرر فيه شؤونها. فالجماعة هي سيدة النظام الداخلي في المدينة. يمكن أن تكتسب هذا الحق بفعل الامتياز أو الاعفاء، وأحيانا تمنح لها من طرف سلطة السادة في البلاد، وأحيانا يتم غزوها بواسطة صراع وتقنن فيما بعد.

كما أن المدينة الغربية، تتوفر على دستور خاص بها، بحيث أن كل ساكن هو مواطن في المدينة. وبفضل هذا الدستور، تنظم ذاتها في الداخل تبعا لإرادتها الخاصة في الهيئات المهنية وحنطة التجار...الخ، والتي تتصرف بوصفها كيانا إداريا للمدينة. فهناك إذن قانون مشترك للمدينة، يسري على كل سكانها. إنه قانون البورجوازي. وتتوفر المدينة الغربية بفضل ذلك على حقوق خاصة، وعلى رأسها حق الملكية، حيث تصير مالكة كاملة لما في حوزتها[233]...

ثانيا. المدينة الغربية مستقلة، بمعنى أن المسؤولين فيها، ليسوا مفروضين من الخارج، وغير قادمين عموما من الخارج. إنها لا تخضع مثلا لحاكم معين من طرف الملك، وإنما هي "مدينة حرة" وتتمتع بالسيادة.

يترتب عن ذلك أن المدينة الغربية تعين قضاتها، الذين تتم تسميتهم، تبعا للمدن، بحيث يتشكل جهاز قضائي مستقلا. فتمارس المدينة بذلك عدالتها باستقلالية، فيكون المواطن بالمدينة مسؤولا أمامها.

كما ان للمدينة الغربية ضريبتها الخاصة، وتحدد بنفسها وعاءها الضريبي. فتحقق بذلك استقلالية مالية، تصل أحيانا إلى حد سك عملة خاصة.

هذا علاوة على ان المدينة الغربية، هي المتحكمة في دفاعها، بمعناه المزدوج. ذلك المواطنين منظمين في إطار ميليشيا، يرأسها أحد أعضائها أو رئيس خارجي. فهذه الميليشيا أو هذا "الجيش" الخاص، كان مستقلا ولم يكن خاضعا لملك أو امبراطور. والأكثر من ذلك، المدينة تجهز قواتها بنفسها، بميزانيتها الخاصة. وباعتبارها كذلك، فهي

---

[233] julien Freund, La ville selon Max Weber, op.,cit. p.p.47-62.

تتوفر أيضا على شرطتها الخاصة. وعلى مستوى ثان، يمكن للمدينة أن تعقد تحالفات مع مدن أخرى، واعلان الحرب والانخراط فيها بحرية. كما انها أيضا حرة في عقد اتفاقيات السلم حسب نفس المبادئ[234].

ويؤكد فيبر أن هذه الاستقلالية المميزة للمدينة الغربية كجماعة حرة خاص بالغرب فقط. يتعلق الأمر هنا، حسب ألفاظ فيبر نفسها ب"ابتكار ثوري"، لدرجة أن المدينة اعتبرت رمزا للحرية، كما يعبر عن ذلك المثل الألماني السائر(مناخ المدينة يجعل المرء حرا). إن المدينة الغربية، أو على الأقل حالات كثيرة منها، ليست عسكرية فقط (حصن)، ولا اقتصادية فقط(سوق) ، مثل عدد من المدن الأخرى عبر العالم، لكنها اضافة إلى ذلك، هي مستقلة سياسيا[235]...

ويفسر فيبر هذه الخصوصية للمدينة الغربية بسببين رئيسيين: فمن جهة، الفصل الواضح بين المدينة والقرية، ففي المناطق الأخرى (الصين وروسيا مثلا)، يظل الإنسان المدني اي القاطن بالمدينة متعلقا بقريته الأصلية. على عكس الغرب، حيث يكون قاطن المدينة منفصل عن القرية و خاضع بمحض إرادته للجماعة المحلية، و حيث وضعه الاجتماعي يتحدد في المدينة التي يسكن فيها. ومن جهة أخرى، تملك الجماعة المحلية استقلالية عسكرية، فهي تنظم ذاتيا دفاعها ، أحيانا بتوجيه او حمل السلاح ضد السيد الاقطاعي أو حتى ضد السلطة المركزية. وأن يكون المرء مواطنا في مدينة، يعني أنه يجب عليه حمل السلاح، حيث أن المواطن يكون في نفس الوقت جنديا...

و تكون هذه الحرية الحضرية مضمونة من قبل جمعيات مواطنين نشيطين، و تؤدي إلى ابداع شرعيات جديدة، وبتعبير آخر إلى استقلالية حقول جديد من النشاط البشري، والنشاط الاقتصادي بشكل خاص و الذي اخذ يتميز أكثر فأكثر عن الحقلين السياسي والديني. ويتجسد ذلك في صعود قوي للبورجوازية، التي بدأت تبدو تقيم مسافة في العلاقة مع المجال المحلي كمجال ترابي خاص، وذلك حتى تتواجد اجتماعيا في مستوى مجالي آخر، يتجاوز حدود المدينة، والذي نقول عنه بلغة اليوم مثلا مجالا عولميا.

---

234 julien Freund, La ville selon Max Weber, op.,cit. p.p.47-62.

235 op.,cit. p.p.47-62.

و اذا كانت الحرية الحضرية هي الميزة الأساسية التي تتفوق بها المدينة الغربية على باقي مدن العالم في نظر فيبر، فإنها كما يؤكد الباحث عبد الرحمن المالكي السمة الغائبة أكثر في المدن غير الأوربية والشرقية بالخصوص، بمعنى ان الباحث يؤكد على مسالة انعدام مشاركة المواطنين في تسيير أمور مدينتهم من خلال ممثليهم المنتخبين[236].

و لأن فيبر يهتم أقل بالمدينة منه بشكل معين من الجماعة. فموضوع مؤلف "المدينة" هو التساؤل حول مختلف الأشكال الاقتصادية الحضرية في المدن القديمة و الوسيطية، وحول شروط ظهورها وحول نتائجها بالنسبة لتطور سلوكات جديدة لدى الفاعلين الاقتصاديين، وأشكال جديدة من التنظيمات الاقتصادية وحول ظهور الرأسمالية الحديثة. وهكذا، فيبر في هذا الكتاب "، فهم الكيفية التي شجع بها نمط معين من المدينة على نشأة الرأسمالية الغربية[237].

ويبرز فيبر، في دراسته "المدينة"، الى أي حد اعتبرت المدينة التجارية المجال الذي عرف هيكلة أنشطة اقتصادية جديدة، تتجاوز الوسط الحضري وحده، لتمارس احتكارها على القرى، من هنا الصراعات بين التجار من جهة والأسياد أو الاقطاعيين المحليين الذين يتحكمون في المطاحن والمجازر[238]. و يرى فيبر هذا الفعل الاقتصادي خارج حدود مجال المدينة هو من مكونات نظام الرأسمالية الغربية.

ويقارن فيبر في دراسته "المدينة" بين المدينة في شمال أوربا والمدينة في أوربا الجنوبية، حيث يعتبر أن ما يميز المدينة في الشمال الأوربي هو أنها مدينة تجارية، خلقت إمكانية اغتناء سلمي لأفراد أحرار الى حد ما في العلاقة مع الهيئات المهنية او الحرفية، و أتاحت لهم زيادة ممتلكاتهم و إمكانية نقلها لورثتهم. وهذه المدينة، هي التي شهدت استقلالية جماعية، وعرفت سلطة سياسية وعسكرية مستقلة، كما انها هي التي تنتظم حول سوق مفتوح. بينما المدينة في أوربا الجنوبية، فتتميز بتنظيم عسكري ومدني موروث عن المرحلة القديمة.

---

[236] عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، مرجع سابق، ص.30.

[237] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..33.

[238] op.,cit.p..44.

وبالنسبة لفيبر، المدينة التجارية هي خلقت شروط انبثاق "الانسان الاقتصادي "، كمقابل لصورة "الانسان السياسي" المميز للمدينة القديمة[239].

ويضع فيبر تقابلا بين المدينة التجارية ومدينة الانتاج التي تحتضن المصانع والورشات الصناعية التي تنتج البضائع الموجهة للخارج. حيث يشترك النموذجين في احتضان ساكنة لا تلبي حاجاتها من الغذاء بنفسها. فالإنسان الحضري الحديث يتميز إذن عن الانسان الحضري القديم من حيث أنه لم يعد "نصف–فلاح".

اكد فيبر بقوة على الاهمية الاساسية للعامل الاقتصادي في بنية الديموقراطية الحضرية للعصر الوسيط، ووجد فيه واحد من العناصر الحاسمة في تمييز هذه الديمقراطية الحضرية الوسيطية عن الديموقراطية القديمة. غير انه يرفض تفسير كل شيء بالاقتصاد، وارجاع مجموع تحليلاته اليه، لأنه يوضح انه رغم هذا التوجه الاقتصادي الجديد، فالمحرك للنشاط العام هو السياسي، على شكل ما يسميه تجمع مواطني المدينة المرتبطين بقسم. و تمثل ايطاليا نموذجا لذلك، ففي هذا البلد نشأ التطلع الى تشكيل جماعة حرة من التنظيمات المهنية المشكلة من التجار والحرفيين والصناع التقليديين.

ان المدينة لا تدرك فقط كظاهرة اقتصادية، بالنظر إلى أنها تقدم ذاتها أيضا كهيئة لضبط العلاقات التجارية. فالوظيفة السياسية تتمثل أساسا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الحضري بهدف ضمان استمرارية تزويد جماهير السكان الحضريين بالمنتجات الغذائية بأثمان معقولة وقابلة للتوقع. و بذلك يمكن أن تعتبر المدينة الحديثة الوسيطية كمكان للتعبير عن العقلانية الصورية المرتبطة بإبداع أدوات القياس والمراقبة الموظفة لخدمة تعامل متساو و موضوعي سواء للأشياء أو الكائنات[240]. و يعزز هذا الرأي الباحث عبد الرحمن المالكي، معتبرا أن المدينة الغربية بالخصوص، وحدها التي عرفت نظام الجماعة الحضرية المنتخبة (النظام البلدي) . إنها تجسد بذلك قمة العقلنة الحضرية التي تنتهي باندماج وانصهار كل العناصر البشرية المتواجدة فيها، مهما كانت أصولها

[239] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit, p44

[240]Op.,cit. p..46.

الجغرافية أو مواقعها الاجتماعية في المواطنة الحضرية[241]. و هكذا، فان معنى دراسة فيبر حول المدينة يتوافق مع المشروع الإجمالي لعالم الاجتماع، و هو تحديد العقلنة المتزايدة و المتنامية لمختلف مظاهر الحياة البشرية، والكشف عن أصالة و تفرد الحضارة الغربية[242].

و يشير جوليان فروند الى انه لا ينبغي الخلط بين العقلنة المتنامية وبين التقدم، بالمعنى الكيفي والاخلاقي لهذا اللفظ. ف"زيادة" أو تراكم كمي لا يعني بالضرورة اتجاها نحو الأفضل، أي تحسنا كيفيا. اما العقلنة في نظر فيبر، فتعني شيئين: فمن جهة تمايزا عبر تقسيم المهام أو التخصص، ومن جهة أخرى إضفاء الطابع الفكري او العقلي على العمل عبر تعميق التفكير النظري القبلي. ثانيا، العقلنة المتزايدة لا تعني تراجعا للقوى اللاعقلانية. على العكس، فهذه الأخيرة تتعزز مع تنامي العقلنة. وبتعبير آخر، العقلنة الكبيرة تترافق عموما مع ثقل جديد يمنح للاعقلاني[243].

وإذا كان ماكس فيبر لم يهتم بالمورفولوجيا المجالية، فانه مع ذلك تناول طابع المنطقة الحرة للمدينة التجارية في العصر الوسيط، والتي استرعت انتباهه في مؤلفه "المدينة"، بالنظر إلى أنه وجد فيها شرطا يتيح تطور مؤسسات مختلفة عن تلك التي سادت في العالم الفيودالي المحيط بها. فقد بدت له المدينة هكذا كمجال مميز، حيث تنبثق عقلنة خاصة، تسمح للحقل الاقتصادي بأن يتهيكل وأن تتعزز استقلاليته في العلاقة مع الأنشطة الاخرى. فالمدينة تقترن هكذا بانبثاق عقلانيات صورية وخاصة، يفترض أنها تستجيب بشكل ملائم لكل نوع من المشاكل، التي يتعين حلها بواسطة مختلف مجالات الانشطة[244].

وفي هذا الصدد، المدينة هي المسرح او المشهد حيث يتطور نظام جديد من الهيمنة يسميه فيبر الهيمنة القانونية العقلانية. وعلى عكس الهيمنة "الكاريزمية" المؤسسة على

---

[241] عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، مرجع سابق.ص35

[242] julien Freund, La ville selon Max Weber, op.,cit, p..47-62.

[243] Op.,cit, p.p.47-62.

[244] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , op.,cit. p.. 335.

"الملكة الاستثنائية لشخص ما" والهيمنة "التقليدية" التي تستند إلى "الطابع المقدس للاستعدادات المنقولة عبر الزمن وسلطات الرئيس او القائد" .فان الهيمنة القانونية العقلانية مؤسسة على قاعدة صالحة بالنسبة للجميع، بما في ذلك بالنسبة للرئيس او القائد نفسه، الذي يرى بالفعل، سلطته محددة بقواعد مشتركة وجماعية. فما يسود إذن هو اللاشخصنة او الموضوعية والمساواة. وهو ما أنشأ نظاما كاملا من الادارة البيروقراطية، وصار في أصل الحقل القانوني المؤسس على الاثبات والحجة. ومنذئذ، أصبح ما يهم هو القواعد أكثر من الأشخاص.

والمقصود طبعا ان القواعد التي تؤشر على عقلانية معممة للحياة الحضرية حيث روابط القرابة والصداقة تتراجع الى المستوى الثاني على صعيد العقل التنظيمي. فالمدينة الوسيطية هي إذن مكان نشأة الدولة الحديثة البيروقراطية والمنظمة حول الهيمنة العقلانية الموافقة للقواعد (العقلانية القانونية). فالمدينة تشارك إذن بقوة في عقلنة العالم، فهي سيرورة مركزية للحداثة. معها تطورت الرأسمالية ونظام الهيمنة القانونية–العقلية التي أفضت الى سيادة العقلنة الأداتية المتمحورة حول الوسائل وليس الغايات والقيم[245].

هكذا، فالمدينة اذن هي مكان الحداثة المتخلصة من الأوهام لأنها متجردة من الغائية، وبالتالي صارت مسرحا لصراع الشرعيات بين الشرائح الاجتماعية والمهنية المنشغلة بالسعي الى احتكار تدبير السياسة الحضرية. ان المدينة ككيان فعلي مستقل يتوفر على بنية سياسية–ادارية تحكم ترابا أو مجالا حضريا محددا، تتكون من عدة عقلانيات خاصة (اقتصادية، سياسية، قانونية، ودينية) في توتر إلى حد ما. و نظرا لرفضها أن تكون في وضعية استلاب في العلاقة مع سلطة مركزية، حاربت المدن الأوربية و ناضلت من أجل استقلاليتها. وبذلك، فهي في مركز ثورة تفضي الى ابداع شرعية محلية جديدة، ومن ثمة، إلى سيرورة تضفي طابع الخصوصية على المجال الحضري. يتعلق الأمر عندئذ باكتشاف مجال سوسيو مجالي مرجعي جديد ، وذلك على عكس المدن الصينية والهندية الفيودالية ذات السلطة الامبراطورية والتي لا تدبر بأي كيفية شؤونها الخاصة، فالمدن

[245] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit. p..45.

الوسيطية الغربية وجدت نفسها تتوفر على استقلالية القرار و مجهزة او محتكمة على مؤسسات بلدية تعزز سيادتها[246].

وبصفة عامة، يشير فيبر الى أي درجة المدينة الغربية هي مجال يتميز على هوامش سلطة مركزية، والى أي حد يتميز بتعدد آلهة القيم، الناتجة عن تعدد الحقول التي تنتشر من خلال هيئات مهنية، متخصصة وملائمة. وبذلك، فان فيبر يبرز لنا أنه من الممكن الكشف عن نماذج الانتاج الاجتماعي للمجال الحضري، انطلاقا من علاقات وموارد أولئك الذين يساهمون وينخرطون فيه. ومن هذا المنظور، يمكننا أن نتساءل حاليا عن طبيعة الحقول المهيمنة في انتاج المدينة: هل هي السياسية، او الاقتصادية، او التعميرية؟ فالمفهوم الفيبري للحقل عرف امتدادا خصوصا في سوسيولوجيا بورديو. فقد أتاح علاوة على ذلك تحديد أشكال المنطق الاجتماعي التي تبعا لها، يتمكن الفاعلون في مجال معين من فرض مصالحهم الخاصة ومن مراكمة الموارد الخاصة، داخل مجال اجتماعي معين، مثللما هو الحال بالنسبة للمهندسين المعماريين والمختصين في التعمير أو أيضا بالنسبة للمنعشين العقاريين المنشغلين باقتراح عمارات او اقامات محروسة[247]. والمدينة بوصفها مكان هيكلة مختلف الحقول، تصبح هكذا عنصرا أساسيا في تشكل مختلف السلط، كل واحدة منها تستند إلى نمط خاص من تدبير المجال. وهكذا، فالسياسي مثلا يفترض تقسيما تراتبيا رباعيا للمجال، بينما الاقتصاد يقيم علاقات عن بعد مع علاقات قرب ويوظف بطريقة انتقائية غلق المجال وفتحه، كطريقة لضبط السوق. وبالنسبة لفيبر، المجال هو مورد، يتيح استراتيجيات مختلفة والمدينة، التي هي المكان الأساسي للسلطة، لذلك هي أيضا، مكان الصراعات الاجتماعية بامتياز[248].

و قد جاء في مقدمة جوليان فروند لكتاب "المدينة"، ان تحليل فيبر في هذا الكتاب يتوقف عمليا عند نهاية القرن 16 أو بداية القرن 17، في الفترة التي بدأت فيها المدن الأوربية

---

[246] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.,cit.. p..45.

[247] D'après la revue Sciences Humaines, Grands Dossiers « Villes mondiales », N 17, Décembre 2009.p..47.

[248] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , op., cit. p..335.

تفقد تدريجيا استقلاليتها. ولا نجد في فصول الكتاب سوى احالات سريعة على المدن الحديثة. وهذا الذي يعطي الانطباع بأن فيبر ربما كان بصدد استكمال الكتاب– قبل أن تباغته الوفاة مباشرة بعد الانتهاء من مراجعته– وذلك بالتعرض لنموذج المدن الحديثة، كما فعل في مؤلفه حول القانون، إذ تناول تطور القانون في الحقبة الحديثة[249].

ولو أن فيبر لم يحلل بتاتا المدينة الحديثة، إلا أنه يشير الى الاتجاه الذي ينبغي أن ينصب عليه هذا التحليل. وبسبب منهجه الخاص المتمثل في النموذج المثالي، فقد أكد أكثر من غيره على تنوع العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار: الاقتصادية، والسياسية، والدينية، والعسكرية، والقانونية، الخ. إلا أنه من الخطأ بالنسبة للباحث اختزال فكرة المدينة في مجموع كل هذه العوامل أو في إعطاء الأهمية بشكل أحادي لعامل من العوامل مثل الاقتصاد مثلا أو السياسة على باقي العوامل الأخرى، لأن تطور المدن تم أيضا في كل حضارة وفقا لمنطق أو روح خاصة بها. وهو ما سماه قانون داخلي خاص. والمقصود بذلك أنه حتى في حالة المدن الحديثة، وبغض النظر عن التمثلات على المستوى الهندسة المعمارية أو الاقتصاد، يندرج التطور في الإطار العام لكل حضارة خاصة، تمثل المدينة أحد تعبيراتها. فهو في نفس الوقت، يبين بأن هناك أيضا قانون داخلي خاص بالظاهرة الحضرية نفسها، يجعل بأن ليس هناك ما لا نهاية له من الطرق لصياغة الاتفاقات او التسويات الضرورية لتعايش الشرائح الاجتماعية أو الطبقات الاجتماعية المختلفة داخل نفس المدينة[250].

و يشير جوليان فرويد الى ان المميزات التي قام فيبر بفحصها تسري على كل المدن في كل القارات (أوربية، أسوية، وغيرها) وفي كل العصور (قديمة وحديثة) إلى وقت قريب نسبيا. الاختلافات الوحيدة هو أنه في بعض المدن، كانت كل هذه المميزات متواجدة أيضا، وفي بعض المدن بعض المميزات فقط وليس الأخرى. وبالتالي، فمفهوم المدينة لدى فيبر ، المحلل إلى حد الآن، هو كوني.

[249] Max Weber , La ville , op,cit. .p. 14

[250] Ibidm

و قد خلص فيبر حسب ما جاء به جوليان فروند الى انه ليس هناك من تعريف سوسيولوجي مفاهيمي وحيد للمدينة، ذلك أنه تبعا لما إذا نظرنا إليها انطلاقا من الوضع القانوني أو الاقتصادي أو السياسي، نأخذ بالتأكيد بعين الاعتبار بعض المظاهر المشتركة، لكن أيضا مظاهر أخرى ليست كذلك، لأنها تستجيب فقط لخصوصية التعريف القانوني أو السياسي أو الاقتصادي. يمكن مع ذلك تعريفها بكيفية عامة جدا، تظل بالضرورة غير دقيقة، مثل "مجال محلي " وبالتالي تجمعا من البيوت المتراصة التي تشكل تجمعا مركزيا حضريا، أكبر من التجمع العادي والمميز للجوار، المتميز بالمعرفة الشخصية والمتبادلة للسكان", ويتضمن هذا التعريف معيارا كميا، هو العدد المهم من البيوت، نسبيا محدد ترابيا ومغلق، وغير مشتت ، ومعيارا كيفيا، هو طبيعة العلاقات بين الساكنة[251].

هكذا يشير جوليان فروند الى انه إذا اعتبرنا وجهة النظر القانونية، فهي حدثت في الماضي، خصوصا في روسيا، أن قرى كبيرة، يتجاوز عدد سكانها كثيرا عدد سكان بعض المدن، لم تكن تعتبر قانونيا مدنا. ومن وجهة نظر سياسية، يتم التأكيد – بشكل تفضيلي– على ميزتين: من جهة على أن المدينة تشكل مركزا إداريا حيث يمارس ممثلون للسلطة المركزية وظائف مختلفة سياسية، الشرطة ، سلطة قضائية وغيرها، ومن جهة أخرى هي مقر عسكري حيث تتواجد ثكنة عسكرية. و قد لاحظ فيبر بأن أغلب المدن في الماضي بدأت كحصون ، لكن ليس حصريا. وباعتبارها كذلك، كانت المدينة غالبا مقرا لأمير أو أحد الأعيان الممسك بالسلطة الادارية، والسياسية وحتى العسكرية[252].

ومن وجهة نظر اقتصادية، ينبغي التأكيد على نقطتين. أولا، المدينة هي محلة حيث ينظم سوق، مكان للتبادلات التجارية مع القرية المحيطة أو مع مدن أخرى، بعيدة أحيانا. وما هو مهم، هو أن هذه التبادلات تتم بشكل منتظم وليس بشكل مؤقت بمعنى منتسباتي. ثانيا، هي مكان لنشاط حرفي أو صناعي متنوع، أي أننا لا نجد فيها، كما في القرية،

[251] Julien Freund, La ville selon Max Weber, In Espaces et Sociétés, N 16 Novembres, 1975, p.p.47-62.

[252]ibid, p.p..47-62.

بعض الحرف المحددة (حرفة صناع النبيذ، الحطابين) وإنما تمارس فيها مجموعة كاملة من الحرف المختلفة[253].

في الغالب توجد في نفس المدينة كل هذه المميزات المتنوعة، القانونية، والسياسية والاقتصادية.. غير أنه في بعض الحالات، يمكن لأحدها أن تغيب، أو أن تهيمن مقارنة مع الأخرى. من هنا ضرورة وضع تصنيف.

من وجهة نظر اقتصادية، يمكن التمييز أساسا بين نوعين من المدن:

+ مدينة الاستهلاكla ville de consommation

+ مدينة الانتاج la ville de production

ومن المهم الاشارة إلى انه عموما نجد في كل نمط من هذين النمطين المميزات المذكورة أعلاه (سوق، تنوع الحرف، مركز إداري، ثكنة عسكرية). فما يميزها، هو طبيعة علاقة السكن مع النشاط الاقتصادي، بمعنى أنه لا يمكن إلا أن يكون في خدمة سكان المدينة والمحيط أو التوجه نحو الخارج، فالسكان يشتغلون من أجل مدن أو مناطق أخرى. نفهم مباشرة هذا التمييز بفضل النمطين الفرعيين.

فمدينة الاستهلاك يمكن أن تكون إما مدينة موظفين ، مثلا مدينة بكين في الصين القديمة او مدينة أصحاب الأملاك ، يعيشون من الملك العقاري ، مثل مدينة موسكو في عصر القياصرة، أو أيضا مدينة ويستبادن التي يسميها فيبر بنسيونوبوليس ، بما أنه يعيش فيها أساسا متقاعدين يتمتعون بتقاعد من الدولة. وما يميز مدينة الاستهلاك هو أن السوق والحرف منظمة فيها وفقا فقط لتلبية حاجات السكان، الذين قدرتهم الشرائية مشروطة بالامكانيات التي توفرها الأملاك، والتقاعد (من طبيعة متنوعة حسب السكان) [254].

مدينة الانتاج هي إما مدينة صناعية مثل مدينة إيسنEssen أو بوخوم Bochum ، وإما مدينة تجارية مثل المدن الايطالية في عصر النهضة. يتعلق الأمر عموما بمدن

[253] ibid, p.p..47-62.

[254] ibid, p.p..47-62.

تتميز بتزايد ديموغرافي مستمر، لان السكان لا يعيشون فقط في المدينة، وإنما على امكانيات توسع الانتاج والتجارة.

يمكن أن نضيف لهذين النمطين الفرعيين نمط آخر، أقل تمميزا مع ذلك، بحيث يسميه فيبر "مدينة الدائرة الفلاحية" و هو نمطي خلال المرحلة القديمة والوسيطية. إنها مدن بلا توسع ديموغرافي ، عموما محدودة فيما يخص عدد السكان، لأنها كانت نصف–فلاحية(السكان يمتلكون في القرية أراضي شاسعة للرعي وللغابة ، الخ) ونصف–تجارية (من اجل حاجات السوق المحلي). هذا النوع من المدن ظل عموما ثابتا طوال التاريخ، مع بعض الاستثناءات، مثل روما ....وما تجدر الاشارة إليه هو أن هناك دائما اقتصاد حضري خاص، والذي على مر الزمن اختلف دائما عن الاقتصاد القروي[255].

من زاوية سياسية يمكن أيضا التمييز بين نمطين فرعيين، لم يحللهما فيبر بالتفصيل مثلما قام مع التصنيف الاقتصادي. واكتفى غالبا ببعض الاحالات عليهما ولم يقدم سوى إشارات عامة. يتعلق الأمر المدينة الأميرية ville princière والمدينة –الحصن أو القلعة ville –forteresse. فإذا كان فيبر لم يؤكد على هذا التصنيف، لأنه في نهاية المطاف عنصر الاقتصاد كان أساسيا فيها أكثر من العنصر السياسي، بمعنى أن النشاط الاقتصادي كان في خدمة قصر الأمير أو الثكنة العسكرية. حيث ينبغي مع ذلك الاشارة إلى أن الأمير يمكنه أم لا تشجيع التجارة تبعا لما إذا كانت تعوق التوسع بواسطة فرض الجبايات الثقيلة، أو على العكس تتيح هذا التوسع بتوزيع امتيازات وحصانات، يستفيد منها بدوره في حالة ازدهار التجارة[256].

رغم أن البعد السياسي قد يشكل مظهرا من بين مظاهر مميزة للمدينة، كما يوضح فيبر، إلا أن هذا المظهر، يميز على نحو ما كل المدن، فلا يمكن تصور مدينة بالمعنى الدقيق للكلمة بدون سياسة.

كما انه في غالبية المدن كدلك، وبفعل كونها مكان السوق ومقر الثكنة العسكرية، فالأمن مضاعف، أمن يضمن المسلك التجاري وأمن يضمن السلم العسكري، ثنائية تترجم بشكل

[255] ibid, p.p..47-62.
[256] ibid, p.p..47-62.

ملموس تعايش ساحتين، ساحة السوق وساحة التجمع الحربي. وتبعا للحالات، الأمن مضمون من طرف كتيبة عسكرية هي من حيث أصولها خارجية عن المدينة، أو من طرف ميلشيا محلية، تستدعى لممارسة مهمتها العسكرية الدفاعية في تواريخ محددة.

يمكن ان نتأسف لأن فيبر لم يواصل تحليله للمدينة الى ما وراء العصر الوسيط، بما انه انطلاقا من النهضة ستظهر حركة اخرى، هي حركة التوحيد التدريجي تحت امرة دولة ناشئة، سواء من وجهة نظر سياسية او ادارية، ستجعل عدد كبير من المدن تفقد وضعها كجماعة مستقلة.

و تبقى من بين المؤاخذات التي طالت اعمال فيبر ،كونه أهمل مظهرا للمدينة الأوربية ، تم التعرض إليه في كتابات أخرى، هو الدور الذي لعبته الجامعة في تطور بعض المدن في نهاية العصر الوسيط.و عموما يبقى أن عمل فيبر هو اليوم متجاوز، في عدد من النقط. حيث يمكن اليوم نقد تحليلات فيبر في ضوء الابحاث المعاصرة. وقد كان نفسه سباقا الى الاعتراف بذلك عندما صرح في محاضرته حول "مهنة العالم" بأنه" في مجال العلم، على العكس، كل واحد يعلم أن عمله سيشيخ بعد عشر، عشرين أو خمسين سنة، معتبرا ان كل عمل علمي ليس له من معنى سوى توليد أسئلة جديدة[257].

4.المدينة عند فردناند طونيز Ferdinand Tönnies (1855-1936)

إذا كان فردناند طونيز (1855-1936) يذكر غالبا في مؤلفات السوسيولوجيا، باعتباره وصف وحلل الانتقال من الجماعة إلى المجتمع، فإنه بالمقابل لا يكاد يشار اليه فيما يتعلق بتفكيره في المدينة .ففي كتابه" الجماعة والمجتمع communauté et société"، يميز طونيز بشكل واضح بين النموذج المثالي لكل من القرية والمدينة[258]. فالجماعة بالنسبة لطونيز كما أشار كل من جون مارك ستيبي وهرفي مارشال تتطور انطلاقا من الأسرة، وتجد تعبيرها الأكمل في القرية. وتنتمي المدينة الصغيرة أيضا إلى مجال الجماعة، إذ فيها تنشأ الأشكال الاولى للهيئات المهنية[259]...

[257] Max Weber , La ville , op,cit.p.14

[258] Vincent Kaufman et autres, Théories , op, cit 628..

[259] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op, cit.p.33

أما بخصوص المظهر الاقتصادي للجماعة، فلا يدرك، حسب طونيز، إلا في ضوء الاقتصاد المنزلي المعاشي الذي يسعى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلة والذي لا يعرف بالتالي التبادل: من هنا الكشف عن الدور الأساسي الذي يقوم به المنزل، الذي ينتمي إليه الرجل، و زوجته (او زوجاته)، و الأطفال والخدم. في حين أن العبيد مقصيين. و يتمحور الاقتصاد المنزلي حول الكانون والمائدة، ولا يعرف التبادل.

هنا يميز طونيز بين المنزل القروي، مقر زراعة الأرض التي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبين المنزل الحضري حيث تزدهر الحرف. وبين المنزلين تنسج علاقات تبادل حيث لا يهيمن بتاتا البحث عن الربح، و التي تظل مؤسسة على العلاقات العائلية، وعلى الصداقة والدين[260]. وبقدر ما يتحقق التحول من الاقتصاد المنزلي إلى الاقتصاد التجاري والصناعي، يصير مجال المجتمع سوقا، يتزايد اتساعه باستمرار إلى أن يصير السوق الدولي، خصوصا في المدينة الكبرى والمدينة الكونية.

وبشكل مواز للمنزل القروي والمنزل الحضري تتطور القرية والمدينة. فالقرية تشبه أسرة حيث العادة هي القانون. والحياة الاقتصادية للجماعة هي مثل الحياة الاقتصادية للمنزل، قائمة على الملكية الجماعية. والمدينة نفسها، تبعا للوصف الارسطي الذي يستحضره طونيز، هي عضوية حية تكفي ذاتها بذاتها. لكنها تكرس طاقتها لنشاطات مختلفة عن تلك التي للقرية، تجد تعبيرها الأمثل في الفن: لأن كل حرفة، هي بالطبيعة فن، كما يؤكد طونيز. والفن بدوره، ليس هنا إلا تمظهرا لمعتقدات وعقيدة: من هنا الطابع الديني للحرف وللهيئات الحرفية. و هكذا ندرك دور وسلطة الكنيسة في الجماعة الحضرية: انها حارسة التقاليد، والعادات، والحرف، والفنون والتجارة[261]..

لقد أتاحت المدينة الحديثة في نظر طونيز بالعودة للباحثين، ظهور "الحياة المجتمعية vie sociétaire" ، الحياة المؤسسة على التعاقد والحساب المنجز تبعا لغاية يتعين بلوغها، وليس على دفء وعمق الروابط والثقة. أيضا، المدينة الكوسموبوليتية تميزت باختفاء "الإرادة العضوية" القائمة على التفاهم والمشاعر المتبادلة المرتبطة بالعادة،

[260] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op, cit.p.33
[261] Ibidem

والتقليد والذاكرة، لفائدة "الإرادة العقلية" القائمة على الفردانية والتجارة والصناعة والعلاقات النقدية. ففي المدينة ، يكون كل فرد لذاته وفي حالة توتر مع الآخرين. فلا أحد يقوم بشيء ما للآخر، ولا أحد يريد منح شيء ما للآخر، ما لم يكن مقابل خدمة يراها مكافئة لما يقدمه[262].

5.وضع المدينة عند ماركس وانجلز

على الرغم من أن المدينة لم تشكل إشكالية بحث قائمة الذات في أعمال ماركس، فقد تم ادراكها فيها من خلال المبادئ الكبرى المهيكلة للمشروع الماركسي: علاقات الانتاج ، أهمية البنيات السوسيو–اقتصادية، صراع الطبقات...الخ .فقد سبق لهنري لوفيفر (1966) أن قال: إذا كان ماركس ليس عالم اجتماع حضري، يبقى أن سوسيولوجيا حضرية نشأت من صلب الماركسية[263].

يعود لماركس في كتابه "أسس نقد الاقتصاد السياسي"، المنشور في نهاية سنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر، التأكيد أكثر على الدور المهم للمدينة في تطور الشروط المادية للحياة، الناتجة عن التناقضات والصراعات بين الطبقتين الاجتماعيتين، البورجوازية والبروليتاريا، والتي تنتج هي ذاتها عن التغيرات الجارية على مستوى التنظيم الاجتماعي ،كتقسيم العمل الاجتماعي الجديد والمتخصص أكثر، وانتشار الملكية ،كما على مستوى طرق انتاج الخيرات، كابتكار وصنع أدوات او آليات جديدة للإنتاج الصناعي، و معارف تقنية بالغة الدقة أكثر فأكثر. هكذا وحسب نفس الباحثين، تجسد المدينة في نظر ماركس مكان النمو الاقتصادي كيفما كان شكله، وبالتالي مجال مفضل من أجل ملاحظة ليس فقط التحولات الاجتماعية، وإنما أيضا الطرق الجديدة في العمل، والإيقاعات الجديدة في الحياة[264].

اما بالنسبة لفريدريك انجلز فقد تناول مسألة المدن الكبرى، ولندن بشكل خاص، في كتابه المعنون ب "وضعية الطبقات العمالية في انجلترا" الصادر سنة 1845، والذي

---

[262] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op, cit.. p42.
[263] Ibid..p13.
[264] Ibid, p11.

وصف فيه على الخصوص شروط حياة العمال، وتأثيرات التصنيع على النظام الحضري، والاستراتيجية الموظفة من قبل أغنياء المدن الصناعية بهدف إخفاء حجم وعمق ومصدر ثروتهم.

وفي كتاب"الايديولوجيا الألمانية" بشكل خاص، الكتاب الذي كتبه كل من ماركس وانجلز ما بين 1845 و1848 في بروكسيل، اهتم ماركس بشكل صريح بالمدينة كما أشار الى ذلك كل من جون مارك ستيبي وهرفي مارشال. وقد تحددت فيه المدينة كشكل أولي من الحياة ، ناتج عن التخصص في العمل على مستوى وطن ما. فالمدينة التي تحتضن بعض أنماط النشاط العمالي ، تتحدد باعتبارها مقابلا للقرية[265]. فكما أكد على ذلك كل من ماركس و إنجلز ، فان تقسيم العمل داخل وطن معين، يؤدي أولا الى فصل العمل الصناعي والتجاري عن العمل الفلاحي ، ومن ثمة، الفصل بين المدينة والقرية ،وإلى خلق نوع من التقابل بين مصالحهما [266] .و المدينة هنا ليست عاملا أولا ومحددا في تطور المجتمع، بل يعتبر صاحبي كتاب الأيديولوجيا الألمانية ان مآل هذا الأخير يرتبط أكثر بتطورات البنية الاجتماعية، بمعنى بطرق تنظيم وهيكلة أنشطة الانتاج على مستوى المجتمع ككل. وبكلمة واحدة، موضوع المدينة هنا مدمج في تاريخ العالم.

فبالنسبة لماركس وانجلز ، تعاقبت خلال فترات التاريخ مراحل مختلفة من تقسيم العمل، تتوافق معها أشكال مختلفة من الملكية: فالملكية الفيودالية مميزة للقرية حيث يستعبد السيد الفلاحين، وخصوصا الأكثر فقرا[267]، بينما تندرج المدينة ضمن إطار الملكية الموافقة لزمن الهيئات الحرفية، زمن تنظيم الحرف في هيئات حرفية. والصناع او الحرفيين هم غالبا أقنان قدامى، حيث أن تدفقات الفلاحين الفقراء نحو المدن هي أصل الصناع و الحرفيين الذين انتزعوا القدرة على ان يقرروا بأنفسهم بخصوص أنشطتهم الحرفية [268]. فالمدينة هكذا هي المكان الذي يكتسب فيه الافراد حريتهم بتنظيم أنفسهم

[265] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op, cit., p14.
[266] Ibidm.
[267] Ibid, p..15.
[268] Ibidm

تبعا لمبدأ الملكية في إطار الهيئات الحرفية، على عكس القرية حيث يستعبد الفلاحون ولا يتمكنون من الوعي بمصالحهم المشتركة كطبقة منتجة.

و المدينة تتقابل أيضا مع القرية من حيث أنها مكان العمل الفكري، وليس اليدوي. ويقصد بالفكري كل الأنشطة التي ترتبط من قريب أو بعيد بإدارة الناس والأشياء، وبمصالح الضرائب والشرطة...الخ. كما ان المدينة تفترض أشكالا من التنظيم الجماعي غير المفصولة عن الرهانات السياسية[269]. فهي تتفوق على القرية من منطلق أنها مصدر التشريعات والقوانين ومعايير التدبير، إنها مكان للضبط و المراقبة، ومجال للإنتاج الايديولوجي، الموجه للمجتمع العام، سواء في مجال الأخلاق أو الدين او القانون. وبشكل مواز لذلك، تتميز المدينة بقوة تركز ساكنتها على عكس القرية. فالأفراد في المدينة غير مشتتين داخلها، فهم متجمعين ومنظمين، وأدوات الانتاج الصناعي، والرأسمال، وحتى الملذات والمتع ، والحاجات.

ولكن من جانب آخر، تجسد المدينة مكان استغلال العامل البروليتاري واستلابه: فالعامل وجد نفسه مكرها على استبدال قوة عمله مقابل ما يلبي به حاجاته في الأكل والسكن واللباس، وفقا لقواعد وثمن لا يتحكم فيهما. بل اكثر من ذلك، فالمدينة ليست فقط مكان استغلال واستلاب البروليتاريا الناشئة، وإنما هي أيضا مكان إحباط وحرمان متزايد، على اعتبار أن الانسان يعاني من الاستلاب في العلاقة مع الحاجات والأشياء التي يخلقها بنفسه. فإذا كانت القرية تخلق حاجات غير متجانسة، ومحدودة على مستوى العدد، و"مشتتة" كما قال ماركس وانجلز، فإن المدينة تخلق حاجات متجانسة ، وكثيرة، "ومركزة"، ومتجددة، تستدعي حاجات أخرى جديدة وهكذا إلى ما لا نهاية[270].و بهذا في نظر ماركس و انجلز عمقت المدينة الى حد كبير، ، تبعية قوية للأفراد بعضهم للبعض. لأن كل واحد له دائرة نشاط حصرية ومحددة مفروضة عليه ولا يمكنه الفكاك منها. فالفرد الحضري مجبر على اللجوء إلى الآخرين، بتأسيس العلاقة معهم على تلبية حاجاته الشخصية، من هنا تزايد العزلة والتنافس[271].

---

[269] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op, cit.p.15

[270] Ibid, p..16.

[271] Ibidm.

هكذا تعطي المدينة شكلا لنمط جديد من علاقة التبعية البينية يسميها ماركس وانجلز " تبعية بينية مادية". فالأفراد الذين هم في نفس الوقت مرتبطين فيما بينهم، ومنعزلين عن بعضهم البعض، يصيرون في المدينة "قوى انتاجية" لم يختاروا الشكل المادي لعلاقة الانتاج الذي، يحكم علاقتهم مع بعضهم البعض. والمدينة بهذا المعنى لا تعمل سوى على فرض نوع من الشروط المادية على الأفراد، شروط متمحورة حول الشغل كوسيلة وحول الحاجات كغاية. و بذلك أنتجت المدينة البورجوازية والبروليتاريا...

في التحليل الماركسي، تشغل المدينة إذن مكانة غامضة، بالنظر إلى أنه ينظر إليها في نفس الوقت كعائق أساسي أمام تحقيق المجتمع المثالي، لأنها تهيمن على القرية وتسلبها، كما تقوم على استغلال العمال واستلابهم[272]. ولكن كذلك كميدان ملائم لتحقيق مجتمع المستقبل، بالنظر إلى أنها تحدد الطريق المتعين اتباعه من أجل تجسيد التنظيم الاشتراكي كإرهاص للمجتمع الشيوعي المفضي ربما الى تقويض المصالح الفردية. فبالنسبة لماركس، المدينة هي مجال حيث الصراعات الاجتماعية يمكن أن تقود إلى تحرر المستضعفين، إنها تتيح التحرر من "غباء الحياة القروية"[273].

المنظور المعتمد من طرف ماركس مغاير ، فبالفعل بالنسبة له، كما تبين في "الايديولوجيا الألمانية"، التقسيم مدينة/قرية هو مرتكز من مرتكزات التقسيم بين العمل العقلي/الفكري والعمل اليدوي، وهو باعتباره كذلك، فهو إذن طريقة لتشكل الاستغلال الاجتماعي. ولعل هذا النقد الجذري، الذي ألهم، بعد الثورة الروسية، بعض الانشغالات لإعادة هيكلة المجال الاقتصادي والاجتماعي، الهادف إلى إلغاء التمايز بين المدينة والقرية.

وعموما و كما أشار إلى ذلك هنري لوفيفر ، التحليل الماركسي، يبين كيف يمكن التفكير في المدينة باعتبارها نتاجا لمختلف التركزات المرتبطة بتراكم الرأسمال، وكيف أن التجمع الحضري يثير التناقضات، التي يخلقها نمط الإنتاج الرأسمالي . يظهر ذلك مثلا بالنسبة لمسألة السكن (والتي أثيرت بشكل صريح في مؤلف انجلز الذي يحمل نفس العنوان): من أجل تقليص الصراعات الاجتماعية ، مع ضمان إعادة إنتاج قوة العمل بأدنى تكلفة

[272] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op, cit.p..17.
[273] Ibid, p..18

، يجد السياسي نفسه مضطرا لتدبير الخصاص المسجل في المساكن، وفي نفس الوقت مطالبا من طرف الرأسمال، بتشجيع الشروط العامة للإنتاج ، أي توفير كل البنيات التحتية الضرورية لتنمية التبادلات الاقتصادية، إذ يجد نفسه هكذا موزعا بين التكاليف التي يتطلبها طلب تجهيزات التعويض، خصوصا السكن، وتلك التي يفترضها إنشاء تجهيزات التنمية الاقتصادية[274].

ومع ذلك فإن ماركس، في نظر هنري لوفيفر، لم يسع إلى التفكير في المدينة. فلديه نصوص حول علاقات المدينة والقرية، لكن لا يوجد لديه أي نص حول المدينة. فهو لم يتصور أن القرن القادم، (القرن العشرين وما بعده)، سيكون قرن عولمة المدينة و التمدن المكثف والواسع والمتسارع. يبدو أن فكر ماركس–انجلز تمحور حول يوطوبيا حضرية، مدينة متوسطة من 10 إلى 20 ألف نسمة تعيش حول مقاولة ، هي نفسها مسيرة من طرف جمعية عمالية[275].

لم يبين ماركس في زمنه، بأن التمدن يتضمن معنى التصنيع، فذلك لم يكن بإمكانه. ولم ينتبه إلى أن الإنتاج الصناعي يفترض تمدين المجتمع، وأن التحكم في قوى التصنيع يستلزم معارف خاصة تتعلق بالتمدين. فصحيح أن التصنيع ينتج التمدين : يمنحه شروطه، ويفتح أمامه الإمكانيات، لكن سرعان ما تتحول إشكالية التصنيع، وتصبح إشكالية النمو الحضري[276].

والمؤكد أن مؤلفات ماركس (وخصوصا الرأسمال) تتضمن إشارات ثمينة حول المدينة وبشكل خاص حول العلاقات التاريخية بين المدينة والقرية. إلا أنها لا تطرح المشكل الحضري. في زمن ماركس، وحده مشكل السكن فرض نفسه، وتمت دراسته من طرف انجلز. والحال أن مشكل المدينة يتجاوز بكثير مشكل السكن[277].

---

[274] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , op., cit. p..335.

[275] Lefebvre Henri. Hors du centre, point de salut. In: Espaces Temps, 33, 1986. Voyage au centre de la ville. Éloge de l'urbanité, p.p.17-19.

[276] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p18

[277] Henri Lefebvre , Le Droit à la ville , 3e édition , éd Economica , 2009,p.,78.

عموما، و بالاستناد الى ما أكده الباحثان جون ريمي Jean Remy وليليان فويي Liliane Voyé، فقد تناول الكتاب الكلاسيكيون الكبار سوسيولوجيا المدينة ، بطريقتهم الخاصة. فماكس فيبر، اعتبر المدينة الغربية، من وجهة نظر تاريخية مقارنة، كمكان لتشكل أو ولادة شكل جديد من السلطة، قائم على العقلنة. ومن جانبه أدرك دوركايم المدينة، بالاستناد إلى الترابط الذي يعتبره بين الكثافة المادية والكثافة الأخلاقية، باعتبارها مكانا لتركز مجالي متزايد لإمكانات التعبئة الجماعية ولتنمية الوعي الأخلاقي. أما بالنسبة لماركس، فقد اعتبر التقسيم المجالي مدينة–قرية، بوصفه نمطا من علاقة الاستغلال والتراكم، دفع المجتمع الرأسمالي إلى أقصى مداه[278].

و يتفق ريمي وفويي كذلك على أنه إذا كانت المساهمات المختلفة لهؤلاء العلماء الثلاثة، قد ألهمت علماء الاجتماع اللاحقين عليهم، فهي لم تشكل أبدا مرجعية حاسمة لنظرية في دلالة البعد المجالي، وأهمية تأثير في مجال الدينامكية الاجتماعية.

[278] Henri Lefebvre, Le Droit à la ville, 3e édition, éd Economica, 2009, p.. 333.

الفصل الثالث:

إنتاج المجال الحضري بين مدرسة شيكاغو والسوسيولوجيا الحضرية الماركسية

اذا كانت الاسهامات المختلفة للرواد الأوائل للسوسيولوجيا لم تشكل أبدا مرجعية حاسمة لنظرية قائمة الذات، كفيلة بمقاربة موضوع المدينة بشكل مباشر، إذ تظل مدرسة شيكاغو، رغم النقد الذي وجه لها لاحقا، المرجعية الأساسية في هذا الحقل[279]. إذ، في أعمال مدرسة شيكاغو نجد البداية الفعلية للسوسيولوجيا الحضرية، انطلاقا من المشاكل المتعددة التي طرحها التزايد والنمو المتسارع للمدن، في سنوات العشرينيات في الولايات المتحدة. و قد تأثرت مدرسة شيكاغو بالمدرسة الألمانية، وخصوصا، بأعمال زيمل التي انصبت على المجتمع والاغتراب. فمدرسة شيكاغو، على غرار الايكولوجيا الحيوانية والنباتية، ستصف المدينة كفسيفساء من المجالات او الفضاءات الطبيعية، التي يهيمن على كل واحد منها نمط خاص من الساكنة، وكمكان للحرية يتيح التطور الأقصى للاستقلالية الفردية، لكن أيضا لكل أشكال التهميش[280].

و يمكن القول أن التجربة الاجتماعية للمدينة شكلت مرجعا للسوسيولوجيا الامريكية مع مدرسة شيكاغو طبعا، لكن أيضا مع تأثيرات المدرسة الثقافوية و المدرسة الوظيفية والتفاعلية الرمزية. فمع هذه التوجهات تمت صياغة جملة من الأسئلة، سيتم نقلها بطرق مختلفة من مجال المدينة إلى باقي مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى. وهكذا، فتجربة المدينة والاسقاطات المجالية للحياة الاجتماعية شكلت بكيفيات مختلفة، نقطة انطلاق نقل المشكلات الاجتماعية إلى تساؤلات سوسيولوجية.

والخلاصة حسب، ما أكده ريمي وفويي، ان السوسيولوجيا الحضرية ستتطور فيما بعد وفق محورين: سوسيولوجيا أمريكية، ستركز على تحليل أشكال منطق تملك الفضاء أي المكان، بالتساؤل حول الطرائق التي من خلالها تلعب المميزات السوسيو–ديمغرافية والمجالية في تطور نوع من الرأسمالية. وسوسيولوجيا فرنسية ، و التي ظلت لزمن طويل

[279] Jean Remy et Liliane Voye, Sociologie Urbaine, in Ouvrage collectif, sociologie contemporaine, op,cit.,p.. 335.

[280] Ibid, p.333.

متضايقة من فكرة ربط تأويل اجتماعي ما بتحليل مجالي، فقد تطورت أولا في سياق تميز بالأسئلة الكبرى التي تمخضت عن مطالب الدولة، والتي تهم دلالة وتأثيرات التخطيط، وقد ركزت على منطق الإنتاج بالكشف عن لعبة الفاعلين ، قبل الاهتمام مؤخرا بوضع المرتفق[281]l'usager. وقد تمحورت عموما السوسيولوجية الفرنسية ، أساسا حول قراءة المجال بوصفه رهانا للسلطة...

I. مدرسة شيكاغو أو المدينة باعتبارها نظاما طبيعيا

لم تكن البشرية في أي مكان بعيدة جدا عن الحياة الطبيعة، كما هي عليه اليوم في ظل شروط الحياة المميزة للمدن الكبرى. فالخاصية المميزة لنمط حياة الانسان في الأزمنة الحديثة هو تركزها في تجمعات عملاقة، تتجمع حولها مراكز أقل أهمية ومنها تنطلق الأفكار والممارسات التي نسميها "حضارة" . فاذا كانت بداية الحضارة الغربية مطبوعة بالاستقرار الدائم للشعوب، التي كانت إلى ذلك الحين رحالة في حوض البحر الابيض المتوسط، فإن بداية ما هو حديث في حضارتنا تجد أفضل تجسيد لها في تطور ونمو المدن الكبرى[282].

نفس الفكرة، سبق وعبر عنها روبير إزرا بارك Robert ezra Park بقوله: "إنه واقع مؤكد، ولو أنه غير مقبول تماما. إن كل الثقافات الكبرى هي حضرية. فإنسان الجيل الثاني هو حيوان بان بمعنى منشئ للمدن بامتياز. و تعد المدن هي السمة الفعلية المميزة للتاريخ العالمي في التعارض مع تاريخ البشرية: إن التاريخ العالمي هو تاريخ السكان الحضريين. فالأمم والحكومات والسياسات والأديان تتأسس على هذه الظاهرة الأساسية المميزة للوجود البشري : ألا و هي المدينة." [283]

---

[281] Jean Remy et Liliane Voye, Sociologie Urbaine, in Ouvrage collectif, sociologie contemporaine, op,cit.,p..333

[282] Louis Wirth, Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage Collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, traduction d'Yves Grafmeyer et Issac Joseph, éd du champ Urbain, 1979. p.p.255-281.

[283] Robert Ezra Park , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain,in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit.pp.,83-129.

وهكذا تأسست مؤسسات اجتماعية، في نهاية القرن التاسع عشر في انجلترا وأمريكا، سرعان ما صارت مراكز متقدمة من أجل الملاحظة والدراسة المعمقة للشروط و المشكلات الاجتماعية. فأعمال رواد السوسيولوجيا الحضرية، استكشفت في بداياتها وتعرفت على جملة من مشكلات المدينة (ظروف السكن، والحياة والعمل...الخ)، ممهدة الميدان من أجل الدراسات الأكثر تدقيقا والاكثر تفصيلا، التي ستعقبها فيما بعد. فتلك الأعمال شكلت في حينها دراسات سوسيولوجية، لكنها اعتبرت في نظر روبير أزرا بارك مجرد وثائق تاريخية. و يشير بارك الى ان هناك فكرة ضمنية، يمكن استخلاصها من كل تلك الأبحاث، مفادها أن المجتمع الحضري، في نموه وفي تنظيمه، يمثل مركبا من الميولات والأحداث، التي يمكن ادراكها مفاهيميا، وجعلها موضوع دراسة منفصلة. كل هذه الابحاث تكشف بأن المدينة باعتبارها كيانا قائما، تتوفر على تنظيم مميز وتاريخ خاص. هذه الفكرة هي الموضوع المركزي لسلسة من الدراسات الخاصة بالمجتمع الحضري بشيكاغو[284].

و حسب ما جاء في المؤلف الجماعي "مدرسة شيكاغو: نشأة الايكولوجيا الحضرية" ، فقد أنجبت جامعة شيكاغو عدة "مدارس" في مجالات متنوعة: السوسيولوجيا والهندسة المعمارية والاقتصاد..الخ. فمنذ نشأة الجامعة سنة 1892، تم تصورها من طرف مؤسسيها لكي تصير مؤسسة ذات مكانة مرموقة، تفرد حيزا مهما للبحث، وتنفتح على العالم غير الأكاديمي وتساهم علميا في معالجة مشاكل المجتمع. وقد كانت السوسيولوجيا حاضرة وتستفيد من وضع مماثل للذي تحظى به العلوم الأخرى. فنشأت المدرسة المسماة "ايكولوجيا حضرية" داخل شعبة الانثروبولوجيا والسوسيولوجيا ، وعرفت أوجها خلال سنوات العشرينيات والثلاثينيات. فعقب الأعمال التي قام بها الانثروبولوجي وليام طوماس William Thomas منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، وعلماء اجتماع أمثال (روبير بارك، لويس ويرث، رودريك مكنزي Roderick Mckenzie ...) والجغرافيين كارنست برغست Ernest Burgess ...، انصبت على وصف وفهم التغيرات

[284] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social,in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op., cit, p.. 167.

الاجتماعية والثقافية المهمة التي رافقت النمو الكبير للمدن الأمريكية، وعلى رأسها مدينة شيكاغو[285] .

وتعد مدرسة شيكاغو تقليدا علميا متميزا ، تم نقله من ألبيون سمول Albion Small مؤسس الشعبة سنة 1892، إلى موريس جانوفيتز Janowitz، الذي ظل يدرس بها إلى حدود سنة 1988. و قد اهتم علماء الاجتماع الستة الأساسيين في هذه المدرسة بمعالجة مسألة التوافق في أمريكا القرن 20، سواء اتخذ شكل نظام أخلاقي (عند سمولSmall، المؤسس إلى جانب هاربر Harper) ،أو تفكيك وإعادة تنظيم (عند W. I. Thomas,.) ،أو الضبط الاجتماعي (عند باركPark) (الجيل الثاني من المدرسة) ،أو التوافق (عند ويرثL. Wirth) ،أو التكيف مع التغير (عند أغبورنW. Ogburn)، أو المسؤولية الجماعية (مع جانوويتزM. Janowitz)[286].

وبهذا و على حد قول جون ميشيل شابولي Jean-Michel Chapoulie، تكون مدرسة شيكاغو عبارة عن سوسيولوجيا حضرية، أنجزت سلسلة من الدراسات حول المشاكل التي كانت تواجهها مدينة شيكاغو. لكنها كرست على الخصوص عددا من أعمالها لمشكل سياسي واجتماعي مركزي كان يهم آنئذ كل المدن الكبرى الامريكية ويتجاوز مجال سوسيولوجيا المدينة: إنه مشكل الهجرة واندماج ملايين المهاجرين في المجتمع الامريكي. فمدينة شيكاغو عرفت خلال بداية القرن العشرين، تغيرات كمية وكيفية مهمة، أضحت موضوعا للتحليل ، فشكلت بالتالي "مختبرا اجتماعيا" لعلماء اجتماع المدرسة[287].

وكما أشار شابولي، يمكن تجميع المواضيع التي درسها باحثو مدرسة شيكاغو في ثلاثة فئات: المدن، تطورها و نموها، والسلوكات الحضرية، وبشكل خاص "التفكك او الاختلال الاجتماعي " كمثال (الجنوح، الطلاق، الانتحار...الخ)، والعلاقات بين الأعراق والثقافة،

---

[285] Yves Grafmeyer, Avant-propos, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit., p. I-V

[286] Breslau Daniel. L'Ecole de Chicago existe-t-elle ?. In: Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 74, septembre 1988.Recherches sur la recherche. p.p.64-65.

[287]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. La tradition de Chicago, Park et la sociologie française, in L'Homme, No. 187/188, Miroirs Transatlantiques, 2008, p.p.223-246

وأخيرا الصحافة [288]. و كما أكد ريمي وفويي، فقد اعتبر احيانا النص الشهير للويس ويرث Wirth. L، و الذي كثيرا ما تتم الإشارة إليه في السوسيولوجيا الحضرية المعنون ب" التحضر كنمط عيش "، كنوع من التركيب لأفكار مدرسة شيكاغو[289].

وعموما يمكن القول إن التجربة الاجتماعية لمدينة شيكاغو شكلت مرجعا للسوسيولوجيا الامريكية مع مدرسة شيكاغو طبعا، لكن أيضا مع المدرسة الثقافوية، ومع المدرسة الوظيفية، ومع التفاعلية الرمزية، من أجل هيكلة مصفوفة من الأسئلة سيتم نقلها بطرق مختلفة إلى باقي مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى.

وهكذا يعتبر شابولي، ان تجربة المدينة والاسقاطات المجالية للحياة الاجتماعية، شكلت بطرق و بكيفيات مختلفة، نقطة انطلاق نقل المشكلات الاجتماعية إلى تساؤلات سوسيولوجية . من هنا يمكن القول ان رواد هذه "المدرسة " اسهموا من خلال دراساتهم وأبحاثهم حول مختلف الظواهر الحضرية، في وضع الأسس الممهدة لعدد من ميادين السوسيولوجيا الأخرى، غير السوسيولوجيا الحضرية و سوسيولوجيا الهجرة، مثل (سوسيولوجيا العائلة، والإجرام، والعلاقات العرقية، والشغل..الخ)[290].

و من جهة أخرى فإن أهم ما ميز "تقليد شيكاغو" وجعل منه مدرسة، هو البحث الإمبريقي إلى جانب التخصص الحضري. حيث كان للتحقيقات الاجتماعية ولتعاليم التفاعلية الرمزية دورها الواضح في توجيه علماء اجتماع جامعة شيكاغو لتفضيل الميدان. وإلى جانب ذلك لا ينبغي أن ننسى الدور الهام الذي لعبته المناهج الأنثروبولوجية[291]. فالمنهجية المعتمدة من طرف رواد مدرسة شيكاغو وتلامذتهم هي التي تنطلق من الفرد، ومن وجهة نظر الفاعل الاجتماعي.

---

[288]Op,cit, pp.223-246.

[289] Jean Remy et Liliane Voyé, Sociologie Urbaine, in Ouvrage collectif, sociologie contemporaine, op,cit. p.p. 338

نحيل في هذا الصدد إلى الترجمة المنجزة لهذه الدراسة من طرف الباحث عبد الرحمن المالكي، في القسم الرابع من كتابه الهام حول مدرسة شيكاغو، المخصص لأهم نصوص رواد هذه المدرسة:

عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء 2016.

[290]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. Op,cit, pp.223-246.

[291]Ibid,pp.223-246.

ومن أجل ترجمة هذا التصور على أرض الواقع، تمت الاستعانة بتقنيات خاصة، تندرج ضمن ما سيجمعه الدارسون تحت تسمية "المنهج السوسيولوجي الكيفي" التي ستصبح متداولة فيما بعد. ويتضمن هذا المنهج تقنيات: "استغلال الوثائق الشخصية" و"السير الذاتية" و"المراسلات الخاصة" و"مذكرات وحكايا الحياة". وهناك من جهة أخرى، تقنيات "دراسة الحالة" التي تعتمد "الملاحظة بالمشاركة" و"الملاحظة المباشرة" و"المقابلة" و"الشهادة"[292] .

وينبه دارسو مدرسة شيكاغو لمسألة أساسية، هي أنهم لم يهملوا المناهج الكمية في أبحاثهم ولم يعتبروها غير صالحة. على العكس من ذلك، لقد أعطوها كل ما تستحق من عناية. بل يمكن القول إنهم إضافة إلى كونهم ابتكروا واستعملوا المناهج الكيفية، أكدوا بشكل رائد على عدم وجود أي تناقض بينها وبين المناهج الكمية، بل على أن الجمع بين المناهج الكيفية والكمية يمكن أن يكون أكثر غنى ومردودية[293].

وعموما و حسب ما ذهب إليه بريزلو دانييل Breslau Daniel، فقد تباينت المواقف من المدرسة: فهناك من اعتبر منظري شيكاغو كايديولوجيين في خدمة الرأسمالية المهيمنة، والبعض الآخر اعتبرها تقليدا سوسيولوجيا نقديا للرأسمالية، ذي هوية امريكو–شمالية، يتناول التحضر أو التمدين والتحديث والتصنيع وما رافقه من تحولات واختلالات[294] . لكن مع ذلك يؤكد ريمي وفويي على انه من الممكن الاحتفاظ بكل المكتسب التحليلي للمدرسة من أجل إدماجه ضمن نموذج تأويلي أكثر تعقيدا وشمولية[295] و بالنسبة لألان كولن Alain coulon فان تعبير "مدرسة شيكاغو" ،يشير عادة إلى مجموعة من الأعمال والأبحاث السوسيولوجية المنجزة ما بين 1915 و1940، من طرف أساتذة وطلبة جامعة شيكاغو .الا ان الأمر بالنسبة له لا يتعلق دائما بتيار فكري متجانس يعتمد مقاربة نظرية مشتركة، لكن مع ذلك فهو يعتبر ان مدرسة شيكاغو تتميز بمجموعة من المميزات تمنحها نوعا من الوحدة ومكانة خاصة ومميزة في حقل

[292]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. Op,cit,p.p.223-246.
[293]Ibid,pp., 223-246.
[294] Breslau Daniel. L'Ecole de Chicago existe-t-elle ?. op,cit. pp.64-65.
[295] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine ,. op,cit. p.p. 338

السوسيولوجيا الأمريكية[296]. ويعتبر مؤلف مارتن بالمر Martin Bulmer, حول "مدرسة شيكاغو السوسيولوجية " الدراسة الأكثر توثيقا حول السياق المؤسساتي لسوسيولوجيا شيكاغو (يغطي الفترة ما بين 1915 و1935)، وهو يستهدف مراجعة التأويلات السائدة حول المدرسة. ولعل أهم نتيجة انتهى إليها هذا الباحث، هي إبرازه بأن "مدرسة شيكاغو السوسيولوجية "[297]، بوصفها تنظيما صوريا ومدرسة فكرية متجانسة ، لم توجد أبدا. فما ميز هذه المدرسة، هو التزامها الجماعي بالتفوق في مجال البحث الامبريقي وتنوعها الفكري والمنهجي الواضح، بدلا من تجسيد صنف خاص من السوسيولوجيا. من هنا رفض بالمر لمفهوم "مدرسة" شيكاغو، باعتباره يحيل على مؤسسة ومدرسة فكرية متجانسة، واستبعاده لفكرة ايجاد مبدأ التجانس الفكري "للمدرسة" في السياق الاجتماعي[298].

وفي اطار المقارنة بين السوسيولوجية الحضرية الامريكية مع مدرسة شيكاغو، وبين السوسيولوجية الفرنسية، يشير كل من ريمي وفويي إلى أنه، إذا كان أصحاب مدرسة شيكاغو قد أدركوا جيدا مختلف السيرورات المرتبطة بأنماط تملك المكان ، وإذا كانوا قد أبرزوا بوضوح دور المكان في طرق التشكل الاجتماعي ، فإن تأويلهم يتوقف هنا، ولا يقودهم إلى التساؤل حول الافتراضات القبلية لمثل هذه الوضعية. فمقاربتهم التي تندرج ضمن منظور ليبرالي، جعلتهم يقبلون مفهوم "الطبيعي" كمفهوم لإضفاء الشرعية على واقع المدينة . ويبدو المفهوم وكأنه يلعب دور قناع او حجاب.

هكذا على الأقل تم تأويله في فرنسا، و التي اعتمدت سوسيولوجيا ظلت لزمن طويل متضايقة من فكرة ربط تأويل اجتماعي ما بتحليل مجالي. فإذا كانت السوسيولوجيا الامريكية عموما، قد تشكلت انطلاقا من التجربة الحضرية أكثر منها من تجربة المقاولة،

---

[296] Alain coulan ,L'école de chicago, éd PUF, (Que sais –je ?), 2e édition , 1994, p..3.

[297] تعد هذه الدراسة من أكثر الأعمال توثيقا حول السياق المؤسساتي التي ظهرت فيه سوسيولوجيا شيكاغو ، وهي تغطي الفترة ما بين 1915 و1935، وهي تستهدف مراجعة التأويلات السائدة حول مدرسة شيكاغو.أنظر :
Breslau Daniel. L'Ecole de Chicago existe-t-elle ?. op,cit., pp.64-65.

[298] Ibid, pp. .64-65.

بفعل النمو المتسارع للمدن الأمريكية خلال سنوات العشرينيات من القرن الماضي، وبفعل التأثيرات المتنوعة التي تولدت عنه، فان السوسيولوجيا الفرنسية تطورت انطلاقا من تدخلات السلطات العمومية في المجال، وتمحورت أساسا حول قراءة المجال بوصفه رهانا للسلطة [299].

1.المدينة باعتبارها نظاما طبيعيا أو إيكولوجيا حضرية.

إذا كانت الإرهاصات الأولى لعلم الاجتماع الحضري قد تشكلت في خضم التحولات الاجتماعية الهائلة التي عرفتها أوربا القرن التاسع عشر عقب الثورات الكبرى(العلمية والصناعية والسياسية)، وما رافقها وتلاها من مشاكل وصراعات مست مختلف مناحي المجتمع، فان بدايات نظرية منظمة حول المدينة تجد أصولها، في ما يصطلح عليه بمدرسة شيكاغو. هذه المدرسة لم تضع فقط أسس المعرفة السوسيولوجية والانثروبولوجية حول المدينة، وإنما أثرت كثيرا أيضا في السوسيولوجيا الامريكية[300].

فمدينة شيكاغو التي اشتغل فيها علماء اجتماع مدرسة شيكاغو، عرفت خلال بداية القرن العشرين، تغيرات كمية مهمة، أضحت تلقائيا موضوع أول للتحليل. فقد شهدت المدينة هجرة قوية، أفضت إلى اختلاط سكاني، سيؤثر بقوة في نمط الحياة .وقد تشكلت ساكنة المدينة من مجموعات اثنية متنوعة (بولونيون، تشيك، ايطاليون) مختلفين جدا على مستوى العادات واللغة عن الايرلنديين والألمان والسكندنافيين الذي وصلوا للمدينة في القرن 19.وتحولت أحياء المدينة التي احتضنت تلك الفسيفساء الاثنية إلى غيتوهات غير قابلة للولوج نسبيا، تعطي الانطباع باختلال كبير وتفترض مبادرات تخليقية[301].و هكذا تحولت "المدينة" إلى موضوع سوسيولوجي حديث مع مدرسة شيكاغو[302].

لقد نشأت سوسيولوجيا المدينة فعليا سنة 1916 مع نشر مقال روبير إزرا بارك : " المدينة : مقترحات من أجل دراسة السلوك البشري في الوسط الحضري". ففي هذا المقال، يقترح بارك أن تتم دراسة المدن باستعمال التقنيات الجديدة للسوسيولوجيا المستلهمة من

[299] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine , op..cit, p.p. 333-340.
[300] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit, p.67

[301] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine ,op..cit, p.p. 333-340.
[302]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. op..cit, pp.223-246

الانثروبولوجيا أساسا، مثل الملاحظة المباشرة و دراسة الحالة ، والوصف ، كوصف مختلف أنماط المهن، ودراسة المؤسسات السياسية والثقافات الفرعية والهامشية ، إضافة إلى التحليل الإحصائي [303].

و يرى روبير إزرا بارك ان داخل حدود مجتمع حضري ما، نجد قوى محايثة تعمل و تنزع إلى إنتاج تجمع منظم وإلى خلق ما يميز ساكنتها ومؤسساتها. فداخل حدود كل تراب طبيعي، تميل الساكنة الى توزيع ذاتها تبعا لأشكال محددة ونمطية [304]. والعلم الذي يبحث عن تحديد هذه العوامل ووصف المجموعات النمطية للأشخاص والمؤسسات المنتجة بواسطة تقاربها، يسميه بارك ايكولوجيا بشرية écologie humaine ، في مقابل الايكولوجيا النباتية أو الحيوانية.

وانطلاقا من العدة النظرية الايكولوجية ، التي تشمل مفاهيم "الاستخلاف " و "التوازن" و"التنافس"، و"الصراع"، و"التأقلم"، و"الاستيعاب"....الخ ، اعتبر بارك أن بنية المدينة تمتد بجذورها في الطبيعة الإنسانية، بحيث أنها "، تتكون وتنمو بشكل لم يخطط له ولا يمكن السيطرة عليه. ولا شك أن هذا التصور يلتقي، مع "النظرة الاجتماعية" ذات النزعة الطبيعية، والتي تفترض وجود قوى اجتماعية تشتغل بمعزل عن الإرادات الفردية[305].

و يشير ج.م.شابولي الى ان هذه الايكولوجيا الاجتماعية تأخذ العديد من مفاهيمها من الايكولوجيا الطبيعية: فهناك تعاقب عندما تحل ساكنة ما محل أخرى في حي ما، و تعايش إذا تواجدت وتعايشت ساكنة لا تربط بينها أية قرابة في نفس المنطقة، وهيمنة عندما تتأثر الهوامش بشروط حياة مركز المدينة...الخ. وتستعمل كذلك مفاهيم علم النفس الاجتماعي مثل: الصراع والتنافس والتوافق و الإدماج، من أجل وصف دينامية الساكنة الحضرية [306].

---

[303]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. op..cit, p.p.223-246

[304] Robert Ezra Park, la communauté urbaine : un modèle spatial et un ordre moral, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p198

[305] Ibid p..144 .

[306]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. La tradition de Chicago, Park et la sociologie française, op,cit, p.p.223-246

دائما وحسب نفس الباحث، فقد تمت دراسة مدينة شيكاغو وفق هذا الأساس، من طرف فريق من علماء الاجتماع، تحت إشراف روبير بارك: وقد جرت دراسة موضوعات مختلفة، مثل عصابات الشباب المنحرف، والتفكك العائلي، والمتشردون، والانتحار، و الغيتوهات، والمناطق التي تعرف انتشارا كثيفا للانحراف، و التوزيع الجغرافي للأمراض العقلية، وفق الفرضيات والتقنيات المقترحة سنة 1916. ثم تمت دراسة مدن أخرى وفق نفس التوجه. وهكذا نشأت الايكولوجيا البشريةl'écologie humaine أو الحضرية .[307]

يعتبر .ر.إ. بارك ان الايكولوجيا بالنظر الى انها تسعى الى وصف التوزيع الفعلي للنباتات والحيوانات فوق الارض، فهي دون شك، على نحو ما، علم جغرافي. بينما الايكولوجيا البشرية بالمعنى الذي يريد علماء الاجتماع اعطاءه لهذا اللفظ، لا يتطابق مع الجغرافيا، ولا حتى مع الجغرافيا البشرية. فما يهمنا، هو الجماعة او المجتمع أكثر من الانسان، والعلاقات بين الناس أكثر من علاقاتهم مع الارض التي يعيشون فوقها[308]. وكما أوضح بارك، فإن الايكولوجيا البشرية، كما يتصورها علماء الاجتماع، تسعى الى التركيز على المجال أكثر من الجغرافيا، لأنه إذا كنا نعيش في المجتمع مجتمعين، فإننا نعيش أيضا، في نفس الوقت، متباعدين عن بعضنا البعض، بحيث ان العلاقات البشرية يمكن دائما ان تحلل على مستوى المسافة، بنوع من الدقة الى حد ما. ان الجماعات او المجتمعات ليست مجرد تكتلات من الساكنة: فالمدن، والمدن الكبرى بشكل خاص، حيث الانتقاء والتمييز مرتفعين، تمثل مميزات مورفولوجية لا نجدها في تكتلات من الساكنة محدودة [309].

وكما يشير ريمي وفويي، فان مقاربة بارك تستند إلى براديغم مجالي، يستلهم الايكولوجيا الحيوانية والنباتية، هو الايكولوجيا البشرية. وهكذا، فبدلا من الاكتفاء بملاحظة علاقة

[307]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. La tradition de Chicago, Park et la sociologie française, op,cit, p.p.223-246.

[308] Robert Ezra Park, la communauté urbaine : un modèle spatial et un ordre moral ,op, cit .p.197-198.

[309] ibid, p.198

السبب بالنتيجة، كما هو الحال في مفهوم الوسط الداخلي الذي يتحدث عنه دوركايم، يهتم أصحاب مدرسة شيكاغو قبل أي شيء بالنتائج المترتبة عن العلاقات المجالية البينية. وانطلاقا من ذلك يميزون بين مستويين من النجاعة الحضرية:

- المستوى الشامل او العام، المحكوم حصريا بالتنافس :فالتنافس الذي هو مبدأ منظم أساسي في المجتمعات النباتية والحيوانية، يلعب دورا بالكاد أقل أهمية منه في المجتمع البشري. فقد ساهم في مجتمع نباتي أو حيواني، في انتاج: 1/توزيع منظم للساكنة و 2/ تمايز للانواع في سكناها [310].نفس المبادئ تجسدت فيما يتعلق بساكنة بشرية، باستثناء في هذه الحالة الأخيرة، انها المنطقة او الجهة الاقتصادية التي تشكل السكن، وان التوازن الثابت نسبيا الذي يؤسسه التنافس ويحافظ عليه ليس نتاج لتمايز بين الانواع، وإنما لتقسيم للعمل ،وتمايز للوظائف والمهن بين العضويات الفردية [311] .هكذا فوظيفة التنافس في الجماعة الحية، كما في المجتمع البشري، تبدو وظيفة تمايز وتفرد، وبقدر ما يقوم التنافس بهذه الوظيفة، بقدر ما يمثل جزء لا يتجزأ من تشكيلة المجتمع نفسه أو المجتمع الذي يشتغل في إطاره [312]. و ان كان رغم بعض التقنينات ، يمكن أن توجد بعض أشكال الاختلال.

- و بين المستوى الثاني و هو مستوى الأحياء التي هي غير متجانسة في تشكيلتها او تركيبتها وفي وظيفتها، وحيث تعمل التجمعات الدينامية المسماة في معجم المدرسة ب"المساحات الطبيعية"[313].

كان بارك قادرا على التحكم في ثنائيات العضوية الاجتماعية والمشاكل الاجتماعية، والعقلانية والإمبريقية، والانفصال والتقمص او المشاركة الوجدانية، بعزل العناصر النقيضة لكل ثنائية على مستوى مميز من بنائه النظري. وقد حصر العنصر الأول من هذه الثنائيات في المجال الذي حدده باعتباره "ايكولوجيا بشرية"، مقتبسا مفهوم ايكولوجيا

[310] Robert Ezra Park, la ville phénomène naturel, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p. 186.
[311]ibid, p.. 187
[312] Jean Remy et Liliane Voye, Sociologie Urbaine ,op, cit. p237.
[313] Ibidem

من البيولوجيا النباتية المعاصرة. ويجسد بارك تصوره هذا في نصه المقترح الذي قدمه بمجرد وصوله إلى شيكاغو: "مقترحات من أجل دراسة السلوكات البشرية في البيئة الحضرية"، حيث يميز بين كل ما هو طبيعي وعام وبين كل ما هو قصدي (أخلاقي) وخاص.

وعلى المستوى الايكولوجي، بنية المدينة "لها أساس في الطبيعة البشرية": إذ تميل الأذواق الشخصية وهاجس الراحة، والمصالح المهنية والاقتصادية إلى التمييز بين سكان المدن الكبرى، وبالتالي إلى ترتيبهم وتصنيفهم. وبهذا المعنى تكتسب المدينة تنظيما وتوزيعا لسكانها ليس لا مخططا له ولا مضبوطا او مراقبا." وتقدم هذه "الأذواق والمصالح المهنية والاقتصادية..." وصفا جزئيا لما يقصده المنظرون المؤسسون ب"القوى الاجتماعية". فالبنية التي تتجسد فيها هذه القوى مستقلة عن الفعل الواعي. وبهذا المعنى فالسيرورة الايكولوجية هي سيرورة طبيعية. وتسعى الايكولوجيا البشرية إلى عزل هذه العوامل ووصف المجموعات النمطية من الأشخاص والمؤسسات التي الفعل التعاوني لهذه القوى[314] .

وكما يبين دانييل بريزلو فانه إذا نظرنا إلى الايكولوجيا البشرية في ذاتها، فهي تتضمن في شكلها الأساس، الأطروحة السبنسرية بتصور المدينة كعضوية لها تاريخ طبيعي، والتي تماثل بين المجتمع والعضوية، ، لكن مسقطة من خلال احداثياتها المجالية. فالعضوية الاجتماعية لم تعد توصف في المجال المجرد للفلسفة، وإنما في المجال الملموس للمدينة، كما يمثل بواسطة الخرائط أو يختبر من طرف باحث ميداني. و بتجاوز الفصل بين البنية الاجتماعية وتجسدها المادي مجاليا، جعل بارك العضوية قابلة للملاحظة بمساعدة منهج البحث الميداني الخرائطي .بل إنه يؤكد على أنه "فقط إذا أمكن اختزال الوقائع الاجتماعية والمادية إلى وقائع مجالية أو ربطها بها، يكون بالإمكان قياسها". ويولي بارك أهمية كبيرة لمناهج "المسح الأرضي" في الأبحاث

[314] Breslau Daniel. Robert Park et l'écologie humaine. Op,cit, p.p.55-63.

الاجتماعية، ويرى في نفس الوقت ضرورة توظيفها من أجل بناء تمثل طبيعوي للمدينة[315].

وما أن فرض نفسه هذا الإطار المفاهيمي الايكولوجي لبارك، حتى منح للذين قاموا بتنفيذه، القدرة من أجل إنتاج معرفة بالمدينة تتعالى على تلك التي للأبحاث الميدانية الاجتماعية. و مثل كل المقاربات الطبيعوية، ترفض الايكولوجيا كل معرفة مؤسسة على التجزيء الاعتباطي لموضوعها، وبالتأكيد على أن العناصر لا تفصل فيما بينها إلا على أساس تجانسها الايكولوجي، وأنه ينبغي دراستها في علاقتها مع المدينة، التي تدرك بوصفها كلا .

و هكذا فتعبير "المساحة الطبيعية "، وظفه بارك من أجل الإشارة إلى العناصر الواقعية للمدينة. وتقتضي الايكولوجيا إذن أن عناصر الدراسة لا يمكن أن تحدد خارج العلم [316].وللسيرورة الايكولوجية حدود، فسيروراتها الطبيعية تخلق وتغلق مساحات ذات وضع انطولوجي مختلف، والتي ينبغي ادراكها بشكل مختلف. و يعرف روبير بارك المساحة الطبيعية حسب ما جاء به كل من Jean Remy و Liliane Voye بقوله ان مجال من المدينة يسمى " مساحة" طبيعية، لأنه ينشأ دون تخطيط او تصور مسبق ويقوم بوظيفة ، ولو أن هذه الوظيفة كما في حالة حي المساكن الفقيرة يمكن أن تكون مضادة لرغبة كل واحد: إنها مساحة طبيعية، لأن لها تاريخ طبيعي. إن وجود هذه المساحات او المناطق الطبيعية، التي لكل واحدة منها وظيفة خاصة، يعطي بعض المؤشرات عن ما تكشف عنه المدينة عند التحليل: ليس كيانا مصطنعا خالصا، وإنما هي على نحو ما وإلى حد ما عضوية[317] .

وهكذا، في سنوات العشرينيات، كانت مدينة شيكاغو عبارة عن فسيفساء من المساحات الطبيعية، المتمفصلة فيما بينها وفقا لنظام، ليس نتاجا لمشروع، وإنما يتمخض عن تقويم

[315]Breslau Daniel. Robert Park et l'écologie humaine. Op,cit. pp.55-63.
[316] Ibid. pp.55-63.

[317] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit, p.67

عدة سيرورات ، مشكلة للوضعية الحضرية [318]. ويسمح اللاتجانس بين الأحياء وأنماط او أشكال التجمع الجديدة الممكنة فيها، بحرية كبيرة بالنسبة للأفراد، المستعدين دائما لتغيير استقرارهم و تمركزهم، وإلى التجمع وفق خصوصيات جديدة، وإلى مضاعفة أمكنة اللقاء ، حيث تتمظهر هوية الحاجات والميولات والمزايا أو العيوب. وهذه الحرية هي أصل العديد من وضعيات الإجرام والتهميش، وبالتالي من تفكك التنظيم التي تفترضها . ويمكن أن تنشأ أشكال تنظيم جديدة، يفترض أنها تتجاوز خصاص وعدم نجاعة الأشكال التقليدية[319].

هكذا اذن فمع مرور الوقت، كل قطاع وكل حي من المدينة يستدمج جزء من طابع وخصوصية سكانه. كل جزء مميز من المدينة يطبع بالضرورة بالمشاعر الخاصة للسكان الذي يستقرون فيه. مجرد شكل جغرافي يتحول هكذا إلى حي، أي إلى مجال يمتلك مشاعر وتقاليد وتاريخ خاصة به. فالحي الذي ينبغي أن يعالج فيما بعد، كحالة خاصة من مفهوم عام، هو مفهوم "المساحة الطبيعية"، له وجود مستقل نسبيا في العلاقة مع الكلية الحضرية، ولو أنه يتطور انطلاقا من سيرورة انتقاء طبيعي. ولا يمكن اكتشاف "مشاعره وتقاليده وتاريخه، بتحليل للقوى غير الشخصية والكونية، وإنما عبر بحث ميداني دقيق حول سلوك الحياة(المشاعر والمواقف والارادات) في هذه المساحة.

ويمكن للبحث أن ينصب على جماعات مهنية، باعتبارها جماعات تتمايز بفعل "سيرورة ايكولوجية لاواعية" موازية لتلك التي عن طريقها تتمايز الساكنة على مستوى المساحات الطبيعية. ومن الانماط التي من المهم دراستها يذكر بارك : "البائعة والشرطي والبائع الجوال، سائق الطاكسي، الحارس الليلي. إنها كلها منتجات مميزة لشروط الحياة الحضرية. فلكل مهني تجربته الخاصة وبصيرته، ووجهة نظره، وتحدد بالنسبة لكل جماعة مهنية وبالنسبة لكل مدينة في كليتها فردانيتها". و بالتالي فوحدات الدراسة ، التي اعتمدتها الايكولوجيا البشرية، لا تتطابق بالضرورة مع كيانات اجتماعية واعية بذاتها أو مع وحدات قانونية وسياسية مهيكلة. حيث توصل رودريك ماكينزي في الأطروحة

[318] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine ,op, cit. p.. 337

[319] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine ,op,cit., p.. 337.

التي أنجزها تحت اشراف بارك أن المناطق الانتخابية والمقاطعات الإدارية للمدن لا تمثل بالضرورة روابط مع الجماعات الطبيعية للسكان[320].

و عموما اذا كانت علوم الايكولوجيا النباتية والايكولوجيا الحيوانية الناشئة، هي اليوم علوم ممأسسة فعلا، كما يرى رودريك ماكينزي Roderick McKe*nzie*، فان موضوع الايكولوجيا البشرية بالمقابل هو ما يزال حقلا غير مستكشف ، على الأقل على مستوى مقاربة منظمة وعلمية. و المؤكد حسب الباحث أنه قد أنجزت عدد من الدراسات التي تمس مجال الايكولوجيا البشرية، إنما لم يتطور أي علم للايكولوجيا البشرية قابل للمقارنة في دقة الملاحظة أو منهج التحليل للعلوم الحديثة في مجال الايكولوجيا النباتية والحيوانية[321].

وفي اطار البحث في علاقات الايكولوجيا البشرية والايكولوجيا النباتية والحيوانية، فقد تم تعريف الايكولوجيا باعتبارها "جزءا من البيولوجيا التي تنظر إلى النباتات والحيوانات كما توجد في الطبيعة وتدرس علاقاتها البينية، وكذا علاقة كل نوع وكل فرد مع محيطه[322]. و هو يعتبر ان هذا التعريف ليس غنيا من أجل ادماج كل العناصر التي تدخل بشكل منطقي في مجال الايكولوجيا البشرية. وفي غياب أي محاولة سابقة، يقترح محاولة تعريف الايكولوجيا البشرية باعتبارها دراسة للعلاقات المجالية والزمنية للكائنات البشرية بوصفها متأثرة بعوامل الانتقاء والتوزيع والتكيف المرتبطة بالبيئة. فالايكولوجيا البشرية تهتم بشكل أساسي بتأثير الموقع، في نفس الآن في الزمان والمكان، في المؤسسات البشرية والسلوك البشري. والعلاقات المجالية للكائنات البشرية فيما بينها هي محددة بواسطة التنافس والانتقاء، وتتطور بشكل مستمر مع دخول عوامل جديدة حيز الوجود تعيق علاقات التنافس أو تيسر الحركية[323].

---

[320] Breslau Daniel. Robert Park et l'écologie humaine. In: Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 74, septembre 1988. p.p., 55-63.

[321] Roderick D.Mckenzie , l'approche écologique dans l'étude de la communauté humaine , in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p..149

[322] ibid , p.p..149-150

[323] ibid , p.150

ويشير ر.ماكينزي الى ان المؤسسات البشرية والطبيعة البشرية نفسها تتأقلم مع بعض العلاقات المجالية للكائنات البشرية فيما بينها. فمع تحولات هذه العلاقات المجالية، يتغير الأساس المادي للعلاقات الاجتماعية، الشيء الذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية. وإذا كان المختص في الايكولوجيا النباتية يعرف جيدا نتائج الصراع من أجل المجال والغذاء والضوء على طبيعة تشكيلة النبات، الا انه بالنسبة للباحث، عالم الاجتماع لم يتمكن من التعرف على أن نفس سيرورات التنافس والتأقلم تجري من أجل تحديد الحجم والتنظيم الايكولوجي للجماعة البشرية [324].

وحتى يدافع Roderick McKenzie على اطروحته، فهو يعتبر ان الجماعة البشرية تختلف عن الجماعة النباتية بالميزتين الأساسيتين اللتين هما: حركية وابداع، أي بواسطة القدرة على اختيار السكن وعلى مراقبة وضبط أو تغيير شروط هذا السكن. لكن بغية فحص ودراسة الأشياء عن قرب، يتولد اليقين بأن الجماعات البشرية ليست منتجات اصطناعية وقصدية كما يفترض ذلك عدد كبير من أتباع عقيدة الابطال :فلو أن أفعال الأفراد يمكن أن تكون مرادة و مرغوب فيها ومضبوطة، فإن التأثير العام للفعل الفردي ليس لا مراد ولا متوقع[325].

و يمكننا من وجهة نظر الايكولوجيا أن نوزع الجماعات الى اربعة انماط عامة و التي يعتبرها تتجذر في طبيعة الانسان وفي حاجاته[326].

- أولا جماعة الانشطة الأولية، مثل مدينة فلاحية صغيرة، وجماعة الصيادين، وعمال المناجم أو الحطابين .حجم هذه الجماعات يتعلق تماما بطبيعة وأشكال النشاط، وكذا بامتداد مساحة السوق المحيط...
- النمط الثاني من الجماعة هو ذلك الذي يقوم بوظيفة ثانوية في عملية توزيع المواد الغذائية. هذا المجتمع يشمل المواد الاساسية الاتية من المجتمعات الاولية المحيطة ويوزعها في الاسواق الكبرى للعالم بأكمله. اضافة الى انه يعيد توزيع المواد الاتية من

[324] Roderick D.Mckenzie , l'approche écologique dans l'étude de la communauté humaine , in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit., p.149
[325] Ibid, p150
[326] Ibid, p151.

مناطق أخرى من العالم في مجتمعات الانشطة الأولية، انه ما نسميه عادة المجتمع التجاري.

- النمط الثالث من الجماعة هو التجمع السكاني الصناعي. انه يصلح مكانا هندسيا من أجل تصنيع منتجات استهلاكية. انه يمكن علاوة على ذلك ان يجمع الوظيفتين من النمط الأولي و من النمط التجاري.
- النمط الرابع من الجماعة هو ذلك المجرد من قاعدة اقتصادية خاصة. انه يستمد وسائل بقائه من جهات أخرى من العالم ويمكن الا ينهض باي وظيفة في الانتاج او توزيع المنتجات. كأمثلة لهذه الجماعات المحطات السياحية، والمدن الجامعية...الخ.

و هو يعتبر ان نمو او تراجع هذه التجمعات الحضرية لا تخضع للقوانين التي تحكم نمو المدن ،انها تخضع اكثر لتقلبات القرارات البشرية اكثر من الجماعات البشرية القاعدية. طبعا كل جماعة تتضمن عموما، جزءا من الساكنة المرتبطة بممارسة وظيفة من هذا النوع[327].

و عموما، تميل الجماعة البشرية في نظر ر. ماكينزي الى ان تتطور و تنمو بطريقة دائرية: بالنسبة لوضعية معينة من الموارد الطبيعية والتقنية، تميل الجماعة الى ان تنمو في الحجم والبنية الى حد تتكيف فيه الساكنة مع القاعدة الاقتصادية. وتميل الجماعة الى ان تظل في وضعية التوازن هذه بين الساكنة والموارد، الى ان يأتي عنصر جديد ليخلق الاضطراب، كمثال ادخال نظام جديد من التواصل، نمط جديد من الصناعة. و مهما كان الابتكار الذي يخل بتوازن الجماعة، هناك ميل الى دورة تكيف جديدة. وفي الاصل يحافظ على الساكنة في مستوى التوازن الخاص للجماعة، بواسطة متغيرات نسبة الوفيات، او أيضا تدفقات الهجرة ،ففي الشروط الحديثة للتواصل والنقل، يحافظ على تكيف الساكنة بفضل سيرورة هجرة فردية[328].

والملاحظ حسب ر.ماكينزي ان عناصر الساكنة الاكثر شبابا والاكثر امتلاكا للحس المقاولاتي تتصرف بطريقة ملموسة في غياب امكانيات في مدينتها الخاصة. فعندما لا

[327]Roderick D.Mckenzie , l'approche écologique dans l'étude de la communauté humaine , in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p.154
[328] Ibid, p.155

يكون للجماعة سوى قاعدة اقتصادية واحدة، مثل الفلاحة، استغلال الاخشاب، استخراج المعادن، يحاول المصلحون بدون نتيجة دفع الشباب للبقاء في الضيعة او في قريتهم الاصلية، دون الانتباه الى انهم هكذا يعملون ضد التيار للمبادئ العامة للنظام الايكولوجي[329]. وتميل المدينة الكبيرة الى ان تصير المكان الذي يتدفق منه فائض الساكنة الاتية من الجماعات الاصغر المحيطة بها...

ويتم النمو المهيكل للجماعة وفقا لتسلسل يشبه مراحل تسلسل نمو التشكيلة النباتية. فبعض الاشكال الخاصة من التجهيزات واستعمالات الارض لا تظهر في الجماعة البشرية الا في مرحلة معينة من النمو، تماما مثل غابة شجر الزان hêtre...وكما في المجموعات النباتية، فالتعاقبات هي نتاج غزو واجتياح، كذلك في الجماعة البشرية، التشكيلات و التمييزات والاجتماعات التي تظهر هي نتاج سلسلة اجتياحات. هناك عدة انماط من الاجتياح الداخلي لجماعة، لكن يمكن عموما تجميعها في فئتين أساسيتين: الاجتياحات التي لها كتأثير تغيير استعمال الارض، مثل تغيير منطقة سكانية بمنطقة اعمال .... وتلك التي تكتفي بتغيير نمط من يشغل او يقطن الأرض، مثل التغييرات التي تؤثر في التركيبة العرقية والاقتصادية للأحياء السكنية او نمط المؤسسات داخل حي للأعمال[330].

و هكذا يصبح الفعل المستمر لظواهر الاجتياح والتأقلم، في نظر ر.ماكينزي مثل عامل يمنح الجماعة المعنية مساحات محددة جيدا، كل مساحة تتميز بمعايير خاصة للانتقاء وسمات ثقافية خاصة. و يمكن ان تسمى وحدات الحياة هذه داخل الجماعة مساحات طبيعية أو "تشكيلات " من أجل توظيف لفظ الايكولوجيا النباتية. كل تشكيلة او مجموعة او تنظيم ايكولوجي داخل جماعة، يشتغل مثل قوة انتقاء او جذب، تجذب نحوها العناصر الملائمة من الساكنة وتطرد العناصر غير المناسبة، خالقة بذلك تقسيمات بيولوجية وثقافية للساكنة لحضرية. و هو يعتبر ان سيرورة فرز الساكنة تنتج، ليس فقط تزايدا للحركية عندما يتم الانتقال من محيط التشكيلة الى المركز، وإنما أيضا مختلف المساحات

[329] Roderick D.Mckenzie , l'approche écologique dans l'étude de la communauté humaine , in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit., p.p.149-166.
[330] Ibid, p162

الثقافية الممثلة لمختلف العادات والمواقف ،وكذا الدرجات المتغيرة من المصلحة بالنسبة للساكنة المدنية[331]. و يضيف كل من ريمي وفويي بأنه إلى جانب هذه المظاهر المختلفة، يؤكد روبير إزرا بارك على دور التواصل أيضا كشكل تفاعل قادر على أن تحمي وتصون حياة الجماعات في الغفلية الحضرية ، ومن هذا المنظور ، فهو يشير إلى أهمية المجتمعات المحلية ويبين الدور الذي تلعبه فيها التنظيمات السياسية والدينية، بينما الأسرة بدت له تخضع لتحولات مهمة، تميل إلى تغيير دلالتها [332].

و في الأخير يثير الانتباه كل من ايف غرافماير وإسحاق جوزيف الى ان هناك قطيعة بين المقاربة الايكولوجية وبين تاريخ المدن الذي يشغل كل الادبيات الامريكية في نهاية القرن 19، و ان الإحالات القليلة لبارك على تاريخ المدن هي غالبا ايحائية[333].

2.النموذج الايكولوجي لارنست برجس وامتداداته النظرية:

اقترح برجس من جهته نموذجا ايكولوجيا للبنية الحضرية، يتيح الاخذ بعين الاعتبار مراحل توسعها والمساحات التي تظهر مع الوقت. فهذه المساحات التي تدرك في المكان، ليست سوى تعبيرا عن سيرورة للتمييز فيما بينها ولجعلها تشتق من داخل المدينة نحو خارجها، بشكل مواز لنموها. وهكذا تتطور مناطق متحدة المركز انطلاقا من النوى الأولى للمدينة (مركز الاعمال). في محيط هذه النواة، نجد "المنطقة الانتقالية" و"منطقة التدهور او التقهقر" – لكن في انتظار التحول– التي تقطنها جماعات مختلفة من المهاجرين الفقراء، (مثال: غيتو اليهود، صقلية الصغيرة، الحي الصيني...). ثم لدينا المنطقة الثالثة التي يسكنها العمال المؤهلون المشتغلين في الصناعة والتجارة، والذين غادروا "المنطقة الانتقالية" بسبب تدهورها، والذين يأملون البقاء قريبين من شغلهم. وبعد ذلك، نجد "المنطقة السكنية" المشكلة من المنازل التي يقطنها العمال المندمجين رفقة

[331] Roderick D.Mckenzie , l'approche écologique dans l'étude de la communauté humaine , in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit., p.166.

[332] Jean Remy et Liliane Voyé, Sociologie Urbaine ,in Ouvrage collectif, sociologie contemporaine, op,cit., p..333.

[333] Yves Grafmeyer et Issac Joseph, Présentation, La ville –Laboratoire et milieu urbain, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p.8.

أسرهم. وأخيرا، فيما وراء ذلك يضع برجس "منطقة الضواحي" التي تحتضن المتنقلين والمهاجرين البندوليين، المالكين لمساكن فردية والمشتغلين في المركز[334].

بالنسبة لبرجس هذه الخطاطة المبسطة لنمو المدينة تستهدف تفسير سيرورة اندماج المهاجرين (القادمين من أوربا وآسيا...) غير المعتادين على العالم الحضري. انها تتيح ابراز أولا حدوث ارتقاء اجتماعي، وتبرز ثانيا، أن هذا الارتقاء الاجتماعي يؤدي الي انتقال من منطقة الى أخرى وفقا لخطاطة عبر مناطق متحدة المركز. فجماعة ما تتحول باستمرار، لأن الاسر تنتقل كلما أمكنها ذلك. ومن الممكن قياس درجة الحضرية انطلاقا من مؤشرات متعددة حيث تلعب المهنة ومكان الاقامة دورا أساسيا فيها. يوجد اذن "نموذج" مسار يجسد هذا الارتقاء الاجتماعي: يتزامن خلال التخصص المهني والذي يحقق مداخيل أعلى والسكن الجديد[335].

وإجمالا، تتيح الفرضيات المقدمة من طرف هذا التيار ، وخصوصا، اسهامات بارك وبارجس Burgess ، في نظر ريمي وفويي، فهم التجمعات الاثنية وتطوراتها المكانية– الزمنية: أحياء الاستقرار الأولى بالقرب من نقط الوصول ، ثم الاستقرار تدريجيا في أمكنة تشتت واختلاط اجتماعي حيث يدخل آخر الملتحقين في نزاع و صراع مع السكان المستقرين من قبل ، والذين إذا لاحظوا ردود فعلهم الاقصائية و الرافضة تفشل، ينتهون بمغادرة الأمكنة.

ويشير الباحثان الى ان سيرورة الاستقرار، والانتقال والاستبعاد، لا تميز فقط الجماعات الاثنية، فهي تصلح أيضا لتفسير المسارات المهنية أو أيضا الظواهر الجيلية. فالمساحات الطبيعية عموما، تتميز كل واحدة منها بهيمنة نمط خاص من الساكنة، مدفوع بقدرته الاقتصادية على الاستقرار والتمركز في حي له قيمة. لكن تذبذب هذه الهيمنة مع مرور الزمن، نتيجة لعبة التنافس، يخلق سيرورة تعاقب متسارعة بفعل تزايد وتيرة الحراك والتنقل

[334] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p75.

[335] ibid, p.76.

الاجتماعيين في الوسط الحضري الحي. فدينامية المدينة تفترض هكذا تناوب دائم للاستعمالات والمرتفقين، بحيث تظل التوازنات دائما مؤقتة وغير مستقرة[336].

باستعراضنا لهذه العينة من تصورات رواد مدرسة شيكاغو، نلاحظ إلى أي حد نحن أمام منظور يضفي صفة طبيعية على الوسط الحضري من أجل تحليل، بشكل أفضل انتظاماته وتغيراته. هكذا يحدد علماء اجتماع هذا "التقليد السوسيولوجي" المدينة باعتبارها نظاما طبيعيا ordre naturel. إذ يحاولون بذلك الإشارة إلى أن مختلف المساحات المشكلة للنسيج الحضري لها منطقها الخاص. و النظام الذي تمثله ليس نتاج مشروع سياسي، ولمنطق التخطيط والتهيئة[337]. فتعقد الحياة الحضرية، وشبكاتها العلائقية، وعوالمها الاجتماعية المتعددة، لا تختزل في فعل جهة منظمة شاملة. إن المدينة ليست ثابتة في نظام ممأسس، وفي مورفولوجية موروثة، إنها في حركة مستمرة و تتكون من سيرورات تفاعلية متعددة: "يتعلق الأمر بميكانيكا بدون ميكانيكي". إن أشكال الحياة الحضرية تنفلت في جانب كبير منها، وفق هذا المنظور، من سلطة نظام ما أو قرار ما أو جماعة مهيمنة تطبع بطابعها الخاصة المجال. فإضفاء الصفة الطبيعية على صيغ المنطق الحضرية تمثل رهانا مهما، بالنظر إلى أنه موجه إلى التحرر من رؤية سياسية ومؤسساتية للمدينة[338].

3.لويس ويرث و تحديد مفهومي الحضري و المدينة:

يرى روبير ازرا بارك انه رغم الأهمية البالغة للمدينة في حضارتنا، تبقى معرفتنا بطبيعة الظاهرة الحضرية وبسيرورة التحضر او التمدين ضئيلة. فالمجتمع الحضري يقدم ذاته باعتباره شيئا أكثر من مجرد تكتل من الساكنة والمؤسسات. على العكس، عنصريه المكونين، المؤسسات والأشخاص، مترابطين فيما بينها بحيث يميل المجموع الى اخذ مميزات عضوية أو من أجل توظيف تعبير هربرت سبنسر، عضوية خارقة. وبهذا المعنى ، فحدود المجتمع الحضري لا يمكن أن تخلط مع حدود المدينة باعتبارها وحدة

[336] Jean Remy et Liliane Voye , Sociologie Urbaine ,op, cit. p..337
[337] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p79
[338] Ibid. p 80

إدارية، لكن بالأحرى مع حدود المنطقة الميتروبوليتانية التي هي غير مثبتة اعتباطيا. فالمنطقة الميتروبوليتانية تكون مشتركة التوسع مع المنطقة التي تشتغل فيها المدينة ، باعتبارها ظاهرة طبيعية بشكل فعلي، أو ربما مع تلك التي تمارس فيها هيمنتها الاقتصادية و بدرجة أقل تأثيرا ثقافيا[339] .

يشير لويس ويرث الى ان هناك عدة محاولات من أجل حصر الخصائص المميزة للحياة الحضرية. وقد أدمج جغرافيون ومؤرخون واقتصاديون وعلماء سياسة على التوالي، وجهات نظر تخصصاتهم المعرفية، في مختلف تعريفات المدينة. ودون الادعاء بأي حال من الأحوال تعويضها، فهو يعتبر ان صياغة مقاربة سوسيولوجية حول المدينة، يمكن لها أن تصلح عرضا لجذب الانتباه لعلاقاتها البينية ، وذلك بالتركيز على المميزات الخاصة للمدينة، كشكل خاص من الاجتماع الإنساني. ويستهدف التعريف السوسيولوجي المعبر للمدينة، انتقاء عناصر الظاهرة الحضرية، التي تشير إليها بوصفها نمط حياة مميز لجماعة بشرية[340].

ويشير لويس ويرث الى انه من الجلي أن اعتبار مجتمع ما حضريا، اعتمادا على معطى السعة او الحجم وحدها، هو أمر اعتباطي. ومن الصعب الدفاع حاليا عن تعريف إحصاء السكان للمدينة، الذي يعتبر أن تجمعا من 2500 نسمة وأكثر هو تجمع حضري وكل التجمعات الأخرى قروية. وسيصير الأمر كذلك لو كان المعيار هو ساكنة من 4000 نسمة أو 8 آلاف أو 10 آلاف أو 25 الف أو 100 الف نسمة. والواقع أنه باعتماد عدد السكان كمعيار وحيد لتعريف المدينة ، فلن يساعد هذا على الحصول على أي تعريف مقنع تماما للظاهرة الحضرية .بل الأكثر من ذلك، فليس من الصعب الإشارة الى أن تجمعات تضمن عدد سكان أقل من العتبة المحددة اعتباطا، لكنها تتموقع في

[339] Robert Ezra Park, la ville phénomène naturel, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit.p.p. 185-186.

[340] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p.254

حقل تأثير المراكز الحضرية، ولها أكثر من سبب لكي يعترف لها كمراكز حضرية أكثر من أخرى ساكنتها كبيرة، لكنها تقبع معزولة في منطقة يغلب عليها الطابع القروي[341].

إن سلبيات اتخاذ عدد من السكان كمعيار للظاهرة الحضرية، تنسحب أيضا على معيار الكثافة السكانية. فأن نعتمد كثاقة 10 آلاف نسمة في المتر مربع ، كما اقترح مارك جيفرسون Mark Jefferson أو ألف التي يفضلها ويلكوكس Willcox كمعيار للمواقع الحضرية، فمن الواضح أن الكثافة ، إذا لم يتم ربطها بمميزات اجتماعية دالة، لا يمكن أن تمنح سوى أساس اعتباطي وعبثي للتمييز بين المجتمعات الحضرية والقروية. بما أن إحصاء السكان يحصي الساكنة الليلية بدلا من الساكنة النهارية لمساحة او مجال، ومسرح الحياة الحضرية الأكثر حدة –المركز– له عموما كثافة سكانية ضعيفة ، والمناطق الصناعية والتجارية للمدينة، التي تتضمن أنشطة اقتصادية الأكثر تمييزا والكامنة في المجتمع الحضري، لا تكون تقريبا حضرية فعلا، إذا أولنا حرفيا الكثافة كمعيار مميز للواقعة الحضرية[342].

ومع ذلك،لويس ويرث يرى انه لا يمكن تجاهل كون المجتمع الحضري يتميز بتجمع كبير وتركز مكثف نسبيا للساكنة، في تعريف المدينة. لكن هذه المعايير ينبغي النظر إليها في العلاقة مع السياق الثقافي العام الذي نشأت وعاشت في إطاره المدن . فهي ليست ناجعة وملائمة إلا بالنظر إلى أنها تتصرف كعوامل تشرط الحياة الاجتماعية[343].

وفي النهاية، ينبغي الاعتراف بأن تعريفات احصاءات السكان، تتأثر بكون المدينة ، بالمعنى الاحصائي، هي دائما مفهوم إداري: إذ تلعب الحدود القانونية دورا حاسما في تحديد و حصر المنطقة الحضرية، و لا يبدو ذلك واضحا سوى في التركزات السكانية في محيط المراكز الحضرية الكبرى، التي تتجاوز الحدود الإدارية للمدينة أو الدولة أو الوطن[344].

---

[341] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit, p..256

[342] Ibid, p.256

[343]Ibidem

[344] Ibid., p..254

وتنطبق نفس المؤاخذات دائما حسب نفس الباحث على معايير مثل مهنة السكان، ووجود بعض المنشئات المادية والمؤسسات وأشكال التنظيم السياسي. المسألة ليست في معرفة ما إذا كانت المدن، في حضارتنا أو في حضارات أخرى، تبرز فعلا هذه الخصائص المميزة، وإنما في أي سلطة لهذه الخصائص في التأثير في طابع الحياة الاجتماعية، في اتجاه شكلها الحضري تحديدا. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا يقول لويس ويرث ، في صياغة تعريف غني ، أن نتغاضى عن الاختلافات بين المدن، بمساعدة تصنيف للمدن مؤسس على الحجم أو السعة، والوضعية والقدم والوظيفة ، فقد انتبهنا إلى أنه يمكننا ترتيب وتصنيف المجتمعات الحضارية من المدن الصغرى التي تناضل من أجل بقائها إلى المراكز الحضرية الغنية العالمية، ومن مراكز التجارة المعزولة وسط المناطق الفلاحية إلى الموانئ الدولية المزدهرة ،وإلى المدن المتجاورة التجارية والصناعية. وتبدو مثل هذه الاختلافات أساسية، لأن تأثيرات هذه "المدن" المختلفة، تتغير كثيرا[345].

ويتابع قائلا، ما أن نطابق بين الظاهرة الحضرية والكيان المادي للمدينة، بأن نعتبرها محددة بطريقة صارمة في المجال، وما أن نتصف كما لو المميزات الحضرية تتوقف فجأة عن الظهور في ما وراء حد اعتباطي، فليست لدينا أي فرصة للوصول إلى تصور ملائم و مناسب للظاهرة الحضرية باعتبارها نمط حياة. فالتقدم التكنولوجي في مجال وسائل النقل والاتصالات، حيث تشكل نمطا أساسيا آخر من التفاعل ومن السيرورة في المجتمع البشري، والذي يطبع في الواقع عصرا جديدا في التاريخ البشري، عزز دور المدن بوصفها عناصر مهيمنة وغالبة في حضارتنا ووسعت بشكل كبير أنماط الحياة الحضرية إلى ما وراء حدود المدينة نفسها.

هكذا يرى لويس ويرث ان هيمنة المدينة، وخصوصا المدينة الكبرى، يمكن أن يعتبر نتاجا للتركز الذي تعرفه المدن، للمنشآت والأنشطة الصناعية والتجارية والمالية والإدارية وطرق المواصلات والاتصال وللتجهيزات الثقافية والترفيهية، مثل الصحافة ومحطات الراديو، والمسارح والمكتبات والمتاحف وقاعات العروض الموسيقية والمستشفيات

[345] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit, p..256

ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والنشر، والمؤسسات المهنية والمؤسسات الدينية ومؤسسات المساعدة الاجتماعية. بدون الجذب والتأثير الذي تمارسه المدينة من خلال هذه الوسائل على الساكنة القروية، فالاختلافات بين طرق العيش في المدينة والقرية، ستكون أكبر بكثير مما هي عليه في الواقع. فالتمدين والتحضر يقول لويس ويرث ،يشير ببساطة إلى السيرورة التي عن طريقها يتم جذب الناس إلى مكان يسمى مدينة ويدمجون في نظام حياته. فهو يحيل أيضا على هذا التعزيز التراكمي للخصائص المميزة لنمط الحياة المرتبط بالنمو الحضري، وفي الأخير، يحيل على التطور نحو أنماط الحياة المعترف بها باعتبارها حضرية، والتي تتمظهر لدى الناس الذين– أينما كانوا– خضعوا للتأثير الذي تمارسه المدينة من خلال سلطة مؤسساتها شخصياتها، بفضل وسائل الاتصال والنقل[346].

و يخلص هذا الباحث الى ان تعريف الظاهرة الحضرية قابل للتوظيف ، ينبغي ، ليس فقط أن يشير إلى المميزات الأساسية المشتركة بين كل المدن ، لكن أيضا اكتشاف تغيراتها و اختلافاتها. فمن وجهة نظر اجتماعية، مدينة صناعية تختلف كثيرا عن مدينة تجارية، وعن مدينة منجمية، وعن ميناء صيد، وعن مركز اصطيافي، وعن مدينة جامعية، وعن عاصمة. وتمثل مدينة أحادية الصناعة مجموعة من المميزات الاجتماعية المختلفة عن مدينة ذات صناعات متنوعة، مثلما تختلف مدينة متوازنة صناعيا عن أخرى مختلة، وتختلف ضاحية مدينة عن مدينة ملحقة، وتختلف ضاحية صناعية عن أخرى سكنية، وتختلف مدينة مدمجة ضمن متروبول أو مركز حضري مركزي عن مدينة تتواجد في الخارج، ومدينة جديدة عن أخرى قديمة، ومدينة ساحلية عن أخرى داخلية، ومدينة صاعدة عن أخرى ثابتة أو في تراجع...الخ[347].

ويشير لويس ويرث الى انه اذا كان ينبغي أن يكون التعريف السوسيولوجي غنيا بما يكفي لكي يضم كل المميزات الأساسية التي تشترك فيه مختلف هذه الأنماط من المدن

[346] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit, p..255

[347]Ibid, p...257.

بوصفها كيانات اجتماعية، فانه لا يمكن أن تكون مفصلة لدرجة الأخذ بعين الاعتبار كل الاختلافات الضمنية في مختلف الفئات التي قام بعرض ملامحها العامة. فبالنسبة له يمكن افتراض أن بعض مميزات المدن معبرة أكثر من غيرها، من أجل تحديد طبيعة الحياة الحضرية، كما يمكن توقع أن السمات المميزة للمشهد الاجتماعي الحضري، تتغير تبعا لتغير الحجم والكثافة ومختلف الأنماط الوظيفية للمدن. والأكثر من ذلك، يمكن استنتاج أن الحياة القروية تحمل أثر الظاهرة الحضرية، بالنظر إلى أنه، من خلال الاتصالات والتبادلات، تتلقى تأثير المدن. وهكذا فهو يطمح من خلال مساهمته في توضيح المقترحات التالية، بالتأكيد على أنه، إذا كان المكان الجغرافي للظاهرة الحضرية كنمط حياة، يتموقع، بطريقة مميزة، في الأماكن التي تتوفر على الشروط التي تحدد من أجل تعريف المدينة، فالظاهرة الحضرية لا تنحصر مع ذلك في مثل هذه المواقع او الأماكن : إنها تتمظهر بدرجات متفاوتة في كل مكان تصل إليه تأثيرات المدينة[348].

و بالتالي يخلص لويس ويرث الى ان الظاهرة الحضرية أو هذا النظام من السمات المشكلة للحياة المميزة للمدن والتحضر، الذي يشير إلى نمو وانتشار هذه العوامل ، لا تلتقي فقط في المجالات السكانية التي هي المدن بالمعنى المادي والديمغرافي ، وإنما تجد مع ذلك تعبيرها الأكثر بروزا، في مثل هذه المجالات، وخصوصا في الميتروبولات. وبصياغة تعريف للمدينة، من الضروري اخذ الحذر لتجنب تحديد الظاهرة الحضرية كنمط من الحياة مع تأثيرات ثقافية مشروطة مكانيا أو تاريخيا، والتي إذا أمكنها التأثير بطريقة معبرة في الطابع الخاص لمجتمع ما ، ليست هي المحددات الأساسية لطابعها كمدينة[349].

ويشير الى انه من المهم إثارة الانتباه إلى الخطر في الخلط بين الظاهرة الحضرية مع الواقعية الصناعية والرأسمالية الحديثة. فازدهار المدن في العالم الحديث لم يكن بالتأكيد مستقلا عن انبثاق التكنولوجيا الحديثة المؤسسة على المكننة والانتاج الضخم والمقاولة

[348]Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit p...257

[349]Ibid, p..258.

الرأسمالية. لكن، المدن القديمة ولو أنها كانت حواضر كبيرة، بفعل تطورها في ظل نظام قبل صناعي وقبل رأسمالي، لم تكن مدنا بالمعنى الدقيق للكلمة[350].

وهكذا و من منظور سوسيولوجي، يمكن تعريف المدينة بالنسبة للويس ويرث ،باعتبارها مجالا يحتضن نسبة مهمة و كثيفة ودائمة من الأفراد غير المتجانسين اجتماعيا. و على أساس المسلمات التي يقترح هذا التعريف الأدنى، يمكن صياغة نظرية للظاهرة الحضرية في ضوء ما نعرفه حاليا حول الكيانات الاجتماعية[351]. وعلى أساس ثلاث متغيرات :العدد والكثافة السكانية و درجة اللاتجانس للساكنة الحضرية، يبدو من الممكن تفسير مميزات الحياة الحضرية والأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين المدن من حيث الحجم والنمط[352].

والظاهرة الحضرية، بوصفها نمط حياة مميزة، يمكن أن يتم تناولها امبريقيا وفق ثلاث منظورات مترابطة :

1) كبنية مادية مكونة على أساس ساكنة وتكنولوجيا ونظام ايكولوجي.
2) كنسق تنظيم اجتماعي يتضمن بنية اجتماعية مميزة، وسلسلة مؤسسات اجتماعية ونموذج نمطي من العلاقات الاجتماعية.
3) كمجموعة من المواقف والأفكار ومجموعة من الأشخاص ينخرطون في أشكال نمطية من السلوك الاجتماعي وخاضعة لآليات مميزة للضبط الاجتماعية[353].

ويثير الانتباه الباحث هنا الى ثلاث نقط اساسية هي:

أولا: ينبغي الاعتراف أنه في العالم الاجتماعي، المؤسسات والممارسات يمكن أن تعتمد وتدوم لأسباب أخرى غير تلك التي خلقت من أجلها في البداية، وأنه بالتالي، فنمط

[350]Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit, p.. 258

[351] Ibdm
[352] Ibid, p.270
[353] Ibidem

الحياة الحضرية يمكن أن يستمر في شروط مختلفة وغريبة تماما عن السياق الأصلي[354].

ثانيا: انه لا يتم قياس بشكل تام ولا بدقة إلى أي درجة العالم المعاصر، يمكن أن يسمى "حضري" بواسطة نسبة الساكنة الإجمالية التي تعيش في المدن. فالتأثيرات التي تمارسها المدن في الحياة الاجتماعية للإنسان هي أكبر بكثير مما تشير إليه نسبة الساكنة الحضرية : وبالفعل ، فالمدينة ليست نسبة ساكنة مرتفعة فقط ،انها المكان الذي يعيش فيه ويعمل فيه ،كما انها أيضا مركز تحفيز ومراقبة الحياة الاقتصادية، والسياسية والثقافية، التي جذبت إلى مدارها مجتمعات العالم الأكثر بعدا ، وضمت مجموعة متنوعة من المجالات والأشخاص والأنشطة، من أجل أن تصنع منها عالما منظما[355].

ثالثا : بما أن المدينة هي ثمرة نمو أكثر منها إبداعا لحظيا، فينبغي التوقع ألا تمحو تماما التأثيرات التي تمارسها على أنماط الحياة، أشكال الاجتماع البشري التي كانت سائدة في السابق. وبالتالي، فالحياة الاجتماعية تحمل إلى حد ما طابع مجتمع تقليدي سابق، والتي كانت الأشكال المميزة لاستقراره هي الضيعة والبيت الريفي والقرية. وتعزز هذا التأثير التاريخي بفعل أن ساكنة المدن نفسها، منحدرة في الغالب من القرية، حيث يستمر نمط من الحياة، يحافظ على آثار هذا الشكل من الوجود الأعرق جدا. كمالا ينبغي أن نتوقع إيجاد قطيعة أو انفصال بين أنماط الشخصية الحضرية والقروية. إذ باعتبار المدينة والقرية كقطبين ، تميل كل الإنشاءات البشرية إلى أن تتوزع بالقياس إليهما. وباعتبارالمجتمع الحضري–الصناعي والمجتمع القروي–التقليدي كأنماط مثالية للمجتمع ، يمكن أن نعبد الطريق لتحليل نماذج قاعدية للاجتماع البشري، كما ظهرت في الحضارة المعاصرة[356].

---

[354] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit, p...260

[355] Roderick D.Mckenzie , le voisinage : une étude de la vie locale à Colombus, Ohio, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit.. p..252

[356] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p.253.

و في هذا الاطار، وبالنظر إلى أن للمدينة حياتها الخاصة، فقد سبق لروبير إزرا بارك ان أشار الى انه توجد حدود للتغيرات الاعتباطية، التي من الممكن فرضها: اولا على بنيتها المادية وثانيا على نظامها الأخلاقي من خلال مخطط المدينة[357]. فمخطط المدينة ، مثلا، يضع حدودا ، ويثبت بشكل عام تموقع وطابع المنشآت والبنايات الحضرية ويفرض، داخل مساحة حضرية تنظيما للبنايات المنشأة من طرف المبادرة الخاصة كما من طرف المصالح الإدارية. الا ان بارك يرى انه ومع ذلك، فالتوجه الضروري والحتمي للطبيعة البشرية يستمر في حدود ما في منح هذه القطاعات وهذه المنشآت طابعا غير قابلة للمراقبة بسهولة. فمثلا، ففي نظام قائم على الملكية الخاصة، من المستحيل تحديد مقدما درجة تركز الساكنة المرادة في مساحة معينة. كما لا يمكن للمدينة أن تثبت القيم العقارية وتترك في الغالب للمقاولة الخاصة مسؤولية رسم الحدود الحضرية وتموقع أحيائها السكنية والصناعية. وتميل التوافقات والأذواق الشخصية والمصالح المهنية والاقتصادية إلى التمييز والتفرقة، أي إلى توزيع الساكنة في المدن الكبرى. بحيث أن الساكنة الحضرية، تنتظم وتتوزع وفقا لسيرورة ليست لا مرغوب ولا متحكم فيها [358].

هكذا فالمدينة بالنسبة لروبير إزرا بارك، ليست كيانا صوريا واداريا: انها بالأحرى نتاج قوى طبيعية، دافعة حدودها الخاصة وهذا بشكل مستقل –الى حد ما عن تلك القوى المفروضة عليها لاسباب سياسية او ادارية. انها هنا واقعة مقبولة تماما، بحيث انه في كل دراسة منشغلة بالمدينة بوصفها وحدة اقتصادية او اجتماعية، من الضروري الاخذ بعين الاعتبار الحدود الحضرية الطبيعية اكثر من الحدود الرسمية[359].

4.جورج زيمل والبعد العلائقي للمدينة:

وعموما وحسب جون ميشيل شابولي Jean–Michel Chapoulie ، من المهم التذكير بأن هذه القراءة"الطبيعية–الايكولوجية" للمدينة تنطلق ليس فقط من استلهام نظرية

[357] Robert Ezra Park , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit. p.86
[358] Ibid, p87

[359] Robert Ezra Park, la communauté urbaine : un modèle spatial et un ordre moral , in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit.,p199..

داروين، وإنما ايضا من النظرية التي يعرضها جورج زيمل في أعماله حول المدينة الكبرى. فزيمل يأخذ بعين الاعتبار الاسس التفاعلية للحياة الحضرية، بتركيزه على ما يسميه الافعال التبادلية . فبالنسبة له العدد الكبير من العلاقات المشكلة ليومي الافراد الحضريين، علاقات تتجاوز بشكل كبير الاطر الممأسسة. فمع هذا الباحث، ننتقل من البعد المادي للمدينة المميز للمقاربة المورفولوجية نحو البعد العلائقي[360].وبتعبير ادق، يبرز زيمل التأثيرات المتناقضة للمدينة الكبرى على شخصيات الحضريين. فبانتاجها لتوسيع للحياة الشخصية، تجعل الحياة الحضرية الفرد في نفس الوقت كائنا حرا ومستلبا. حر بالنظر الى انه يجد نفسه في تقاطع عدد من الدوائر الاجتماعية، بحيث ينفلت اكثر فأكثر من ضبط ومراقبة الآخرين من أجل عيش حياته بشكل فردي وسري أكثر . ومن جهة أخرى مستلب بمعنى ان الفرد الحضري لا يتحكم في عالم يتطور وينفلت منه. فالحياة الحضرية هي إذن في نفس الوقت شخصية أكثر (حرية/استقلالية) وموضوعية أكثر (استلاب/إكراه). ويبلور زيمل هذا التوتر البنيوي من خلال الصور المفهومية للغريب . فهذه الشخصية تحاول فعلا حمل مميزات شخصية في عالم يظل بالنسبة لها خارجيا وموضوعيا[361].

و في هذا الباب استعمل روبير إزرا بارك المثل الألماني القديم، الذي سبقت الإشارة إليه، والذي يقول " جو المدينة يجعل الانسان حرا" .فبالنسبة له وجود سوق مفتوح حيث يمكن للحرفي الذي هو عبد سابق بيع منتجات عمله كان شرطا ضروريا لتحرره، ولعل تطبيق الاقتصاد النقدي على العلاقات بين الناس ، استكمل تحرر العبد[362]. الا ان المثل القديم الذي جعل المدينة وسطا طبيعيا للإنسان الحر لا يظل صحيحا الا اذا وجد الفرد في الصدفة، وفي تنوع المصالح، والحرف، واتساع التعاون غير الواعي التي تمنحها

[360]Jean-Michel Chapoulie, Malentendus transatlantiques. La tradition de Chicago, Park et la sociologie française, op,cit, pp.223-246

[361] Vincent Kaufman et autres, Théories , op,cit. p635

[362] Robert ezra Park , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, op,cit. pp..83-129.

الحياة الحضرية، فرصة لاختيار مهنته الخاصة ولتطوير مواهبه الخاصة[363].لكن كما يمكن ان يكون حرا، قد يكون مستلبا في نفس الوقت.

لقد استعاد روبير ازرا بارك هذه التناقضات المميزة للحياة الحضرية. فهذا الصحفي السابق والمناضل المناهض للعنصرية، اهتم بصورة الهامشي، تماما كالغريب عند زيمل، فهو في نفس الوقت، اجتماعي و مستبعد اجتماعيا داخل وخارج المجتمع. فبالنسبة له الإنسان "الهامشي"، الذي يتجسد في مهاجر الجيل الثاني، هو ذلك الذي يعيش انتماء مزدوجا. و يعد الهوبو le hobo نمط من المهمشين الذي استرعى بشكل خاص اهتمام علماء اجتماع شيكاغو، . فهذا الاخير هو عامل متجول، مؤقت، دون ارتباطات اجتماعية. يعيش دون أفق محدد. فالهوبو في تنقل ويظل دائما كذلك، كما لو أن الحركية صارت غاية وجوده. فهذه الصورة من الحياة الحضرية مهمة للدراسة لأنها تكشف عن شكل حياة اجتماعية خاص بالمدينة. وبهذا المعنى، من الممكن تحديد شخصية حضرية تتميز بغموضها، وانقسامية هويتها وقدرتها على التأرجح في علاقاتها بين البعد والقرب[364].و تعتبر الحرية التي يتيحها الوسط الحضري، هي تلك الحرية التي تحفز على التعبير عن الخصوصيات ، لكن التي تفضي إلى تفكك تنظيم المجتمع ، وإلى التهميش واغتراب او استلاب العديد من الأفراد[365].

من جهة أخرى، عوضت العادة في المدينة بالرأي العام وبالقانون الوضعي، فالإنسان كان مكرها على الاعتماد على عبقريته، وليس على فطرته أو على التقليد: وينتج عن ذلك ظهور الفرد كوحدة للتفكير والفعل. فكل واحد هو على نحو ما سيد نفسه في المدينة ، فقد تحرر من رقابة و ضبط عادة الأسلاف، ومن الحكمة الجماعية، ومن المقدس[366].ومع الحرية الجديدة و توسيع تقسيم العمل المعتمد من طرف النظام الاجتماعي الجديد، صارت المدينة مركز وبؤرة التغيرات الاجتماعية التي افضى توسعها

---

[363] Robert ezra Park , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, op,cit., pp.83-129.

[364] Vincent Kaufman et autres, Théories , Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd PUF , 2009.

[365] Jean Remy et Liliane Voyé, Sociologie Urbaine ,op,cit. p.p. 333-

[366] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social, op,cit. p..167

وتعقدها اليوم الى جعل كل الميتروبول الحضري مركزا محليا للاقتصاد العالمي وللحضارة ، والتي فيها الثقافات الجهوية والقبلية حاليا خلال الاندماج ستختفي قريبا تماما [367].

و حسب ارنست برجس Ernest W.Burgess فان تقسيم العمل في المدينة يفسر أيضا التفكك التنظيمي وإعادة التنظيم والتمايز المتزايد[368]. و يعتبر ان هذا التمايزعن تجمعات طبيعية على قاعدة اقتصادية وثقافية يعطي شكلا وطابعا للمدينة. لأن التمييز يمنح للجماعة، وبالتالي للأفراد الذين يشكلونها، مكانة ودورا في التنظيم الكلي للحياة الحضرية. فالتمييز بالنسبة له يحد من النمو والتطور في بعض الاتجاهات، لكن يمنحها الحرية في أخرى [369].

5.المدينة لدى روبير إزرا بارك Robert Ezra Park:

لقد أشار **روبير إزرا بارك** الى انه اذا تمت دراسة المدينة مؤخرا من وجهة نظر جغرافيتها، ومؤخرا جدا أيضا، من وجهة نظر ايكولوجيتها. و اذا تمت تسمية العلم الذي يبحث عن عزل العوامل التي تنزع إلى إنتاج تجمع منظم ووصف المجموعات النمطية للأشخاص والمؤسسات المنتجة بواسطة تقاربها، با**يكولوجيا بشرية** ، في مقابل الايكولوجيا النباتية أو الحيوانية. و ما وسائل النقل والاتصال، الترامواي والهاتف، الجرائد والإشهار، المنشئات الحديدية والمصاعد –كل الأشياء، التي تميل إلى تعزيز في نفس الوقت التركز وتنقل الساكنة الحضرية– هي العوامل الأساسية لتنظيم ايكولوجيا المدينة. فالمدينة بالنسبة له مع ذلك، ليست فقط وحدة جغرافية وايكولوجية: إنها في نفس الوقت وحدة اقتصادية. ويتأسس التنظيم الاقتصادي للمدينة على تقسيم العمل. و من المظاهر الأكثر إثارة للانتباه والأقل فهما في الحياة الحضرية الحديثة ، تزايد مناصب الشغل والمهن وسط الساكنة الحضرية. و بهذا المعنى، لا شيء يمنعنا من تصور المدينة، أي الأمكنة والناس والدواليب والتجهيزات الإدارية المرتبطة بها، مثل كلية عضوية، نوع من النظام السيكو–

[367] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social, op,cit, p..167

[368] Ernest W.Burgess, la croissance de la ville : introduction à un projet de recherche, op,cit. p.p. 131-147

[369] Ibid , p.p. 131-147.

فيزيائي الذي تجد بداخله، ومن خلاله، المصالح الخاصة والسياسية تعبيرا ليس جماعيا فقط، وإنما منظما. [370]

ان المدينة بالنسبة **لروبير إزرا بارك** ، هي شيء أكثر من /تجمع أفراد وتجهيزات جماعية: شوارع وعمارات وإضاءة كهربائية ، وتراموای، وهاتف..الخ.إنها أيضا شيء أكثر من مجرد مجموعة من المؤسسات والأجهزة الإدارية: محاكم ومستشفيات ومدارس ومراكز شرطة وهيئة موظفين من كل صنف. المدينة هي بالأحرى عقلية، مجموعة من العادات والتقاليد والمواقف والمشاعر المنظمة، والمحايثة لهذه العادات والمنقولة عبر هذه التقاليد. فهو يعتبر ان جزء كبير من العناصر التي نعتبرها عادة مكونة للمدينة – قوانينها وتنظيماتها المهيكلة، وعماراتها، وسككها الحديدية الحضرية، الخ– هي أو يبدو أنها مجرد إنشاءات اصطناعية. لكن كل هذه العناصر ليس في ذاتها سوى خدمات وتجهيزات تكميلية ولا تصبح جزء لا يتجزأ من المدينة الحية إلا إذا كان، و بالنظر إلى أنها هي ذاتها مرتبطة ، عبر الاستعمال والإرادة، بالقوى الحية للأفراد والمجموعات، وبالضبط كأداة في يد الإنسان .وإجمالا، المدينة هي السكن الطبيعي للإنسان المتحضر ومن ثمة فهي مجال ثقافي يتميز بنمط ثقافته الخاص [371].وبتعبير آخر، المدينة ليست فقط آلية مادية وإنشاء اصطناعي. إنها مندرجة ضمن السيرورات الحيوية للأشخاص الذين يشكلونها: إنها نتاج للطبيعة وبشكل خاص، للطبيعة البشرية. لكن إذا كانت المدينة هي العالم الذي أبدعه الانسان، انه أيضا العالم الذي صار محكوما عليه بالعيش فيه. وهكذا، وبشكل غير مباشر، ودون أن يعي بوضوح طبيعته عمله، فالإنسان بإبداعه للمدينة، أعاد ابداع نفسه. [372]

و يذكر روبير إزرا بارك انه في الواقع، الحضارة والتقدم الاجتماعي، اخذا في مدننا الحديثة، صورة اشبه بتجريب مضبوط ، فهذا المعنى وبهذا الصدد يمكن النظر الى المدينة باعتبارها مختبرا اجتماعيا. لقد توصل العلم الاجتماعي إلى شيء قريب من نظام

[370] Robert ezra Park , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, p.p.83-129.
[371] Ibid, p.p.83-129.

[372] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social, op,cit. p.167

التجريب في المختبر. فمن أجل إنجاز هذه التجارب ، شكلت المدينة مع مساحاتها الطبيعية "إطارا مرجعيا"، أي عدة لضبط ملاحظاتنا للشروط الاجتماعية في علاقتها مع السلوك البشري[373].و في هذا يقول كل من إيف غرافماير وجوزيف إسحاق:

من قرية بسيطة سنة 1830، صارت مدينة شيكاغو مدينة كبيرة تضم أكثر من مليون نسمة سنة 1890..فصارت مكانا لامتزاج الأعراق والثقافات بامتياز، ورمز للانحراف والجريمة المنظمة. وبالنسبة لعلماء اجتماع جامعتها، فهي تمثل ميدانا مفضلا للملاحظة أو أيضا، لكي نستعيد كلمة بارك، "مختبرا اجتماعيا" فعليا [374]. الا ان تعريف المدينة بوصفها مختبرا اجتماعيا ليس جديدا ،فهو مستلهم من الوثائق التاريخية المنتجة طوال نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، التي اعتمد عليها بارك وزملائه.

و قد اعتبر روبير إزرا بارك ان المدينة، والمدينة الكبيرة بشكل خاص، حيث يلاحظ أكثر من أي مكان آخر، بأن العلاقات الانسانية لها كل الحظوظ لكي تكون غير شخصية وعقلانية ، ومحكومة بالمصلحة والمال، هي بالمعنى الخاص مختبر للبحث في السلوك الجماعي[375] . ففقط بالنظر الى انه يمكن اختزال او ربط الظواهر الاجتماعية او النفسية بظواهر مجالية يمكن قياسها بطريقة أو بأخرى[376].و بالنسبة له من بين الاسباب التي تجعل المدينة مكانا ملائما بشكل خاص لدراسة المؤسسات، والحياة الاجتماعية عموما، هو انه في شروط الحياة الحضرية، تتطور المؤسسات بسرعة. انها تتطور تحت أعيننا يقول: سيرورات تطورها قابلة للملاحظة وبالتالي للتجريب. . و يضيف كذلك انه ما يجعل المدينة أيضا مكانا ملائما لدراسة الحياة الاجتماعية ويمنحها طابع مختبر اجتماعي، هو أنه في المدينة كل ميزة للطبيعة الانسانية ليس فقط مرئية وإنما مكبرة .و

[373] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social, op,cit. p.167.

[374] Yves Grafmeyer , Avant-propos, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, op,cit, p. I-V

[375] Robert Ezra Park , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, op,cit p.p.83-129.

[376] Robert Ezra Park, la communauté urbaine : un modèle spatial et un ordre moral , op,cit.,p.p.197-211.

المدينة بالنسبة له كانت دائما مصدر وفرة الادوات الاكلينيكية من أجل دراسة الطبيعة الانسانية، لأنها دائما كانت مصدر ومركز التغير الاجتماعي[377].

II.السوسيولوجيا الحضرية الماركسية وإنتاج المدينة:

نشأة السوسيولوجيا الحضرية الفرنسية الماركسية وخصائصها.

نشأت السوسيولوجيا الحضرية الماركسية الفرنسية لسنوات الستينات والسبعينات في فرنسا، إبان النمو الحضري المهم الذي شهدته خلال هذه الفترة: فالساكنة الحضرية التي تشكل 50 في المائة من الساكنة العامة في سنة 1945، بلغت 75 في المائة في بداية سنوات الثمانينيات[378]. ويعطي التوجه الماركسي في مجال السوسيولوجيا الحضرية، الانطباع من الخارج بأنه يمثل مدرسة منسجمة. لكن في الواقع، الأمر ليس كذلك. فمسارات تكوين وأصول الباحثين التي يمكن تجميعهم تحت هذا الاسم، و مواقفهم النظرية والسياسية هي جد مختلفة. إنها حركة بدأت في منتصف الستينيات من القرن العشرين، والتي يعود الفضل كثيرا على مستوى الهامها النظري البدئي، لهنري لوفيفر، لكنها في نفس الوقت انفصلت سريعا عن تأثيره. فلوفيفر كان له بالأحرى منظور فلسفة اجتماعية، هذا في حين أن من النقط المشتركة بين علماء الاجتماع الجدد الممثلين للسوسيولوجيا الحضرية الماركسية هو أهمية الاهتمام بالبحث الميداني، فالأمر يتعلق بتطوير البراديغمات الماركسية في تحليل الحضري، لكن بربطها دائما مع ممارسة البحث الميداني الملموس[379].

ظلت المسارات متنوعة، البعض أتى إلى السوسيولوجيا من الماركسية، آخرين مثل فريقCERAT في غرونوبل كانوا علماء اجتماع وعلماء سياسة متأثرين أولا بالسوسيولوجيا الأمريكية، وبعد 68 وجدوا في الماركسية أداة للتحليل التي بدت لهم متأقلمة بشكل أفضل من أجل فهم المواضيع التي كانوا يدرسونها سابقا، وآخرين هم أولا

[377] Robert Ezra Park, La ville comme laboratoire social, op,cit. p.167.
[378] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit.p18
[379] Preteceille Edmond, Briquet Jean-Louis. Les marxistes et la question urbaine. In: Politix, vol. 2, n°7-8, Octobre-décembre 1989. L'espace du local. p.p. 24-29

أتباع لألان تورين وميشيل كروزيي، الخ ،كما ينبغي أن نشير أيضا إلى بورديو وباسرون[380].

هناك طبعا تأثيرات مهيكلة أخرى، كما هو الحال بالنسبة لبعض المنتمين للتوجه، (مثل مانويل كاستلس)، الذين تأثروا بلويس ألتوسير ، عبر بولونتزاس. والغالبية تأثروا كثيرا بألتوسير، خصوصا ألتوسير الابستيمولوجي، بالنظر إلى أنه اقترح بحثا دقيقا حول الماركسية كأداة نظرية، لكن دون الايمان بالضرورة بمجموع افتراضاته القبلية. قطب مرجعي مهم آخر، مثله اتجاه الرأسمالية الاحتكارية للدولة، الذي وإن انتقد كثيرا، لكن تموقع الكثيرون بالقياس إلى تحليلاته[381].

ومعلوم أنه قبل بروز التوجه الماركسي في السوسيولوجيا الحضرية، البراديغم المحوري الذي كان مهيمنا على السوسيولوجيا الحضرية، هو براديغم نماذج القياس الاقتصادي للنمو الحضر. وكان دور علماء الاجتماع في هذا البراديغم ثانويا، إذ يفترض فيهم أن يقوموا بملء خانة معرفة الممارسات الاجتماعية والحاجات وتمثلات السكان الحضريين في نماذج تحليلهم. لهذا من الطبيعي أن يعمد ممثلو السوسيولوجيا الماركسية الحضرية إلى نقد هذه السوسيولوجيا ذات التوجه الانسانوي والمثالي، التي تكتفي بتحليل الاجتماعي من خلال مسألة الدوافع الفردية، دون الأخذ بعين الاعتبار، وبشكل كاف البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن غياب مساءلة القضايا المطروحة من طرف التقنوقراط، و كذا المواقع التي يتحدثون انطلاقا منها، كل ذلك ساهم في تحفيز التيار الماركسي الناشيء[382].

ان هذا التيار السوسيولوجي الماركسي ساهم في توجيه النظرة في ما وراء المدينة والحضري من أجل ادراك سيرورات أعم ليست دائما مرئية. ذلك أن المدينة ليست بالضرورة مصدر المشاكل التي تتركز وتتراكم بداخلها. وبتعبير آخر، الحضري ليس،

[380] Ibid. p.p.24-29

[381] Preteceille Edmond, Briquet Jean-Louis. Les marxistes et la question urbaine. Op,cit. p.p. 24-29

[382] Ibid. p.p.24-29

بتعبير كاستلس، المفتاح الوحيد لتفسير الحضري[383]. فعلماء الاجتماع الماركسيين الذين يشتغلون على الحضري ليسوا بهذا المعنى علماء اجتماع للحضري، إنهم يرفضون التفسير الحضري للمشاكل التي تواجهها المدينة. فالحضري بالنسبة لهم ليس سوى مظهرا للدولة والرأسمالية– غير أنه أساسي لفهمها، كما يوضح جون لوجكين jean lojkine [384].

ففي الوقت الذي تتحدث الخطابات الرسمية العمومية ووسائل الإعلام والحس المشترك عن وجود ثقافة حضرية من أجل الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحضرية. وفي الوقت الذي حدد نظام من الفاعلين المشكلين من الدولة والمقاولات والفاعلين المتخصصين حدود الحضري ويجعلون هكذا منه حقل فعل مستقل. يرفض علماء الاجتماع الماركسيين في سنوات الستينيات والسبعينيات الفكرة التي تبعا لها سير المدينة والحضري هو مصدر او أصل المشاكل الملاحظة: ارتفاع ثمن المساكن، التنقل الصعب والشاق أكثر فأكثر، نقص التجهيزات، تدهور الإرث التاريخي[385]. وبالفعل، أبعاد اخرى(سياسية ، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية)، مرتبطة بالحضري وخارجة عنه في نفس الوقت، لها تأثير دون شك على عالم المدن. بهذا المعنى، يمكن أن تحدد المدينة كنقطة تمفصل بين أشكال المنطق المحلية والديناميات الشمولية او العولمية. انها مكان حيث تأخذ شكلا ماديا وتتجسد السيرورات التي تتجاوزها.

2.السياسة الحضرية وإنتاج المدينة

يشير كل من جون مارك ستيبي وهرفي مارشال الى ان باحثين أمثال جاك ليفي Jacques Lévy (2009) و مشيل ليسو Michel Lussault أو أيضا فرانسوا أشير François Ascher، يرون ان تحولات المدينة الحالية لا تنفصل عن السيرورات الجارية على مستوى العالم ككل، وخصوصا ذات الطبيعة الاقتصادية. فالتفاوتات المرئية

[383] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , éd ellipses , 2009.p28

[384] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p20

[385] Ibid. p19-20.

جدا في المدينة، تحيل مباشرة على أشكال المنطق السياسية–الاقتصادية على المستوى الدولي. وتفرض نفسها اليوم المدن الكبرى كبؤر معاصرة للأشكال الثقافية الجديدة للرأسمالية. تلك الأشكال التي تجد نفسها "معولمة "، و متراتبة تبعا لقوتها المالية[386].

وإجمالا، فان السوسيولوجيا الحضرية الماركسية تتأرجح بين موقفين، أو بين طريقتين لبناء موضوع " المدينة ": فمن جهة نجد هنري لوفيفر الذي ركز على الاستعمالات اليومية للمدينة، وعلى المجال كما يعاش ويتصور من طرف ساكنة المدينة. ومن جهة أخرى، نلاحظ تيارا بكامله(مانويل كاستلس، جان لوجكين jean lojkine ...) منشغل بالكشف عن القوى الخفية، والمنطق المتعدد أو المرتكزات الواقعية التي تحكم بناء المدينة، بناء تقوده المؤسسات الاقتصادية، والإدارية والسياسية. وعموما، ينظر أصحاب المقاربة الماركسية إلى المدينة ك"نظام سياسي"، بمعنى مجال اسقاط لسياسات الدولة[387].

لقد اعتبر علماء الاجتماع الحضريون ذوي المرجعية الماركسية الفرنسيين في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، المدينة كمكان للاستلاب في المجتمع الرأسمالي والتكنولوجي، كما اعتبروها مجالا مناسبا لتحقيق اليوطوبيات والنضال ضد الرأسمالية الاحتكارية للدولة. وذلك ما أفضى إلى مساءلة البراديغم المهيمن والإشكالية الضمنية للسوق، فأدخل ضمن سياق التحليل الفاعلين الأساسيين المسؤولين عن إنتاج المدينة: الدولة من جهة ، و المنتجين الخواص من جهة أخرى [388] . فحيثما لاحظ علماء اجتماع مدرسة شيكاغو دور السيرورات اللاسياسية المرتبطة بالتكيف مع الوسط الحضري، فإن رواد السوسيولوجيا الحضرية الفرنسية ذات التوجه الماركسي، وجدوا في المدينة نظاما اجتماعيا وسياسيا مفروضا من قبل الدولة.

و يعتبر فانسان كوفمان Vincent Kaufman ان محاور البحث المفضلة لدى علماء الاجتماع الحضريين الفرنسيين ذوي المرجعية الماركسية، تتمثل في البحث، في كيفية تحول المجال الحضري في النهاية إلى مشهد تهيمن عليه السياسات الرسمية للدولة،

---

386 Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p22

387 Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, éd Armand Colin, Paris, 2010.

388 Preteceille Edmond, Briquet Jean-Louis. Les marxistes et la question urbaine, op,cit. p.p.24-29

خدمة للبورجوازية والرأسمالية. فالحضري ليس شيئا قائما في ذاته، وإنما هو حامل سلبي ومعبر عن اعادة انتاج الرأسمال وسلطته السياسية. وبتعبير آخر، الدراسات الحضرية الفرنسية ذات المرجعية الماركسية، ترى في المدينة نظاما اجتماعيا مفروضا من طرف الدولة ثم الرأسمال[389].

ان حقيقة المدينة وفق المنظور الماركسي ، لا تكمن في المدينة نفسها، وإنما في الآليات البنيوية والتاريخية التي يتعين الكشف عنها. من هنا فالمشاكل الحضرية بالنسبة لأصحاب هذا التوجه، هي تعبير عن إشكالية أعم و كاشف جيد عن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية للإنتاج وتحولها الممكن عبر الصراعات الحضرية[390]. ذلك ان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج تستلزم امتداد وتوسيع نمط الإنتاج وأساسه المادي. فمن جهة إذن، امتدت الرأسمالية إلى العالم ككل، بعد أن احتوت كما تصور ماركس قوى الإنتاج السابقة عليها وحولتها لصالحها. ومن جهة أخرى، شكلت الرأسمالية قطاعات انتاج جديدة، وبالتالي مجالات استغلال وهيمنة جديدة، من بينها قطاعات: الترفيه والحياة اليومية، والمعرفة والفن والتحضر أخيرا[391]. وتحليل السياسة الحضرية يكشف الحقيقة الخفية للمدينة[392].

و حسب ما جاء به صاحب كتاب الحق في المدينة فان ممثلو المقاربة البنيوية–الماركسية، يتشبثون بتعريف المدينة كنظام اقتصادي ، حيث يعاد انتاج التفاوتات من خلال سياسات التهيئة المجالية والتنمية السوسيو–اقتصادية والتنظيم الحضري . فمن حسنات التوجه الماركسي أنه كشف عن المنطق المتعدد، الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي الذي ينزع إلى هيكلة المجال الحضري، حيث يعتبر التعمير كفعل سياسي يعيد انتاج من خلال اختياراته المفروضة من فوق، التقسيمات الاجتماعية والايديولوجية

[389] Vincent Kaufman et autres, Théories , op,cit.p.628
[390] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p19
[391] Henri Lefebvre, La pensée marxiste et la ville, éd Casterman,1972.p 166
[392] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p25.

المهيمنة. ويعد التعمير السائد وفق المقاربة الماركسية ايديولوجيا وأداة هيمنة واستبداد وقمع واستلاب[393].

ان التعمير يهيمن على مجموع المجالات بطريقة عقلانية، تطغى عليها الرؤية الاقتصادية التقنية، التي تحتكم لمنطق الربح والاستهلاك فقط و التي تجرد الإنسان الحضري(قاطن المدينة) بالتالي من سلطته الابداعية على المجال الحضري ،بل وتجرد الهيئات السياسية أيضا من قدرتها على القرار[394]. نفس الأمر بالنسبة للتهيئة المجالية الحضرية فهي لا تنفلت من هذا المنطق. ومن ثمة فالتخطيط الحضري الذي شكل موضة منتشرة في سنوات الستينيات والسبعينيات، انتقد واتهم بكونه في النهاية مشروع تطبيع اجتماعي منتشر على نطاق واسع ونقطة ارتكاز غير معلن عنه لرأسمالية الدولة[395].

كما يعتبر التعمير المؤسساتي والتقنوقراطي، وسيلة لإخفاء الواقع الفعلي والمشاكل الأساسية: علاقات الانتاج بين الأجراء والباطرونا، وبشكل أشمل الصراع الطبقي بين المهيمنين والمهيمن عليهم. ذلك ان الامر بالنسبة لعلماء الاجتماع الماركسيين، يتعلق بتوظيف التعمير لجعل المجال سوقا فعلية مهيمنا عليها من طرف الدولة وملحقاتها: المجموعات المالية والصناعية، المقاولون والمنعشون العقاريون، والذين لا يترددون في التركز من أجل تعميق هيمنتهم. من هنا يقتضي فهم المدينة النظر جهة النظام الرأسمالي. بمعنى فهم الظاهرة الحضرية في البلدان الصناعية الرأسمالية، الشيء الذي يفترض إذن الاخذ بعين الاعتبار الفعل المزدوج والمنتشر للسياسي وللاقتصادي– للمؤسسات العمومية وللرأسمال الاحتكاري". وإذا كان التعمير يهم كثيرا علماء الاجتماع الماركسيين، فلأنه يجسد ويطرح بلغة جديدة مرحلة من الرأسمالية مطبوعة بهيمنة الرأسمال الاحتكاري للدولة[396].

---

[393] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , op,cit. p 29

[394] Ibid. p28-32

[395] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p25

[396]Ibid, p19

وعموما، بالنسبة لعلماء الاجتماع الماركسيين، الأزمة الحضرية تكشف عن أزمة المجتمع الرأسمالي: فالمشاكل "تعود لطبيعة المجتمع الحالي وليس لطبيعة المدينة وحدها. هكذا اذن ففي الوقت الذي ركز لوفيفر على "الحق في المدينة" من أجل النضال ضد قمع المجتمع الحضري بواسطة التخطيط الحضري، يثير الانتباه كاستلس إلى استعباد التعمير الوظيفي بواسطة النظام الانتاجي للرأسمالية[397].

3.مانويل كاستيلس و نقد الإنتاج الرأسمالي للمدينة.

يعود لمانويل كاستلس في مؤلفه "المسألة الحضرية" معارضة الفكرة التي تبعا لها توجد إشكالية حضرية خالصة. فالبعد الحضري، خصوصا من خلال الصراعات الحضرية لسنوات السبعينيات، ينبغي أن يدرك في العلاقة مع محدداته السياسية والاقتصادية. فواقع المدينة حسب مانويل كاستيلس لا يكمن إذن في حضريتها ، كما اعتقد لوفيفر، وإنما في وظيفتها المتمثلة في إعادة إنتاج الصناعة الرأسمالية. وبالتالي، العدو الذي يتعين محاربته ليس هو السياسة الحضرية التقنوقراطية: إنه النظام الرأسمالي لإنتاج الثروات واعادة انتاج التفاوتات الطبقية لهذا فالحديث عن سوسيولوجيا حضرية بالمعنى الحصري للتعبير لا معنى له[398].

و في سعيه إلى التناول النظري لمحركات الصراعات الحضرية كتدهور جودة إطار الحياة، وغياب ممارسات مواطنة والحق في التعبير وتعزيز التقسيم السوسيو–مجالي، ينتقد مانويل كاستلس Manuel Castells موقف الباحثين الذين ينساقوا وراء "الايديولوجيا الحضرية". ففي مؤلفه"المسألة الحضرية"، عارض كاستلس فكرة وجود ثقافة حضرية. فالحضري، باعتباره كذلك، لا يمكن أن يمثل في نظره، موضوعا لتحليل مناسب، بالنظر إلى أنه يخفي العلاقات الاجتماعية والمحددات الطبقية المتحكمة في التفاوتات الاجتماعية في الوسط الحضري. وتشكل هذه التفاوتات الموضوع الفعلي لأولئك الذين يدرسون المدينة[399].

---

[397]Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p20

[398] Ibid,

[399] Vincent Kaufman et autres, Théories , in Ouvrage collectif, Traité sur la ville , op,cit. p628

فبالنسبة لكاستلس، ينبغي أن تدرك الحياة الحضرية بفعل ما تنطوي عليه من صراعات، في العلاقة مع المحددات السياسية والاقتصادية. فحقيقة العالم الحضري، لا تكمن إذن في المظاهر الملموسة جدا لحياته اليومية كطقوس الأدب، وقواعد الحياة الجماعية والتبادلات الموضوعية، وإنما في وظيفتها في إعادة إنتاج التفاوتات الاقتصادية والتقسيمات الاجتماعية والحدود المجالية. وبالتالي، فالعدو الذي يتعين محاربته ليس هو السياسة الحضرية التقنوقراطية، وإنما بالأحرى النظام الرأسمالي لإنتاج الثروات وللحفاظ على التفاوتات الاجتماعية[400].

مثل هذه النظرة إلى المدينة تتجسد في كتاب Monopolville الذي كتبه كاستلس وفرانسيس كودار Francis Godard ، والذي تناول فيه الباحثان عملية إنتاج المجال الحضري في الساحل dunkerquois (في الشمال الغربي الفرنسي–قرب كالي وليل) ، بإدراجها ضمن نظام اجتماعي مشكل أولا من المقاولات الكبرى، وثانيا من جهاز الدولة[401].

إن فهم الظاهرة الحضرية في البلدان الصناعية الرأسمالية بالنسبة للباحثين، يقتضي إذن الأخذ بعين الاعتبار البعدين السياسي والاقتصادي للمؤسسات العمومية ول"الرأسمال الاحتكاري". والتحليل الذي يقترحانه يشير إلى التناقضات القائمة بين الاكراهات المرتبطة بتنظيم المنطقة الصناعية–الساحلية لهذه المدينة والمنطق المتعدد لإعادة انتاج قوة العمل. لكن تحليل التفاعلات بين الادارات، والمشهد السياسي المحلي، والحركات الاجتماعية، يفضي الى نتائج مخيبة ومحبطة بالنسبة للباحثين، بالنظر الى ضعف ثقل الصراعات الحضرية، والذي يفسر على الخصوص بدور نزع الفتيل الذي يلعبه المشهد السياسي المحلي. من هذا التحليل، يستنتج أن المدينة في ذاتها ليست سوى تمظهر سطحي للتحولات والرهانات الهيكلية العميقة، والتي ليست مدخلاتها ومخرجاتها سوى نتاج فاعلين مهيمنين، يتوصلون، بطريقة أو بأخرى، إلى ضمان منطق إعادة إنتاج "الرأسمال الاحتكاري".

---

[400]Vincent Kaufman et autres, Théories , in Ouvrage collectif, Traité sur la ville , op,cit. . p.629

[401] Ibidem

4.هنري لوفيفر ونقد السياسة الحضرية.

بدت مساهمة هنري لوفيفر Henri Lefebvre في السوسيولوجيا مبتكرة وتقطع نهائيا مع تقليد مدرسة شيكاغو. فبتأكيده على ان المجال الحضري ليس كوسط طبيعي فقط وإنما كمجال منتج، لم تعد السوسيولوجيا الحضرية منذئذ تتناول المدن ككيانات أو أشياء مستقلة في العلاقة مع الاجتماعي، لكن كنمط تنظيم للحياة الجماعية التي تملك أبعادا أساسية مختلفة، تشمل: السياسي، والمجالي والثقافي. و بهذا أعاد لوفيفر صياغة مشاكل المدينة ضمن تحليل شمولي لإعادة إنتاج موسع للنظام الرأسمالي[402].

ففي الوقت الذي يثير فيه الانتباه كاستلس إلى التحكم في التعمير الوظيفي بواسطة النظام الانتاجي للرأسمالية، يؤكد هنري لوفيفر، من جانبه، على "الحق في المدينة " كمطلب يستهدف تجاوز قمع واضطهاد المجتمع الحضري بواسطة التخطيط التقنوقراطي.

ويشير فانسان كوفمان Vincent Kaufman الى ان لوفيفر ينتقد "الايديولوجيا التعميرية"، حيث يرى في التعمير فعلا سياسيا يعيد انتاج التقسيمات الاجتماعية من خلال اختياراته المفروضة من الأعلى. انه ينتقد أكثر العقلانية التعميرية التي يعتبرها مسؤولة عن تشويه المدينة، والمطابقة بين الحضرية والوظيفية. ويؤسس لوفيفر بالمقابل لقراءة مغايرة للمدينة، هي على النقيض من قراءة التعمير الإجرائي أو العملي[403].

إن عالم الاجتماع في نظر لوفيفر يتصور المدينة كمجتمع مسقط على الأرض، مكان يحتضن الرهانات والصراعات الطبقية والاجتماعية. بينما خبير التعمير، رجل الممارسة، يتعامل مع المدينة كموضوع مستقل عن السياق الاجتماعي[404]. هذا التدخل التقنوقراطي لا ينتج سوى الملل والتكرار والتنميط. وتجاوز ذلك يفترض تصور نمط آخر من إنتاج

---

[402] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , op,cit.P.47

[403] Vincent Kaufman et autres, Théories op,cit. p.630

[404] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , op,cit. p.p.36-37.

المجال غير رأسمالي، يقوم على تدبير ذاتي وتنظيم ذاتي من قبل السكان والمرتفقين والحضريين[405].

هكذا و حسب لوفيفر لا ينبغي ترك المدينة بين يدي خبراء التعمير فقط، يتعين على العكس، استحضار البعد الاجتماعي والرؤية السوسيولوجية، التي تسمح بالأخذ بعين الاعتبار حاجات وتطلعات الساكنة إلى مشروع مجتمعي مغاير[406]. فالمدينة بالنسبة له مجال اجتماعي بامتياز، ينبغي أن تكون موضوع إعادة تملك جماعي ، ك"عمل إبداعي"œuvre[407].

ان هنري لوفيفر المنشغل بإعادة تأهيل الحياة اليومية، خصوصا من خلال بعدها المجالي، سينتقد منذ نهاية سنوات الخمسينيات – وكان في هذه الفترة الوحيد الذي يقوم بذلك– أضرار ومخاطر التجمعات السكنية الكبرى والمدن الجديدة. إنه هو أيضا الذي أبرز في سياق سنوات الستينيات، في خضم انشغاله بتطور ونمو المدينة، انفجارها الى ما وراء حدودها التقليدية، وكيف صار المجال الحضري حاملا سلبيا لإعادة انتاج الرأسمال ولسلطته السياسية. ومنذئذ وهو ما يفتأ يشجب التعمير، وبشكل خاص تعمير المنعشين، الذي يعتبره من منظور ماركسي، بمثابة فعل سياسي يعيد انتاج، من خلال الاختيارات المفروضة من أعلى التقسيمات الاجتماعية. فهنري لوفيفر يتهم هكذا هذا النمط من التعمير بإعدام الحياة الاجتماعية الحضرية بواسطة التقطيع التقنوقراطي للمدينة. فلوفيفر الذي ليس بنائيا–ماركسيا بالمعنى الذي يختزل فيه الاجتماعي في الاقتصادي المنظور إليه باعتباره بنية مستقلة عن الفاعلين الاجتماعيين، يستهدف تجاوز التعريف الصناعي والتجاري للمدينة، بإعادة تأهيل قيمتها الاستعمالية. إن ما يسميه "الحق في المدينة" يستهدف بالتحديد اعادة استكشاف جودة حياة مؤسسة على ميزات المدينة التاريخية (أهمية المركزية، والشارع والمجال العمومي). يتعلق الأمر بإعادة

[405] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville, vers la sociologie de l'urbain , op p29
[406]Ibid, p.p.28-32.
[407]Ibid, p.p.28-32.

للمدينة قدرتها على الاخذ بعين الاعتبار الاستعمالات المتعددة لأولئك الذين يقيمون فيها[408].

صدر كتاب "الحق في المدينة" في مارس 1968 ، وفتح فكر لوفيفر على إشكالية المدينة، والظاهرة الحضرية والمجال الذي سيضعه منذئذ في قلب تفكيره في المجتمعات المعاصرة. وبالفعل من سنة 1968 إلى 1974 ، سينشر لوفيفر سبع كتب حول هذا الموضوع. السلسلة بدأت ب "الحق في المدينة" وسيتبع ب "من القروي إلى الحضري " (1970) ، والثورة الحضرية (1970) والفكر الماركسي والمدينة (1972) والمجال والسياسة (1972) و"إنتاج المجال" (1974)، وكما قال ريمي هيس (ص6) "لم يصدر لوفيفر أي كتاب لا قبل ولا بعد هذه الفترة"وإنما فقط بعض المقالات التي تلخص فكره وتوسع مجاله[409]. و يبقى كتاب الحق في المدينة بداية الوعي بادراك المدينة كرهان للمجتمع و كمحفز لنشر نقد للمدينة الوظيفية وللمجتمع الحضري[410].

ويشكل "الحق في المدينة" بيانا أكثر منه تحليلا علميا حول المدينة، فهو يعلن انفجار ونهاية المدينة التاريخية لفائدة واقع جديد، هو واقع الحضري. ويقترح وضع الحق في المدينة في مرتبة الحقوق الأساسية الأخرى .من خلال هذا الكتاب سيساهم لوفيفر في الانفتاح على تفكير جديد لادراك الحضري والمدينة. و بذلك خلق وعيا بتلقي المدينة باعتبارها رهانا مجتمعيا. فهذا البيان، الذي أثر في الكتابات النظرية الاجنبية، خاصة الانجلو–ساكسونية والامريكو–لاتينية المخصصة للحضري، كان له تأثير لا يستهان به بالنسبة للفاعلين في المدينة (المهندسون المعماريون، والمختصون في التعمير...)، وكذا للباحثين في المدينة والجامعيين، فلاسفة وعلماء الاجتماع[411].

والفرضية الأساسية التي يستند إليها "الحق في المدينة" هي أننا إزاء انبثاق ظاهرة جديدة هي : " تمدين" تام للمجتمع كمي وكيفي، مختلف عن التطورات الحضرية السابقة.

---

[408] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p.97

[409] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , éd ellipses , 2009.p.7

[410] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p96

[411] Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, éd Anthropos, Paris, 2000, p.p. 21-25.

فالتصنيع أدى إلى تشظي المدينة التقليدية، وفرض عليها منطق المردودية والانتاجية الذي يدمر كل شكل ابداعي وتلقائي، حتى في الحياة اليومية التي صارت مستلبة ومطبوعة بتفكك الحياة العقلية والاجتماعية [412]. فتجميع وحدات عمرانية كبرى في جزر بعيدة أكثر فأكثر عن المراكز، ومناطق سكنية على شكل مراقد جماعية، وإصلاح أحياء عمالية، وتقطيع المجال إلى مناطق متخصصة، و تزايد المحاور الطرقية الكبرى وإنشاء أقطاب نمو، وإنشاء مدن جديدة، الخ... كلها شواهد حضرية على بدء حداثة، يتصورها بشكل عشوائي "متخصصين" يعتقدون قدرتهم على خلق ، من عدم، حياة اجتماعية أسمى من الحياة الناشئة من التاريخ. و من خلال هيمنة هذا التحليل، أخذ بعض علماء الاجتماع بعين الاعتبار التدهور السوسيو–اقتصادي لبعض أحياء السكن الاجتماعي، بربط أسباب هذه الأزمة بمستوى أخر غير حضري[413].

فعلى سبيل المثال: في بحث له أنجزه سنة 1967 حلل لوفيفر مكانة الحي في المدينة ، انتقد فيه الايديولوجيا المتمثلة في تصور الحي كعامل اندماج ، بل ووحدة حياة اجتماعية: فتقطيع وظيفي لبعض الجماعات إلى أحياء مختلفة و"متخصصة" (صناعي، تجاري، سكني) يحول دون تشكل حياة اجتماعية. لم يعد ممكنا أن نجعل من الحي مفتاح كل حياة حضرية. ومن أجل حل هذا المشكل، أي تجنب "القطائع"، يقترح الباحث خلق "نقط ارتكاز"من خلال انشاء تجهيزات قابلة للولوج من طرف الجميع ، يمكن أن تسهل الحياة الاجتماعية والحضرية في ما وراء الحي، أي على مستوى الجماعة[414]. فمثلما ان حقيقة المدينة لا تكمن في المدينة نفسها، فإن حقيقة ما يجري داخل أحياء الضواحي HLM (المساكن المنخفضة الإيجار) لا تكمن في الأحياء نفسها [415] .

[412] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , op,cit. p.p.47-48.
[413] Ibid, p.40.
[414] Ibid.p.27
[415] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p23

وبما أن "المجال سياسي وايديولوجي يقول لوفيفر، فانه بالتالي، حامل لاستراتيجيات، وتناقضات، وصراعات. فصارت المدينة منذئذ رهانا سياسيا يفتح الطريق أمام الاحتجاج ، وبالتالي أمام أفق جديد، بل ممكن[416].

فماذا يقصد لوفيفر بالحق في المدينة؟

" الحق في المدينة "هو بالتأكيد، ليس لا حقا طبيعيا، ولا حقا تعاقديا". وبعبارات "ايجابية" ما أمكن، انه يعني حق المواطنين– الحضريين، والجماعات التي يشكلونها على أساس علاقات اجتماعية للظهور في كل الشبكات وقنوات التواصل، والاعلام، والتبادل. وهو ما لا يتعلق لا بإيديولوجيا تعميرية، ولا بتدخل هندسي معماري، وإنما بجودة أو خاصية أساسية للمجال الحضري: وهي المركزية. فلا واقع حضري، كما يؤكد على ذلك لوفيفر دون مركز: دون اجتماع لكل ما يمكن أن ينشأ في المجال وينتج فيه، بدون لقاء حالي أو ممكن لكل الأشياء والذوات[417].

فإقصاء جماعات وطبقات وأفراد من الحضري بالنسبة للوفيفر، يعني أيضا اقصاؤهم من الحضارة، ومن المجتمع. فالحق في المدينة يقوم على رفض التهميش والاستبعاد من الواقع الحضري من طرف تنظيم تمييزي واقصائي. فهذا الحق الذي للمواطن يعبر عن الازمة، التي لا محيد عنها للمراكز المنشأة على أساس التمييز كمراكز القرار والثروة والقوة والإعلام والمعرفة، والتي تلفظ في مجالات هامشية أولئك الذين لا يشاركون في الامتيازات السياسية. انه يشترط أيضا الحق في اللقاء والاجتماع، في أمكنة وحول أشياء ينبغي أن تستجيب لبعض "الحاجات" الأساسية، وبعض الوظائف البسيطة والعابرة للوظائف: ك"الحاجة" للحياة الاجتماعية ولمركز ما، والحاجة لوظيفة اللعب، والوظيفة الرمزية للمجال[418] ...

تعكس سيرورة التحضر الشامل، في نظر لوفيفر، معنى وهدف التصنيع. فالمدينة التقليدية انفجرت بفعل التأثير القوي للتصنيع، الذي فرض عليها منطق المردودية

---

[416] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , op,cit.p41

[417] Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, op,cit, p.p. 21-25.

[418] ibid,p. 100

والانتاجية الذي دمر كل شكل من الابداعية والتلقائية، الى الحد الذي صارت فيه الحياة اليومية مستلبة ومطبوعة بتردي الحياة العقلية والاجتماعية. فإذا كانت المدن ساهمت بشكل كبير في انطلاق الصناعة، فان هذه الاخيرة ستستولي عليها بسرعة، مفضية الى اختلال النسيج الحضري المشكل من قبل، ومؤدية الى اعادة تشكيل مراكز–المدن، والى تمديد غير متناسب للهوامش الحضرية. إننا نعيش إذن، تحت تأثير التصنيع تحضرا مفرطا للمدن، التي تجاوزت بشكل واسع حدودها وامتدت على مجالات ترابية بأبعاد غير مألوفة، والى انفجار للمدينة، ومراكزها القديمة، التي صارت مهجورة أو على العكس محتلة بأنشطة جديدة خدماتية، ومستعمرة من طرف فئات اجتماعية ميسورة، أو أيضا تتحول لمركز استقبال للاجئين، و"غيتو" بالنسبة للفئات الدنيا والمحرومة كما في الولايات المتحدة الأمريكية[419].

وهكذا فبالنسبة لهنري لوفيفر "المدينة العمل الابداعيville œuvre "، التي كانت موجودة قبل المجتمع الصناعي، ستختفي تدريجيا أمام تراكم الثروات، بالنظر الى ان القيمة الاستعمالية تميل الى ان تخضع للمنطق التجاري. وبتعبير آخر، ففي حين ينبغي للمدينة أن ترتبط بالقيمة الاستعمالية، فإن تعميم البضاعة عبر التصنيع أدى الى تدمير المدينة المعيشة وفق هذا النمط. فالقيمة التبادلية، التي صارت أعز ما يطلب، بررت انهيار العيش الاجتماعي، واختزاله في فعل السكن. فقد صارت المدينة بالفعل مجالا واسعا ضروريا للنمو الاقتصادي، حيث القيمة التبادلية مفضلة، وحيث العقلانية الاقتصادية والمالية يفرضان نفسيهما وحيث الهدف هو البناء من أجل "السكن" فقط. خلف ذلك تختفي، حسب لوفيفر، أنماط تدخل تعميرية موجهة من طرف استراتيجيات رأسمالية.

فإلى جانب تعمير "الأشخاص ذوي الإرادة الطيبة" المستلهم من النزعة الانسانية الكلاسيكية والليبرالية، والتعمير الدولتي، "التقنوقراطي والمنهجي" المهيمن عليه من طرف العلم والتقنية[420]، يشير لوفيفر إلى تعمير المنعشين المفكر فيه والمنظم من أجل السوق، بهدف الربح. في هذا النمط الثالث من التعمير، انبثقت أشكال المنطق الشمولية لتسليع

[419] Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, op,cit, p.101.

[420] على غرار 95 مقترحا حول تخطيط وبناء المدن المقترح من طرف لو كوربوزييLe Corbusier في ميثاق أثينا...

المجال و بالتالي اضفاء طابع الانسجام وتنميط المجال والحياة نفسها، وتشكيل أقطاب قرار كبرى في مراكز–المدن، وازدهار وتقوية وتعزيز الضواحي. هنا سيتحدث لوفيفر عن "تحضر مجرد من الحضرية " من أجل نعت هذا النمط من التمدن المنظم وفقا لمنطق التبادل والقيمة التبادلية، والاستهلاك الذي يعلو أي شيء آخر[421].

يمكن القول ان لوفيفر أفصح في كتابه "الحق في المدينة" عما بدا له يشكل دلالة التحولات المعاصرة التي مست المجال الاجتماعي وقدم برنامجا للأبحاث، من أجل بلورة علم للمدينة، يمثل أداة لبرنامج سياسي يستهدف: اولا تطوير المواطنة، أي ان يعيد للسكان الحق في المشاركة النشيطة في الحياة وفي تدبير المدينة، و ثانيا العمل على جعل السكان الحضريين يعيدون تملك المدينة بكل أبعادها المجالية، والرمزية، والاقتصادية.... وبتعبير آخر، كان لوفيفر يأمل الانخراط في تفكير وفعل حول المدينة بهدف اتاحة الفرصة للإنسان، للعثور من جديد على مكانته الحقيقية فيها[422].

فمن أجل إعادة تشكيل المدينة، ليس المدينة التي اختفت، وإنما التي تحتاجها الحداثة، من الضروري، حسب الفيلسوف الماركسي، "التفكير في المستحيل من أجل ادراك كل حقل الممكن". هكذا اقترح برنامجا للأبحاث حول المدينة، حتى لا تنحصر هذه الاخيرة في مجرد انتاج للأشياء، وإنما تصير من جديد "عملا ابداعيا oeuvre"، بالمعنى الذي تصبح فيه مشكلة بالعلاقات البشرية في شروط تاريخية جد مميزة، فالمدينة هي أيضا، وخصوصا، نتاج لنشاط انساني حسي، ومعيش ثقافي وحضاري لوحدة من الحياة الاجتماعية. وبتعبير آخر، المدينة بالنسبة لهنري لوفيفر هي واقع معقد لا يمكن أن ينفصل، لا على ما يحتويه، ولا على ما يضمه [423].

5.المدينة باعتبارها منتوجا وبوصفها وسيلة للإنتاج:

إن المدينة والحضري الحديثين، كما عاينهما لوفيفر في سنوات الخمسينيات والستينيات، لا يمكن أن يعتبرا ك"عملين ابداعيين " بالمعنى الواسع والقوي للكلمة. يتعلق الأمر

[421] Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, op,cit, p.102.
[422]Ibid,p. p. 101
[423]Ibid, p. 108

بالأحرى بمنتوج أو انتاج بالمعنى الماركسي للكلمة وبوسيلة للإنتاج في الآن نفسه. وعندما وظف الباحث مفهوم الانتاج، فهو لا يقصد فقط مظهره الاقتصادي، وإنما يريد التأكيد أيضا على السيرورات الارادية والمتحكم فيها إلى حد ما، مثل الممارسات الاجتماعية والتفاعلات، والعلاقات – الصراعية أحيانا– والتمثلات الاجتماعية الجارية في مختلف العوالم الاجتماعية والمجالية[424].

ففي أساس فكر لوفيفر نفسه حول المجال توجد فكرة تبعا لها" المجال ليس فارغا أبدا، فهو يتضمن دائما معنى". وهكذا، فلوفيفر لا يتردد في نقد التصورات التي تدرك المجال هندسيا، كما لو كان "مجالا فارغا". وفي صلب تحليل المجالات المقدم من طرف لوفيفر يوجد الاثبات التالي:" المجال (الاجتماعي) هو منتوج (اجتماعي)". هذا الاثبات له اربع نتائج.

أولا، أن المجال–الطبيعي (الطبيعة) يتراجع أكثر فأكثر.

ثانيا، كل مجتمع، وكل نمط انتاج ينتج مجاله. المجال الاجتماعي يتضمن، عن طريق تغيير أمكنة ملائمة، علاقات انتاج اجتماعية، مثل العلاقات البيو–فيزيولوجية بين الجنسين، والأعمار....وعلاقات الانتاج، مثل تقسيم العمل وتنظيمه(النظام التراتبي). سيرورة الابداع تفترض مجالات ترابية خاصة مقترنة بالإنتاج، بالمنع والقمع. وفي نهاية هذه السيرورة، المجالات المهيمنة بمقدورها قولبة ونمذجة المجالات التابعة للمحيط.

ثالثا، إذا كان المجال منتوجا، فالمعرفة التي لدينا عنه، تعيد انتاج وتفسر سيرورة الانتاج. ومن أجل الانتقال من إدراك للأشياء في المجال إلى انتاج المجال، فمن الضروري التوفر على تفسيرات أخرى. يشير لوفيفر الى الطابع الجدلي لهذا الفهم. فهو يقترح إذن تمييزا بين الممارسات المجالية (الممارسات التي هي متعلقة بالواقع اليومي والواقع الحضري)، وتمثلات المجال ، أي تصوراتنا(انها المجال المتصور، مجال العلماء، وخبراء التخطيط، وخبراء التعمير، والتقنوقراط "المقطعون والمهيئون) ومجالات التمثل، أي المجال المعيش من خلال الصور والرموز التي تواكبه(أي مجال السكان، والمرتفقين، لكن أيضا بعض

[424]Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, op,cit, p108

الفنانين). هذه الكيانات الثلاثة، يتدخل كل واحد منها بطريقته، في انتاج المجال، بقوة إلى حد ما تبعا للشروط المحلية والفترات.

ورابعا وأخيرا، كل نمط من الانتاج يفترض مجالا خاصا به، والانتقال من نمط إلى آخر يخلق بالضرورة انتاج مجال جديد. فالأسئلة المهمة هي إذن، تبعا للوفيفر، معرفة: أولا كيف نتوصل الى تحديد المجالات الصاعدة، ثم في أي لحظة نكون بصدد نمط انتاج جديد[425]؟

ان مفهوم انتاج المجال، عند لوفيفر يستند إلى عنصرين أساسيين، هما: المدينة والتعمير . فبالنسبة للوفيفر، انتاج المجال الحضري مهيمن عليه من طرف سلطة الدولة ومن طرف خبراء التهيئة اوالتعمير. حيث تلعب سلطة الدولة دورا محوريا في الحفاظ على هيمنة المركز على المحيط وفي ربط المحلي بالعولمي[426].

علاوة على ذلك، خبراء التهيئة والتعمير، ينتقون ويجردون المجال لفائدة طبقة ما. وفي الواقع، انهم يتدخلون في مجال فارغ، وعاء موجه لاحتضان مضامين مجزأة. نوع من الواسطة المحايدة التي يمكن للأشياء والافراد والمساكن فيها أن تدمج. لهذا أحال لوفيفر على خبراء تهيئة باريس من طرف البارون هوسمان(1852–1870) و بناء برازيليا من طرف أوسكار نيمير (1956–1960) كأمثلة جلية على نتائج المجال المتشظي وعن المنطق المتحيز لخبراء التعمير[427].

هنري لوفيفر والسعي لتجاوز الازمة.

و لأن لوفيفر لا يريد أن يقف عند التفسير والنقد، إنه يريد أن يحمل وسائل لخلق حياة وإطار حضري جديد، فهو يريد تغيير المدينة . "نحن أقوياء" يقول لوفيفر، في ميدان المعرفة الخالصة، لكن مفصولين عن الممارسة. وبالنسبة له كل ممارسة تفضي للسياسي، وبدون تغيير لعقلانية التخطيط وتهيئة المجال، لن يكون هناك اخذ للحاجات

[425] Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, op,cit, p, p. 109
[426] Ibid, p. 110
[427] Ibidem

الاجتماعية بعين الاعتبار. فشرط مدينة كعمل مشترك وجماعي، وانجاز المجتمع الحضري، يفترضان بالضرورة فعلا وبرنامجا سياسيا[428]..

ان فكرة الحق في المدينة مسألة تبدو مهمة، من جهة بسبب تراجع الاهتمام الملاحظ في الوقت الراهن تجاه الأفكار التي أبدعها هنري لوفيفر حول هذا الموضوع، ومن جهة أخرى لأن حركات اجتماعية مختلفة نشأت مؤخرا للمطالبة بالحق في المدينة. كما ان الاستيلاب المجالي المتجسد في المدينة الحديثة يفترض بالضرورة التحرك، لأن أزمة المدينة تهدد المجتمع بكامله. وبالتالي "فالغزو الديمقراطي للمدينة يتيح تجاوز أزمة المجتمع الرأسمالي.

هكذا أبرز لوفيفر أن الظاهرة الحضرية تفترض استراتيجية معرفية، قائمة على تداخل التخصصات العلمية، بما يسمح بالحديث عن علم المدينة، يساعد على إدراك الظاهرة الحضرية في امتدادها وتعقدها. هذه الاستراتيجية تقتضي أيضا نقد المجتمع ومؤسساته في تدخلاتها الحضرية، في ما وراء الايديولوجيا المهيمنة التي تحجب الفوضى الذي توجد في المجتمع. وما أن يتم اكتساب المعرفة، حتى ينبغي بلورة استراتيجية سياسية، والانتقال إلى برنامج اصلاح حضري[429].

وانطلاقا مما ورد في مؤلفه "الحق في المدينة"، فمن أجل إعادة بناء المدينة، ليس المدينة التاريخية، وإنما المدينة الحديثة المحررة، ينبغي الانطلاق أولا من تجديد المعارف حول المدينة[430]. ثم وضع برنامج بحث ضروري من أجل إدراك هذا الواقع الجديد والتوفر على وسائل للقدرة على الفعل فيها. فلوفيفر يدعو الى بلورة مفاهيم جديدة وأسئلة تتوجه نحو البحث في الممارسات، والمشاركة في الحياة الحضرية، وبتعبير آخر نحو الأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية المحايثة للمجتمع الحضري[431]. كما ان تحقيق مجتمع حضري يفترض ثانيا استراتيجية سياسية، أي قوة اجتماعية وسياسية قادرة على تجسيد هذه الوسائل المتبلورة "نظريا". هذه المهمة ملقاة في نظر لوفيفر على عاتق الطبقة

[428] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain op,cit. p42

[429] Ibid. p79.
[430] Ibidem
[431] Ibidem

العاملة. لهذا يقترح صياغة برنامج سياسي للإصلاح الحضري. وتشجيع أشكال معمارية جديدة تدمج البعد الاجتماعي مع الانفتاح على بعد الخيال تتيح للإنسان تحويل المدينة ، أي ك"عمل ابداع"، بمعنى حامل للممارسات الاجتماعية المستقلة. و يدافع لوفيفر بقوة عن ضرورة إعادة تملك المجال الحضري من طرف المواطنين كنقطة انطلاق من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي للمجتمع. فبالنسبة له تحقيق سيرورة "التجديد الاجتماعي" هذه تمر عبر تأكيد الحق في المدينة[432].

ان لوفيفر وضع فعلا المدينة والحضري في قلب التفكير في المجتمعات المعاصرة حول العالم الحديث، وتشكلها وتطورها، مع ملاحظة خصوصيتها المزدوجة الاجتماعية والمجالية[433]. و كماركسي، يتصور لوفيفر تنظيراته كأدوات موجهة لفهم العالم من أجل تغييره، و ان كانت السوسيولوجيا الحضرية الماركسية الفرنسية استفادت كثيرا من التمويلات العمومية، كما أشار الى ذلك جون مارك ستيبي وهرفي مارشال، وخصوصا من وزارة التجهيز التي أنشأت سنة 1966، فأشرفت على إنجاز أعمالا عديدة ألهمت السياسي والخبير في التخطيط، المنشغلين بفهم أفضل لمدخلات ومخرجات التخطيط الحضري[434].

و يتضح من خلال تأكيد هنري لوفيفر على الحق في المدينة، الى أي حد ان ارادته في بلورة نظرية حول المدينة كشفت عن طريق أخرى غير تلك المفتوحة من طرف باحثي مدرسة شيكاغو، الذين حولوا كيان المدينة الى كيان طبيعي .كما انه تميز ايضا عن فريق شومبار دو لوف الذي لم فكر في المدينة من زاوية ميكروسوسيولوجية، ولم يتمكن أحيانا من وضع مسافة مع التعمير الاجرائي كما سنتناول ذلك لاحقا.

[432] Laurence Costes , Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain op,cit.. p45
[433] Henri Lefebvre, Espace et politique. Le droit à la ville II, op,cit, p.p. 21-25.
[434] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p.18.

7.حدود السوسيولوجيا الحضرية الماركسية.

إذا كانت المقاربة الماركسية قد ساهمت في توضيح الرهانات السياسية الخفية إلى حد ما للمسألة الحضرية ، إلا أن ذلك لا يمنع أنها لم تعرف كيف تتجنب عدد من المزالق، منها[435] :

أولا، تميل هذه السوسيولوجيا– على الأقل في توجهها البنائي– الذي ليس توجه لوفيفر، إلى نسيان الساكن الحضري قاطن المدينة وقدراته على اللعب مع القواعد المؤسساتية، دون حساب أنه غالبا ما تختزل الدولة في نوع من الصخرة المتراصة ، كما لو أن الأمر يتعلق ببنية متجانسة، لا تتضمن أي تناقضات داخلية. وبشكل مواز، هذه السوسيولوجيا غالبا ما تحولت إلى نزعة غائية ، دون الانتباه إلى أنه ليس كل شيء يمكن أن يقترن بقصد أولي للمجتمع أو الدولة[436]...

وأيضا، من الواضح ملاحظة أن السوسيولوجيا ذات الوجه الماركسي كانت عاجزة عن التفكير في سيرروات التمايز الحضرية. والحال أنه إذا كانت الحياة الحضرية من وجهة نظر ماكرو–سوسيولوجية تنزع الى تنميط أنماط عيش السكان الحضريين من خلال أساليب لباس أو طرق في التغذية تمت عولمتها. مثال: انخفاظ الوقت المخصص لتناول الوجبات، استعمال الفرن الكهربائي. يبقى أنه انطلاقا من اللحظة التي يفضل فيها مستوى ميكرو–سوسيولوجي، يتم الانتباه الى كل تعقد الحياة الحضرية، فلنأخذ كمثال فقط على مستوى الموسيقى، حيث يتوفر كل واحد على سجل ما يفتأ يتعقد: من موسيقى البوبpop إلى الموسيقى الكلاسيكية، مرورا بموسيقى الروك rock، والهيب–هوب hip–hop ، وموسيقى العالم world music ، والتيكنوtechno ، والهارد –روكhard rock ، والجازjazz ، والموسيقات المحلية musiques régionales . فبجعلها اعادة الانتاج، والاستلاب، وصراع الطبقات، العصا السحرية التي تفضي الى حقيقة العالم الاجتماعي، وبشكل خاص حقيقة تأثيرات الرأسمالية، لم يكن علماء الاجتماع الحضريون ذوي التوجه الماركسي، في مستوى التفكير في هوية الانسان الحضري بشكل مخالف لنمط الهوية

[435] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit p.25
[436] Ibidem

القابلة للتغير و الغفلية المستودعة في موقع أو وظيفة محددة. فالهوية الذاتية هي هنا متداخلة مع موضوعية العالم الحضري(صراع الطبقات، علاقات الهيمنة....) ،لدرجة لا تصبح معها سوى نتاج للعلاقات الطبقية. فالحضريون يفكر فيهم إذن كعناصر مكافئة لبنية. وبتعبير آخر، تظهر الحياة الحضرية كحياة دون آخر، مجردة من الغيرية، اخذا بعين الاعتبار أن الآخر محروم من هوية شخصية غير قابلة للاختزال. فالاختلاف بين–شخصي في هذه الحالة غير مفكر فيه، و الوجودية للغير تذوب ضمن هوية مصير مشترك [437].

وإضافة إلى ذلك يتابع الباحثان، مثل هذا المنظور يبدو يفصل العلاقات الاجتماعية عن مجالها الترابي، مجال الفعل الواقعي، بحيث أن المجال الحضري يبدو وكأنه ليس له أي تأثير على الحياة الاجتماعية، وبالتالي أي وضع تفسيري. وفي هذا الصدد، أشار جون ريمي وليليان فويي في منتصف السبعينيات، إلى أي حد تعطي السوسيولوجيا الحضرية الماركسية مكانة ثانوية للمجال في تأويل الدينامية الحضرية. فالعامل المجالي لا يظهر فيها كعامل تفسيري، لدرجة يتولد لدى الباحثين أحيانا الانطباع بأن صراع الطبقات يتم خارج كل إطار مجالي، كما لو أنه يجري فوق" وسادة هوائية[438].

لكن كل هذه الحدود لا تكفي لتفسير لماذا عرفت هذه السوسيولوجيا الحضرية تراجعا مهما ومفاجئا خلال سنوات الثمانينيات. فبالنسبة لميشيل أميوت Michel Amiot، السوسيولوجيا الحضرية النقدية ذات التوجه الماركسي، اختفت من المشهد السوسيولوجي عقب نهاية برامج البحث الوطنية الكبرى، التي انطلقت خصوصا مع لجنة البحث الحضري التابعة لوزارة التجهيز. وعلى نحو ما، فقدت هذه السوسيولوجيا موضوعها في الوقت الذي جددت قوانين 1983 حول اللامركزية بشكل مهم طرق الفعل السياسي. وبالفعل، الدولة لم تعد قادرة على الظهور كفاعل مركزي باستطاعته التحكم في كل شيء، بالقياس الى تعدد الفاعلين الآخرين، المشاركين بكيفية أو بأخرى في اتخاذ القرار. واليوم، انها الجماعات المحلية بشكل خاص التي وراء طلبات البحث[439].

---

[437] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit, p. 25

[438] Ibid, p.26

[439] Ibidem

الفصل الرابع:

نحو سوسيولوجيا لإنتاج المجال الحضري

إذا كانت السوسيولوجيا الحضرية ذات المرجعية الماركسية، قد تميزت بنقذها لقراءة مدرسة شيكاغو للمدينة والحضري، واهتمت بالكشف عن اليات انتاج هذا المجال والفاعلين المنخرطين في سيرورة هذا الإنتاج، وكذا الكشف عن الرهانات التي تحكمه، فهذا لم يمنعها بدورها من الوقوع في منزلقات حاول باحثون اخرون تجاوزها من خلال استحضار عوامل اخرى متدخلة في هذا الإنتاج لم تعرها القراءتين السابقتين أهمية في تحليلهما. ونشير في هذا الصدد الى ما جاء به كل من هنري شومبار دولوف بوصفه للمدينة كنظام بين شخصي، وكذلك ميشيل دوسيرتو من خلال اعتباره لاستعمال المجال بمثابة انتاج له. فما هو الجديد الذي حملته هاتين القراءتين؟

I.هنري شامبار دو لوف Chombart de Lauwe: والمدينة بوصفها نظاما بين شخصيا.

1.خصائص البحث السوسيولوجي لدى شومبار دولوف.

يعتبر عالم الاجتماع والانثروبولوجي الفرنسي بول هنري شامبار دو لوف Chombart de Lauwe (1913–1998) ، التلميذ السابق لمارسيل موس، أول من سيهتم بشكل فعلي بقضايا المدينة، في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، مدشنا بذلك السوسيولوجيا الحضرية الفرنسية[440] . وتستعيد أعماله الانشغالات النظرية لموريس هالبڤاكس حول الوسط والسياق، إضافة إلى انفتاحها على التوجهات المفاهيمية لباحثي مدرسة شيكاغو[441]. وهكذا، فإذا كان شومبار دو لوف قد ركز في بداية أعماله النظرية على الحضري من منظور مورفولوجي، مستلهما من دوركايم و هالبڤاكس الطريقة التي تتوزع بها الساكنة في المجال، والهجرات الداخلية الى المدينة وشكل التجمعات الحضرية والسكنية، فانه سرعان ما سينهال من أعمال مدرسة شيكاغو، حيث يعتبر من أوائل الباحثين الذين عرفوا بها في فرنسا[442] ..

[440] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit .p.84.
[441] Vincent Kaufman et autres, Théories , op,cit. p. 636.
[442] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit.p.84.

هكذا سيتم ربط أعمال شومبار دو لوف أحيانا بأبحاث مدرسة شيكاغو، التي كانت غير متداولة حينها في فرنسا، هذا على الرغم من أن معرفته بأدبيات هذه المدرسة كانت محدودة. الا انه بحديثه عن ما يسميه "مجالا اجتماعيا espace social " يتميز عن الايكولوجيا الحضرية الأمريكية، ويجدد العلاقة مع مورفولوجية علماء الاجتماع الفرنسيين، لكن مورفولوجيا تم اغناؤها بإسهام الجغرافيا البشرية، وخصوصا اعمال ماكسيميليان سور Maximilien Sorre. وهكذا يدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بشكل تزامني لمختلف المجالات (الجغرافي، الديموغرافي، الاقتصادي، الثقافي، الأنثروبولوجي، التواصلي، الخ)، بغاية ادراك تأثيرات بعضها على البعض الآخر و تحديد النتائج خرائطيا. وبشكل خاص وضع خرائط تعكس في الحاضر مختلف أنماط المجالات الاقتصادية والديموغرافية، والثقافية، والدينية. فهو يشير الى انه يمكننا القول ان البنيات المجالية كما تبدو لنا، محددة في جزء منها بالشروط المادية والتقنية وفي جزء آخر بالتمثلات الجماعية. ومن جانب آخر و بالنسبة للباحث ،فان الوسط والبنيات المجالية يمكن أن يتغيرا بشكل طوعي تبعا للحاجات المادية والمعنوية للساكنة[443].

ويبدو البحث بالنسبة لشومبار دو لوف، "مقاربة كلية" ينبغي أن يتم فيها تجاوز الحدود المتعددة. أولا، تجاوز خطوط التمييز بين مستويات العمل العلمي: البحث الأساسي، والبحث الموجه، والبحث التطبيقي، والبحث الملتزم او النضالي، حيث لا يعلو الواحد منهم ضد الآخر، وإنما يتكاملون فيما بينهم ويساهمون في تطور المعرفة. ثم تجاوز الحدود بين التخصصات العلمية: فشامبار دو لوف، وعيا منه بأن كل باحث يتوفر على أدواته المفاهيمية والمنهجية الخاصة، فهو يدافع عن فكرة فائدة ونجاعة التقارب بين عدة مقاربات نحو نفس الموضوع ،وذلك من أجل توضيح بشكل آمن التعقد وخلق نقاش قادر على طرح أسئلة جديدة. وقد رفض شامبار دو لوف الحدود المغلقة بين التخصصات. فالبحث الميداني بالنسبة له هو البحث الذي لم يتردد في مواجهة معارف متنوعة (جغرافيا، تاريخ، سوسيولوجيا، ايكولوجيا، اقتصاد، ديموغرافيا، الخ) ، كغاية له تحسين

[443] Thierry Paquot, Un sociologue à Paris, Dossier Paul-Henry Chomart de Lauwe et L'histoire des études urbaines en France, in Espaces et Sociétés, N 103, 2001.p15

شروط حياة السكان الحضريين ومساعدة خبراء التعمير على فهم أفضل للحياة الحضرية بغاية انجاز العمليات التي تستجيب لانتظارات الساكنة. إنه بحث يجب أن يلهم "أصحاب القرار". هكذا اعتبر شامبار دو لوف أن معرفة "وسط حضري " ما ،لا يمكن أن تتحقق بالاستناد إلى تخصص معرفي وحيد، بل تتطلب معلومات من طبيعة مختلفة.

ان هاجسه لفهم "المجال الاجتماعي الذاتي"- المجال المتمثل والمعيش- في علاقته ب"المجال الاجتماعي الموضوعي" – المجال المادي- فتح الطريق بكيفية أو بأخرى لمقاربات متعددة منشغلة بابراز الى أي حد بناء الشخصية هو في نفس الآن اجتماعي ومجالي، جسدي ونفسي. وبتعبير آخر، ففي علاقته التطورية والمتعددة الابعاد مع المجال، يصل الفرد الى بناء علاقته بالعالم[444]. وأخيرا، فيما يخص التصدعات او الشروخ بين المناهج، فبالنسبة له لا تتعارض المناهج الكمية والمناهج الكيفية. فمن المأمول بالأحرى بالنسبة لشومبار دو لوف اللجوء الى تنوع المناهج لإدراك الواقع بطريقة دقيقة أكثر[445].

اجمالا، لقد اراد شومبار دو لوف بناء سوسيولوجيا تطبيقية. هذه السوسيولوجيا ليست هدفا "علميا"، وإنما خط سير، والتزام[446]. وبالنسبة له البحث لذاته لا أهمية له، فهو لا يريد فصل البحث عن تأثيراته السياسية، ما دام أنه مقتنع بان المعرفة ينبغي أن تغذي الفعل والعكس صحيح. و بالتالي فالمقاربة الكلية بالنسبة للسوسيولوجيا المطبقة في مجال التهيئة الحضرية ليست فقط هدفا علميا، وإنما أيضا مسار عمل والتزام تبناه شومبار دو لوف طوال مسار حياته كباحث يسعى إلى أن يكون في أعماله السوسيولوجية مواكبا للذين في الأسفل، مع الحوار مع أولئك الذين في الأعلى. هكذا فتعبير "البحث–العملي" الذي سيتطور في بداية سنوات الستينيات لم يوجد بعد، لكنه مارسه[447].

---

[444] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit.p.84.

[445]Ibid. p88

[446] Thierry Paquot, Un sociologue à Paris, op,cit. p15.

[447]Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit.p 88.

2.المدينة كنظام بين شخصي.

ومن مواضيع البحث عند شامبار دو لوف (1956) سنجد الحياة اليومية وبشكل خاص أنماط الحياة الشعبية، والثقافة الشعبية، و ثقافة الفقير ، والثقافة العمالية، والتي يتم الحديث عنها غالبا في الخطابات السياسية أو الكتابات السوسيولوجية، معتبرا المدينة كنظام بين شخصي ،و التي تبدو للملاحظ أو المحلل من خلال تعقد علاقاتها والوضعيات التوافقية والسجالية إلى حد ما التي تنتجها.

و يعتبر الباحث ان الاهتمام الذي يوليه عالم الاجتماع للأسر العمالية يعود الى انها المتلقي الاكثر تأثرا بالاضطرابات الاقتصادية وبالاختلالات الاجتماعية. و بالنسبة له انطلاقا من الاكثر فقرا، أكثر منه انطلاقا من الميسورين ، من الممكن الحكم على حالة حضارة ما.

و في هذا يذكر شومبار دولوف ان الحياة اليومية للإنسان الحضري لا يمكن أن تدرك بالاستناد إلى سلم مجالي وحيد، فمن الملائم الاهتمام، بالإطار الجهوي كما باطار الحي والمقاطعة و كذلك بإطار الشارع. و قد شكل الاخذ بعين الاعتبار مختلف الابعاد غير المتراتبة لوحدات الحياة الاجتماعية انشغالا اساسيا لدو لوف، و نجده في كل أعماله، لأنه مقتنع بأنه مهما كان السلم المجالي المعتمد –من الماكرو إلى الميكرو– فهو يكشف عن عنصر من العناصر المشكلة للشخصية المدروسة [448].

ويعتبر شامبار دو لوف أن تنظيم المجال في الجهة والمدينة، والحي، والسكن، يستجيب لعدد من المعايير، وضوابط المجتمع التي تفرض نفسها على الافراد والجماعات في الحياة اليومية. الأمر كذلك أيضا بالنسبة للعمل في المقاولة، وبالنسبة للحياة الأسرية في المسكن، وبالنسبة للاستهلاك في المحلات التجارية الصغيرة أو في المساحات الكبرى، وبالنسبة للمدرسة، وبالنسبة للتنظيمات البلدية، وبالنسبة للحياة السياسية المحلية. الشيء الذي دفعه الى طرح السؤال، هل ينبغي الاستنتاج بأن الطبقات الشعبية خاضعة فقط لسيرورة إعادة إنتاج موجهة من طرف الطبقات الحاكمة؟ .خاصة انه يعتبر ان المدن هي بوثقة الحريات الديموقراطية ومكان مفضل للاكتشافات العلمية. لكن يبقى السؤال

[448] Thierry Paquot, Un sociologue à Paris, op,cit. p15..

دائما ودون تردد في تكرار ذلك بالنسبة للباحث: لمن تنتج المدن اليوم وغدا؟ لأي فئة من الناس؟ ومن أجل الاستجابة لأي حاجات؟ ولأي تطلعات؟

لاحظ شامبار دولوف كتلة هائلة من سكان الضواحي، أجراء بالحد الأدنى للأجر، عمال مهاجرون، وعاطلون، وشباب تائه ، وأشخاص مسنون، يعيشون في وضعية تبعية تجعل من الصعب بالنسبة لهم الإفصاح عن أي شكل من التعبير. فهم لا يمكنهم المشاركة لا في الحياة السياسية، ولا في القرارات المتخذة، إما من أجل تهيئة بيئتهم دون الأخذ بعين الاعتبار حاجاتهم، وإما من اجل اهمال تلك البيئة [449].

و قد ارجع شمبار دولوف هذا الوضع الى جهل العلاقات الفعلية بين المؤسساتي ومعيش الحياة اليومية. و ان كان هذا الجهل يفسر ذاته حسب الباحث بالصعوبة التي يجدها الملاحظون الخارجيون في الفهم من الداخل كل ما لا يمكن أن يعبر عن ذاته، بمعنى كل ما تم حجبه، و كل ما هو كامن، أي كل الامكانيات الخفية. فهو يعتبر ان غنى الحياة المحلية محجوب بواسطة نقص في الثقة في الذات أمام الشخصيات التي تتمتع بنفوذ وحظوة وضعياتها، ومعارفها ومعلوماتها ووسائل تعبيرها[450].

و في هذا ميز دولوف غالبا بين الهامشيين الطوعيين ، مثل بعض مجموعات الشباب التي اختارت العيش في إطار جماعات ، والمهمشين بفعل الاستبعاد، والاحتقار، والاستغلال. و ان كان قد اثار الانتباه الى ان عدة باحثين أمريكو–لاتينيين أشاروا إلى أن ساكنة ضواحي المدن أكثر من مجرد ساكنة مهمشة، فهي مستغلة، إذ تلعب في النظام الاقتصادي القائم دورا يخدم في النهاية المجموعات المهيمنة.

ومقارنة بالضواحي القديمة، يشير دو لوف إلى أن الحياة الشعبية كانت تنتظم وتتمظهر غالبا بصرامة في الحياة الثقافية وفي الصراعات السياسية. في حين، اليوم كما يقول ،"التجمعات السكنية الكبرى" والمدن الجديدة في أوربا هي ببساطة أمكنة تراجع التعبئة

[449] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » Habiter, Produire : L'espace » in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 72, 1982, p.p.5-16.

[450] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation …» op,cit, p.p. 5-16.

الاجتماعية. وهو يرى ان هذا الأمر ربما صحيح بالنسبة لمدن الصفيح في بلدان العالم الثالث. و رغم ذلك يعتبر شامبار دولوف ان أوسكار نينيز Oscar Nuñez على حق عندما أشار إلى أنه بالنسبة لأمريكا اللاتينية، الاهمية السياسية ممكنة للبروليتاريا الرثة. و هكذا فشمبار دولوف يعتبر ان هذه الإمكانية موجودة في الواقع في كل مكان.

هكذا اذن فالمسألة الأساسية عند دو لوف، هي أن التعبير السياسي عن ساكنة ضواحي المدن تتجسد عبر التعبير الثقافي. وبالنسبة له من أجل فهم ذلك، من الضروري العودة إلى العلاقة بين المؤسسات والحياة اليومية: فساكنة الضواحي تخضع لقوانين ومعايير وسنن مفروضة عليها من الخارج، وفي نفس الوقت، هي متروكة لذاتها وتنظم ذاتها فيما بينها تبعا لحاجات يومية مستعجلة. وبهذا المعنى فهي غالبا مبدعة ماديا واجتماعيا، رغم بؤسها ونقص الموارد المادية لمنتجيها[451].

معنى ذلك أن الساكنة فاعل أيضا في إنتاج المدينة، من خلال سعيها إلى اسقاط تمثلاتها للذات، والقيم، وتصورها للعالم عموما، على مجالها الخاص الذي هو السكن، ومن خلاله على المجال العام أي المدينة. طبعا ليس كل الساكنة على حد قول الباحث، بل جزء منها فقط، وخصوصا ذلك الجزء الذي يتوفر على الوسائل الكفيلة بجعله قادرا على تغيير المجال الحضري تبعا لرغباته[452]، وإن كانت القدرة على التغيير تظل نسبية ومحدودة. ويوضح شامبار دو لوف قائلا انه يمكن لعدد من الناس بمساعدة الوسائل التي يتوفرون عليها حاليا تغيير هذا الوسط تقريبا كما يرغبون في ذلك، حيث يخضعون بشكل عميق لتأثير الوسط. من هنا يخلص الباحث الى انه ليست المدينة التي تصنع الناس، وإنما الناس الذين يصنعون المدينة [453]. ولعل المأساة الراهنة بالنسبة له آتية من أنه نادرا ما يكون نفس الناس الذين يخضعون لتأثيرات الوسط الأقوى ، هم ذاتهم الذين يتوفرون على وسائل تغييره .

---

[451] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation …» op,cit, p.p.5-16

[452] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p.84.

[453] Paul-Henry Chombart De Lauwe, L'avenir de Paris, les problèmes humains, in Esprit, Nouvelle Série, No. 331, 1964, p.p. 546-565.

وفي ما وراء دراسة دو لوف لتوزع الساكنة في مدينة باريس الكبرى وعلاقتها مع بيئتها الحضرية، حاول أن يفكر بكيفية أشمل في المجال الاجتماعي، حتى وان كان هذا التفكير ينطلق من ملاحظة خمس حالات من المجال الاجتماعي لباريس ، تمت دراستها تبعا لزوايا مختلفة. كما كان هذا البحث كذلك منتجا بشكل استكشافي، لأنه سمح بتقديم تمثيل مضبوط قدر الامكان تقريبا للمجال الاجتماعي باريس الكبرى. وهذه المعرفة حول المجال الباريسي ينبغي في نظر شامبار دو لوف، ان تتيح للسكان الذين يعيشون فيه الوعي بالطريقة التي يتموقعون بها في هذا المجال الملموس والكشف فيه بشكل واضح عن تطلعاتهم[454].

و يرى الباحث ان تغير المدينة، مثل باريس يتعلق أولا بالتمثل الذي لدينا عنها. وخلف تمثل باريس، انه تمثل المجتمع الذي يطرح نفسه، وخلف تمثل المجتمع الحالي، إنه تصور مجتمع المستقبل الذي يظهر. فمعرفة المجتمع وسيرورات تطوره، وحاجات وتطلعات الناس الذين يشكلونه، هو إذن هدف أول، والأبحاث ينبغي أن تنصب إذن وفق شمبار دو لوف على البنيات الاجتماعية وديناميات المجموعات الاجتماعية وعلى شروط الحياة والسلوكات وعلى الطريقة التي تتمثل بها مختلف الطبقات الاجتماعية المجتمع[455].

وفي حالة باريس يعتبر الباحث المدينة، مدن في كل تمركز حضري داخلي، و مجموع المراكز الحضرية في الجهة الباريسية الجديدة، تتم تبعا للبحث عن حرية أكثر فأكثر في اختيار العلاقات، وفي اختيار العمل، وفي اختيار المقتنيات، وفي اختيار الأنشطة الثقافية[456]. الشيء الذي يجعل الباحث يؤمن بفكرة ان المدينة الكبيرة لا يمكن أن تكون ميدانا للغزو بالنسبة لأرباب الصناعة، ولا حقلا مفضلا للربح بالنسبة للمقاولات التجارية الكبرى، ولا أداة قوة في يد سلطة ما. بل ينبغي أن تكون مكانا لالتقاء الناس القادمين

[454]Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p87

[455] Paul-Henry Chombart De Lauwe, L'avenir de Paris, les problèmes humains, op.cit, p.p. 546-565.

[456] Ibid, p.p. 546-565.

من آفاق مختلفة، والذين يريدون بناء جماعي لعالم يستجيب لرغباتهم[457]. من هنا فإن تهيئة المدينة المستقبلية ينبغي أن يكون في العلاقة مع تطور الحاجات والتطلعات[458]. حيث ينبغي أن تتوفر المدينة على حياة ثقافية أصيلة، وحياة اقتصادية ومالية ، يكون المسيرين المنتخبين فيها مسؤولين عنها، ويكون لها استقلال سياسي واقعي. فلا ينبغي أن تكون مجرد وسيط من أجل نقل الأوامر الصادرة عن السلطة المركزية[459].

هذا على نقيض الايديولوجيا المهيمنة للمجموعات التي في السلطة، التي تميل في تنظيمها للمجال إلى إعادة الإنتاج من اجل تمثيل المجتمع والحاجات والتطلعات الخاصة بمجموع الساكنة، في حين انها في الواقع تمثل مصالحها الخاصة. إنها غريبة عن التمثل الذي يمكن أن يكون للطبقات الشعبية عن حاجاتها الخاصة، إذا كانت لها امكانية الوعي بوضعيتها، وإذا كانت تتوفر على المعلومات والمعارف التقنية التي تتيح لها التعبير عن ذاتها، والمناقشة على قدم المساواة مع المسؤولين[460]. فالأمر اذن، يتطلب ان كل تنظيم للمجال يفترض تعريفا وتحديدا للعلاقات بين الساكنة والسلطة[461].

هدف شامبار دو لوف فيما يتعلق بهذه الدراسة، كما بالنسبة للدراسات التي أتت بعدها، هو الى جانب اغناء المعارف حول باريس الكبرى، العمل بحيث ان النتائج المحصل عليها يمكن أن تكون مفيدة للفاعلين في المدينة(خبراء التعمير والمهندسين المعماريين وغيرهم) ،وخدمة هدف تحسين شروط حياة السكان الحضريين. وكما أوضح تيري باكو Thierry Paquot، لدى شامبار دو لوف "البحث من أجل ذاته ليست له أي أهمية"، فما يأمله، هو بالضبط عدم فصله عن تأثيراته السياسية ما دام أنه مقتنع بأن المعرفة ينبغي أن تغذي الفعل والعكس صحيح[462].

---

[457] Ibid, p.p. 546-565.

[458] Ibid, p.p. 546-565.

[459] Ibid, p.p. 546-565.

[460] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » Habiter, Produire L'espace » in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 72, 1982, p.p.5-16.

[461] P.aul-Henry Chombart De Lauwe, L'avenir de Paris, les problèmes humains, in Esprit, Nouvelle Série, No. 331, 1964, p.p.546-565.

[462]Thierry Paquot, Un sociologue à Paris, op,cit. p20

فما يستهدفه شومبار دو لوف قبل أي شيء هو أن يبني سوسيولوجيا تطبيقية. فالباحث وزملاؤه حاولوا التفكير في طريقة جعل السوسيولوجيا مفيدة للمدن، بهدف تصحيح الاتجاهات السلبية في الحياة الحضرية[463].

و في قراءة سوسيولوجية لظاهرة التحضر و التقابل مركز–محيط، يرى شمبار دولوف ان التحضر ظاهرة سياسية وثقافية مثلما هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية. وان التصنيع والنظام الرأسمالي وجهاه نحو تركز اقتصادي ومركزية بيروقراطية، مع تدخل دول قوية أكثر فأكثر، في يد مجموعات اجتماعية مهيمنة[464].

إن تراكم الراسمال في المراكز الحضرية، ترافق كما أشار الى ذلك الباحث في دراسة لليونسكو، بتراكم للمعارف التي تعزز بدورها الرأسمال. و يميل تسارع هذا التراكم للمعارف العلمية والتقنية بالفعل إلى اتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي المتسارع أكثر فأكثر، إلى تزايد الرأسمال. هذا التزايد للرأسمال يتيح تسارع البحث والتطوير الصناعي، اللذين يحققان أرباحا جديد، وبالتالي تراكما أسرع للرأسمال. وهكذا الفارق و الهوة بين المدن المهيمنة والمناطق القروية، وبين المركز والمحيط ما تفتأ تتسع[465].

و يعتبر شومبار دولوف أن التقابل مركز–محيط ليس بسيطا دائما. فداخل المناطق المركزية يمكن أن تتضمن أحياء فقيرة ومتدهورة وتجمعات من المهاجرين. وإضافة إلى ذلك، حتى في المدن الأوربية، الطبقات الغنية تحتفظ لنفسها بمناطق في الضاحية ذات هوية وفخمة[466]. في فرنسا، في الأدب وفي الفن، روح الضاحية تفتن الطبقات الحاكمة، بشرط ألا تعيش في وسط "الشعب". فالضاحية الحمراء تخيف وكذا الأحياء العمالية في شرق باريس[467].

كما أن مراكز الأعمال في المدن تنقل أحيانا تبعا لتوجه ما. فالمقاولات قد تنتقل من المركز نحو الضاحية القريبة، ثم نحو المحيط البعيد إلى حد ما، تبعا لمعايير الضرر،

---

[463]Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit. p88

[464] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » op,cit, pp.5-16.

[465] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » op,cit, p.p.5-16.

[466] Ibid, p.p.5-16.

[467] Ibid, p.p.5-16.

المردودية، العقار المتوفر، وتوظيف اليد العاملة. وانتقالها يمكن أن يغير تماما توازن ميزانية جماعة محلية ما. و كون هذه المقاولات ومناصب الشغل التي تحدثها تجذب العمال وأسرهم، و تطرح مسألة السكن وتجميع قوة العمل. بذلك فمدن الضاحية والأحياء المحيطة يمكنها أن تكون فقط خزان لليد العالمة على شكل جماعات–مراقد، والتي تمثل التجمعات السكنية الكبرى تتويجا لصورتها الكاريكاتيرية. وبدلا من حياة شعبية غنية، ودينامية، ومبدعة ثقافيا كما في الضواحي القديمة، تحدث الرتابة وتترافق غالبا باختلال سيكولوجي وجنوح شبابي. وحاليا يقول الباحث، تتميز الحياة الاجتماعية في ضواحي المدن الأوربية بمغادرة المقاولات، التي تؤدي إلى البطالة واختلال اقتصادي متزايد[468].هكذا اذن، و نظرا للدور الرئيسي الذي تلعبه المقاولات في المالية المحلية ،حيث ان لها سلطة اقتصادية ومالية وسياسية يصعب عدم أخذها بعين الاعتبار، فبالنسبة للباحث التقابل مركز–محيط يميل إلى أن يعبر عن ذاته أقل جغرافيا منه اقتصاديا واجتماعيا[469].

و من جهة أخرى و في اطار علاقة الفرد بسكنه و ما يعنيه له، فرغم ان تفكير شامبار يتميز بثقة شبه مطلقة بالمقاربة العلمية من أجل توجيه السياسة، وعلى الرغم من تميزه برؤية أحيانا مبسطة حول الروابط بين المجالي والاجتماعي، فذلك لا يمنع انها راهنية فيما يتعلق بإدراكها للفرد ولسكنه، رافضا تأكيد أولوية الواحد منهما على الآخر. و يقترح شامبار دولوف بالفعل قراءة دينامية وغير نفعية لما تتطلع إليه الساكنة في مساكنها. والطموح بالنسبة له هو الكشف عن الابعاد الرمزية والوجدانية للسكن الأسري. فالبيت يعبر عن تصور للعالم، وعلاقة مع القيم وصورة للذات وللأسرة. فبعيدا عن أن يكون وظيفيا وعقلانيا فقط، فالسكن وثيق الارتباط ببناء الذات وب"تطلع" كل واحد لقيادة حياته بطريقة مستقلة. وبالتالي، فإذا كانت البنيات المجالية تؤثر في الناس، فإن هؤلاء لا يفتقرون للمواد من أجل تغيير هذه البنيات[470].

---

[468] Ibid, p.p.5-16.

[469] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » op,cit, p.p.5-16.

[470] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op. cit, p.84.

ويعتبر تحليل المجال الحضري لدى شمبار دولوف لم يتحقق فعلا بمجرد رصد للمميزات المادية للتجمعات السكنية وللصور الاجمالية لتنظيمه الاجتماعي الشامل. فقد كان من بين أهدافه كذلك تجاوز سوسيولوجيا السكن كما كانت تتناولها الاحصائيات الاقتصادية الوطنية، من اجل ملاحظة الوضعيات الواقعية للاستعمالات اليومية للمجال، وتطوير اثنولوجيا اجتماعية حول السكن[471]. فبالنسبة له لابد من الأخذ بعين الاعتبار توزع الساكنة، تبعا لأنماط حياتها و ورساميلها من أي نوع . و يفترض هذا الدخول في تفاصيل تنظيم النسيج الحضري، وفهم تفاوتات المجال الحضري والسكن، كما يفترض صورة مدققة عن النسيج الاجتماعي[472].ومن هنا السعي إلى فهم الأسباب التي وراء المسافات التي يحرص سكان المدن على إقامتها فيما بينهم.

ومن الضروري التذكير بأن كلمة مجال ، في أبحاث شومبار دولوف لا توظف إلا مقترنة بنعت يحدد معناها. ويعد مفهوم المجال السوسيو–جغرافي الذي يأخذ بعين الاعتبار في الآن نفسه المسافات الاجتماعية، و توفر الأشياء بعضها في العلاقة مع البعض الآخر في إطار مادي ما، هو المفهوم الذي اعتمده الباحث. ويدمج فيه المجال الطبيعي والمجال المبني. ومن أجل دراسة سيرورات تملك هذا المجال، فهو يؤكد على الممارسات و الادراكات والتمثلات، والرغبات والقيم و المخيال المرتبط بهذا المجال. ومفهوم البيئة سيعتمده من أجل الحديث عن المجال السوسيو–جغرافي بخصوص التحولات التي يخضع لها من جانب الناس والفعل الذي يمارسه عليهم...

و بالنسبة لشومبار دولوف فانه يتمثل تملك المجال، في امكانية التحرك، والاسترخاء، والحيازة، والفعل، والشعور ، والاعجاب، والحلم، والتعلم، والابداع، تبعا لرغباته وتطلعاته ومشاريعه. ويتوافق مع مجموعة من السيرورات النفسية والسوسيولوجية التي تتموقع في العلاقة ذات–موضوع، وبين الذات (الفرد أو الجماعة) التي تملك المجال، والأشياء

[471] Ibid.p.84.

[472] Jean-Pierre FREY , " Paul-Henry Chombart de Lauwe : la sociologie urbaine française entre morphologies et structures ", in : *Espaces et société*, n° 103 : *Paul-Henry Chombart de Lauwe et l'histoire des études urbaines en France*, Paris, L'Harmattan, 2001, p.p.27-55.

المرتبة حوله في الحياة اليومية. وهو يقرن بين ممارسات وسيرورات معرفية وسيرورات عاطفية[473].

كما ان تملك المجال المبني هو أيضا تملك جمالي. فالعلاقات مع الألوان التي عن طريقها الذات تنجذب إلى حد ما، والأشكال التي يشعر بأنها متناغمة إلى حد ما، وعلاقاتها مع الضوضاء والروائح، ولعبة الأضواء، فالمنظورات حسب دولوف يمكن أن تعطي انطباعا بالمتعة والامتلاء والتملك. بينما القلق الناتج عن تسويات مزعجة يمكن أن يمنح انطباعا للمرء بأنه غريب. وبالنسبة له ففي تقاطع مظاهر عاطفية ومعرفية، والتقاء رغبات وتمثلات، تنشأ تطلعات متعلقة بتغيير المجال المبني، في العلاقة مع مخيال، خاص بثقافة جماعة، وطبقة اجتماعية، ومجتمع ما، لكن معيش بكيفية خاصة من طرف كل فرد. و بالتالي فتملك مجال مبني يتمثل في القدرة على تعديل المجال– الشيء والمجال المتمثل، وهو ما يعطي انطباع ألفة معرفية، والقدرة على ربط الرغبة بالتمثل وباستعمال الأشياء في المجال، وهو ما يمنح انطباعا بالألفة العاطفية[474].

3.عوائق تملك المجال حسب شومباردولوف.

يحدد شومبار دو لوف ثلاث عوائق أمام تملك المجال اليوم وهي:

أولا، التناقضات المتعلقة بالبيئة، والتي تجعل الأفراد والجماعات تخشى من كوارث المستقبل. هذه التناقضات تتجلى في التعارض بين التطور التقني الذي يفترض أن يتيح تحكما في المجال السوسي–جغرافي، وبين التدهور العام للبيئة الناتج عن سوء استعمال هذه التقنيات بفعل التنافس والسباق نحو الربح والرغبة في القوة. فالتزايد السكاني الكبير والتلوث والتدهور الحضري، تعتبر كأخطار تفضي إلى مآزق. ذلك ان التحولات التقنية للبناية تتدخل في الصراعات والمعارك الاجتماعية، التي تعتبر التجمعات الحضرية الكبرى هي مسرحها. والمجال المبني يتغير ، ليس من أجل الاستجابة للحاجات ورغبات تملك الساكنة الأكثر حرمانا، وإنما أولا من أجل الحصول على أكبر فعالية في الانتاج، وإتاحة الفرصة لربح أكبر في توجه استهلاك السكن والتجهيزات وتشجيع في النهاية

[473] Paul-Henry Chombart de Lauwe, Appropriation de l'espace et changement social, in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 66 , 1979, pp. 141-150

[474] Paul-Henry Chombart de Lauwe, Appropriation de l'espace et changement social, op,cit, pp. 141-150

أولئك الذين لهم مال أكثر[475]. هكذا يرى الباحث ان تهيئة المجال المبني أو بتعبير آخر إنتاج المجال خاضع للهيمنة بواسطة المال، والمضاربة وصار رهانا لصراعات اجتماعية. فسلطة البعض على المجال تتعارض مع تملك المجال من طرف الجميع. الشيء الذي يفسر لدى الباحث واقع تغير المجال المبني في المدن.

ثانيا، يبدو أن الناس في المجتمعات الصناعية يقول الباحث، فقدو أحيانا نقط ارتكاز تتيح لهم أن يوجهوا أنفسهم في المجال الجغرافي، كما في البنيات الاجتماعية، وعلى مستوى طرق التفكير. ففي المدن التي صارت قائمة على الغفلية أكثر فأكثر ، وأمام كم هائل من المعلومات لا يمكن التحكم فيه إلا من طرف وسائل إعلام جماهيرية، و مع تنظيم للمجال المبني لا علاقة مع حاجات الناس وتطلعاتهم، يجد هؤلاء الناس أنفسهم "تائهين". ونتيجة لذلك، يفقدون وسائل تملك المجال.

ثالثا، التحولات التقنية متسارعة أكثر فأكثر. والمجال السوسيو–جغرا،في يتغير تماما في وقت قليل، وأحيانا قبل أن يتمكن الأفراد والجماعات من توجيه انفسهم من جديد ومن أن يألفوا الاشكال الجديدة التي تظهر، من هنا عائق تملك ثالث. و يفسر الباحث ذلك قائلا انه رغم كل الاكراهات الممارسة واشكال الحصر التي يشعر بها الأفراد والجماعات، ورغم الضغوط الممارسة من طرف أولئك الذين يملكون المجال المبني، أو من طرف أولئك الذين لهم سلطة تنظيمه، تبعا لنماذجهم ورغباتهم، فإن هؤلاء الافراد و الجماعات ينجحون دائما بقدر ما، في التعبير عن شعور قوي إلى حد ما بتملك جزء من المجال الذي يعيشون فيه[476]. لكن صعوبة جديدة تظهر عندما يتغير تنظيم المجال المبني بايقاع سريع أكثر فأكثر، لا يتيح للذوات ايجاد نقط ارتكاز والارتباط بأشياء ما. فالحضارة الصناعية مطبوعة بعمق بالتحولات التقنية السريعة، وبالتغيرات التي تطال الشروط المرتبطة بها، بحيث يقدم أحيانا الاستلاء غير المشروع على المجال كتقدم، وكتحرر. فإمكانية ايجاد في كل مكان في العالم نفس نمط السكن، بنفس الرفاهية، يتيح للمسافرين

[475] Ibid, pp. 141-150

[476] Paul-Henry Chombart de Lauwe, Appropriation de l'espace et changement social, op,cit, pp. 141-150

التنقل دون حقائب، بما أنهم يجدون عند وصولهم الأشياء التي يحتاجون لها، مرتبة في المجال، تقريبا بنفس الطريقة.

و انطلاقا من عوائق التملك الاجتماعي والنفسي للمجال اليوم، اهتم شومبار دولوف بدراسة السيرورات النفسية للتملك وجدلية الذات–الموضوع، والمجالات اليومية وأشياء التملك، ثم سيرورات التحول من أجل طرح السؤال: هل تملك المجال من طرف الجميع ممكن؟

الملاحظ حسب ما أشار اليه الباحث هو ان سيرورات التملك النفسية لا يمكن أن تحلل بصورة صحيحة دون الأخذ بعين الاعتبار السيرورات السوسيو–اقتصادية للتملك. فالفرد الذي يملك بيته أو ذلك الذي يكتري بيته، ليسا لهما نفس التمثلات لمجال–السكن، لا يقرنان به نفس القيم، ولا يشعران تجاهه بنفس المشاعر. إن ملكية الأرض والأشياء تمنح حقا وسلطة على المستعملين تجعلهم خاضعين أي تابعين، وهذه الهيمنة الاجتماعية لها نتائج متعددة على التفاعلات النفسية للمعنيين. و أن يكون للمرء شعور بالتملك يعني بالنسبة لشمبار دولوف أن يدخل في صراع أو وئام مع أناس آخرين. فبالنسبة له عمال مهاجرون يتملكون حيا في مدينة صناعية عبر غزو تدريجي، بتحويله،و بإعطائه أشكالا تتيح لهم بأن يشعروا بأنهم في مسكنهم الجماعي، وباستعادة مجتمعهم. ومن أجل القيام بذلك، يواجهون ملاكا، ومالكي فنادق مجهزة، والشرطة، والمصالح الاجتماعية، والإدارات...الخ. في كل واحد منه يتردد صدى صراع الثقافة والحضارة. مثلما أنه من غير الممكن بالنسبة لعامل الشعور بتملك نفسي لحي بورجوازي، وممثل لطبقات ميسورة سيكون دائما غريب في حي عمالي. ففي كل لحظة جدلية المجال–المقنن، والمجال المعيش تتدخل في سيرورات التملك وعلاقات الهيمنة المرتبطة بالغزو والدفاع عن ملكية المجال على المستوى الاقتصادي والقانوني، كما تنعكس على سيكولوجيا الأفراد والجماعات التي تجد نفسها في وضعيات مختلفة[477].

وهكذا بالنسبة لدولوف فالمجال السوسيو–جغرافي المعيش من طرف الذات(الفرد أو الجماعة) هو مجال فعل، ودرجة تملكه تتعلق بدرجة امكانية الفعل بحرية إلى حد ما.

[477] Paul-Henry Chombart de Lauwe, Appropriation de l'espace et changement social, op,cit, pp. 141-150

فالتملك النفسي يبدو إذن مرتبط بشكل واضح بالملكية المادية. فالذي يملك قانونيا الأرض، والبنايات والأشياء يمكنه أن يدبرها كما يود ويشعر بأنه سيدا على المجال المحيط به. وعلى العكس الذي يستعمل المجال المبني الذي هو في ملكية آخرين غيره، يتولد لديه شعور بالإكراه والاستلاب. يشعر ، على نحو ما، بأنه غريب في بيته الخاص. إن المجال المبني هو في هذه الحالة، مكان صراعات، وهيمنات، وتنافسات، ومطالب، يتم الشعور بها في كل تفاصيل الحياة اليومية. هذا صحيح بالنسبة للسكن، لكن أيضا بالنسبة للمجالات الخارجية. فيمكن لجماعة اثنية، أو طبقة اجتماعية أن تشعر بأنها غريبة في حي أرضه في ملك آخرين، أو في ملك دولة لا تبدو لها كدولتها، وإنما دولة طبقة أخرى أو جماعة اثنية أخرى. مع ذلك يرى دو لوف، أنه يوجد تملك بدون حق، حيث يلعب المخيال دورا مهما، لكنه يحجب صراعات ضمنية وتناقضات خاصة بالشروط المادية والبنيات الاجتماعية[478].

وفي اطار تملك المجال دائما، يجد الباحث انه لا يمكن التمييز بين الفردي والاجتماعي. دون شك أن تملك المجال بالنسبة له يبدأ بتملك الجسد، فهل يمكن للإنسان الذي ليس سيدا على جسده أن يكون مرتاحا في المجال وأن يشعر بالألفة مع الأشياء؟ خاصة وانه يعتبر ان الحضارة الصناعية في هذا الإطار تتميز بدونية كبيرة مقارنة مع الحضارات الأخرى. من هنا الشغف الإيكولوجي الحديث ، الذي هو رد فعل ضد تدهور البيئة، من أجل اعادة استكشاف جديد للمجالات الطبيعية. لكن في نفس الوقت بالنسبة لدو لوف، التملك غير ممكن إلا في مجتمع، و في جماعات وفي وسط اجتماعي، وفي العلاقة مع أشخاص آخرين. فالمجال السوسيو–جغرافي الذي نواجهه هو مجال مقنن مؤسساتيا، ومنظم تبعا لنماذج ومعايير وأنظمة تمثلات وقيم. وهذا المجال هو في جانب منه واسع إلى حد ما، ملكية الغير. ملكية المجتمع بالنسبة للمجالات العامة، وملكية ذلك الذي اقتنى حقوق الأرض، والبنايات والأشياء بالنسبة للمجالات الخاصة[479].

[478] Ibid, pp. 141-150

[479] Paul-Henry Chombart de Lauwe, Appropriation de l'espace et changement social, op,cit, pp. 141-150

و يعتبر دولوف ان المنزل والسكن هو أول مكان للتملك. وبالنسبة له تملك مجال–السكن لا يمكن أن يدرس دون الإحالة على محيط الأسرة، وبشكل أشمل، على الحي والمدينة. ففي احياء العمال القديمة، السلالم، والعتبات، والأروقة، والأرصفة، والمحلات، و"حانات" هي جزء من المجال المألوف. كل شيء فيه مطبوع بأثر عاطفي، بما يجذب أو يستبعد، و كذا برمز. في حين ان المسكن كمكان لاستقبال الضيوف، ولفصل المجال الخاص عن المجال الخارجي، لا يأخذ كل معناه إلا في حي بورجوازي.و بالنسبة له كيفما كان النمط القانوني للحيازة ، فشخصيات أسرة ما يتملكون المجال الداخلي، يقتسمونه، ويخصصون غرفا للمشترك وأخرى للمجالات الفردية (غرف، أركان، أثاث...). خطة حيازة المنزل هذه لدى الباحث تعيد انتاج بنية الأسرة، وترتيب الاشياء يعكس الانسجام والصراع والهيمنة والتوافق والاستبعاد. ويرى ان ضيق مساحة المساكن، يجعل تملك المجال صعبا و صراعيا، الا ان القرب يزيد من المظاهر العاطفية للتملك ويخفض غالبا من المظاهر الجمالية. وعلى العكس، المساكن الكبيرة، في الطبقات الغنية، تتيح كثيرا المتع الجمالية، وتمنح امكانية تنظيم المجال تبعا للتمثلات التي لدينا عنه، وتيسر التملك الفردي، لكنها تزيد من التباعد العاطفي بين الساكنة[480].

ويرجع الباحث صعوبة التملك النفسي للمجال لدى فئة العمال والمستخدمين الى ذلك التنافر العميق بين المبني والمعيش الناتج عن طبيعة المساكن التي يعيشون فيها. فهم يجدون سكنا في بنايات جماعية ، ومدن في الضواحي، و"تجمعات سكنية كبرى" صارت "مدنا جديدة"، مبنية إما وفقا لشبكات الحاجات والمبلورة بطريقة ميكانيكية و بمضاعفة التكرارات وبخلق مجال الملل، وإما باستلهام نماذج الطبقة المهيمنة التي ينتمي إليها البناة، و هي نماذج لا تتوافق مع تطلعات العمال والمستخدمين والأطر الصغرى. ليخلص بذلك الباحث الى انه بداخل المساكن والتغيرات التقنية تغير الممارسات والتمثلات وأنماط التملك[481].

[480] Paul-Henry Chombart de Lauwe, Appropriation de l'espace et changement social, op,cit pp. 141-150

[481] Ibid, pp. 141-150

ومن اجل اختصار الملاحظات السابقة حول السيرورات النفسية–الاجتماعية، لنقل بأن تملك المجال السوسيو–جغرافي، الملاحظ من جانب الذات، الفرد أو الجماعة، يستدعي في الان نفسه سيرورات معرفية وعاطفية ورمزية وجمالية، في العلاقة مع أفراد آخرين وجماعات أخرى ومع وضعيات هيمنة موضوعية مرتبطة بأنماط ملكية. وعموما تندرج الدراسة النفسية–السوسيولوجية للتملك ضمن مشروع طموح، هو مشروع المساهمة في بناء ديموقراطية فعلية.

II.ميشال دو سارتو M. de Certeau استعمال المجال بوصفه إنتاجا له

صحيح أن ميشيل دو سيرتو M. de Certeau ليس متخصصا في السوسيولوجيا الحضرية، رغم تناوله للظاهرة الحضرية في معرض دراسته لمواضيعه الأساسية(الثقافة الشعبية، الممارسات اليومية، البيداغوجيا، ...). إلا أن هذا لا ينفي أن تصوراته أفادت كثيرا الكتابات السوسيولوجية التي تناولت تحولات التحضر المعاصر، لا سيما تلك التي انتقدت إنتاج المجال الحضري وخضوعه لتحكم الآليات التقنوقراطية ولمصالح الرأسمال ووسائل الإعلام[482].

لقد قاد البحث في الممارسات الثقافية، مشيل دو سيرتو، إلى الاهتمام بالحضري. فهو لم يخالط أوساط الجغرافيين وخبراء التعمير وعلماء الاجتماع الحضريين، غير أنه تعرف على فرانسواز شواي Françoise Choay التي جاورها في مجلس التنمية الثقافية، ونسج معها علاقة صداقة. وفي نهاية سنوات السبعينيات، أعدت فرانسواز شواي كتابا نظريا حول المدينة، أشارت فيه إلى أنها "ناقشت كتابها مطولا مع دو سيرتو. واكتشفت خلال ذلك النقاش، أنه كان مفتونا بأسئلة المجال.[483]

وفي علاقة بموضوع إنتاج المجال الحضري، ينتقد مشيل دو سيرتو الدراسات الانثروبولوجية والاقتصادية، التي تعلي من شأن مفهوم الانتاج مقارنة مع الاستهلاك أو الاستعمال، والتي ترى في الانتاج فاعلية ونشاطا خلاقا، بينما لا ترى في الاستهلاك أو

---

[482] ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية ، فنون الأداء العملي، ترجمة محمد شوقي الزين، دار الأمان، الرباط، 2011.ص.11.

[483]Frédéric Vidal, Faire la ville et pratiquer des lieux. L'histoire du tourisme sur les pas de Michel de Certeau, in Revue d'Histoire des Sciences Humaines, N° 23, 2010 , p.p. 99 -115.

الاستعمال سوى انفعالا يرزح تحت وطأة الانتاج، لأنه يتداول منتجات السوق. وينتقد دو سيرتو هذا التصور لأنه يفصل بشكل جذري بين الإنتاج الفاعل والاستهلاك أو الاستعمال المنفعل، ويضع بالتالي الانتاج في خانة الابتكار والنشاط والحيوية، بينما يلقي بالاستهلاك أو الاستعمال في خانة الانفعال والفتور والخمول.

ويمثل مفهوم الاستعمال نقطة انطلاق دراسة لدى دو سيرتو. وهو ما يسمى في سوسيولوجيا الاقتصاد أو المجتمعات المعاصرة "الاستهلاك". لكن الحمولة الفعلية لهذا المشكل يقول الباحث هي الاستعمال، أي فعل استعمال شيء ما. و هذا التفكير في مفهوم الاستعمال يعتبره الباحث استمرارا لمجمل الأعمال التي تتناول مختلف تمثلات عالم الحياة اليومية في المدن والقرى، و استمرارا للأبحاث التي تتضمن التحليلات الإحصائية للسلوكات البشرية، مثل عدد مرات الذهاب للسينما او الذهاب للخزانة او اقتناء الجريدة. يتعلق الأمر اذن بمختلف أنماط الاستعمال التي نقوم بها و التي تحيل على سلوكات كما على تمثلات. هكذا يتموقع البحث لدى الباحث في هذا الفارق بين الإنتاج والاستعمال، أي بين الإنتاج وإنتاج ثانوي يختبئ في إجراءات الاستعمال أو الاستهلاك.

يرى دو سيرتو انه غالبا ما جرى الاهتمام بدراسة إما التمثلات وإما السلوكات في مجتمع معين، لكن من الممكن والواجب أيضا اكتشاف الاستعمال الذي تقوم به الجماعات أو الأفراد. ففي نظر دو سيرتو عادة ما يتم الانطلاق في دراسة ما، من تحليل التمثلات ، بالتركيز مثلا على تناول كيفية اشتغال عدد من التمثلات الدينية والسياسية، وتمثلات العالم في مجال معين. لكن شيئا فشيئا، يلاحظ أن ليس ذلك هو الأساسي، وأن الاختلاف الفعلي، هو في تنظيم الممارسات البسيطة، التي تتمثل في طريقة الأكل، وطريقة العلاج أو تنظيف الجسد، وطريقة المشي، والصيد والكلام. فهذه الإجراءات المعقدة جدا، لكن التي تتميز بكونها "ممارسات يومية"، هي التي تمثل، في نظر دو سيرتو، الموضوع

الأهم والبالغ التعقيد في الحياة الاجتماعية[484]. هذا الموضوع تم اهماله، وعدم أخذه بالجدية المطلوبة في العلوم الإنسانية.

ففي إطار علاقة الموضوع بالعلوم يرى دوسارتو انه إذا كان شيء ما يمكن أخذه بالجدية المطلوبة في العلوم الإنسانية، فهو اليومي، انه يشكل ما هو أساسي. فبالنسبة له يندرج الاهتمام باليومي والعادي ضمن مناهضة الفكرة السائدة عن العلوم الاجتماعية، والتي تحصر هذه العلوم في التفكير بلغة الاحصائيات والاستراتيجيات. فالتفكير اعتمادا على المقاربة الإحصائية يركز على الترتيب والحساب وعلى الجدولة، لكنه لا يكاد يعرف شيئا عن الوقائع، بالنظر إلى أن الانسان العادي، ما يفتأ يسلك مسالك تنفلت، وفق طريقتها الخاصة من الاستراتيجيات التي تستهدف حصرها في أطر محددة. وفي هذا يشير François Jost الى ان الانسان العادي، والمستهلك، يحتكم على حيل، فيها من الإبداعية، ما يجعله لا يخضع دائما للقانون الاحصائي وللاستراتيجيات المفروضة من فوق [485].

إن فن الاستعمال هذا، والاستهلاك بالنسبة لدوسارتو هو فن فعل un art de faire. فهو يعتبر ان المستعملين او المرتفقين في حالة الاستفادة من خدمات المرافق في ممارساتهم اليومية يقومون في علاقتهم مع الاقتصاد الثقافي المهمين بترميق bricolage (بريكولاج)عدد لا يحصى، وغالبا لا متناهي الصغر من التغييرات للقانون المشترك لتحويله لقانون يخدم مصالحهم الخاصة وقواعدهم الخاصة. بمعنى ان المرتفقين، في ممارساتهم اليومية، يتصرفون ببريكولاج ، فيحدثون غالبا ما لا حصر له، من التغيرات التي تخدم مصالحهم الخاصة وقواعدهم الخاصة[486] . و"البريكولاج " كما يفهمه دو سيرتو، ينطلق من ذات المفهوم الذي حلله ليفي ستراوس في "الفكر المتوحش"، والذي

[484] M. de Certeau, École et cultures : déplacer les questions, Université de Genève, Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, 1979, p.3.

[485] François Jost, Le Culte du banal. De Duchamp. à la télé-réalité, éd CNRS, Paris, 2007. P48

[486] M. de Certeau, *École et cultures : déplacer les questions,* op,cit, 1979.p40

p9

يقصد به شكل التسوية الذي يجعل من "الوسائل المتاحة" إنتاجا "لا علاقة له بالمشروع السائد" والذي يعيد استعمال "بقايا عمليات البناء والهدم السابقة"[487].

ومن أجل الإشارة إلى قابلية المرتفقين او المستعملين للتكيف، ومن اجل كذلك تمييز ما يمكن تسميته ب"الإجراءات الإبداعية اليومية" و قد سماها إجراءات، لأنها ليست بالضرورة لغة لفظية، فقد أنطلق من تحليل أساسي، مجدد، قام به ميشيل فوكو في "المراقبة والعقاب"، والذي غير المقاربة التي لدينا لمؤسسات السلطة. فما كشف عنه فوكو هو أن مؤسسات السلطة الكبرى، السياسية ، والتعليمية والاستشفائية، الخ، التي تميزت بكونها قابلة للتموقع، وتوسعية وقمعية وقانونية، هي في الواقع مخترقة أيضا بعدد من العمليات، التي يسميها "تدابير "[488].تتميز هذه التدابير بمجموعة من المراوغات ، وعدد من الإجراءات الصامتة، التي تمارس مراقبة، بحيث يوضع المتعلم والمريض أو المتهم في فضاء يكون فيها مرئيا، فما يميز السلطة في المجتمع، هي مجموعة من تقنيات المراقبة، التي ليس لها مكانا خاصا، وإنما التي تخترق المستشفى والمدرسة والشرطة ومؤسسة الطب النفسي، الخ ، في كل مؤسسات المجتمع في أدق تفاصيلها. [489] لكن في نظر دو سيرتو ، لا يمكن مطابقة المجتمع مع تنظيم المراقبة، فلا يمكن اختزاله في هذا الكيان السلطوي، فهناك شيء يجيب على هذه السلطة، شيء يكون في مكان آخر، يتشكل بواسطة تدبير الممارسين الذين يتحايلون على هذه المراقبة. فهذه المراقبة، تلعب مع شيء آخر، يلعب معها، والذي هو مجموع التدابير، والحيل ، والألعاب التي يقوم بها الممارس في العلاقة مع النظام الذي يتواجد فيه. إنها طرق في الفعل، دون الخروج عن النظام الانضباطي، تتحايل على هذا النظام، وتستخلص منه التأثيرات التي تهمها، وتتملكها، وتستفيد منها [490].

و يرى الباحث ان الحيل والممارسات اليومية تنطلق إذن بالضرورة من موقع ضعيف، تميل إلى محاولة إيجاد إمكانيات في حقل القوي نفسه، في النظام المفروض، وبالتالي

---

[487] Claude Lévi-Strauss, La pensée sauvage, éd Plon, Paris, 1962, p.p.3-47.

[488] M. de Certeau, *École et cultures : déplacer les questions,* op,cit. p9

[489] Ibidem,

[490]M. de Certeau, École et cultures : déplacer les questions, op,cit, p10

فهي، لا يمكن أن توجد في استقلال عن علاقات القوة، والصراعات، والعنف، الموجودة في مجتمع ما. فبالنسبة لدوسيرتو فان هذه الحيل تحيل على حقل جد مهم، هو حقل "فن الفعل": هذا الفن، هو فن الاستهلاك، والاستعمال[491].

و يشير دو سيرتو الى ان هناك عنصر ثان يميز فن الفعل هذا، إنه ديمومته. فمنذ المرحلة القديمة، منذ بداية الثقافة الاغريقية وإلى نهايتها، نجد حضورا مستمرا لهذا الذكاء العملي، استمرارية متعددة الاشكال، بين المجالات والإيديولوجيات...الخ[492]

وأخيرا، عنصر ثالث يمكن تسميته ب"هامشية الأقلية ". فالثقافة الشعبية، لا ينبغي البحث عنها في ذخائر بعض الأمثال وبعض الحرف التقليدية التي في طور الانقراض، والتي من أجل انقاذها من الزوال، نحفظها بعناية في متاحف، من الضروري بالتأكيد القيام بذلك، لكن اليوم، إنها الممارسات اليومية ، التي تشكل الهامشية المكثفة لأولئك الدين ليسوا منتجين للثقافة[493]. و يعتبر دو سيرتو ان هامشية الممارسين، تأخذا طابعا عاما وكونيا. لكن لا يعني ذلك انها متجانسة، فالممارسات اليومية متمايزة، ليس لها نفس الدلالة، تختلف دلالتها تبعا لاختلاف منتجها، وتبعا لاختلاف الوسط الذي يتواجد فيه[494].

هكذا اذن تكتسي الممارسات اليومية أهمية كبيرة في الحياة اليومية. ويفسر الباحث هذه الأهمية الكبيرة على أساس ان ما يفرضه المنتجون من فوق من تمثلات وقوانين وطقوس، يعمل الناس العاديون على تحويرها أو حتى إفسادها، و ليس برفضها او استبعادها وتحطيمها، وإنما فقط بمعرفة استعمالها، بطريقتهم الخاصة في استهلاكها، بممارستهم لها، بغاياتهم التي تظل غريبة عن النظام المفروض من فوق. فداخل النظام نفسه الذي يستوعبهم، يظل هؤلاء الناس العاديين آخرين. وقوة اختلافهم تعود أساسا لإجراءات الاستهلاك، وفي طريقة الاستهلاك الخاصة بهم. فاستعمال الأوساط الشعبية للاحتفالات أو للقوانين أو المعارف، المفروضة من قبل نظام آخر، من طرف نخبة ما، ومن طرف

[491] Ibidem
[492] Ibid, p12
[493] Ibid, p11
[494] Ibid, p12

سلطة مجتمع ما، تتمثل أساسا في استخدام هذا النظام أو هذه المعرفة في شيء آخر غير ما يعتقده هذا النظام..

من هنا فالمستهلك أو المستعمل لا يكتفي بالخضوع للمنتوج وقبوله بشكل منفعل وسلبي، وإنما يضفي لمسته الخاصة في التعديل ، أي أنه يعدل المنتجات وهو يستهلكها، و يفضل هذا المنتوج على ذلك، و يستعمل بقايا المنتوج المستهلك لابتكار شيء جديد موظفا حدسه ومهارته. كما أنه لا يستهلك في الوقت الذي يسعى إليه المنتج، بل يراعي المواسم والأوقات التي تصبح فيها المنتجات أقل تكلفة بالمقارنة مع موارده الذاتية، الخ[495]. من هذا المنظور الذي يكشفه دو سرتو، يصير الاستهلاك او الاستعمال انتاجا، بل وابداعا، ما دام أن ما "ينتجه" المستهلك أو المستعمل، يعبر عنه ويلبي حاجاته الحقيقة. والجدية للممارسات اليومية، تتيح لنا إدراك حقيقة الاستعمال في الواقع، باعتباره ينطوي على فاعلية خفية ومتوارية، تجعله فعل إنتاج. وبالتالي ففعل الاستعمال، يعني أيضا فعل الإنتاج.

و إذا كان فعل الاستعمال يعني أيضا فعل الإنتاج كما يقول دو سيرتو ، فالأمر يتعلق بإنتاج خفي ،لأنه يختفي في مناطق وفضاءات انتجت من طرف ما نسميهم منتجون[496].وبالنسبة للباحث المستهلكون هم منتجون مجهولون، يبتكرون بممارساتهم الاستهلاكية الدلالية شيئا يشبه "خطوط التسكع"...ففي المكان المشيد والمكتوب والموظف بشكل تقنوقراطي، حيث يمكنهم التحرك، يشكل مسارهم جملا غير متوقعة أو "معابر" غير مقروءة. إنهم يكونون جملا في نص الآخر، أي في نص النظام. وحتى وإن كانت هذه الجمل مكونة بالمعجم المفروض– ولا واحدة من هذه الفضاءات الخاصة، ولا واحد من هذه الأمكنة التي يضع فيها المتجول رجله، ليس أرضا مخلوقة من طرفهم–. وحيث ترسم هذه الخطوط حيل مصالح مغايرة ورغبات، هي غير محددة ولا ملتقطة من طرف الأنظمة التي يتواجدون فيها[497]. فهم يشكلون مسارات غير قابلة للتوقع. فمثلا، ربة البيت

---

[495] ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية ، فنون الأداء العملي، مرجع سابق.ص11

[496] Jean- Yves Séradin, Penser avec Michel de Certeau. Une pédagogie du quotidien, éd Chronique Sociale, Lyon, 2016(édition numérique), p.180

[497] M. de Certeau, École et cultures : déplacer les questions, op. cit, p13

التي تتسوق في سوق ممتاز، ترسم خط تيه، و مسارا انفراديا برجليها وسط الغابة المفروضة من طرف السوق الممتاز، فهي تشكل مسارات غير مرئية، ويقصد بذلك أن المسار الذي ترسمه ربة البيت في رحلة تسوقها مثلا، ليس من أجل لا شيء ،فبهدف فعالية ما، لكن فعالية ليست فعالية النظام الذي تجري فيه. يقول دوسيرتو: إنها حكايات مختلفة[498] .

الخلاصة اذن هي ان هؤلاء الممارسين هم منتجون مجهولين، مبدعين سريين، يجوبون غابة العقلانية المعاصرة والتقنوقراطية والوظيفية[499]. فيمكن اعتبارهم أولا يبدعون، في المجالات المفروضة، أشياء تشبه ما يسميه ديليني Déligny "خطوط التيه"، تلك المسارات المرسومة في القرية أو الغابة من طرف الأطفال التوحديين. ويعبر دو سيرتو عن ذلك بتعبير آخر، مستلهما هو الآخر من ديليني Déligny ، هو ال"تسكع الفعالvagabondage efficace "[500]. "فخطوط التيه" هذه هي مسارات انفرادية، و مكتوبة بالأرجل، تجسد ما يقصده دوسيرتو، بتكتيك الممارس[501]. و يقصد بالتكتيكات إجراءات تستمد قيمتها من النجاعة التي تعطيها للزمن –للظروف التي تحولها اللحظة الدقيقة لتدخل_ما إلى وضعية مناسبة، لسرعة الحركات التي تغير تنظيم المجال، وللعلاقات بين اللحظات المتتالية ل"ضربة" ما .ويشير دو سارتو الى انه إذا كان التكتيك la tactique محددا بغياب السلطة، فهو ليس بدون قوة.

الا ان هذه الأهمية الكبيرة الممنوحة لإمكانيات وموارد المرتفقين، ستؤاخذ على دو سيرتو، كما سيؤاخذ عليه إضفائه "الطابع الشعري على الحياة اليومية"، ونسيانه الحدود التي تفرضها المنتجات التي تشكل موضوع تملك على تلقي الاشكال والمواضيع. فمشيل دو سيرتو، لا يفكر في تكتيكات المرتفقين سوى في إطار الأمكنة الخاصة المنتمية للمهيمنين". فهؤلاء المهيمنين يتحكمون في الاستراتيجية"المنظمة بمسلمة سلطة ما"[502].

---

[498] Ibid, p14
[499] Ibid, p10
[500] Ibid, p14
[501] Ibid, p13

[502] Jean- Yves Séradin, Penser avec Michel de Certeau. Une pédagogie du quotidien. Op, cit. p47

والاستراتيجيات Les stratégies "هي إذن أفعال، بفضل مسلمة مكان سلطة ما (ملكية شيء خاص) تبلور أمكنة نظرية (أنظمة وخطابات شمولية) قادرة على خلق تمفصل بين مجموعة من الأمكنة الطبيعية حيث تتوزع القوى. إنها تؤلف بين هذه الأنماط الثلاث من الأمكنة، وتستهدف التحكم فيها الواحدة منها من طرف الأخرى. إنها تفضل إذن علاقات الأمكنة".

وثنائية الاستراتيجيات والتكتيكات، مستلهمة من كلاوزفيتز، فقد بلورها الباحث من أجل التمييز بين أفعال المنتجين والمستهلكين. فالاستراتيجيات هي عمليات منجزة من قبل الأقوياء، تعتمد على فرض القراءة الحرفية، والتكتيكات، تلك التي ينجزها الخاضعين او المستهلكين متحركة دائما وعاجزة عن تشكيل قاعدة دائمة للثقافة.

يمكن أن نطرح نفس السؤال في ما يتعلق بالاستعمال، او الطريقة التي نستعمل بها المجال الحضري على حد قول الباحث: يمكن أن نرى شكل الشوارع، ويمكن تحليل كم يعبرها من الناس، لكن هؤلاء المستعملين، هؤلاء العابرين للشارع، ماذا يصنعون بالشارع؟ باستعماله، فهم يستعملونه في ماذا؟ ومن أجل انتاج ماذا؟. إن المساهمة التي قدمها في هذا المجال هي دون شك ما جعله الأكثر شهرة في الولايات المتحدة، حيث تأملاته منذ نصه الشهير "الطابق 110 من مركز التجارة العالمية في منهاتن" هو في أصل أبحاث متعددة. فمن أعلى قمة من نيويورك، رسم دو سيرتو مشهدا، قائما على التقابل بين المشاهدين والمشاة. [503]. ففي مقابل المدينة–المفهوم التي اكتشفها دو سيرتو يوما ما من فوق برج التجارة العالمي في نيويورك، هناك نظرة المتجول. "ففي الأسفل يعيش الممارسين العاديين للمدينة" [504] يقول دو سارتو .بالنسبة له الممارسون العاديون في المدينة، إنهم مشاة أو راجلون. تخضع أجسادهم إلى فيضان النص الحضري و طلاقته، يكتبونه دون أن يتمكنوا من قراءته. ينتفع هؤلاء الممارسون من الأمكنة المتوارية، ولهم بها معرفة عمياء.

[503]Frédéric Vidal, Faire la ville et pratiquer des lieux. L'histoire du tourisme sur les pas de Michel de Certeau, in Revue d'Histoire des Sciences Humaines, N° 23, 2010 , p.p. 99 -115.

[504] François Jost, Le Culte du banal. De Duchamp. à la télé-réalité, op,cit. P50

هكذا فاستعمال المكان الحضري في نظر دو سيرتو هو "صناعة" والتي ينبغي الكشف عنها. هي إنتاج أو "ابتكار خلاق" ولكنها خفية، لأنها تتوزع في المناطق التي تحددها وتشغلها أنساق "الإنتاج" الحضري اولا، ولأن التوسع الشمولي لهذه الأنساق أيضا لا يترك "للمستهلكين" أي مكان لتدوين ما يفعلونه بالمواد من جهة اخرى. هكذا اذن ، فالإنتاج العقلاني التوسعي والمركزي، الصاخب والخارق، يقابله إنتاج آخر، ينعت "بالاستهلاك": فهو محتال، متشظي، ولكنه ينساب في كل مكان، صامت و لا يكاد يرى، لأنه لا يتميز بمنتوجات خاصة، ولكن بأساليب في استخدام المنتجات أو المواد التي يفرضها نظام الانتاج الاقتصادي المسيطر. و قد سبق و أبرزت عدد من الأعمال من قبل بأن هذه الصناعة التي يجب كشفها و تحليلها، هي في الواقع إنتاج، هي ما يمكن تسميته بشعرية، من أصل اغريقي، يعني إبداع، وخلق شيء ما. ،لكنه إنتاج خفي، لأنه يختفي في مناطق ومجالات، أنتجت من قبل ما يسمى بالمنتجين.

ان الشخص الذي يمشي في المدينة لا ينتج شارعا إضافيا: فإنتاجه ينكشف في مجال الآخر، في الشارع الذي أنتجه في مجال أولئك الذين نسميهم منتجين. وهذه الظاهرة تتفاقم أكثر فأكثر، بما أن هناك امتداد شمولي لأنظمة الإنتاج هذه، التي لم تعد تترك أي مكان للمستهلكين، من أجل وسم ما يصنعونه بالإنتاج[505]. وحتى عندما لا يكون بإمكان الشخص وسم ما يستهلكه أو يستعمله، فهذا لا يعني أنه ليس منتجا، وإنما يعني فقط أن إنتاجه لا يحمل علامة أو وسما. فإذا كانت المدينة تُسْتَعْمَلُ في الخطاب الرسمي للمنتجين، باعتبارها معلما للاستراتيجيات السوسيو–اقتصادية والسياسية، فإن الحياة الحضرية للساكنة تسمح بعودة ما أقصاه المشروع التمديني[506]. ذلك أنه، في الوقت الذي "تتمدن" فيه لغة السلطة، تكون الحياة الحضرية عرضة لتناقضات تتوازن وتأتلف خارج السلطة، حيث تتكاثر حيل ومناورات سلطات بدون هوية واضحة وبدون وضوح عقلاني، أي سلطات يصعب ضبطها والتحكم فيها...

[505] M. de Certeau, École et cultures : déplacer les questions, op,cit. p9

[506]Frédéric Vidal, Faire la ville et pratiquer des lieux…, op, cit. pp 99 -115

وقد قدم ميشيل دو سيرتو مساهمة أساسية للتساؤلات حول كيفية السكن في المجالات الحضرية. فبالنسبة لصاحب" ابتكار اليومي"، أن تسكن يعني أن تستثمر المجال، اجتماعيا وعاطفيا، وأن تخلق روابط مع الأفراد والامكنة والبنايات، والأشكال الحضرية، وذاكرة فردية أو جماعية. فالحياة العادية أو اليومية هي أساس ممارسة السكن. فهذه الأخيرة تشمل العلاقات الاجتماعية الأساس، الأكثر بساطة والأكثر تغيرا: علاقات جوار، ومشي، وذهاب وإياب في المدينة من أجل العمل أو الترفيه[507].

ويقرن ميشيل دو سيرتو بهذا الاهتمام الذي يعطيه للتنوع الكبير للسلوكات الاجتماعية، اقتراح تحليل منظم للعلاقة بين هذه "الممارسات السكنية" والخطابات حول المدينة. فدو سيرتو يميز بين نمطين من تملك المجال: النمط الأول يرتبط بممارسات الفاعلين والثاني بالسلطة، أو بمحاولة الهيمنة المطلقة على موضوع المدينة(هيمنة إدارية أو علمية). ففي كتابه "ابتكار اليومي"، يضع دو سيرتو تقابلا هكذا بين "المشاة marcheurs " (الذين يمارسون المجال) وبين "المشاهدينvoyeurs"(الذين يجهلون الممارسات). هذا التقابل يوجد في تحليل أنماط تمثل المجال المقترحة من طرف دو سيرتو: تقابل بين "المساراتparcours" و"الخرائطcartes". فانطلاقا من القرن 18، فرضت نفسها "الخريطة" في الخطاب العلمي، مستبعدة الممارسات. ويقترح الباحث إذن البحث عن رهانات السلطة أو المصلحة التي تختفي خلف الخطابات أو التمثلات المقدمة باعتبارها محايدة أو واقعية. فهذا التفكير في المجال، المبني انطلاقا من مشروع تحليل العلاقات بين الخطابات والممارسات اليومية، هل هو قابل للنقل إلى مجالات أخرى ، مثل مجال تاريخ السياحة...؟

و إجمالا، يشير ميكري إريك Maigret Éric الى انه بالنسبة للعامل في المعمل، وبالنسبة للماشي في المدينة أو بالنسبة للقارئ، لا يوجد فرض من الأعلى لمنطق شمولي للممارسات، التي يتعين التطابق معها، منطق "مكان" ما: التنظيم الصناعي، الهندسة المعمارية او النص. ولا يوجد كذلك "قانون للوسط" (الاجتماعي) يفسر ببساطة السلوكات

[507]Ibid , p.p. 99 -115

أو يتيح اختزالها كما يفعل مثلا الهابتوس. ففي كل مرة، الحيل، والضربات والصور، والخدع، التي هي تحويرات للمعنى، يقوم بها الافراد، تأتي لتذكر بأن المعنى الحرفي، والمفروض، ليس هو المعنى الذي يتم تلقيه، إذ يتم الاشتغال عليه، وانه لا يفترض سعيا للتطابق مع واجب أو مكتسب ما.

"إن علم حرب الضعيف" الذي يعمل ميشيل دو سيرتو جاهدا على تمييزه، يتمثل في تعاقب أفعال مقاومة، وخداع وتحويل، التي تمثل صورتها الأساسية بالنسبة لهذا الباحث في الباروكة في المصنع، والمشي في المدينة وتيه القارئ في النصوص التي لم يكتبها.

ان نقطة انطلاق تفكير دو سيرتو هو إذن التفكير في إبداعية الممارسات والذكاءات الخالدة للناس، لكل الناس، وفي قدراتهم على التغلب أو الالتفاف على السلطة، التي تجد أصلها ربما في الغرائز الحيوانية. لكن هذا التفكير يتعزز بتفكير آخر، تاريخي هذه المرة، في الطابع الصراعي أكثر فأكثر للعلاقة بين المنتجين والمستهلكين للمعنى في المجتمعات الحديثة، منذ تراجع السلطات الدينية: الفصل بينهما يتعمق أكثر فأكثر بين السلطات وبين أولئك الذين يخضعون لها، وهامش التأويل يزداد أهمية أكثر فأكثر[508].

III.في سوسيولوجيا إنتاج المجال الحضري:

تعددت زوايا تناول موضوع المدينة، واختلفت زوايا تحليل الظاهرة الحضرية، إلا أن هناك شبه اتفاق على نقطة أساسية تتعلق بسيرورة إنتاج المدينة، حيث تجمع أغلب التصورات على تعدد الفاعلين المتدخلين في عملية الإنتاج. لكن يبقى التساؤل المطروح هو حول كيفية تدخل كل فاعل، وحجم تدخله، و حدوده، و حول إمكانية حدوث توافق بين مختلف الفاعلين المعيين، خصوصا مع تبيان رهاناتهم ؟

[508] Maigret Éric. Les trois héritages de Michel de Certeau. Un projet éclaté d'analyse de la modernité. In: Annales. Histoire, Sciences Sociales. 55e année, N. 3, 2000. p.p.511-549.

1. المدينة والحضري وحدودهما.

لأول مرة عبر تاريخها الطويل، صارت الساكنة العالمية سنة 2009، في أغلبيتها حضرية. أكثر من 3,4 مليار فرد من بين 6,6 التي فوق كوكب الأرض، يقطنون في المدن[509]. لكن ولأن العالم يتمدن دون ذوبان القرية، ولا تركها عذراء نقية من أي تأثير حضري، يبدو أن رؤية ثنائية للقروي والحضري غير متلائمة من أجل الاخذ بعين الاعتبار الواقع المعاصر .فالقروي والحضري لا يمكن بالفعل اعتبارهما كيانين متمايزين. إننا بالأحرى أمام متصل تتوزع عليه تشكيلة متنوعة من الوضعيات التي تجمع بدرجات متفاوتة القروي والحضري. وبالتالي، فالقروي والحضري متداخلين في صيغ دينامية من أجل تشكيل تأليفات متعددة، ينبغي الكشف عنها من أجل ادراك كيف تبنى ماديا المدينة والهوية الحضرية. لكن أيضا من أجل فهم كيف أن المدينة لا توجد بدون قرية، بعيدا عن التقابلات الثنائية الكاريكاتورية غالبا – من جهة مدينة ضاغطة وملوثة، ومن جهة أخرى قرية مستضيفة ونقية– التي تنقلها السينما، والأدب وكذا كتابات العلماء في سنوات الخمسينيات والستينيات. فالنظرة التحليلية تستهدف هنا ادراك كل تعقد الوضعيات التي تذهب من القروي الى الحضري، مرورا بضاحية المدينة [510].

انطلاقا من منطق التمدن البنيوي والكوكبي الذي تزايد طوال القرن العشرين، يرى عدد من الباحثين سيرورة احتواء القروي في الحضري. وهذا الاخير بعد أن صار مهيمنا على مستوى الكوكب أصبح يأخذ كل شيء في طريقه: القروي لكن أيضا المدينة التقليدية و التاريخية المحددة بحدود مرئية وصلبة، وعلى المدينة الكلاسيكية التي توجد مدمجة ضمن مجالات منفصلة، وغير متجانسة ومتعددة القطب. هكذا تسارعت هذه الحركة الهيكلية للمجتمع الحضري، وهو اللفظ الذي نحته في سنة 1915 باتريك جيدز Patrick Geddes في مؤلفه "مدن في طور التطور" بغاية الاشارة الى هذه السيرورة التي تتمثل في توسيع وامتداد تأثير المدن المستمر بعيدا جدا ، إلى ما وراء حدودها الأصلية[511].

---

[509] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit , p.166

[510] Ibid, p.166

[511]Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit ,. p173.

لقد لوحظ خلال العقود الأخيرة تحولا كبيرا، يفرض خلالها الحضري ذاته ك"واقعة اجتماعية كلية". وبتعبير اخر، واقعة لها نتائج على كلية المجتمع ومؤسساته. لكن ما المقصود بالحضريl'urbain بالضبط؟

يعرف جون مارك ستيبي وهرفي مارشال الحضري بانه امتداد التجمعات الحضرية لتشمل مجالات كانت من قبل قروية، انه تعبير عن تراجع القروي امام ديناميات اقتصادية و اجتماعية، يبدو أن لا شيء له القدرة على كبحها. والحضري هو أيضا توطين متكرر وموحد من مدينة لأخرى لنفس سلسلة الفنادق والحدائق . فالمدينة والقرية يفقدان فيه هويتهما، وخصوصيتهما لكي يجدا نفسيهما، بكيفية أو أخرى مدمجتين في نفس المنطق العميق الذي هو التمدن كنوع من "الليفياتن الجديد" الذي يبدو أنه يقرر في مصير المجتمعات الحالية.

و بهذا فالحضري يشمل و يدمج ما هو غريب عنه من خلال استمرارية المبني الذي يضمن في الواقع الربط بين المجالات التي كانت منفصلة قبل ذلك :المدن، والقروي، والحقول، والغابات، والبحيرات. لكن الحضري هو كذلك اعادة النظر في المجال لفائدة الزمن، كما لو أن المدينة كلها صارت حركة. اليوم ، لم نعد نفكر او نتعامل بعدد الكلمترات المقطوعة، وإنما بالزمن المنصرم في وسائل النقل: لم نعد نعرف بالضبط أي مسافة بين المدينة أ والمدينة ب ، لكن نعرف أن ذلك يوافق مثلا ثلاث ساعات في القطار أو الطائرة[512].

و يشير كل من جون مارك ستيبي وهرفي مارشال الى ان هناك اعادة نظر في المدن على مستوى حدودها التاريخية لكي تمتد الى ما وراء حدودها الاصلية وتتشتت في مجال حضري منتشر بحدود غير واضحة. ويعود في فرنسا للوفيفر، ثم للخبيرة في التعمير فرانسواز شويي F. Choay اقامة تمييز بين المدينة والحضري. حيث ينبغي العودة، حسب شويي F. Choay ، إلى نهاية القرن 19 من أجل تحديد القوى والمبادئ التي أدت اليوم الى الطلاق بين الحضري والمدينة.

[512]Ibidem

فالمدينة، الكيان المجالي ذي الحدود الواضحة، والمتميز بكيفيات خاصة من الحياة المشتركة، وبمورفولوجيا مادية فريدة محددة ومندرجة في المبني وبتنظيم تعميري، هو في طور الاختفاء. انها تعلن يقول الباحثان، ما خلصت اليه تحليلات ملفان فيبر Melvin Weber : دخلونا ل"مملكة الحضريle règne de l'urbain " [513].إننا دخلنا الى مرحلة ثالثة بعد مرحلة المدينة القديمةcité، ومرحلة المدينةville، هي مرحلة الحضري المعمم. و في هذا هذا الصدد أشار جاك فيرون Jacques Véron إلى ان العالم ما يفتأ يتحضر، بل إنه صار حضريا في غالبيته[514]. اكثر من ذلك فبعض الباحثين يعتبرون أن مفهوم الحضري نفسه لم يعد يعكس ما تعرفه مجتمعاتنا ومدننا، وأنه بالأحرى صار الحديث عن عصر المتروبولاتl'âge des métropoles [515] .

وتبدو هذه الظاهرة الحضرية اليوم، في نظر جاك فيرون أساسية في نظر أولئك الذين يقومون بتحليل التفاعلات بين الساكنة والبيئة والتنمية، على مستوى الأرض كما على مستوى وحدات جغرافية أكثر تحديدا. هذه الظاهرة الأساسية، تظل مع ذلك صعبة التحديد، ما أن يتم النظر إليها باهتمام شديد[516].و يشير ألان بوردان Alain Bourdin الى انه توجد في الواقع طرق متعددة لإدراك الواقعة الحضرية، منها النظر إلى العلاقات بين الساكنة والتحضر والتنمية، هذا فيما يخص علاقة المدينة بالقرية وبالحضري[517].

إن فحص التعاريف المعتمدة في كل بلد من أجل التصنيف، اعتمادا على معيار التركز السكاني، يكشف عن تنوع كبير. ففي بعض الحالات، عدد السكان يأخذ وحده بعين الاعتبار لكن العتبة المعتمدة كحد أدنى يمكن أن تتغير. فهي غالبا تتراوح ما بين 2000 أو 5000 نسمة، لكن في اسلندا، تمركز فقط من 200 نسمة يعتبر حضريا[518].

---

[513] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op,cit ,,p 174

[514] Jacques Véron, L'urbanisation du monde, éd La Découverte, Paris, 2006.p3

[515] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, op.cite, p175

[516] Jacques Véron, L'urbanisation du monde, op,cit.p16

[517] Alain Bourdin , penser la ville des flux, in Ouvrage collectif , Mobilité et écologie urbaine , Dir Alain Bourdin , éd Descartes et Cie ,Paris, 2007. p.p..19-42.

[518] Jacques Véron, L'urbanisation du monde, op ;cit. p16

بعض البلدان تجمع بين معيارين ديموغرافيين من أجل تحديد "الحضري": وهكذا، في كندا، حجم التجمع الحضري البشري ينبغي ان يتضمن كحد أدنى 1000 نسمة وكثافة من الساكنة تبلغ على الاقل 400 نسمة في كلمتر مربع. و في فرنسا، تحديد "المدن والتجمعات الحضرية" يجمع بين حجم الجماعة(كحد أدنى 2000 نسمة) واتصال السكن (على الأقل 200 متر كفاصل ين سكنين متتاليين).

كما ان تعريف مجال حضري ما يمكن أيضا أن يكون إداريا، مثل باكستان أو في مصر. كما يمكنه أيضا أن يجمع مجموعة من المعايير التي يمكن أن تكون إدارية وديموغرافية واقتصادية نموذج الهند. و في الشيلي تكون المجالات حضرية هي المراكز السكنية التي تتميز بمميزات حضرية بفضل تواجد بعض الخدمات العمومية والبلدية[519].وعندما يتعلق الامر بتعريف ليس المجال الحضري عموما ،وانما مجالا حضريا بعينه ، يطرح نفسه مشكل آخر هو مشكل حدوده، خصوصا بالنسبة للتجمعات الحضرية الكبيرة الحجم[520].

و يخلص جاك فيرون الى ان الظاهرة الحضرية يمكن أن تدرك انطلاقا من ثلاثة مقادير: اولا نسبة التحضر بمعنى نسبة السكان الحضريين من بين الساكنة الاجمالية نسبة مئوية ،ثانيا عدد الساكنة الحضرية أي عدد سكان بلد ما الذين يعيشون في المدن وثالثا نسبة النمو الحضري و تهم نسبة تزايد عدد الساكنة الحضرية خلال سنة، قياسا إلى عدد السكان الحضريين في بداية السنة أو في منتصف السنة[521].

و الواقع أن صعوبة ادراك الظاهرة الحضرية و فهم تعقدها ناتج عن تداخل الخصائص المحددة لها، بما فيها حركية المدينة. فالمدينة في تمايز، وفي حركة وبدون إطار تنظيم قوي للمجال، حيث تعتبر التدفقات في مركز الاشتغال الحضري. ومن ثمة، فالتأثير في تشكل وتنظيم التدفقات (تلك المرتبطة بالتنقلات أو بنقل المعلومات) هو فعل أساسي لإنتاج المدينة[522].

---

[519] Ibid, p17

[520] Ibid, p18

[521] Ibidem

[522] Alain Bourdin , penser la ville des flux, in Ouvrage collectif , op.cit . p35

ومهما بدت هذه الفكرة صحيحة، فهي في نظر ألان بوردان، لا تشكل اكتشافا مهما، وهي ليست مع ذلك بدون أهمية، إذا لاحظنا أن منتجي المدينة يحاولون في الغالب التفكير بهذه الطريقة. فهم يكونون مرتاحين أكثر من أجل الانطلاق من الأمكنة والتجهيزات والأحياء، والتجمعات التحضرية والربط فيما بينها، بدلا مثلا من الانطلاق من مشاريع البنية التحتية للنقل العمومي ،أو من الشبكات ذات الصبيب العالي من أجل التفكير في المدينة في وضعية حركة ،وتصور الأمكنة الحضرية تبعا للطبيعة ومميزات التدفقات[523].و تبقى مسألة رؤية "حركية" المدينة من طرف أولئك الذين يتصورونها ويدبرونها مطروحة منذ زمن طويل[524].

لكن أن نصنع او ننتج "مع" التدفقات يمكن أن يوحي بالغموض على حد قول الباحث. و يتابع متسائلا: هل ينبغي الاخذ بعين الاعتبار أهمية التدفقات في إنتاج المدينة ؟ اننا لا نقترب عندها الا من جزء بسيط من الرهان، لأن المدن هي مخترقة و معبورة دائما بتدفقات الخيرات والأشخاص والمعلومات. هل نتحدث عن توظيف التدفقات كأداة لانتاج المدينة؟ هل يعني ذلك أن المدينة تنظم ذاتها انطلاقا من بنيات تحتية حاملة للتدفقات؟ إن ذلك ليس بدون معنى، إذا تحدثنا عن تنقلات الأشخاص والخيرات، لكن يصير أكثر إشكالية إذا نظرنا إلى التدفقات اللامادية. لكي يخلص في الأخير الى فكرة أن هذه التدفقات هي في قلب الدينامية الحضرية وأن صنع المدينة يعني إنتاج التدفقات، وتنظيمها والاشتغال عليها، لدرجة انه لا يمكن القول بعدها أن التدفق يخترق المدينة ويتيح لها الحياة، وإنما أن المدينة تدفق. هنا يمكن الحديث عن ثورة كوبرنيكية، ليس فقط المدينة تتغير، لكن خاصة لا يمكن التفكير فيها بنفس التصورات، و "خلق المدينة" يأخذ دلالة جديدة تماما بالقياس لما كانت تقوله عنه الادبيات المتخصصة[525].

وفي نظر ألان بوردان كل مدينة مميزة، وكل تاريخ حضري يتميز بفرادته. وبالنظر إلى ذلك، من الصعب الاستدلال انطلاقا من نماذج مدن كبرى، وتفهم المدينة بشكل أفضل

---

[523] يمكن اضافة الى ذلك توسيع الاستدلال ليشمل تدفقات أخرى: تدفقات المياه المستعملة والنفايات، مثلا.

[524] Alain Bourdin , penser la ville des flux, in Ouvrage collectif , Mobilité et écologie urbaine , Dir Alain Bourdin , éd Descartes et Cie ,Paris, 2007. p.35

[525] Alain Bourdin , penser la ville des flux,op, cit, p 20

انطلاقا من منطق تشكلها وتطورها، وعلاقتها بسياق خاص كما بانتمائها إلى فئة ما .و المدينة هي موضوع تاريخي، لكن ذلك لا يحول دون القيام بمقارنات ومقاربات، ومحاولة استخلاص نتائج قابلة للتعميم ، ونماذج مثالية وأحيانا خانات او فئات للتصنيف تتيح فهم واقع المدن في خصوصيتها. هذه اللعبة بين الخصوصية والعمومية او الشمولية سهل التحكم فيه عندما نتوفر ، من أجل التفكير في المدينة، على اطار عام للتحليل يكون مستقرا وشموليا في نفس الوقت . بمعنى أنه يضم العديد من الوضعيات المتنوعة[526].

و عموما تظل كل التعريفات التي قدمت للمدينة. لم تسمح بإيجاد مفتاح لإنشاء مدينة" جيدة"، ومدينة"حقيقية"، ومدينة "إنسانية ونشيطة"، ما دام ان سيرورات إنتاجها تختزل سكانها في مجرد مرتفقين أو مستهلكين ، تنظم بحذر تعبيراتهم الجماعية، وما دام أيضا يسود وهم الرسمي بتخطيط لا يخضع سوى لعقلنة المصالح المشتركة، هذا في حين إنها مكان لأحد أشرس الصراعات في عصرنا هذا[527].

2.سياسة المدينة

اليوم ، موضوع المدينة هو في قلب انشغالات و اهتمامات دول العالم، لأنها تجسد رهانات متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وثقافية واستراتيجية. وبخصوص العوامل المفسرة لهذا الصعود القوي للمدينة باعتبارها " فاعلا شموليا أو عولميا"، فهي تعود بالنسبة للبعض، إلى تحولات النظام الاقتصاد العالمي ، التي نختصرها في ظاهرة العولمة ، والتي تفسر الأهمية الاقتصادية المتزايدة للمدينة –خصوصا المدن الكبيرة والعملاقة– و انبثاقها كفاعل من الطراز الأول، على المستوبين الاقتصادي و السياسي. فالعولمة تشجع بالفعل تمركز الاستثمارات في المجالات الترابية الحضرية المندمجة بقوة والتخصص الوظيفي خاصة في المدن الكبرى ، بدول الشمال كما في الجنوب. وبفضل

[526] Ibid, p.21.

[527] Agnès Pitrou, Qu’est ce qu’une ville ? , in Manière de voir, L’urbanisation du Monde,N114, Décembre 2010-Janvier 2011. p.16.

تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، تشكلت شبكات مدن "معولمة" على حساب روابط القرب الجغرافي، التي كانت توحد في الماضي المدن مع مناطقها وبلدانها[528].

و اذا ساهمت العولمة الاقتصادية في بروز المدينة كفاعل جماعي أساسي، فان الآلية الأساسية لهذا البروز القوي ، تعود إلى أن "هجمات السوق" دفعت الفاعلين والكيانات الاجتماعية الحضرية إلى التنظيم الذاتي و الجماعي من أجل مقاومة تداعياتها. ويعتبر أغلب الباحثين الذي يتناولون تزايد دور المدن في الاقتصاد العالمي، أن لهذه التطورات انعكاسات سوسيو–مجالية مهمة : تجزئة المدن والنمو المتعدد الأقطاب للمناطق الحضرية، تعمق التفاوتات الاجتماعية والفقر...الخ.

وبالنسبة لباحثين آخرين، فتطور الرأسمالية الحديثة أو الرأسمالية ما بعد صناعية ، هو الذي يفسر إلى حد بعيد الأهمية المتزايدة للمدن. ففي ظل هذه الرأسمالية الحديثة يهيمن منطق الربح على منطق إنتاج النظام الاجتماعي، فتتحول الدولة من ضامن لهذا النظام، إلى مجرد ميسر له. وحسب أطروحات "الدولة المجوفة أو المفرغة التي أبدعها غي بيتر Guy Peters ، والتي قام الباحث جون لوكا Jean leca بنشرها في فرنسا، يفقد المستوى الوطني (أي مستوى الدولة) أهميته لصالح مستويات فوق وتحت وطنية . ولو أن هذا النزوع لا يعني تفريغا تاما لسلطة الدولة بقدر ما يعني تحولا لها، فهو يؤدي إلى إعطاء أهمية متزايدة للسلطة المحلية وخصوصا للمدن[529]. وتتقاطع هذه الأطروحات مع فكرة أن الانجراف التدريجي لاختصاصات الدولة لفائدة المدن، و الذي يتعمق بفعل السيرورة المزدوجة المتمثلة في الاندماج فوق وطني (في إطار الاتحاد الأوربي) من جهة، و اللامركزية من جهة ثانية.

لقد شهدت المجالات الحضرية اذن خلال القرن الماضي تغيرات مهمة. فقد تغيرت المدينة كثيرا بفعل تأثير عدة عوامل داخلية وخارجية، و سيرورات اقتصادية وتكنولوجية وديمغرافية و سوسيولوجية وثقافية أو اثنية، سواء في بلدان الشمال أو الجنوب. والمفاهيم

[528] Isabelle Hillenkamp. , La gouvernance urbaine, in Jeux de Gouvernance : Regards et réflexions sur un concept, Marc HUFTY et al. (Dir.), Karthala, Paris, 2007, .p. 128.
[529] Ibid. 129-130.

التي تشير إلى الحضري مثل المركز أو الضاحية الحضرية تغيرت دلالتها. ونتحدث اليوم عن مدينة صغيرة، ومدينة متوسطة، ومدينة –صفيح، ومدينة–بازار، ومدينة – ملحقة، وعن ميتروبول او مركز حضري أو مدينة عملاقة. وكيفما كان حجمها وبعدها، او موقعها، تنفلت المدينة إلى حد كبير من السلطات العمومية ومن المواطنين لكي تكون ميدان لصراع مجموعات اقتصادية واجتماعية[530].

و كون المدينة المعاصرة ميدان صراع، فهذا يشكل عاملا من العوامل التي تجعلها دائما منتجة وليست أبدا معطاة. لكن هذا الإنتاج لم يعد ينحصر في تعريف بسيط، كما عندما يختزل في بناء مآثر عمرانية ومساكن وكذا في تحديد القواعد الكبرى التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحضرية، الكل تحت رعاية سلطات محددة بوضوح. فهي باستمرار متفاوض حولها ويعاد تعريفها، وتمزج بين المادي و الرمزي، والبناء وخلق المرافق والتنظيم والتدبير. الخطأ هو أن نستنتج من هذا التعقد أنه لم يعد هناك إنتاج للمدينة: فعلى العكس، يعمل ، باستمرار، فاعلون صغار وكبار، خواص وعموميون، على "خلق المدينة"، وينطلقون في ذلك من منطقهم الخاص. ومن ثمة فهذا الإنتاج، لم يعد فيه شيء شفاف. فهو يستلزم التوضيح، وبالتالي يتطلب انتباه تام من الباحث[531].

يعتبر ألان بوردان Alain Bourdin ان الاعتراف بان المدينة تنشأ اليوم بواسطة التدبير أكثر منه بالبناء، وبواسطة المرافق أكثر منها بالبنايات، يدفع إلى التساؤل حول طرائق مراقبة والتحكم في التدبير وفي المرافق من طرف المرتفقين فقط، أو بالنسبة لبعض الحالات، من طرف مجموع المواطنين. ففي فرنسا، قانون ديموقراطية القرب نص على إنشاء مجالس الأحياء، دافعا الى حد الكاريكاتور "ديموقراطية مكان الإقامة"، خصوصا في المدن الكبرى، التي فقدت فيها هذه الآلية الديموقراطية معناها. في المقابل لا يتم الاهتمام بتحسين الاطار التشريعي المتعلق بعلاقات الخدمة–المرتفق، الخاصة بمختلف المرافق الحضرية، والمراقبة الديموقراطية للمهم منها، مثل النقل الحضري

[530] Ali sedjari, Gouvernance urbaine et politiques de la ville : quel modèle urbain pour l'avenir ? ,in Gouvernance, réforme et gestion du changement , éd L'Harmattan,2008. P 107.

[531] Alain Bourdin , penser la ville des flux, in Ouvrage collectif , Mobilité et écologie urbaine op,cit p.19

العمومي[532].وبغض النظر عن الجهود المهمة المبذولة، هنا أو هناك، من أجل إعادة هيكلة المجموعات الحضرية، وتحسين تدبيرها، فالسيرورة التمييزية ، ما فتأت تتعمق، والمشاكل المرتبطة بتركز الساكنة تتفاقم إذ يغذي البؤس، والإقصاء وغياب الأمل ، العنف. من هنا الحديث عن ما يسمى بسياسة المدينة.

يذكر جرار ميندل Gérard Mendel انه في فرنسا اعتمدت "سياسة للمدينة" منذ 1982، تهم الأحياء المسماة الحساسة أو التي تعاني من مشاكل اجتماعية. وأنشأت فيما بعد ، في دجنبر 1990 وزارة للمدينة. وكل الوثائق الرسمية تحث منذ البداية وبقوة على ضرورة مشاركة السكان، وهذا ما يبدو منطقيا، إذ يتعلق الأمر بمحاربة كل أشكال الاقصاء. والحال أنه رغم خلق العديد من البنيات – لجن محلية 1982 ودار المواطن 1983 واللجن الاستشارية ومجالس الأحياء 2002، فإن درجة المشاركة تظل ضئيلة جدا من 2 إلى 3 في المائة فقط. هنا يكمن فشل سياسة المدينة التي تخلق ساكنة سلبية[533]. وعموما تعرف المدن مشكل السلطة وتنسيق المبادرات العمومية. و في هذا يشير باتريك لوكالي Le Gales الى ان حكم المدن يفترض أكثر فأكثر، تدخل أنماط مختلفة من التنظيمات والفاعلين، مقارنة مع ما كان معمولا به في الماضي، حيث كان الحكم شأن السلطة المحلية أو المنتخبين[534].

ان حكم المدن اليوم يقول الباحث، يقوم على تدخل السلطات المحلية، لكن أيضا تدخل المقاولات الخاصة وممثلي الجماعات الخاصة، والوكالات العمومية وشبه العمومية، وممثلي مختلف مكونات الدولة والخبراء ومكاتب الدراسات والجمعيات. ويبرز تعدد المتدخلين والفاعلين والتنظيمات أن السياسة المحلية ، تتعلق أكثر فأكثر بفاعلين غير حكوميين، ولم تعد حكرا على الفاعلين الحكوميين[535].الشيء الذي يستدعي عند الحديث

[532]Alain Bourdin , penser la ville des flux, in Ouvrage collectif , Mobilité et écologie urbaine op,cit, p.39

[533] Gérard Mendel , Pourquoi la démocratie est en panne : construire la démocratie participative, op, cit. p110

[534] Le Gales Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine .In: Revue française de science politique, 45e année, n°1, 1995. p.p.57-95.

[535] Le Gales Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine . op,cit, p.p.57-95.

عن إنتاج المدينة الانتقال من الحديث عن حكم المدينة إلى الحديث عن حكامة المدينة أو الحكامة الحضرية .

3.من الحضري إلى الحكامة الحضرية

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحكامة الحضرية ينحدر من أصلين مختلفين، لكن متقاربين: الأصل الأول، هو فكرة الحكامة وما شهدته من تحولات أفضت إلى تطبيقها على مواضيع مختلفة منها المدينة، في إطار ما يسمى بالحكامة الحضرية. والأصل الثاني هو الدراسات الحضرية، وما عرفته من تطورات، فرضت استحضار مفهوم جديد، هو مفهوم الحكامة الحضرية، من أجل إدراك المسائل الحضرية بطريقة شمولية ومتعددة التخصصات.

وحسب الباحث ج.ب.غودان j.–P. Gaudin تعني "الحكامة الحضرية صعود ال "المدينة الفاعل" وما رافقه من تغير في طريقة تدبيرها. إذ أضحت الطريقة التي تحكم بها هذه المدينة الفاعل – المبنية عموما على تعدد وتفاعل الفاعلين، العموميين والخواص– موضوع تحليل ، يجد في مفهوم الحكامة الأدوات الضرورية لإدراك وفهم هذه الوضعية غير المسبوقة.

ان تطور الدراسات الحضرية، التي تعكس حسب بعض الباحثين تحولا تاريخيا لأنماط الفعل العمومي أو الجماعي، أفضت أيضا إلى توظيف هذا المفهوم من طرف العديد من المختصين المنتمين إلى عالم البحث وعالم السياسات الحضرية. وبذلك تعززت حركة تطبيق مقاربة الحكامة على الحضري بحركة ثانية، تتجه من الحضري نحو الحكامة الحضرية[536].

وبشكل عام، يعبر ظهور مفهوم الحكامة في الدراسات الحضرية عن إرادة لتجاوز التصورات الاتفاقية للفعل العمومي، التبسيطية والضيقة جدا. فاللفظ ينزع هكذا إلى أن يعوض، أو على الأقل أن يستكمل لفظ حكم حضري أو محلي والمفاهيم المرتبطة به. وقد استفاد من انفتاح مختلف الحقول المعرفية، خصوصا حقل السياسات العمومية الذي

[536] Isabelle Hillenkamp. La gouvernance urbaine op.cit, ,p.132.

هيمنت عليه إلى حدود سنوات الثمانينيات سوسيولوجيا التنظيمات والرؤية الاقتصادوية للعقلانية الفردية، وحقل السياسة[537] .

وعلى مستوى تنمية المدينة، تمت ترجمة هذا التصور الموسع للفعل العمومي عبر الانتقال من براديغم " إنشاء أو إنتاج المدينةfaire la ville " ، الذي يفترض تدخل الدولة في مواقع تعتبر وكأنها عذراء، في إطار الحديث عن "تهيئة المجال"، إلى براديغم"العمل مع المدينة faire avec la ville "، الذي يفترض ضرورة العمل مع مجالات موجودة قبليا في تشاور مع الساكنة التي تعيش فيها، وفي سياق الحديث عن "التجديد الحضري". وعرف هذا البراديغم انتشارا في الشمال كما في الجنوب.

وما يعزز هذا التوجه، أن الدراسات الحضرية نفسها كانت، منذ سنوات الخمسينيات ، عبارة عن "ركام من الحقول المعرفية" المتمايزة، والتي لا تولي اهتماما كافيا للطريقة التي تحكم بها المدن فعليا. لهذا ينزع براديغم "العمل مع المدينة" إلى إعادة توجيه وتنظيم هذه التقاليد من البحث ، للأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي تنتج بها التنمية الحضرية ، وللتفاعلات بين الحكم والمجتمع المدني.

وقد تضمنت هذه المقاربات الجديدة في مجال الدراسات الحضرية، في إطار سعيها إلى التحليل السوسيولوجي للفعل العمومي، والجماعي عموما، ما يمكن أن نسميه الإرهاصات الأولى لمفهوم الحكامة الحضرية، كما سيتبلور انطلاقا من النصف الثاني من عقد التسعينيات[538].

لقد تمخضت إمكانية تطبيق مفهوم الحكامة على التحليل السوسيولوجي أو السياسي أو الاقتصادي للمدينة، عن تطور مفهوم الحكامة ذاته، في العلاقة مع الحاجة المتزايدة إلى مواكبة التحولات الجارية على مستوى تدبير المدن .فقد جرى الاهتمام كثيرا بالدولة– الوطن كمستوى ملزم في الدراسات ، سواء السياسية أو السوسيولوجية والاقتصادية ، ولم تترك للمدينة سوى مكانة هامشية. من هنا ، فالاهتمام المتزايد اليوم بحكامة المدينة، بل وتحول موضوع "تدبير المدينة" إلى حقل دراسة مستقل، ناتج عن تضافر عدة عوامل،

[537] Isabelle Hillenkamp. La gouvernance urbaine op.cit,,p.p. 132-133.

[538] ibid ,p.p. 125-140.

أفضت إلى جعل المدينة "فاعلا" محليا جديدا، بعد أن كانت مجرد مجال ترابي لتطبيق السياسات العمومية التي يتم تصورها والتخطيط لها من طرف الدولة المركزية.

1.3.مفهوم الحكامة الحضرية:

ظهر مفهوم الحكامة الحضرية في بريطانيا ، في نهاية سنوات الثمانينيات. غير أن هذا "الظهور" لم يأخذ معناه إلا في العلاقة مع حركة تطور وتحول المفهوم الأم للحكامة. فهناك اتفاق على ربط ظهور الحكامة بمعناها الحديث، في مجال تدبير المقاولة، لينتقل المفهوم مع نهاية الثمانينيات، إلى حقول العلاقات الدولية والتنمية، وسيفضي إلى تأثيرات واقتباسات متبادلة بين هذه الحقول[539].

وفي حقل الدراسات والسياسات الحضرية، أولى بوادر ظهور الحكامة تزامنت مع وصول مارغريت تاتشر إلى السلطة في بريطانيا سنة 1979، وارتبطت بمدة حكمها التي دامت طوال 18 سنة، والتي تميزت بإرساء سياسة نيوليبرالية جذرية. فمن أجل تقليص جذري لاختصاصات الحكومات المحلية، التي يهيمن على أغلبيتها العماليين، قامت بخوصصة الخدمات العمومية وإحداث وكالات لا ممركزة للسلطة المحلية على المستوى المحلي، وقامت بتحويل سلطات الحكم المحلي إلى حكامة حضرية urban governance مستلهمة من تدبير المدن الكبرى في أمريكا الشمالية. فالإصلاح البريطاني أوقف تماما كل الاعتمادات المالية المباشرة للمدن وفرض ضرورة مرور الطلبات عبر لجن مشكلة من منتخبين (ينظر إليهم على أنهم غير أكفاء وتقليديين) ورؤساء مقاولات ، وكذا أصحاب البنوك المحلية، الذين يقدمون على العكس باعتبارهم خبراء وحداثيين. و كللت هذه الاستراتيجية، التي رهنت تمويل المشاريع الحضرية الكبرى بعقد شراكات بين المنتخبين اليساريين والشركاء العموميين والخواص ، بالنجاح.

ومن أجل تحليل وضعية التمفصل المعقدة لمستويات القرار السياسي ، أدخل الباحثون البريطانيون مفهوم الحكامة الحضرية، لتمييز هذا النمط من الحكم عن باقي الأنماط الكلاسيكية للحكم ...

[539] Isabelle Hillenkamp. La gouvernance urbaine op.cit,, p.p. 125-140.

وفي سنوات التسعينيات، جرى نقل هذا المفهوم إلى بلدان أخرى في الشمال والجنوب، مما نتج عن ذلك تحول وتنوع في المعنى. ففي فرنسا مثلا، المقال التأسيسي للباحث بارتريك لو كالي P.Le Galés طبع ظهور الحكامة الحضرية في النقاش حول السياسات العمومية وأشار إلى تعقد وغنى التفاعلات بين الدولة والمجتمع . أما في بلدان الجنوب، شكلت قمة مدن الجنوب المنظمة في ماي 1996 في اسطنبول ، تحت رعاية الأمم المتحدة، نقطة قطيعة على مستوى التفكير في التنمية الحضرية. صحيح أنه بإيعاز من بعض حكومات الجنوب التي عارضت التدخل السياسي للمنظمات الدولية، لم يظهر لفظ حكامة في إعلان اسطانبول، إلا أن هذا النص، وكذا الوثائق الملحقة به، والمنشورة بعد المؤتمر، ستضع أسس ما سيصبح في ما بعد حكامة حضرية جيدة، من خلال التأكيد على ضرورة اعتماد مبدأ المشاركة الفعالة لكل الشركاء العموميين، والخواص وغير الحكوميين" في تدبير الشؤون العامة، وكذا مبدأ تنسيق تنمية المدن على المستوى المحلي[540].

لقد أصبح مصطلح حكامة يقول الباحث عبد المالك ورد بمثابة تعريف جديد للحكم، وتنظيم جديد للسلطة أو شكل جديد لحكم المجتمع. ويمكن تعريف الحكامة باعتبارها سيرورة للتنسيق بين الفاعلين والكيانات الاجتماعية و المؤسسات من أجل بلوغ أهداف تمت مناقشتها وتحديدها بشكل جماعي[541]. وتقوم الحكامة على شبكة فاعلين مستقلين تجاه بعضهم البعض ، فهي تأخذ بعين الاعتبار كل الفاعلين الذين يشاركون في الحياة المحلية ، بسبب الارتباط البيني بين مختلف السلطات، من المؤسسات نفسها إلى باقي الفاعلين الذين لا ينتمون إلى دائرة الحكم كالمقاولات وتنظيمات المجتمع المدني.

و وراء مفهوم الحكامة ينبثق ما يسمى اليوم بالأشكال الجديدة للفعل العمومي، المؤسسة على الشراكة، والتعاون والمرونة. فإشكالية الحكامة حسب عبد المالك ورد تندرج في إطار تجاوز معوقات الحكم، وخلق دينامية تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، تجعل

---

[540] Isabelle Hillenkamp. , La gouvernance urbaine ,p.127

[541] Patrick LE GALÈS « gouvernement et gouvernance des territoires » in Revue problèmes politiques et sociaux, N 922-mars 2006,p.5

من التنسيق بين مختلف التنظيمات والقطاعات مشكلها الجوهري، لإنتاج سياسة عمومية منفتحة تستند إلى فاعلين ومشروعيات مختلفة، خصوصا القطاع الخاص[542].

و حسب الباحث تقوم الحكامة على إقحام مختلف الفاعلين في الفعل العمومي وخصوصا المقاولة وما يمكن أن تساهم به في تحقيق المصلحة العامة، وخلق مجتمع تتوافق فيه المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة. و الحكامة مجموعة مركبة من المؤسسات والفاعلين، تتموقع خارج المنظور الوحيد وخارج المنظور التراتبي الذي يشكل أساس الحكم، وليست هناك استقلالية في علاقات الحكامة، بحيث لا يمتلك الفاعل سواء كان عموميا أو من الخواص الموارد الضرورية لتصرف بطريقة أحادية [543].

و تمثل المدينة في نظر إزابيل هالينكامب Isabelle Hillenkamp ملتقى لعدة رؤى ، تجعلها تبرز كمستوى ملائم لتجسيد مختلف"تجارب أو تطبيقات" الحكامة: فالمدينة هي في نفس الوقت محرك للنمو الاقتصادي ومكان لتركز التفاوتات ومستوى ملائم لمحاربة الفقر[544]. و هي نفس الفكرة التي يشير اليها عبد المالك ورد على اعتبار ان فضاء المدينة بفعل التناقضات والظواهر الهامشية العديدة التي أصبح يفرزها كان بمثابة المختبر الممتاز لتجريب مدى فعالية الحكامة.

وتتجسد "تجارب" الحكامة في المدينة، على مستوى الحقل الأكاديمي أولا، حيث يجري البحث عن بناء مقاربة "للحكامة" خاصة بالمدينة. كما على مستوى برامج التنمية ثانيا، والتي تستهدف توفير شروط تطبيق حكامة جيدة لحل بعض المشكلات مثل الفقر الحضري. فعلى المستوى الأكاديمي، تهتم برامج البحث في الحكامة الحضرية بمسائل مثل توزيع السلطات بين المجتمع المدني الحضري والحكم المحلي، وتمفصل مختلف مستويات الحكم ، واستراتيجيات ومنطق الفاعلين، ومختلف إجراءات تدبير المدن .وعلى المستوى الإجرائي التنموي، تتأسس برامج التنمية على تصور عام معياري للحكامة،

---

[542] عبد المالك ورد، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 2006.ص45

[543] المرجع نفسه . ص47

[544] Isabelle Hillenkamp. , La gouvernance urbaine op. cit ,p.132.

تنشره المنظمات الدولية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره)،في صيغة "حكامة حضرية جيدة"[545].

يظهر إذن من خلال الانتقال من الحكم المحلي إلى الحكامة الحضرية، أن حكم المدن لا يمكن أن يدرك فقط في ضوء العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية، وبين المنتخبين والموظفين. فانبثاق الحكامة المحلية منذ عقد من الزمن في المدن الغربية ثم في باقي مدن العالم، يجد تفسيره جزئيا بانسحاب أو عجز الدولة على التدخل في الاقتصاد والمجتمع ،أو لعدم فعالية ونجاعة هذا التدخل في مقابل الوزن السياسي المتزايد للمدن ،والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية عبر تحسين موقعها في السوق، وقدرتها على جذب الأنشطة الاقتصادية[546]. .

و في هذا يشير الباحث عبد المالك ورد الى ان الدولة التي تم اعتبارها كأداة لحل المشاكل، أصبحت هي ذاتها مشكلة، أو أصبحت بتعبير دانييل بيل، كبيرة بالنسبة للمشاكل الصغرى وصغيرة بالنسبة للمشاكل الكبرى. الا أن ذلك لا يعني الإلغاء التام للدولة على حد قول الباحث، وإنما المقصود هو إعادة هيكلة الدولة، ببناء نموذج جديد يمكن تسميته مع الباحثة سيلفي تروزا Sylvie Trosa بالدولة التعاقدية أو الدولة التركيب l'Etat Synthèse ، أي دولة غير مبنية على الاقصاء أو الإكراه أو الإخضاع أو التحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى، بل على التفاوض والإنصات و التوفيق أو التركيب بين مختلف وجهات النظر والمصالح. كما يشير الى انه ليس الحكم التشاركي و يقصد الباحث الحكامة، سوى إنتاجا مباشرا لعدم قدرة السياسات العمومية على تحقيق النتائج المرغوبة على مستوى التقليص من الفوارق الاجتماعية والتصدي للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن قوة المنافسة الدولية، بل إنه كذلك بعد

[545] Isabelle Hillenkamp. La gouvernance urbaine op.cit ,p.132.

[546] Le Gales Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine .In: Revue française de science politique, 45e année, n°1, 1995. p.89.

تحويلي من أبعاد الفعل العمومي، فهو يقوم بتحويل الرغبات والآمال نحو المناطق كما لو كانت ستجيب بطريقة أحسن عن نتائج الأزمة[547].

هكذا يستهدف التعبير "الحكامة الحضرية" أخذ بعين الاعتبار عالم حيث التدبير العمومي لا يتوقف على فعل السلطات المحلية وحدها، لكي يشمل فعل فاعلين آخرين مثل وكالات التعمير والمجموعات الحضرية الكبرى والقطاع الخاص والجمعيات والغرف المهنية...الخ. فالحكامة تعبر أيضا عن واقع فعل عمومي يرتبط ارتباطا وثيقا بتعبئة فاعلين خواص كما بانخراط المرتفقين ، بل والمواطنين[548]. ويحيل مفهوم الحكامة الحضرية على تنوع كبير في طريقة تنظيم المرافق والمصالح، ومرونة أكبر، وتنوع في الفاعلين، بل وتحول في الأشكال التي يمكن أن تأخذها الديمقراطية المحلية، كما يفترض الأخذ بعين الاعتبار المواطن والمستهلك، وتعقد الأشكال الجديدة للمواطنة. ففي منظومة الحكامة الحضرية، ما تزال السلطة المحلية فاعلا مهما بالتأكيد، لكنها فاعل ضمن فاعلين آخرين[549].

وهكذا، يتيح مفهوم الحكامة الحضرية التركيز على أشكال تنسيق الفعل العمومي العمودية والأفقية، وتحديد جديد للحدود والاختصاصات ، سواء على المستوى العمودي (في علاقات الدولة والجماعات المحلية) أو على المستوى الأفقي (من خلال تغير الحكم المحلي، بانبثاق شراكات بين مختلف الفاعلين المحليين وتغير الحدود بين العام والخاص) [550].

ويشكل بروز الحكامة الحضرية، بالنسبة للبعض، قطيعة مفاهيمية مهمة، تتيح إدراك التحولات التاريخية للنظام الحضري على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فهذا المفهوم يعبر عن تداخل حقول معرفية متعددة، ويحطم الحدود التقليدية القائمة بين العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما على المستوى الإجرائي، فتتيح الحكامة

---

[547] عبد المالك ورد، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، مرجع سابق.ص21-22

[548] Duran Patrice. Gouvernance. In: Politiques et management public, vol. 16 n° 1, 1998. La gouvernance urbaine. p.p.3-4.

[549] Le Gales Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine .op,cit, p.p.57-95.

[550] Ibid. p.p.57-95.

الحضرية إرساء سياسات جديدة للمدينة، مؤسسة على رؤية مندمجة للتنمية الحضرية ومشاركة واسعة للمجتمع المدني[551].

ومعلوم أن أهمية الحكامة الحضرية، تكمن في إتاحة الفرصة للمواطنين والمواطنات وللفاعلين المحليين لمراقبة، تتبع والتأثير، بشكل مستمر وفعلي في تدبير الشأن المحلي في الفترات التي تفصل بين الاستشارات الانتخابية، بشكل يتكامل مع العمل الذي يقوم به المنتخبون والسلطة المحلية. لذلك فإن آليات الحوار والتشاور، كآليات لتجسيد الحكامة، تقوي من جهة انخراط ومشاركة المواطنين والفاعلين المحليين في النقاش العمومي المحلي وفي اتخاذ القرار في السياسة الحضرية المنتهجة .كما أنها تتيح من جهة أخرى للجماعة المحلية تحسين فعالية تدخلاتها وجودة خدماتها، عبر الأخذ بعين الاعتبار انشغالات الساكنة والفاعلين المحليين واهتماماتهم وحاجاتهم، على مستوى تحديد الأولويات واقتراح الحلول، و تخطيط وبرمجة السياسات والمشاريع الهادفة إلى تحسين حياة الساكنة الحضرية بصفة عامة.

والأكثر من ذلك، فإن خلق آليات الحوار والتشاور، هو استجابة لحقوق إنسانية أساسية، وحق الساكنة والفاعلين في أن يلمسوا، على مستوى مضمون القرارات المتخذة محليا، احترام القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية ومنها الإنصاف، المساواة، تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والحق في المدينة.

خصوصا وأن هذا المستوى هو الأقرب، والمباشر، والملموس... بل يمكن اعتبار المستوى الحضري المحلي أساس البناء الديمقراطي للمجتمع ككل، لأن الحياة الحضرية المحلية تشكل فضاء للقرب، و مجالا للتنشئة على قيم المساواة والإنصاف، والحرية، والتعاون والايمان بالاختلاف...

وتعد الممارسة للحكامة الحضرية عبر التخطيط الاستراتيجي سمة مميزة اليوم لغالبية المدن الكبرى بالعالم كفلورنسا، اشبيليا، البندقية، مانشستر، لندن مدريد ، برشلونة الخ . ويعتبر التخطيط الاستراتيجي التشاركي القائم على مقاربة النوع الاجتماعي الشكل

[551] Isabelle Hillenkamp. , La gouvernance urbaine, op.cit ,p.p. 125-140.

الأساسي لتجسيد الحكامة الحضرية ، بحكم أنه مسلسل طويل لتعبئة مجموع مكونات المدينة من أجل إنتاج استراتيجية مشتركة/جماعية، ومخططات تنموية، تعبر بالفعل عن "توافق" و"تعبئة " بين مختلف الفاعلين المحليين الأساسين: السلطات المحلية والهيآت المنتخبة و المصالح الوزارية المعنية والشركاء المحليين من مقاولات أو ممثلي عالم الاقتصاد(الغرف)، والجمعيات والساكنة[552]. و هو مناسبة لطرح مستقبل المجال الحضري للنقاش والتداول، ومناسبة لتحويل المدينة إلى فضاء للحوار والتشاور الديمقراطي، بهدف بلورة إستراتيجية مشتركة/جماعية، وترجمتها في وثيقة المخطط التنموي الجماعي أو برنامج العمل التنموي.

إذا كان الجميع يتفق مع ليدروت Ledrut فيما يتعلق بالتخطيط الحضري planification urbaine على أساس اعتباره كوسيلة للضبط الاجتماعي للنظام الحضري"[553] وبالتالي، كرهان سياسي، فالاختلافات عميقة في ما يتعلق بالدلالة الاجتماعية لهذه الوسيلة. فبالنسبة لكل تيار التحليل الليبرالي الأمريكي، التخطيط الحضري هو أداة للوساطة، مؤسسة على "سلطة الخبراء" أو أيضا ، على معرفة الممكن، بين مختلف المصالح القائمة، القاسم المشترك الأدنى بين الأهداف الخاصة للفاعلين وبعض الأهداف الإجمالية المشتركة عموما. وهناك تخطيط عندما يكون هناك تنبؤ وإرادة لبلوغ بعض الأهداف. لكن هذا التنبؤ غير ممكن في مجتمع تعدد، إلا إذا كان هناك من جهة اتفاق على أسس النظام نفسها وتوظيف الوسائل المؤسساتية في أساس التخطيط، ومن جهة أخرى، نقاش وتفاوض وتشاور واتفاق بين مختلف الفاعلين.

و قد عرفت التجربة المغربية عدة تراكمات على مستوى التخطيط والبرمجة في مجال السياسة الحضرية، نذكر منها:

التخطيط الاستراتيجي – التخطيط الحضري – أجندة 21 – المخطط الوطني لإعداد التراب – الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية – الاستراتيجية الوطنية للتنقلات

---

[552] Christian lefèvre « la planification stratégique » in Revue problèmes politiques et sociaux « gouvernement et gouvernance des territoires » n 922-mars 2006, p. 45

[553] R.Ledrut , sociologie urbaine , Paris , édition P.U.F.1968,p..43

الحضرية – مخططات محلية للإسكان والتنمية الحضرية – المخططات الجماعية للتنمية– برامج التأهيل الحضري – برنامج "مدن بدون صفيح"...

والواقع أن أهمية الحكامة لا تكمن في ما تحققه من مخرجات وبرامج ومشاريع وغايات نبيلة فقط، وإنما في الرابطة الاجتماعية التي تنسجها من أجل تحقيق تلك المخرجات/الغايات ، فالرابطة التي تترسخ فيما وراء استمرارية المشروع نفسه[554]. لذلك يمكن ان نقول ان تجربة الحكامة الحضرية بالمغرب عرفت و لازالت تعرف مجموعة من المشاكل و العوائق نذكر منها:

- غياب سياسة بين وزارية مندمجة وتشاورية وتشاركية وتعاقدية، تكفل التقائية مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية شمولية مندمجة وتعاقدية.
- غياب سياسة تعتمد على مبادئ الحكامة ، والتشاور بين الفرقاء المؤسساتيين والهيئات المنتخبة والمهنية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني. وغياب سياسة تشاركية بين الدولة والجماعات المحلة، منفتحة على مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار يضمن فعلا تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة مع احترام صلاحيات كل طرف.
- غياب مرجعية قانونية تحدد أدوار الفاعلين وآليات التنفيذ وضعف تفعيل ما هو موجود منها
- محدودية الموارد المالية {وعدم ترشيد توظيفها}
- إدماج محدود للبعد الاجتماعي والثقافي والبيئي.

هذا وإذا كان وضع آليات جديدة للحكم في المجتمعات المتقدمة وتوزيع السلطة بين مستويات مطلوبة وعدة فاعلين تم بمحض إرادتها، بعيدا عن أي ضغط أو تهديد لقوى مالية أو سياسية خارجية...{الأصح القول: نتيجة لسيرورة داخلية ذاتية، فإن الحكامة الحضرية في تجربتنا هي اسقاط لتصورات المؤسسات الدولة ذات النفوذ وقوة التأثير، لكنها تظل مع ذلك غير مرفوقة بفاعل محلي وبمجتمع مدني قوي قادر بالموازاة على

[554] Mounir Zouiten, Gouvernance urbaine et stratégies d'acteurs, in La gouvernance locale au Maroc, sous la direction de Mohamed Harakat, éd GREURE, 2003. p.p.99

فرض تمثيلية واقعية والتعبير بصدق عن مختلف المطالب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية وكذا المساهمة بشكل فعال، إلى جانب المؤسسات الرسمية في الاستجابة لهذه المطالب.

2.3.حدود مفهوم الحكامة الحضرية:

نستخلص مما سبق أن مفهوم الحكامة الحضرية يتميز بطابعه التوافقي وبتركيزه على التعاون، والشراكة والتشبيك، والأفقية، والقرب. فهل معنى ذلك أن السياسية الحضرية ستمارس انطلاقا من اليوم من طرف الجميع ولأجل الجميع، في نوع من الانسجام التام؟ صحيح أن نجاح مفهوم الحكامة مواز لصعود فكرة نزعة المساواة، والتزام المواطن، واللا تمييز، والاعتراف بالاختلاف والغيرية...الخ. والمؤكد أن فكرة الحكامة الحضرية تفترض في النهاية محدودية النظام السياسي الحضري القديم، المؤسس على الأهمية المبالغ فيها للمؤسسات والمنتخبين المحليين في القرارات العمومية وتؤسس لنظام جديد، يتميز باندماج المجتمع المدني وانخراط المواطن في الحياة السياسية المحلية ، وبفتح المجال السياسي لمواضيع وفاعلين جدد، لا نهائيين مبدئيا. و إذا كان مفهوم الحكامة الحضرية يحيل على رؤية موسعة لحكم المدن، في ما وراء السلطات المحلية والدولة، فالأمر لا يصل إلى حد استهداف السلطة المحلية المنتخبة. بل على العكس، فتوظيف هذا المفهوم لا يستهدف التقليل من مشكل الديمقراطية المحلية والفضاء العمومي المحلي و محو الصراعات والإيديولوجيات...

لكن رغم هذا التأكيد على ضرورة توسيع دائرة الفاعلين و أصحاب القرار وإعطاء الكلمة للسكان ، الذين لهم ما يقولونه حول تحولات مدنهم أو أحيائهم ،وعلى مستوى الواقع، فالمكانة التي يحتلها الفاعلون الاقتصاديون هي عموما أكثر أهمية من تلك التي للسكان، الذين يحصرون في دور استشاري، وهذا ما يحيل على غموض مفهوم "المجتمع المدني"، المرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحكامة.

القسم الثاني:

في سوسيولوجيا إنتاج المدينة الجديدة تامسنا

تناول" سيرورة إنتاج المدينة الجديدة تامسنا"، ينطلق من استثمار المعطيات المستمدة من الميدان، وخصوصا من الرصيد الوثائقي المحصل عليه ومن المقابلات التي أجريناها مع الفاعلين الأساسيين المعنيين بإنتاج مدينة تامسنا، كما يسعى إلى قراءة تلك المعطيات في ضوء ما تم مراكمته من تصورات ومفاهيم في القسم الأول، كل ذلك بهدف التحقق من الفرضيات الأساسية للأطروحة. وفي هذا الإطار سيتم التطرق لسيرورة إنتاج المجال الحضري بالمغرب، بالتركيز على ظاهرة انتاج المدن الجديدة، وسيرورة انتاج مدينة تامسنا وحكامة انتاجها بشكل خاص. وانطلاقا من هذه التجربة الخاصة لهذه المدينة الجديدة الواقعة على مشارف العاصمة، سيتم التطرق للتصور الذي وضعه حاملو المشروع ومقارنته بواقع حال المدينة، من اجل الوقوف على مختلف المشاكل التي شابت سيرورة انتاجها والخطوات التي اعتمدت من أجل استدراك هذا الإنتاج. على ان يتم في الأخير، استنتاج اهم دروس وخلاصات هذه التجربة االحضرية الخاصة...

الفصل الأول:

إنتاج المجال الحضري بالمغرب

تتطلب مسالة تناول موضوع انتاج المدينة بالمغرب، ومسألة انتاج المدينة الجديدة على الخصوص، التطرق لسيرورة إنتاج المجال الحضري بالمغرب، وذلك انطلاقا من تمهيد يقف عند خصوصية الظاهرة الحضرية بالمغرب، وبالعالم العربي عموما، ومقارنة ظهور المدينة في مجتمعاتنا، بظهورها في العالم الغربي. هذا مع استحضار مسألة إنتاج المجال الحضري عبر التاريخ، مميزين في ذلك بين إنتاج هذا المجال في مغرب ما قبل الاستعمار، ثم خلال المرحلة الكولونيالية وأخيرا في مغرب الاستقلال...وهو ما سوف نحاول استعراضه في هذا الفصل الأول من القسم الثاني من هذا البحث.

1.إنتاج المدينة بالمغرب ...نحو منظور مقارن.

يشير أندري أدم Adam André إلى أن البيوت والمدن عموما، تتطور عادة وفقا لتطور الانسان ومعتقداته وأخلاقه والتصور الذي لديه عن علاقاته مع الآخرين، وبكلمة واحدة وفقا لتطور حضارته. فتطور السكن والمدن هو نتاج لتطور الإنسان، سواء تعلق الأمر بأفكاره أو تقنياته[555]. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل العوامل التي تحكمت في ظهور المدينة بالمجتمعات الغربية، هي ذاتها التي كانت وراء إنتاج المدينة بالمجتمعات العربية، وبالمجتمع المغربي بشكل خاص؟

من الملاحظ انه عادة ما تقدم الدراسات الوصفية للمدينة الإسلامية المجال الحضري كنسيج غير متجانس ، مشكل من أزقة صغيرة متداخلة ومسدودة حسب ما جاء به محمد الناصري [556]. و في هذا الصدد يشير لفيرت في أطروحته المركزية الى أن المدن الإسلامية القديمة تفتقد وجود المجال العمومي فيها، لأن أساس التعمير الحضري هو المحافظة على الحياة الخاصة ،الشيء الذي يعكس انعدام أي تعبير عمومي للمجتمع المدني في نسيج المدن الاسلامية [557].

---

[555] Adam André. Le développement urbain au Maghreb. Remarques sur l'adaptation des méthodes de recherche. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°5, 1968. p.p.11-14.

[556] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, peuples et civilisations , Dir Camille et Yves Lacoste, éd La Découverte, 2004, p.p. 75-82

[557] محمد الناصري، المدينة العربية الاسلامية بين الأصالة والمساءلة ، منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية أكادير، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس12، 1995-1996.

و يشير محمد الهادي عبد الواحد الى انه في عالمنا العربي، لم تظهر في القرن الثامن عشر ثورة صناعية ولا تحولات اجتماعية مثل تلك التي شهدتها أوربا. نفس الشيء في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأثناء الفترة الاستعمارية، إذ بقي العالم العربي يعيش قرونه الوسطى رغم ما أدخله الاستعمار الغربي (الفرنسي والانجليزي والايطالي والاسباني) من تأثيرات. لكن المفارقة هي ان المجتمعات العربية رغم انها لم تشهد ثورة صناعية، إلا أنها عرفت تأثيرات هذه الثورة التي ظهرت في الغرب، تأثيرات غير نابعة من الدينامية الداخلية لهذه المجتمعات العربية، بل هي تأثيرات مفروضة من الخارج، وبالتالي لم يكن لها نفس التداعيات التي حدثت في أوربا[558]. و مثلما لم تكن لها نفس التداعيات، فالأمر طبيعي الا تكون لها نفس النتائج. وهكذا، إذا كان التحضر "المديني" الغربي نابع من الداخل، فإن تحضرنا نحن العرب تحضر تابع، لهذا سماه بعض علماء الاجتماع ب"التحضر التابع ".

لقد أدى تفكيك البنيات الاجتماعية التقليدية في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الغربي، وبخاصة تفكيك بنية الإنتاج الفلاحي والزراعي، التي تعتبر محور حياة السكان القرويين، إلى تشجيع الهجرة القروية الحضرية من خلال هجرة الفلاحين الذين فقدوا بشكل أو بآخر ، وسائل الإنتاج [559] .هذا إضافة الى دخول الآلة إلى الأنشطة الفلاحية لا سيما في استغلاليات المعمرين والفلاحين الكبار عوض الانسان والعامل الفلاحي الذي تحول إما إلى عامل عند المعمر أو إلى عاطل عن العمل، كل هذا أدى الى موجات النزوح نحو المدن، وخاصة نحو المدن الكبرى (نموذج الدار البيضاء بالمغرب)، وبدأ عدد السكان الحضريين في التضخم على حساب عدد السكان القرويين. فتضخمت المدينة العربية على غرار ما وقع للمدينة الأوربية، لكن مع اختلافات جوهرية في طبيعة هذه التحولات ومآلاتها[560].

---

[558] محمد الهادي عبد الواحد، الثورة الصناعية والمدينة العربية أو التحضر التابع، مجلة الإتحاف، العدد: 3، 1987 ، ص.ص.21-23.

[559] بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، 1988.ص38-39

[560] محمد الهادي عبد الواحد، مرجع ساب، ص. ص. 21-23.

صحيح أن هذه العوامل قوضت البنية الاجتماعية في عالمنا العربي، وبشكل خاص في العالم القروي، كما أنها أعادت هيكلة المدينة العربية. لكن الملاحظ أنه بقدر ما كانت القرى في مجتمعاتنا العربية عامل طرد وتنفير بسبب غياب فرص العمل، بقدر ما عجزت مدننا عن استيعاب كل الوافدين عليها من القرويين، والنتيجة تضخم البطالة، وتضاعف أحياء الصفيح، فظهر بشكل جلي التناقض بين الأحياء الراقية والأحياء القصديرية التي تفتقر لمقومات الحياة، بل إن مشاكل أكثر عمقا وأكثر بشاعة ستظهر مع حلول القرويين بالمدينة وبأحيائها الهامشية والصفيحية...

و تشير أنيز ديبولو وإزابيل بيري شيخاوي، إلى أن الأخذ بعين الاعتبار تدخلات ومبادرات الساكنة في إنتاج المجال الحضري، انطلاقا من الانتباه الذي نوليه لقدراتها على التفكير والتحليل والتأويل، ولكفاياتها التواصلية، أو أيضا لقدرتها على إنتاج المعنى من خلال بناء مقولات مجالية واجتماعية، يشكل تحولا في النظرة التي يمكن إلقاؤها على المدينة في العالم العربي[561]، ذلك ان الثورة الداخلية التي حدثت في السوسيولوجيا الحضرية خلال العشرين سنة الماضية، قامت على منح المزيد من الاعتبار لأشكال منطق المعنى والتفكير لدى الفاعل، والأخذ بعين الاعتبار كفاءته في المجال الحضري[562].

في حالة المغرب الكبير حيث تقترن التوترات والاضطرابات الحضرية بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقوة التحضر تفجر كل البنيات، وتلقي بقوة المجتمعات القروية في العالم الغامض للمدن [563]. و قد تعاقبت ثلاثة أجيال من المدن منذ المرحلة القديمة حيث طبع الفينيقيون و القرطاجيون مواقع المدن الساحلية ، وترك الرومان أثارا، أحيانا بعيدا في البر. وقد هيمنت المدن الإسلامية على الواقع الحضري في المرحلة الوسيطية، وخلقت بنيات حضرية، تدمج بشكل وثيق المجال والمجتمع[564]. و هو الأمر الذي يفسر

[561] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins : enjeux et illustrations à propos du monde arabe**, in** L'Homme & la Société, N 143-144, 2002, p.p. 65 - 85

[562] Ibid, p.p. 65 – 85.

[563] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, peuples et civilisations , Dir Camille et Yves Lacoste, éd La Découverte, 2004, p.p. 75-82.

[564] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, peuples et civilisations , Dir Camille et Yves Lacoste, éd La Découverte, 2004, p.p. 75-82.

ما خلص اليه المهتمون بالعلوم الاجتماعية بأن المدينة العربية الاسلامية الحالية مدينة مخضرمة، فيها من الأصيل والدخيل ما يصعب فرزه[565].

و قد شكل الاستقلال ، بالنسبة لدول المغرب الكبير، ثورة فعلية بالنسبة للمدن، وان بدرجات مختلفة . فبخلاف الجزائر مثلا، عرف المغرب تغيرات تدريجية. فقد قابل مغادرة الاوربيين للمدن الجديدة، الفراغ الذي تركته مغادرة النخب والاطر للأحياء القديمة التي يقطنها المسلمون[566].

والمؤكد أن المغرب من البلدان التي شهدت عملية تحضر عريقة، فقد عرف التحضر منذ أقدم العصور كما تشهد على ذلك الآثار المعمارية للرومان و مدنه التاريخية، مثل فاس، و مكناس وطنجة وأصيلا وسلا، و هي عبارة عن مدن تاريخية هامة. منها ما كان موجودا قبل الفتح الاسلامي، ومنها ما شيد خلال المرحلة الاسلامية، أي بعد القرن التاسع الميلادي بصفة عامة. وقد كانت هذه المدن تتوفر على جميع مرافق الحياة الحضرية في المجتمع الاسلامي التقليدي. إذ نلاحظ وجود المساجد والحمامات العمومية والمدارس والسواقي العمومية والفنادق والمراكز التجارية، كما نلاحظ بصفة خاصة وجود مجاري المياه وبصفة أخص تنظيم قنوات الصرف الصحي[567]. لذلك فالتحضر بالمغرب، قام على التجمع الديمغرافي في أماكن مختارة، كما على توزيع الأنشطة المتنوعة التي تعرفها هذه المجالات المختارة، من أجل نشر ما يمكن تسميته بالحضارة المدينية[568].

و يشيرعبد الله حمودي الى ان الحياة الحضرية في المغرب عرفت منذ بداية القرن العشرين تحولات جذرية بفعل تحديث زاحف، وصعوبات التكيف في زمن قياسي، عكس تلك السيرورة التي عرفتها مدن أوربا طوال قرون[569]. الا ان هذا التطور الحضري، من لحظة الحماية إلى لحظة الاستقلال بالعودة الى ما جاء به اندري ادم، لم يكن له طابع الانفصال والقطيعة، كما حدث في الجزائر، حيث تمت ملاحظة نوع من الباتولوجيا

---

[565] محمد الناصري، المدينة العربية الاسلامية بين الأصالة والمساءلة ، مرجع سابق

[566] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, op.cit, p.p. 75-82.

[567] بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، مرجع سابق. ص37

[568] محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، منشور معلمة المغرب ، المجلد 8، 1995 ، ص 2539-2542.

[569] عبد الله حمودي، الرباط سلا، أي مستقبل للمدينة؟ .." ضمن كتاب" الرهان الثقافي وهم القطيعة"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011. ص. 206.

الحضرية ، من مظاهرها تحول العمارات السكنية إلى ما يشبه مدن الصفيح، وتخريب وإهمال كبير للمساكن[570].

إن السمة الأساسية للتحضر في العالم الثالث والمغرب جزء منه، تكمن في ما اسماه بوشنفاتي بالتحضر المتسارع[571]،و التي اسفرت عنه مجموعة من المظاهر حددها في تضخم سكاني في المدينة القديمة، وظهور أحياء مبنية حسب المعايير المعمارية ولكن دون أن تتوفر فيها الشروط الصحية الضرورية للحياة أو عادة ما تكون هذه البنايات غير قانونية وغير مصرح بها عند السلطات المختصة و يعني أحياء الصفيح. وبالتحديد فيما يتعلق بتطور المدينة المغربية، ميز الباحث محمد شقرون بين ثلاثة مراحل : التحضر في مرحلة ماقبل الحماية، ثم المدينة خلال فترة الاستعمار، و أخيرا المدينة بعد الاستقلال.

2.مميزات التحضر في مرحلة ما قبل الحماية:

كان المغرب إلى حدود بداية القرن العشرين بلدا ذي تحضر ضعيف بالرغم من توفره على بعض المدن المعروفة، الداخلية والبعيدة عن الشواطئ[572].

وتميزت هذه المدن بكونها نقطة التقاء طرق تجارية تمر من السودان إلى الأندلس، لهذا لم تكن تعتمد أساسا على البوادي، التي كانت ضعيفة اقتصاديا وعاجزة بالتالي عن تحقيق فائض في الإنتاج يمكن أن يكون موجها للمدن. بل على العكس كانت البوادي المحتضنة لجماعات عشائرية منعزلة، تشكل خطرا دائما على المدن. لذا كانت المدن تلجأ، من أجل ضمان أمنها، إلى إقامة تحالفات مع القبائل المترحلة لحماية ممرات القوافل، وذلك على حساب القبائل المستقرة، التي كانت تعيش من زراعة الأرض والتي بقيت في معزل عن الحركات التجارية الكبرى[573]...

---

[570] Adam André. Le développement urbain au Maghreb. Remarques sur l'adaptation des méthodes de recherche. Op,cit. p.p.11-14.

[571] بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، مرجع سابق.ص7

[572] محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ، ص 2539-2542.

[573] المرجع نفسه.

ويتجلى الدور الاقتصادي والاجتماعي للتحضر القديم في تصاميم المدينة التقليدية، الذي جسدت نموذجا عقاريا ومعماريا يتميز بالاستمرارية والثبات. حيث كان المركز يتكون من السوق، الذي يتوسطه المسجد الكبير، فهو مثل القلب في الجسم، يتجه نحوه كل شيء ومنه يتشعب، لتأتي بعده الفنادق التي تخزن فيها البضائع وتأوي الغرباء من التجار. والى جانب الفنادق تتواجد المدارس. وبعدها تأتي القيصارية التي تضم المنتجات النادرة. وبالقرب منها يوجد محل الصرف أو مكان لسك النقود. وكانت تحيط بهذه النواة المركزية دكاكين الصناع والحرفيين، وبعدها تمتد الأحياء السكنية ذات الطابع العائلي والقروي، وذات الشكل الموحد (أربع غرف مغطاة ومفتوحة على فناء الدار المكشوف، لكن المغلقة في وجه الخارج). وخارج حياة المدينة كان يوجد المعمار العسكري للقصبة المستقل وذي الموقع الاستراتيجي[574].

وكان يتحدد الانتماء للمدينة القديمة بالتمثيلية في أبعادها الأساسية : العمل الحرفي والتجارة والعلم. وكانت تنتظم حياة المدينة وفق الوظائف الأساسية التالية التي تضمن مراقبة كل عمليات الانتاج والتوزيع والخدمات بالمدينة :

- المحتسب أو صاحب السوق، الذي يشرف على ضبط المعاملات والسهر على تطبيق الاتفاقيات ومراقبة التبادلات والتأكد من الوزن وأدوات القياس وتحديد الاثمنة ومراقبة الأفرنة والحمامات والأسواق والحرف..الخ[575].
- الأمين: ويقوم بتمثيل مصالح "حنطة "الحرفيين. وكان يعتبر الحكم في النزاعات بين الحرفيين المنتمين لنفس الحنطة ، وكان المكلف بتقديم قرارات الحنطة للمحتسب. كما كان الواسطة بين السلطة المركزية والحنطة في ما يخص الجبايات والهدايا والخدمات المجانية..الخ. وكان لأمناء الحنطات أمين، هو بمثابة زعيم لهم [576].

وكانت المدن من جهة أخرى مقرا للحكم. فالكثير من عمال أو قواد القبائل كانوا يقيمون بالمدينة ومنها كانوا يشرفون على شؤون المناطق التي تدخل ضمن اختصاصاتهم

---

[574] محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ، ص 2539-2542.
[575] المرجع نفسه.
[576] نغسه.

الإدارية[577]. وإذا نظرنا إلى المدن وجدنا أنها لم تكن كلها من نفس الصنف والمستوى. فهناك من جهة المدن العريقة التي ورثت تقاليد حضرية تجعل منها مراكز إشعاع ديني وثقافي، مثل فاس وتطوان والرباط وسلا، وهناك من جهة ثانية المدن المخزنية التي كانت تحتضن أجهزة الدولة من إدارة وجيش[578].....

3.المدينة خلال مرحلة الاستعمار

دافعت السوسيولوجيا الاستعمارية لمدة طويلة عن ثنائية القبيلة–المدينة على أساس القطيعة المفترضة بين البدو والحضر. يظهر ذلك مثلا من خلال عنوان إصدار "مدن المغرب وقبائله " الذي أشرف عليه ميشو بلير في إدارة الشؤون الأهلية. فالمدن تظهر في الكتابات السوسيولوجية الفرنسية على الخصوص كجزر معزولة، أو كحصون تحاصرها باستمرار جموع القبائل الثائرة. إلا أن الدراسات التاريخية والانثروبولوجية الحديثة أظهرت بطلان هذه النظرية المرتبطة بالإيديولوجيا الاستعمارية[579].

وقد رسم جان لويس مياج ، في أطروحته "المغرب و أوربا" خطاطة تقر بأن التطورات المجالية كانت بمثابة صدى للتحولات الاقتصادية التي نتجت عن "الانفتاح" ، أي الانتقال من نمط تقليدي إلى نمط اقتصاد السوق. إنها ثنائية المغرب الداخلي والمغرب الساحلي. فبعد احتلال الجزائر، كان هناك اختيارين وإمكانيتان بالنسبة للتجارة الاوربية: ولوج السوق المغربية من جهة الشرق، أو من جهة الغرب؟ من جهة البر أو من جهة البحر؟ فانتصر الاحتمال الثاني، وبرزت الواجهة الأطلسية على حساب الشبكة الداخلية، والموانئ على حساب المراكز التجارية التقليدية. وأدى هذا التحول إلى تحركات بشرية من مناطق الركود في اتجاه مناطق الدينامية. وهكذا هاجرت أعداد من الفلاحين والتجار في اتجاه مدن الساحل الأطلسي[580]...

---

[577] محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006. ص.32.

[578] المرجع نفسه، ص. 33.

[579] نفسه، ص32.

[580] عبد الأحد السبتي، بين الزطاط وقاطع الطريق : أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، دار توبقال للنشر، 2009. ص. 20.

شكلت المدن أداة من الأدوات الرئيسية للهيمنة الأوربية...ومثلت بذلك المدن الكولونيالية "نقاط حيوية" للتوسع الاوربي. وباعتبارها اقطابا تجارية وعسكرية وادارية، فقد شكلت كذلك المكان الذي تجسدت فيه السلطة الاستعمارية بوضوح [581] .

عرفت المدن المغربية التقليدية تحولات جوهرية سواء على المستوى الاجتماعي أو الديمغرافي أو الجغرافي، وبصفة خاصة ابتداء من سنة 1917، حيث بدأت السلطات الفرنسية في إنتاج مدن جديدة خارج الأسوار كمقابل للمدن القديمة من جهة، ولتلبية الحاجات الضرورية لحياة الأوربيين التي كانت تخضع لكثير من المعايير المعمارية والجمالية والاجتماعية والوظيفية التي تختلف عن المدينة الاسلامية التقليدية وظيفيا وتصوريا. بل، يمكن أن نؤكد أنه إلى جانب هذه العوامل التي أتينا على ذكرها سواء العملية منها أو الايديولوجية، فإن إنتاج مدينة أخرى حسب المعايير الأوربية كانت تتوقف بالدرجة الأولى على ايجاد مكان يسهل مراقبته وتحقيق أمن الأوربيين أو غيرهم، لأن المدن القديمة لم تكن تلبي هذا المطلب الحيوي. كما أن إنتاج مدن جديدة حسب المعايير الأوربية كان نوعا من التحدي للمدينة القديمة والحضارة والايديولوجية الاسلامية [582].

هكذا تعايشت استراتيجيتان : الأبسط والأكثر انتشارا تجلت في الاعتماد على المدن القائمة، التي كانت تتوفر أصلا على بنيات تحتية أو على رأسمال رمزي. إذ بسط المعمر يده على الاماكن التي رمزت الى السلطة المطاح بها. واتخذت البصمة الاوربية شكل توطين مختلط: مباني رسمية في المركز وأحياء سكنية اوربية مجاورة للمدينة الاهلية. وتجلى الخيار الآخر في تأسيس مدن من لا شيء، تبعا لرهانات متباينة[583].

وقد خلقت قرارات المركزة الأولى هذه، المتخذة من طرف ليوطي، نقلا مفاجئا لمركز ثقل البلاد نحو محيطه الأطلسي. وهذا حل محل النظام التقليدي للجهات والعواصم الجهوية،

---

[581] دومينيك كليفة، التمدن والثقافات المدنية، ترجمة جمال فزة، مؤلف جماعي، تاريخ العالم في القرن التاسع عشر، إشراف بيير سيغا وسلفان فينير، نسق الترجمة وراجعها محمد حبيدة، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، 2020. ص.139.

[582] بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، مرجع سابق، ص38.

[583] دومينيك كليفة، التمدن والثقافات المدنية، مرجع سابق. .ص. 148-149.

نظام آخر حديث ثنائي القطب، مكون من عاصمة إدارية وعاصمة اقتصادية وملحقات متعددة... [584]

لقد فرضت سلطات الحماية تحولا عميقا في النظام المديني وفي مميزات التحضر القديمة بالمغرب، مما أدى إلى انحطاط ونكوص المدن الداخلية (فاس، مكناس ومراكش..)، وتفكك نمطها التحضري والعلاقات الاجتماعية المرتبطة به، في مقابل تقدم ونهوض المدن الساحلية وتحولها إلى قواعد وسيطة في إطار عملية التراكم الرأسمالي لأوربا، وقواعد تحتضن النموذج التنموي الاقتصادي للحماية [585].

ومن بين المؤسسات المدينية التقليدية التي عرفت تحولات جوهرية عميقة في ظل الحماية، نجد الأمين والمحتسب اللذين تراجعت سلطتهما ، في مقابل صعود دور الباشا الذي صار المسؤول عن كل القضايا المحلية الخاصة بالمدينة ونظامها.. كما أن التنظيمات والأنشطة الحرفية شهدت اصلاحا، من أهم عناصره إخضاع بعض الحرف للتقنين الحديث (تمارس داخل محلات مستقلة عن المسكن، و الضريبة المهنيةpatente) وإقصاء مهن أخرى (البناء والنجارة)، هذا إضافة إلى احداث تكوين مهني في بعض الحرف وفق معايير عصرية.

كما اهتمت سلطات الحماية مبكرا بمسألة التعمير، حيث صدر الظهير حول التعمير سنة 1914، من أجل التحكم في النمو المتسارع للمدن، والغريب أن قانون التعمير طبق في المغرب خمس سنوات قبل أن يطبق في فرنسا [586].

و يعد التعمير والهندسة المعمارية، هما عاملين قويين لاشراط الأفراد، فهما فعالين، لدرجة اننا نخضع لمحيطنا باستمرار دون أن نعي ذلك. وخلال المرحلة الاستعمارية، انتهجت الامبريالية الغربية هذه الطريقة في العالم الثالث، بتوظيف مناهج جذرية لتشويه شخصية الأهلي او أحيانا وسائل أكثر مكرا وخطورة[587]. وقد اثبت الاثنوغرافي ليفي ستراوس وعالم الاجتماع بيير بورديو آليات نظام الاستلاب المتطور هذا، فقد فسروا

---

[584]محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ،.ص. 2539-2542.
[585]المرجعنفسه، ص.ص. 2539-2542.

[586]نفسه، ص.ص. 2539-2542.
[587]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

كيف وظفت السلطات الاستعمارية التعمير والسكنى من أجل اجتثاث القيم التقليدية وخصوصا من أجل "التهدئة". وإذا كان هناك "تعمير استعماري " لتدعيم الاستعمار، فهناك بالتأكيد مناهج متلائمة مع السيرورة الجديدة "للاستعمار–الجديد ".

مباشرة بعد استقراه في المغرب، اتخذ ليوطي أول مقيم عام بالمغرب ثلاث قرارات سيكون لها نتائج مهمة على كل تنظيم البلاد وعلى طبيعة الشبكة الوطنية من المدن والمواصلات[588].

أولا، قرر نقل عاصمة البلاد من فاس إلى الرباط: "فانعدام الأمن" الذي ما يزال سائدا داخل البلاد حثه على تجنب العزلة الجغرافية. وقد برر ذلك كما يلي :" فالرباط بحكم أنها نقطة انطلاق سبعة طرق طبيعية كبرى ، تزدهر في كل الاتجاهات، فهي تتموقع بشكل رائع كعاصمة إدارية"[589].

بعد ذلك بقليل، أنشأ ميناء حديثا على بعد 90 كلمتر إلى الجنوب من الرباط: وبذلك أصبحت الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للبلاد واحدا من أكبر الموانئ في إفريقيا[590].

ومن جانب آخر، قرر ليوطي إنشاء مدينة جديدة تماما، أنشأها من عدم ، على مصب واد سبو في السهل الخصب للغرب، على بعد 45 كلمتر شمال الرباط.فهذا المركز الحضري الجديد، الذي استجاب في البداية للضرورات العسكرية، سيصير بسرعة حاضرة "مدنية" مزدهرة .في سنة 1914 وقع مخطط تهيئة هذه المدينة التي تحمل اسمه إلى حدود الاستقلال : بور ليوطي (القنيطرة)[591].

أما في ما يخص المدينة الجديدة فضالة (المحمدية –الواقعة بين الدار البيضاء والرباط– فنموها واستغلال مينائها هما في يد القطاع الخاص[592].

وهكذا، فمنذ بداية الحماية، جرى تجميع سلسلة من المراكز الحضرية على الساحل الاطسي. أبعد مسافة بين هذه المراكز هي 13à كلم.ونصف قرن بعد ذلك، سيضم هذا

---

[588]محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ،.ص. 2539-2542.

[589]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

[590]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

[591]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

[592]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

"المحور الحضري الساحلي" نصف الساكنة الحضرية للبلاد أي ثمن الساكنة الوطنية ، فوق مساحة لا تمثل سوى 1% من مساحة التراب الوطني[593].

وعلى المستوى العملي، استقدم ليوطي متخصصين (أبرزهم هنري بروست) للسهر على تنظيم المدن التي تحتضن مصالح السكان الأوربيين، وفق ثلاث قواعد أساسية هي: عزل المدينة القديمة عن المدينة الأوربية، والمحافظة على التراث الحضاري والمعماري للمغرب، وإنشاء تحضر عصري للأوربيين. وهكذا جرى التخطيط لعشر مدن جديدة هي الدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس ومراكش وصفرو وتازة ووزان وأكادير والقنيطرة...وتم تصميم هذه المدن الجديدة بشكل يأخذ بعين الاعتبار تزايد سكانها الأوربيين.

إلا أن المدينة القديمة هي التي ستعرف في الواقع تزايدا مهما لساكنتها، خصوصا بفعل ارتفاع معدل الهجرة القروية، بعد وصول آثار الأزمة الاقتصادية العالمية للمغرب، مما فرض على ليوطي إنشاء أحياء جديدة للمغاربة وفق نموذج المدينة القديمة، سميت بأحياء الحبوس بكل من الرباط والدار البيضاء ومكناس، كما تم إنشاء أحياء سكنية للعمال المغاربة وفق ذات النموذج[594].

فقد استلهمت سلطات الحماية التقاليد العريقة للمغاربة في البناء لإنشاء "المدينة الجديدة" كالرباط و الدار البيضاء مثلا. فالاسلوب المعماري الذي اختارته سلطات الحماية للمدينة الجديدة بالرباط مثلا، لأحيائها الادارية والتجارية، يمثل صيغة ناجحة جدا من الاسلوب الموريسكي الجديد[595]. طبعا، تم كل هذا في إطار الهيمنة والاستلاب، مع برنامج لعزل "الأهلي" والاستجابة بشكل غير ملائم لمطالب واحتياجات الساكنة، خصوصا الأفواج التي حملتها موجات الهجرة القروية. [596].

---

[593] محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ،.ص. 2539-2542.

[594]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

[595] Mekki Bentahar, Villes et campagnes au Maroc, éd Editell, Rabat, 1987.p.24

[596] عبد الله حمودي، الرباط سلا، أي مستقبل للمدينة؟ .." ضمن كتاب" الرهان الثقافي وهم القطيعة"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011، ص.205.

غير أن ظواهر تحضرية جديدة ستعرفها المدن المغربية خلال مرحلة الحماية بفعل ارتفاع معدل الهجرة من البوادي إلى المدن ، وتضخم سكان المدن القديمة وما نجم عن ذلك من بطالة وتكديح و قروانية و"مدن صفيح" و"دواوير" أو سكن غير قانوني. وقد حاولت سلطات الحماية في الثلاثينيات تجميع المدن الصفيحية في مكان واحد لتسهيل مراقبتها .[597]

ومن مظاهر التحضر بالمغرب، نجد ظاهرة تضخم السكان في المدينة القديمة وظهور ما يسمى بالمدن الجديدة أو الحديثة، وكذا الأحياء العفوية، بل والأحياء الصفيحية. فقد ترتب عن الهجرة القروية، التي انطلقت على الخصوص مع بداية القرن العشرين، والتي بلغت أوجها في الأربعينيات وبشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية، تكديس عدد كبير من الوافدين على المدينة في أحياء المدينة القديمة التي لم تتحمل هذه الأفواج الكبيرة المتزايدة. وفي مقابل هذا نلاحظ انتقال الطبقات البورجوازية من المدينة القديمة إلى المدينة الأوربية الحديثة. فأصبحت المدينة التقليدية عبارة عن ملجأ لجميع الفقراء والمهاجرين والحرفيين والتجار الصغار. أما الأغنياء والأعوان وكبار التجار فإنهم أصبحوا يتجهون نحو المدينة الأوربية الحديثة لعدة أسباب منها ما هو اجتماعي واقتصادي مثل التمايز عن الطبقات الشعبية وتقليد الأوربيين، أو نفسي مثل البحث عن الأمن، إذ أصبحت هذه الفئات تخاف على أرواحها وأموالها[598]

لكن منذ العشرينيات أصبح لوجود المستعمر تأثيرا كبيرا. فقد أدى توطين الكثير من المعمرين في الأراضي الخصبة وعلى طول الانهار إلى تغيير في نمط الانتاج الزراعي نظرا لدخول واستعمال مكثف للآلة الصناعية الفلاحية بعد أن كانت الأرض تستغل قبل الاستعمار بطريقة تقليدية ، ويغلب عليها طابع الأنشطة المعاشية[599]

وقد قاد التوسع الاستعماري الى تسارع نمو المدن المينائية، بل أدى الى خلق مدن من لا شيء[600] ،لكن مع المدن الكولونيالية، انطلقت دينامية تطور ، أفضت ، بعد الاستقلال،

---

[597]محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، منشور معلمة المغرب، المجلد 8، 1995 ، ص 2539-2542.

[598]بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، مرجع سابق، ص38.

[599]محمد الهادي عبد الواحد، الثورة الصناعية والمدينة العربية أو التحضر التابع، مرجع سابق، ص.ص. 21-23.

[600]دومينيك كليفة، التمدن والثقافات المدنية، مرجع سابق، ص139

إلى توترات وتناقضات عميقة جدا، لدرجة أن التحكم فيها أصبح إشكاليا مع مرور الوقت[601] . وهكذا شكلت المدينة الكولونيالية : دينامية اقتصادية وتدمير للمجال الحضري في الان نفسه[602].

4.المدينة بعد الاستقلال

عرف التحضر بعد الاستقلال سرعة لا مثيل لها مقارنة بما قبل، فبعد أن كان المغرب بلدا قرويا إلى حدود سنة 1960، تضافرت عدة عوامل ،مثل الانفجار الديمغرافي والتغيرات التي حدثت في العالم القروي، لتجعل النسب المرتبطة بالتحضر تعرف ارتفاعا كبيرا . فنسبة تزايد السكان الحضريين وصلت إلى 4.4 في المائة ما بين سنتي 1971 و1982، ومعدل التحضر وصل إلى 50 في المائة بعد أن كان لا يتجاوز 29 في المائة سنة 1960 ، وعدد المدن الكبرى وصل إلى 14 مدينة سنة 1982 بعد أن كان 8 مدن فقط سنة 1960، وارتفاع عدد السكان الحضريين بنسبة 200 في المائة تقريبا خلال نصف قرن ...الخ[603].

ويشير المختار الهراس الى انه من الجدير بالملاحظة هنا و يعني المغرب ،أن التحضر المتزايد في مجموع التراب الوطني لا يمكن اعتباره مماثلا لما عرفته المجتمعات الغربية مثلا. فإذا كان قد حصل بالنسبة لهاته الأخيرة بفعل تغير نماذج الانتاج، بما ترتب عنها من نمو صناعي، فإن ما حصل من تحضر في المجتمع المغربي يتعارض إلى حد بعيد وأوضاعه الاقتصادية، ومع ما يتوفر عليه من إمكانات تشغيلية. فالنموذج الكلاسيكي للتحضر، والمستند إلى تقدم التقنيات الصناعية وارتفاع انتاجية الفلاحة، لا يمكن أن يشرح لنا إلا جزئيا التحضر الجديد الحاصل في المجتمع المغربي، والذي لم يتم نتيجة تحولات تقنية واقتصادية داخلية ، بقدر ما تم أساسا بفعل عوامل النبذ في البادية، وتضخم ميادين القطاع الثالث في المدن. ونتيجة لذلك فإن البنى الحضرية ستغلب عليها

[601] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, peuples et civilisations , Dir Camille et Yves Lacoste, éd La Découverte, 2004, p.p. 75-82

[602] ibid, p.p. 75-82

[603]محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، ، مرجع سابق ص.ص 2539-2542.

أكثر فأكثر سمة التفكك وستتشكل من عناصر غير مندمجة فيما بينها: أحياء أوربية، أحياء قديمة، أحياء قصديرية وشبه–قرى[604].

والواقع أن التناقضات التي نتجت عن حركة التحضر منذ عهد الحماية، تتعلق بمشاكل ما تزال مطروحة بحدة . و يذكر الباحث على سبيل المثال :تضاعف حركة الهجرة من البادية إلى المدينة، واتساع البطالة ،ونمو اقتصاد غير منظم وغير مهيكل، وتضاعف مدن الصفيح والأحياء العفوية، و ارتفاع معدل اللامساواة بين الفئات والطبقات الاجتماعية بالمدن، خصوصا بين الطبقات الجديدة المحظوظة و"الجماهير الحضرية الفقيرة والمهمشة، واللامساواة بين المدن والمجالات من خلال سيادة تحضر غير متزن وغير موزع بطريقة متساوية بين كل مناطق البلاد...نفس المشاكل تقريبا، فقط لم يعد إرث الحماية ولا التبعية للرأسمالية العالمية يبرران تفسير ارتفاع هذه التناقضات[605]

وإضافة إلى ذلك، تزايدت "التجزئات السكنية السرية"، خارقة بذلك كل القوانين المعمول بها في المجال، وهي تعبير عن الصعود القوي "للشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة" ، لكن أيضا لاستشراء عمليات المضاربة العقارية، التي تغذيها عدة عوامل منها التحويلات المالية للمهاجرين[606].

هكذا نشأت هوة في المدينة بين الأحياء المشيدة وفق معايير التعمير الحديث (تجهيز قبلي للتجزئات السكنية ، وبنية تحتية أساسية، قنوات الماء الصالح للشرب، كهرباء، تطهير صحي، شبكة طرق ...الخ)، والأحياء التي تنعدم فيها جزئيا أو كليا هذه العناصر: يتعلق الأمر بمدن الصفيح والتجزئات السرية ، التي سميت أحياء سيئة او غير مندمجة في منظومة التعمير المقنن[607].

لكل مجموعة من هذه الأحياء ديناميكيته الخاصة : فالتفاوتات تتفاقم أكثر مما كانت عليه في الماضي. فمشاكل التموين والتزود بالماء الصالح للشرب وقنوات التطهير الصحي...تؤثر بشكل متفاوت في المجال والمجتمع. و قد أفضى التوسع المجالي

---

[604] المختار الهراس، القبيلة والسلطة، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، الرباط، 1988. ص238

[605]محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ، ص.ص. 2539-2542.

[606] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, op.cit, p.p. 75-82.

[607]Ibid, p.p. 75-82

للهوامش، إلى تحضر غير متحكم فيه، ما تزال تشهد عليه الأحياء الموروثة عن الفترة الاستعمارية مثل درب غلف والمدينة الجديدة ومدن الصفيح[608]. و قد حاولت بعض مبادرات التهيئة (فضاءات خضراء ومنشئات إدارية أو دينية ..) أن تمنح المدينة وجها مقبولا، دون أن تقضي على ثنائيتها، التي تبرز أكثر فأكثر.

وبالنسبة للفترة الحالية، لدينا أحياء "عشوائية" و"سرية"، دون الحديث طبعا عن الاصطفاف المتكرر والرتيب للمساكن الاقتصادية من جهة، ولسوء تجهيزها ولمشاكل الصحة ووسائل النقل...الادارة الاستعمارية لم تهتم بهذه الفضاءات التي في الضواحي إلا انطلاقا من سنة 1953 عشية الاستقلال، في فترة بلغت فيها التناقضات بين المعمرين والوطنيين مرحلة العنف و"تصفيات" الساكنة الاوربية. نفس الأمر ، الدولة المغربية لم تتدخل بفعالية وبطريقة متعددة الابعاد إلا بعد التوترات الاجتماعية التي هزت مدينة الدار البيضاء في يونيو 1981[609].

مع الاستقلال بدأت مرحلة جديدة، حيث افرغت مغادرة الأوربيين جزءا مهما من الأحياء التي كانوا يقطنونها ومساكنهم شغلها السكان الأصليون. لا يتعلق الأمر هنا بقطيعة مفاجئة، كما حدث في الجزائر حيث غادر تسع أعشار الأوربيين دفعة واحدة ، تاركين مساكن فردية وجماعية ، بل وأحياء أو أحيانا مدنا بكاملها فارغة، وإنما بتدرج، يهم أساسا الأفراد والعائلات التي كانت مهيأة لذلك ثقافيا وماديا. فالذين استقروا في المساكن الأوربية، ليس فقط الذين لديهم الإمكانيات المادية ، وإنما المؤهلات السيكو–سوسيولوجية (سواء كان تاجرا كبيرا أو موظفا ساميا اقتنى فيلا رجل اعمال فرنسي في أنفا أرقى حي في الدار البيضاء او موظفا متوسطا حل محل موظف فرنسي في شقة بعمارة جماعية،

[608] Abderahman Rachik, Ben M'sik-Sidi Othmane , De l'urbanisation subie à l'urbanisation volontaire, in :
http://www.abhatoo.net.ma/maalama-archives/archives-textuelles1/developpement-economique-et-social/developpement-social/urbanisme/urbanisation/ben-m-sik-sidi-othmane-de-l-urbanisation-subie-a-l-urbanisation-volontaire

[609] ibidem,

أو عاملا مغربيا استقر في المعاريف (أحد الأحياء الأوربية الشعبية في الدار البيضاء خلال الحماية)[610].

والجهود التي بذلت بعد الاستقلال من أجل محاربة مدن الصفيح لم تحقق كل أهدافها. فمنذ الستينيات أضحت المدينة المغاربية بما فيها المدينة المغربية معقدة جدا، وتميل نحو الانتظام وفق ثلاث وقائع: المدينة القديمة والمدينة الحديثة ومدن الصفيح. وجرى الانتقال الى تزايد الأحياء وما رافقه من اختلاط للسكان، لكن وفرز اجتماعي أيضا[611]. فأحياء الفيلات تحتضن النخبة السياسية و الاقتصادية، ومدن الصفيح تتراجع بفعل سيرورتين : إنجاز مساكن جديدة لفائدة سكانها أو الاستبعاد العنيف للساكنة نحو أماكنها الأصلية في القرى. والمدينة القديمة التي تظل نشيطة على المستوى الاقتصادي، في المدن الكبرى، شغلها القرويون. والاحياء الجديدة التي انتشرت في ضواحي المدن والتي توفر السكن للطبقات المتوسطة، من أطر وموظفون...الخ، شيدت وفق معايير التعمير الحديث [612].

ويتميز التحضر الحديث بالمغرب، في نظر الباحث، بخاصيتين أساسيتين: فهو أولا سابق عن التصنيع، عكس ما ميز المجتمعات الصناعية التي شكل فيها التصنيع عامل محرك للتحضر، ثم أنه كان ثانيا لاحق على أنماط العيش الحديثة[613].

وأهم ما يميز هذا النمط من التحضر الذي شهده المغرب هو مشكل الشغل، حيث لا يمثل الشغل عامل اندماج اجتماعي في الحياة المدينية، بالنسبة للمتمدنين الجدد، الذين يشكلون أغلبية السكان الحضريين. وأن اندماجهم يتم عبر مساهمتهم السلبية والبعيدة في نماذج الاستهلاك الصادرة عن مراكز التحضر بالمغرب. ذلك أن النماذج الثقافية اقتحمت المجالات القروية نفسها، و أسهمت بالتالي في تفكيك المجتمع القروي وأنماط عيشه وما رافق ذلك من هجرة مكثفة في اتجاه المدن، حيث حمل القرويون المهاجرون معهم إلى

---

[610] Adam André. Le développement urbain au Maghreb. Remarques sur l'adaptation des méthodes de recherche. Op,cit. p.p.11-14.

[611] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, op.cit, 2004, p.p. 75-82.

[612] Ibid, p.p. 75-82

[613] محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ، ص. ص 2539-2542.

المدن مجموعة من الممارسات والمعتقدات والانماط الحضارية والعادات الاجتماعية، وعملوا على ترسيخها باستمرار عبر أشكال التضامن العائلية والقبلية والجهوي[614].

ومعنى ذلك، في نظر الباحث، أن هناك حاجة ماسة اليوم عند تخطيط المدن إلى أخذ كل هذه المشاكل بعين الاعتبار، خصوصا بالمزيد من العناية بمن يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان المدن وهم الأطفال والشباب ، حيث أن أكثر من 60 في المائة من سكان المغرب تقل أعمارهم عن 20 سنة[615].

تبدو المدن اليوم مثل "مجال–مرآةespace–miroir " أو مجال يعكس تناقضات المجتمع المغاربي[616].

و تشكل كل من المدينة القديمة والمدينة الجديدة مشهدا منمذجا وفق مستويين: التحديث الذي حمله الأوربيون والتقليد اوالتراث الذي يعود بجذوره إلى الزمن الماضي. للبعض المدينة الجديدة، وللبعض الأخر القديمة .أهمية هذه المدينة العتيقة قائمة وإن تغيرت مع الزمن. فهي تختزل تارة إلى مجرد حي ، مثل القصبة في الجزائر العاصمة، حيث هيمنت المدينة الأوربية على المجال ، وتارة أخرى أبقت المدينة القديمة المدينة الجديدة في حالة ملحق دون عمق ولا رونق ، كما في مدينة فاس.وتمثل تونس وضعية وسط قبل أن يجتاح التحضر المجموع بأشكال التوسع الجديدة التي عرفتها المدينة[617].

و اجمالا، يمكن تصور التطور الحضري في المغرب الكبير ،في الحقبة المعاصرة، وفق ثلاث حركات، تتداخل زمنيا : بناء أحياء أوربية إلى جوار المدن الإسلامية التقليدية، و تحول المدن التقليدية التي تتبلترse prolétarisent غالبا، وبناء أحياء مسلمة جديدة، يستلهم أسلوبها جزئيا من نظيرتها الأوربية، لكن تستمر بداخلها أشكال تقليدية. وفي نفس الوقت الذي تنتج فيه هذه التحولات المورفولوجية ، بفعل تأثير الحضارة الصناعية التي حملها الأوربيين، يحدث تطور في العقليات الجماعية والبنيات الاجتماعية، يتفاوت على

---

[614] محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ،.ص. 2539-2542.

[615]نفسه، ص.ص. 2539-2542.

[616] Mohammed Naciri , une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, op.cit, p.p. 75-82.

[617] ibid, 2004, p.p. 75-82.

مستوى الايقاع والعمق، حسب الأوساط[618]. وحسب الباحث، مر التحضر الذي عرفه المغرب بثلاث مراحل أساسية، هي : مرحلة ما قبل الحماية، ومرحلة الحماية، ومرحلة ما بعد الاستقلال و لكل مرحلة ما يميزها[619].

[618] Adam André. Le développement urbain au Maghreb. Remarques sur l'adaptation des méthodes de recherche. Op,cit, N°5, 1968. p.p.11-14.

[619]محمد شقرون، " التحضر بالمغرب"، مرجع سابق، ص. ص 253. -2542.

الفصل الثاني:

إنتاج المدن الجديدة بالمغرب

لن يستقيم الحديث عن مسالة إنتاج المدن الجديدة بالمغرب دون التطرق لتعريف المدينة الجديدة اولا، ثم استعراض تاريخ هذه الظاهرة في المغرب، مع مقارنة خصوصية التجربة المغربية مع التجارب الدولية. و من خلال هذا السعي إلى الكشف عن الثابت في تجربة إنتاج المدينة الجديدة بالمغرب الممتدة لعقود طويلة، ثم الكشف كذلك عن المتحول في هذه التجربة بما فيها انتاج مدينة تامسنا، و هو ما يحاول هذا الفصل رصده.

1.تعريف المدينة الجديدة

المدينة الجديدة هي جديدة بالقياس إلى مدينة أخرى تعتبر قديمة، و المدينة الجديدة هي مدينة مخطط لها، يعود إنشاؤها لقرار راجع للإدارة أو عبر مبادرة خاصة. وفق هذا التصور هناك "مدن جديدة" في كل العصور[620]. ونعث "جديدة" يحيل على الزمن والتاريخ ، و على حد تعبير هنري لوفيفر Henri Lefebvre إن كل مدينة كانت على نحو ما، زمن تأسيسها مدينة جديدة[621] . ولعل هذا الذي دفعه إلى اعتبار المدينة الجديدة مدينة بلا ماض[622]. لكن إذا كانت المدينة الجديدة بلا ماض، فهي مدينة المستقبل، مدينة حديثة مفتوحة على المستقبل. الا ان مستقبل المدينة يبقى رهينا بتوسيع وترسيخ ثقافة جديدة هي ثقافة البيئة والحكامة الجيدة والحق في المدينة بالمعنى الذي يتحدث عنه هنري لوفيفر. لأن مدينة الغد كما يقول المهدي اخريف، لا بد من أن تكون مدينة خضراء تجعل من الإنسان هدفها الرئيسي[623].

وبالعودة إلى التاريخ، يمكن القول أن مفهوم المدن الجديدة ظهر إلى الوجود في نهاية القرن 19، عندما اقترح ابنزر هاورد Ebenezer Howard ، إنشاء ما سماه "المدن

[620] Vocabulaire de la ville, Notions et références, sous la direction de Elisabeth Dorier –Apprill et autres, éd Du Temps, 2001.p17

[621] Lefebvre Henri, « Septième Prélude : « Notes sur la ville nouvelle (avril 1960) » ,in *Cahiers philosophiques*, 2009/2 N° 118, p.p. 79-86.

[622] ibid, p.p. 79-86.

[623]المهدي أخريف و عبد الواحد منتصر المهندس الإنسان، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، 2011. ص88

الحدائق" garden cities في انجلترا. وهناك من الباحثين[624] من لا يعتبر مفهوم "المدينة الجديدة" والإشكالية التي تتمخض عنه حديثين، بل هما ملازمين لتاريخ التحضر، ذات الفكرة يشير إليها ضمنيا هنري لوفيفر Henri Lefebvre و التي سبقت الإشارة اليها ،عندما يعتبر أن كل مدينة، كانت على نحو ما، زمن تأسيسها مدينة جديدة[625] ، مهما تعددت الدوافع التي كانت وراء هذا التأسيس.

و قد تحكمت في إحداث المدن الجديدة خلال القرن العشرين عدة اعتبارات، ، فهي إما موجهة لتأهيل مجالات غير متطورة (تلك حالة المدن الجديدة في أوربا الشرقية وصربيا) ،وإما لتخفيف ازدحام المراكز الحضرية الكبرى كما هو الحال في ضواحي لندن بشكل خاص، أو لتوجيه نموها حالة ستوكهلم[626]. وإذا استثنينا المدن التي أنشأت لغايات سياسية، فان مدينة برازيليا غالبا ما تعتبر نموذجا تمثيليا للمدن الجديدة.

سرعان ما سينقل نموذج المدينة الجديدة إلى بلدان أخرى، في سياقات سياسية واقتصادية مختلفة، ومن أجل أهداف مختلفة: كاستلهام مبادئ النموذج الحضري الذي أرساه إبنزر هاورد ، أو التحكم في ظواهر المضاربة العقارية، او تنسيق التدخل العمومي، او إبداع وظائف خاصة، او احتواء التزايد الديمغرافي أو أيضا توجيه نمو التحضر...الخ[627]. و الملاحظ انه غالبا التفكير في إنتاج مدن جديدة، يأتي عقب استنفاذ الحلول الأخرى المؤقتة و الجزئية، مثل الإنتاج المكثف للتجزئات السكنية على الخصوص. و عموما اعتبرت المدن الجديدة بمثابة أدوات تتيح إعادة تحقيق توازن ديموغرافي وتوزيع أفضل

---

[624] Sonia SERHIR ,Villes nouvelles en application : des réalités différentes La «ville nouvelle» de Hay Ryad

مقال منشور ضمن بوابة متخصصة في مجالات الفن والهندسة المعمارية والتعمير والعلوم الاجتماعية والانسانية التي لها علاقة بما حضري، ومتضمنة في المجلة الاكترونية "المجتمع والعمران.http.://www.mujum.com : "

[625] Lefebvre Henri, « Septième Prélude : « Notes sur la ville nouvelle (avril 1960) » ,in *Cahiers philosophiques*, 2009/2 N° 118, p.. 79-86.

[626]

[627] Sonia SERHIR ,Villes nouvelles en application : des réalités différentes La «ville nouvelle» de Hay Ryad, op, cit.

مقال منشور في المجلة الاكترونية هي "المجتمع والعمران.http.://www.mujum.com : "

للأنشطة، وكذا تلبية الحاجات في مجال السكن والتجهيزات. وإن كان ذلك، لا يمنع أن الغايات من إحداث المدن الجديدة تختلف من سياق مجتمعي لآخر[628].

والواقع أن حتى تمرين المقارنة بين مختلف التجارب الدولية في مجال المدن الجديدة، قد لا يساعد كثيرا في تبديد الغموض الذي يكتنف مفهوم "المدينة الجديدة"، فليس هناك الكثير من النقط المشتركة تجمع بين برازيليا و تابيولا Tapiola، وبين المدن الجديدة الامريكية والاحياء الجديدة في ضاحية استوكهلم، وبين المدن الجديدة الانجليزية والمدن الجديدة الهنغارية. الاختلافات تعود لأسباب عديدة. فهي من مستوى تعميري، يتعلق بحجم المدن، تجمعها، موقعها، التهيئة الداخلية، نمط السكن المهيمن... الخ. ومن مستوى اجتماعي يهم الأوضاع الاجتماعية للساكنة، الاندماج ام لا في جهة أو في منطقة حضرية ما، و من مستوى إداري يتعلق بصاحب المشروع، والعلاقات مع الجماعات المحلية، الخ ، ومن مستوى مالي أخيرا، يهم التمويل والتكلفة...، الخ.

و رغم هذا الغموض و الاختلافات التي تحيط بمفهوم المدينة الجديدة الا انه يسمح في نظر الباحث بيير ميرلان على الأقل في استخلاص تعريف تقريبي لهذه الظاهرة الحضرية المميزة، يحصرها "في الجماعات الحضرية التي تنزع إلى ممارسة التشكيلة الكاملة للوظائف الحضرية، وهو ما يستثني ليس فقط المجموعات الكبرى، وإنما الأحياء الجديدة التي يتم تصورها لتيسير نمو مركز حضري ما ، والتي تظل مرتبطة به بشكل وثيق، وتظل تابعة بشكل كبير لمركزه". لكن ما ينبغي ادراكه هو التنوع الذي ينطوي عليه تعبير "المدينة الجديدة"، على مستوى مميزات كل نمط من المدن الجديدة، والاهداف التي تقرن بها، والوسائل التي توظف لإنجازها، والنتائج المحصل عليها، و ان كان التسلسل الذي يربط الاهداف الاولية لمشروع المدينة الجديدة، والوسائل الادارية والمالية وغيرها الموظفة لإنتاجها، مع السير الفعلي للمشروع ، الذي لا يتوافق دائما وبشكل تام مع الافكار التي تم الانطلاق منها ، يشكل اكبر الصعوبات التي يواجهها انتاج المدن الجديدة.

[628] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Thèse de Doctorat en Géographie. soutenu à Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2019.p20

و كما سبقت الإشارة الى ذلك ،فان الاهداف والمبادئ التي تكون وراء تصور هذه المدن الجديدة تختلف. و بهذا فالمدن الجديدة نادرا ما شكلت مبادرات معزولة، فهي تندرج غالبا ضمن سياسة تعميرية جهوية، بل سياسة وطنية لإعداد المجال وتهيئته. و بالتالي فهي مدن مخطط لها، يعود إنشاؤها لقرار راجع للإدارة أو عبر مبادرة خاصة. وفق هذا التصور هناك "مدن جديدة" في كل العصور[629]:

- مدن منشأة بمبادرة عمومية بالقرب من مركز حضري كبير. إنها حالة مثلا المدن الجديدة البريطانية والفرنسية لسنوات الستينيات والسبعينيات. ففي فرنسا، أنشأت المدن الجديدة قانونيا سنة 1970 في إطار المخطط المديري للتهيئة والتعمير للمنطقة الباريسية لسنة 1965. إنشاؤها يرتبط بمبادرة من الدولة، في علاقة مع مؤسسة عمومية للتهيئة، وتراق مع امتيازات مالية (مخصصات مالية، مخصصات تمويلية شامل، نسبة قصوى من الاعانات بالنسبة للتجهيزات العمومية...).

- يمكن تمييز فئة خاصة مشكلة من "العواصم السياسية الجديدة" (القديمة أو الحديثة)، المنشأة من عدم على هامش عاصمة ما في طور الاشتغال، لأسباب تتعلق بتهيئة المجال الترابي مثال: برازيليا)، وللتوازن السياسي (أبوجا، عاصمة نيجيريا) و"بتدخل من الأمير" (فيرساء، ياموسوكرو).

- إنشاء مدن جديدة خاصة هي ظاهرة من طبيعة أخرى وأحدث نعاينها في الولايات المتحدة، وفي اليابان، وفي أمريكا الجنوبية.قطب تكنولوجي {مثل حالة تكنوبوليس في ضاحية الرباط):و هو قطب تنمية حضرية يقوم على اندماج بين البحث والابتكار الصناعي ، غالبا متموقعة في ضاحية المراكز الحضرية الكبرى، في وضعية تيسر الولوج عبر وسائل النقل عبر الطرق السيارة وتكنولوجيات الاتصالات، وفي بيئة عمل جذابة بالنسبة للموارد البشرية العالية التأهيل. والتي يتعين تمييزها ، إذا أردنا، مع نمط آخر من الاقطاب التكنولوجية التي يتم التعبير عنها بلفظ قريب من الأول لكن مختلف

[629] Elisabeth Dorier et autres (dir), Vocabulaire de la ville, Notions et références, éd Du Temps, 2001.p17-18

عنه technopoles، وهي مدن جديدة مخصصة للتكنولوجيا العالية الدقة لكن يبقى السؤال لدى الباحث حول كم من اقطاب تكنولوجية من هذا النوع صارت فعلا "مدنا"؟[630]

و من منظور اخر و بالنسبة لايف غرافمييير،عند طرح موضوع المدينة يمكن ان نقول بدلا من الحديث عن الإنتاج ، من الأولى الحديث عن التحول، بما أن المدينة ، ما عدا في حالة الاستثناء، تكون موجود من قبل. فالفاعلون في مجال المدينة يعملون عادة ضمن سياقات حضرية موجودة قبل فعلهم ، تجعله ممكنا، مثلما تضع له حدودا.

.و اذا كان في غالبية السياقات الوطنية الأخرى، غير المغرب الذي عرف انشاء المدن الجديدة باعتبارها ينبغي أن تخدم كنماذج للتهيئة الحضرية، فقد تم تصورها دائما لكي تمثل بشكل متزامن "أدوات" لسياسة التهيئة الترابية. فمشاريع المدن الجديدة تقررت فيها، في إطار وثائق التخطيط الترابي على مستويات متغيرة (جهوية، ميتروبولية، وطنية) ،وتتجاوز أهدافها بشكل واسع المستوى المحلي وحده، وتلبية حاجات السكن لدى الساكنة الحضرية وحدها.

وبالنسبة لحالة المغرب، يبدو ان اتخاذ قرار إنشاء المدن الجديدة هي بمثابة بديل للاختلالات في الإجراءات التعميرية ، حيث تندرج المدن الجديدة ضمن استراتيجية للتهيئة المجالية، الهادفة للتحكم في تحضر البلاد. و قد شكل إنتاج المدن الجديدة فرصة للجواب على عدد من التحديات التي تواجه قطاع السكن وسياسة المدينة، سواء على مستوى تعزيز البرنامج الوطني لمائة ألف سكن اجتماعي سنويا أو برنامج مدن بدون صفيح أو تحسين نظام تخطيط المجالات الترابية. و الملاحظ ان المدينة الجديدة هي اولا شكل جديد من التحضر يتمثل في نمو مراكز حضرية صغيرة ومتوسطة، مشكلة مناطق ميتروبولية شاسعة، وأقطاب حضرية كبرى ، وان كان هذا التحضر القوي للضواحي ، ضعيف الاندماج في الاستراتيجيات التعميرية المجالية[631].

وعموما يعتبر Paul Delouvrier تعبير مدينة جديدة لا يخلو من غموض، بحكم أن الأمر يتعلق بظاهرة حضرية تختلف باختلاف الزمان والمكان، فهي تختلف على مستوى

---

[630] Elisabeth Dorier et autres (dir), Vocabulaire de la ville, Notions et références, op,cit , p17-18

[631] Ibidm

مميزاتها، والأهداف التي تروم تحقيقها، والوسائل الإدارية والمالية وغيرها التي اعتمدت لإنشائها، والنتائج التي حققتها. مثلما تختلف على مستوى ما تعيشه واقعيا في تسييرها وتنظيمها والذي لا يتطابق دائما، ولا تماما مع الأفكار المؤسسة لها[632].

2.انتاج المدينة الجديدة.... تجارب مقارنة

تختلف تجارب انتاج المدن الجديدة باختلاف الأهداف و المبادئ التي تكون وراء تصور و اتخاذ قرار انشائها و كذا النتائج المحصل عليها ،. وعادة ما تستمد هذه المدن الجديدة وجودها من إرادة القوة العمومية لإنشائها. فعبر التاريخ، إنشاء إو إنتاج مدينة جديدة كان غالبا يعبر عن إرادة الأمير، أي الدولة وإدارتها.

وخلال سنوات الستينيات وبمبادرة من الدولة، شيدت في فرنسا، مجموعة من المدن الجديدة حول العاصمة من أجل تخفيف اكتظاظها. فالسلطة العمومية حاضرة في إنشاء المدن الجديدة، لكن بدرجات انخراط مهمة إلى حد ما. فمساهمتها محدودة في إنشاء المدن الجديدة في كندا التي تتمخض عن مبادرة خاصة للمقاولات الكبرى. وقد كانت مكثفة في البرازيل، في إنشاء برازيليا، العاصمة الجديدة للبلد، ثمرة إرادة تهيئة الأراضي الداخلية للبلاد، المعبر عنها من قبل في دستور 1891. حيث ان بناء برازيليا انطلاقا من سنوات الستينيات يشهد على التزام و انخرط أساسي في انتاج مدينة صارت نموذجا ، لدرجة انها ستعتبر تراثا ثقافيا عالميا من طرف اليونسكو.

وتعد المدن الجديدة في فرنسا، نتاج سياسة جد إرادوية للدولة المركزية خلال سنوات الستينيات، حيث برمجت ثمان مدن جديدة ، خمس منها بالقرب من باريس، والأخرى بالقرب من ليون وليل و روون . الفكرة التي تحكمت في وجودها كانت هي توجيه جزء من النمو الفوضوي للضواحي حول أقطاب حضرية جديدة مهيكلة. فتم التركيز على تشكيل مراكز للمدن جد مجهزة بالمرافق وبالمحلات التجارية وكذا مرتبطة بالمواصلات الطرقية وبالسكك الحديدية. فإبطاء النمو الديموغرافي الشامل، مقترنا بتقليص جاذبية المنطقة الباريسية، لم يتح رؤية تحقيق توقعات النمو الديموغرافي المتراوح بين 150 ألف

[632] Paul Delouvrier , Préface, in Pierre Merlin , les ville nouvelles op,ci, p.p. .5-7.

و 400 ألف نسمة. فأقصى معدل للساكنة تم التوصل اليه، يبلغ حوال 70 ألف نسمة، وهو ما لا يسمح بتحقيق مردودية الاستثمارات و اعاق اتمام مشاريع التجهيز. و قد انجزت تهيئة المدن الجديدة التي تغطي غالبا عدة حدود ترابية قديمة، عبر واسطة مؤسسات عمومية مكلفة بالتهيئة، على رأسها، موظف معين من طرف الادارة. و اعتمدت عدة صيغ قانونية خلال المرحلة الوسيطة، ينبغي ان تقود الى أوضاع قانونية للجماعة النمطية التي اكتسبتها مدينتان جديدتان. كما اتاحت قوانين اللامركزية انشاء نقابات للمراكز الحضرية الجديدة يرأسها منتخب و مرتبطة بمؤسسة عمومية من اجل تدبير المدينة الجديدة. اتخذت هذه المدن مكانها ببطء في المشهد الحضري الفرنسي، حتى وان لم تكن في توافق مطلق مع توقعات المخطط المديري لجهة باريس لسنة 1965 الذي برمجها[633]. و تبقى التجربة في مجال المدن الجديدة في فرنسا جد محدودة: فبعض المدن الصناعية –مثل مورنكس Mourenx– والتجمعات السكنية الكبرى التي يعد مستوى تجهيزها جد محدود والتي تغيب فيها الحياة الاجتماعية، لم ترق إلى مستوى مدن جديدة بالمعنى الدقيق للكلمة[634].

و الملاحظ ان إرادة تشجيع ساكنة هذه المدن الجديدة بفرنسا بارزة، لكنها لم تكن ملزمة، كما كان الحال في أصل المدن الجديدة الانجليزية. فالمدن الجديدة في لندن بنيت في إطار تطبيق مخطط تعميري جهوي: مخطط لندن الكبرى Greater London ، المقدم سنة 1944 ... هذا المخطط يندرج في إطار سياسة للتهيئة مخطط لها، تجسدت في بريطانيا ما بعد الحرب..[635]. تتأسس هذه السياسية على اختيار أساسي وفرضية. الاختيار الاساسي يتمثل في إرادة مراقبة نمو الشغل الصناعي في جهة لندن بطريقة صارمة جدا، عن طريق منع كل توطين جديد، ما لم يكن هناك استثناء ما. والفرضية تتمثل في اضفاء الاستقرار على ساكنة جهة لندن، عقب توازن الولادات والوفيات و في

[633] Richard Kleinschmager, Ville nouvelle, in Denise Puman et autres, Dictionnaire La ville et l'urbain, éd Economica, Paris, 2006. p.307-308.

[634] Merlin Pierre. Les villes nouvelles en Grande-Bretagne. In: Annales de Géographie. 1968, t. 77, n°421. p.p.278-295.

[635] Ibid. p.p.278-295.

نهاية الهجرات[636]. فالمدن الجديدة كانت قبل أي شيء إجابة على الأزمة الحضرية(الاجتماعية والوظيفية) لجهة لندن، والتي تجد أصلها في التمركز الصناعي القوي الناتج عن التطور التقني والاقتصادي للرأسمالية الانجليزية، وفقا للحركة المعروفة جدا لتشكل الجهات الميتروبولتانية. هدف المخطط هو فسح المجال لتخفيف الاكتظاظ الديموغرافي، يهم حوالي مليون شخص في عمليات تعمير متشاور حولها –تجمعات كبيرة، مدن جديدة، توسع للمدن الصغرى. و المدن الجديدة المقترحة ينبغي أن تحتضن 383.000 شخص. و حزام من المناطق غير المبنية –الحزام الأخضر– ينبغي أن يخصص حول التجمع الحضري من أجل تهيئة تجهيزات ترفيهية، لكن مع قبول أنه، بالحفاظ على الطابع القروي، يمكنه أن يحتضن حوال 300 ألف ساكنة جديدة. ويبقى ان مخطط إحداث مدن جديدة في لندن كان هدفه الوحيد هو ايقاف نمو لندن وليس النهوض بتطور المناطق الأخرى.

من جهة أخرى تفسر الخصائص الأساسية للمدن الجديدة السيرورة المؤسساتية لإنجازها. مثلما أن الأمر يتعلق في نفس الوقت، بتدخل مباشر لجهاز الدولة المكلف بالاستهلاك (وزارة السكنى) ومحاولة لخلق إطار حضري مناسب للمشروع الإيديولوجي، فالمبادرة أتت من جهاز القطاع المكلف بالاستهلاك(وزارة السكن) لكن هذا الجهاز، باتفاق مع المشروع الجماعي، فوض سلطاته لمؤسسة عمومية على المستوى المحلي ، تتوفر على "كل السلطات" في اطار منطق عام معلن عنه. و هو ما تشير اليه الهيكلة الادارية للإنجاز المؤسساتي للمدن الجديدة. أما السلطات المحلية فلها ثقل ضعيف، بما أن الأمر يتعلق بإنشاء مدينة، فكل شيء يتعلق بمؤسسة مركزية وحيدة، تتمتع بوسائل مالية وقانونية، مدعومة بمنظمات شعبية بما ان المشروع يستجيب لمطالبها، ولا تعترض عليه المقاولات بتاتا، التي لا تمارس أي ضغط، بل على العكس تتوخاه .ذلك يفسر سرعة وفعالية انجاز هذا المشروع الذي تتوفر فيه الشروط التي يمكن أن يحلم بها كل

[636] Merlin Pierre. Les villes nouvelles en Grande-Bretagne.op,cit, p.p.278-295.

تقنوفراطي معين[637]. ناهيك عن ان الحركات الاجتماعية أو المطلبية تؤثر بشكل مباشر في مضمون وسيرورة كل عملية تعمير.

وقد اكتسى هذا التمركز صبغة خاصة في انجلترا بفعل، التحولات التي نتجت داخل القاعدة الصناعية القديمة، المتمحورة حول المواد الأولية وحول وحدات النسيج التقليدية[638].و قد بلغ عدد المدن الجديدة التي تم انشاؤها في بريطانيا في الفترة ما بين 1946 و1950 الى 14 مدينة جديدة. وسنة 1966 بلغ العدد 18 مدينة جديدة ، تضمن 650 ألف نسمة وتمثل إطار حياة جماعاتي communautaire.

كانت المدن الجديدة عنصرا من برنامج، محوره هو اللامركزية وتشكيل مجموعات حضرية، مستقلة اقتصاديا ومجهزة اجتماعيا، وحيث الأحياء المنكفئة على المساكن غير الأسرية، تستعيد في نفس الوقت نموذج القرية والروح الجماعية[639]. والمدن الجديدة في بريطانيا ليست نتاج برنامج تجهيز بسيط فهي تتميز، أولا بهاجس تشكيل مجموعات "كاملة"، أي بمناصب شغل كافية محليا، ثم بانعزالها، الغياب شبه إرادي للروابط مع الميتروبول، وأخيرا، وخصوصا، بنمط حياة المراد خلقه : مساكن للأسر النووية unifamiliales مشكلة لوحدات جوار، مساحات خضراء كثيرة، مراكز جماعية، غياب شبه تام للتجهيزات الترفيهية(سينما، مراقص..) هذا في حين يتكاثر الكنائس والمنشطون الاجتماعيون...يتعلق الأمر باستعادة الايديولوجيا القديمة للإصلاح الاجتماعي بتغيير إطار الحياة[640].

في سنة 1946 نشر تقرير انطلاقا من دراسة مشكل إنشاء المدن الجديدة، سيشكل ميثاق مذهبي للمدن الجديدة الانجليزية[641]. لقد كان أول مشكل هو مشكل المدن الجديدة على المستوى التعميري. فالمدن التي تنتمي إلى ما يمكن تسميته الجيل الاول، مباشرة بعد الحرب، توافقت على الخصوص مع إرادة تخفيف ساكنة المدن الكبرى وبخاصة

[637] Manuel Castells, La Question Urbaine , op,cit.p349
[638] Ibid, p349
[639] Ibidem
[640] Ibidm
[641] Merlin Pierre. Les villes nouvelles en Grande-Bretagne, op,cit p.p.278-295.

لندن. ثمانية من هذه المدن أنشأت حول العاصمة. والمدن الجديدة للجيل الثاني – بعد سنة 1950– توافقت بالأحرى مع سياسة لتهيئة التراب تسعى لتشجيع تنمية الجهات. أما الجيل الثالث من المدن الجديدة التي تتوافق مع رغبة تهيئة تامة للتراب، تتجاوز المفهوم الكلاسيكي للمدارين القروي والحضري. وتقرير المدن الجديد يقدم حججا تدافع عن مدن قريبة من المدينة الأم وحججا بالمعنى المعاكس ويقترح على الأقل أربعين كلومتر في حالة لندن، وأقل من عشرين في حالات مدن أخرى.

و من ابرز المشاكل الناجمة عن السياسة الجديدة خاصة على مستوى الشغل، بقول الباحث بيير ميرلان انه في هذه المدن الجديدة، نسبة مهمة من الساكنة تصل أحيانا إلى 50 في المائة، تشتغل في أماكن أخرى، خارج هذه المدن، لأن خلق فرص الشغل لم يواكب التحول الديمغرافي...أما في نهايات الأسبوع، فتهجر ساكنتها مدنها الجديدة لتتردد على المراكز الحضرية، لمطاردة وهم الاستهلاك والبحث عن فضاءات للترفيه. ولغياب شبكة روابط جماعية جيدة مع الميتروبول، فإن نسبة اقتناء السيارات الفردية بلغت مستويات قياسية. والمساكن أيضا تحولت من الفردي نحو الجماعي. و مع مرور الوقت أضحت "المدن الجديدة" ملحقات ، وربما أقل تجهيزا، وتابعة لمراكز حضرية أقل "جدة". فأسطورة التعمير الانجليزي تفككت في الحياة اليومية للنواحي السكنية المجاورة للميتروبول الضخم[642].

لهذا من المهم استخلاص الدروس من تجارب أخرى، في بريطانيا والدول الاسكندنافية و غيرها من البلدان. فعلاوة على المظهر التعميري المهم، والذي يتناول موقع إنشاء المدن الجديدة وكيفية إنشائها و مدة الإنشاء، وكثافتها المفترضة، الخ، لابد من تناول المظهر الاجتماعي، الذي لا يقف عند طبيعة التجهيزات المتعين انجازها، بل يشمل الحياة الاجتماعية والديموغرافية[643]...

أما بالنسبة للمغرب فقد سبقت الإشارة إلى أن الباحثين المختصين في تاريخ المدينة بالمغرب ، يذهبون إلى أن البلاد شهدت ثلاثة أجيال من "المدن الجديدة" ، منذ المرحلة

[642] Merlin Pierre. Les villes nouvelles en Grande-Bretagne, op, cit p.p.278-295.
[643] Ibid. p.p.278-295.

القديمة يتم التمييز فيها بين "المدن" الساحلية التي أحدثها الفينيقيون والقرطاجيون مثل ليكسوس، والمدن الأخرى التي تركها الرومان وسط البلاد، مثل وليلي. وبين تلك المدن الإسلامية التي أنشأت عقب دخول الإسلام إلى البلاد، مثل مدينة فاس. ولو أن هناك من الباحثين من يعتبر أن مدينة سجلماسة ، من الوجهة الكرونولوجية ، أول حاضرة إسلامية جديدة أسست بالمغرب الأقصى وعاصمة دولة بني مدرار الصفريين . وبين أخيرا المدن الاستعمارية التي أنشأها الاستعمار الفرنسي خلال القرن العشرين، والتي أخذت اسم مدن حديثة ذات طابع أوربي، تمييزا لها عن المدن القديمة ذات الطابع الاسلامي والتقليدي.

كان المغرب إلى حدود بداية القرن العشرين بلدا يتميز بتحضر ضعيف، بالرغم من توفره على بعض المدن المعروفة، الداخلية والبعيدة عن الشواطئ، والتي يصطلح عليها اليوم بالمدينة التقليدية أو القديمة، وقد جسدت تصاميم هذه المدن نموذجا عقاريا ومعماريا يتميز بطابع الاستمرارية والثبات. لكن مع بداية فترة الحماية، اهتمت السلطات الاستعمارية بمسألة التعمير، حيث صدر الظهير حول التعمير سنة 1914، من أجل التحكم في النمو المتسارع للمدن، ذلك القانون الذي طبق في المغرب خمس سنوات قبل أن يطبق في فرنسا. فكما سبقت الإشارة إلى ذلك، كان الماريشال ليوطي قد استقدم متخصصين، أبرزهم هنري بروست، للسهر على إحداث مدن عصرية خاصة بالأوربيين[644].

من هنا يمكن القول إن تعبير "المدينة الجديدة" مألوف لدينا، على اعتبار أنه ظهر مع نشأة المدينة المغربية الحديثة في فترة الحماية. وقد جرى التخطيط في هذه الفترة لعشر "مدن جديدة" هي الدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس ومراكش وصفرو وتازة ووزان وأكادير والقنيطرة. وتم تصميم هذه المدن الجديدة بشكل يأخذ بعين الاعتبار تزايد سكانها الأوربيين. اما فيما يخص القنيطرة و التي شيدت على مصب واد سبو في السهل

[644]محمد شقرون،" التحضر بالمغرب"، مرجع سابق ، ص 2539-2542.

الخصب للغرب، ففي فترة الحماية قرر ليوطي إنشاء مدينة جديدة تماما، أنشأها من عدم على بعد 45 كلمتر شمال الرباط.. فهذا المركز الحضري الجديد، الذي استجاب في البداية للضرورات العسكرية، سيصير بسرعة حاضرة "مدنية" مزدهرة. وفي سنة 1914 وقع مخطط تهيئة هذه المدينة التي تحمل اسمه إلى حدود الاستقلال: بور ليوطي (القنيطرة). أما في ما يخص المدينة الجديدة الاخرى فضالة (المحمدية) – الواقعة بين الدار البيضاء والرباط– فنموها واستغلال مينائها كانا في يد القطاع الخاص .

و رغم كل هذا التدخل للمستعمر في ما يخص انتاج المجال الحضري إلا أن المدينة القديمة هي التي ستعرف في الواقع تزايدا مهما لساكنتها، خصوصا بفعل ارتفاع معدل الهجرة القروية، بعد وصول آثار الأزمة الاقتصادية العالمية للمغرب، مما فرض على ليوطي إنشاء أحياء جديدة للمغاربة وفق نموذج المدينة القديمة، سميت بأحياء الحبوس بكل من الرباط والدار البيضاء ومكناس، كما تم إنشاء أحياء سكنية للعمال المغاربة وفق ذات النموذج.

عموما يقتضي الاهتمام بموضوع "المدن الجديدة" التدقيق ما دام أن هذا الاصطلاح يشير إلى تنوع في أنماط "المدن الجديدة". فالقراءة التاريخية تتيح التمييز فيها بين: المدينة الجديدة قبل كولونيالية (الصويرة، موغادور سابقا، الذي أنشاها السلطان محمد بن عبد الله في القرن 18)، مدينة جديدة كولونيالية (فاس الجديد مثلا)، مدينة جديدة بمبادرة ملكية ({مشروع ملكي، مدينة سلا الجديدة)، وأخيرا المدن المنشأة حديثا، والمتمثلة في المدن الجديدة المرتبطة بمشروع التعمير، والتي بدأ انشاؤها مع بداية الألفية الثالثة، في اطار برنامج وطني، وفي سياق فعل عمومي نيوليبرالي.

لقد جعلت التغيرات الاجتماعية التي عاشها المجتمع المغربي خلال مرحلة الاستعمار، و خاصة بعد الاستقلال، كارتفاع الهجرة نحو المدن ،و ازدياد نسبة النمو الديموغرافي ،النسب المرتبطة بالتحضر تعرف ارتفاعا كبيرا . فقد عرف التحضر بعد الاستقلال سرعة لا مثيل لها مقارنة مع ما كان سائدا من قبل. وحسب منشور لوزارة السكنى والتعمير و سياسة المدينة في يونيو 2012 فقد انتقلت نسبة التمدن من حوالي 8% في بداية القرن العشرين، إلى 62% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة و من المتوقع

أن تصل إلى 70% في أفق 2025. كما تضاعفت ساكنة المغرب الحضرية ب40 مرة في ظرف قرن من الزمن، منتقلة من حوالي 440 ألف نسمة سنة 1900 ، موزعة على 30 مدينة، إلى أكثر من 18 مليون نسمة سنة 2010، موزعة على أكثر من 350 مدينة ومركز حضري. وعلى الرغم من أن المدن المغربية لا تشكل سوى 2% من مساحة التراب الوطني، لكنها تحتضن 62% من الساكنة الاجمالية للبلد، وتنتج 75% من الناتج الداخلي الخام و تستقطب 70% من الاستثمارات، حيث تشكل اليوم مجال عيش غالبية الساكنة المغربية، والإطار الترابي لاستقرارها والمكان الذي يحتضن غالبية الأنشطة والثروات والإنتاج الوطني .و يحتضن التراب المغربي، حسب آخر إحصاء عام للسكان والسكنى 33 مليون و848 ألف و242 نسمة، غالبيتهم تعيش في المدن، حيث انتقلت نسبة التحضر خلال الخمسين سنة الماضية من 29,2 إلى 57,8%.[645]. هذه النسبة تعد أعلى من المعدل العالمي البالغ 51,5 %. الشيء الذي أدى الى تفاقم مجموعة من المشاكل خاصة على مستوى السكن.

ومنذئذ، والمدن بالمغرب تعرف استهلاكا مفرطا للملك العقاري العمومي، دون أي مجهود لتجديده. الأمر الذي خلق ما يسميه البعض ب"التعمير تبعا لتوفر الفرص العقارية"، والذي أفضى إلى غالبية الاختلالات التي تعرفها مدننا اليوم[646]. و الى حدود بداية الألفية الثالثة، جزء كبير من الإنتاج الحضري بالمغرب –خصوصا المشاريع الحضرية الكبرى – أنجزت على شكل عمليات توسع حضري تبعا للفرص العقارية وغالبا في ضواحي المدن، مما أدى إلى تحولات عميقة في تنظيم المجال واستعمال غير متحكم فيه للمناطق المحيطة بالمدن[647].

ويعد هذا النمط من التعمير، يعد من الأسباب الرئيسية للندرة البنيوية اليوم للأراضي الصالحة للاستثمار في إنتاج المجال الحضري. والنتيجة هي مدينة تنتج وفق الحد

---

[645] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit.p 22

[646] Mohammed El Malti, « Le Foncier Urbain », *Ville Urbanisme Maroc*, 13 mars 2016. Voir : http.://elmalti.over-blog.com/article-2134907.html.

[647] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit.p 22

الأدنى المسموح به على مستوى الأمن والتنمية المستديمة وغالبا على هامش القوانين الجاري بها العمل في مجال التعمير والتهيئة المجالية. ومن جهة أخرى فقد واجهت الاسر خصوصا ذات الدخل المنخفض مجموعة من الصعوبات الناجمة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب في مجال السكن. فإنتاج السكن في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، لم يستجب سوى لنصف الحاجات المسجلة في هذا الصدد وتزايدت أعداد الأسر العاجزة عن الولوج إلى السكن، بالنظر إلى أن تكلفة السكن ارتفعت بشكل أسرع بكثير من ارتفاع مداخيل الساكنة[648].

ومن أجل حل هذه الأزمة، وما تمخض عنها من توسع لمدن الصفيح وأشكال السكن غير المهيكل،و من اجل مواجهة صعوبة التحكم في هذه الظواهر الحضرية على العموم ،تم التفكير في سياسة إحداث مدن جديدة مجاورة في الغالب للمدن الكبيرة. حيث يستهدف البرنامج الاستجابة للخصاص في السكن، مع ما يرتبط به من شغل وحركية وتماسك اجتماعي، و محاولة القضاء على ظاهرة السكن غير اللائق، وما يصاحبها من ظواهر اجتماعية مرضية. لقد نشأ قرار إنتاج المدن الجديدة من استشعار حاجة ملحة إلى السكن. فالخطابات السياسية التي تروج لبرنامج المدن الجديدة، إذ يفترض أن تساهم في تجاوز الخصاص المسجل في العرض، خصوصا بإتاحة الفرصة للطبقات الوسطى للولوج إلى الملكية العقارية[649].

وفي هذا الإطار نذكر أول مبادرة اتخذت في هذا الشأن سنة 1995، حيث أعطى الملك الحسن الثاني انطلاقة إحداث مدينة سلا الجديدة، ولم يكن اختيار سلا لتشييد مدينة جديدة ، تضم حوالي 20 ألف سكن ، مسألة اعتباطية. فهي تقع على مقربة من الرباط، العاصمة السياسية والإدارية والجامعية ، والتي تتمتع بقوة جذب كبيرة.فمدينة سلا احتضنت تدفقات الهجرة المتتالية لما بعد الاستقلال وعرفت نسب نمو مرتفعة تتراوح ما بين 8 و5.5 في المائة. وتجاوزت ساكنتها سنة 1997 ساكنة الرباط، وتزايدها السنوي يفوق ثلاث مرات تزايد العاصمة. وفي يوليوز 1995 ، وعقب الزيارة الملكية لموقع سلا

[648] Camilia Taibi El Kettani. Les "villes nouvelles" du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit. p24

[649] J Jean-Marie Ballout, «Un bilan intermédiaire du Programme de villes nouvelles au Maroc», *Les Cahiers d'EMAM* [على الإنترنت], 29 | 2017.

الجديدة انطلقت عمليات إنشاء المدينة الجديدة من خلال عقد الصفقات، وإعداد الأوراش، والبحث عن التمويلات ، والتنسيق مع مختلف الإدارات والمصالح المعنية...الخ. ولو أن المشروع لم ينطلق فعليا إلا في مارس سنة 1996 . وحددت له السلطات المركزية ثلاث مبادئ أساسية موجهة. إذ كان الرهان على إحداث :

- مدينة حيث يمكن أن تتعايش ساكنة من فئات سوسيو–اقتصادية مختلفة (فئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط) وتستفيد من نفس الخدمات الجيدة على مستوى الفضاءات العمومية والبنيات التحتية والتجهيزات العمومية والخاصة والمرافق الحضرية.
- مدينة مندمجة حيث يمكن للسكان الاستفادة من خدماتها وتجهيزاتها (مدارس، ثانويات ومراكز صحية ومراكز بريدية...الخ.) بمجرد استقرارهم فيها .
- مدينة خضراء، تفسح مجالا كبيرا للبيئة، فهي تقع فوق موقع طبيعي جيد ، حيث يمكن للساكنة أن تتحمل مسؤوليتها المدنية إلى جانب مسؤولية المصالح المؤسساتية في المدينة.

بعدها و في سياق اقتصادي وسياسي خاص سيبدأ برنامج حكومي سنة 2004، يهدف إلى إحداث 15 مدينة جديدة في أفق 2020، لم ينجز منها إلى حدود اليوم أو بالأحرى لم يشرع في إنجاز سوى 4 مدن منها هي تمنصورت بجوار مراكش، وتامسنا قرب الرباط، والخيايطة بمحاذاة الدار البيضاء، والشرفات بالقرب من طنجة ، مع ارتقاب إنشاء مدينة ايكولوجية بين الدار البيضاء والمحمدية هي زناتة. هذا البرنامج اندرج غالبا ضمن إطار نهج تعميري تجديدي، أدخل ممارسات جديدة في مجال التهيئة الحضرية بالمغرب. لقد تم التخطيط لهذه المدن الجديدة، ، حول المراكز الحضرية الكبرى، بهدف تنظيم نمو المجالات الحضرية الكبرى لبلدنا ، وتسعى إلى :

- حل المشكل لجزء مهم من النمو الديموغرافي.
- تعزيز العرض في مجال السكن، وخصوصا السكن الاجتماعي.
- تشجيع المنعشين العقاريين الخواص وتطوير الشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة.
- إحداث أنشطة وخلق مناصب شغل

- تقديم إطار للحياة يستجيب لتطلعات المواطنين

مما سبق، يظهر إذن أن مفهوم المدينة الجديدة ليس مسألة مستجدة في السياسة الحضرية المنتهجة بالمغرب. فان ظل هذا البلد لزمن طويل بلدا قرويا، فهذا لا ينفي تميزه بتقليد حضري ضارب في التاريخ.. فمفهوم المدينة الجديدة نفسه يعود إلى بداية القرن 20، عندما تمت إضافة "مدن جديدة" أو بالمعنى الصحيح حديثة إلى جانب المدن القديمة. وهذه المدن أضافة إلى ذلك في تغير مستمر، لأن كل جيل يضيف كتابة معمارية جديدة إلى ما سبقه من أجيال، بحيث تتكون لدينا كتابات فوق كتابات. والتاريخ المعماري للمدينة على العموم هو هذا التراكم الحتمي والمستمر، و ان كان مستقبل المدينة يبقى رهينا بتوسيع وترسيخ ثقافة جديدة هي ثقافة البيئة، لأن مدينة الغد لا بد من أن تكون مدينة خضراء تجعل من الإنسان هدفها الرئيسي[650]. وآخر المدن الجديدة التي تم إنشاؤها ، والتي هي اليوم بصدد أن تصير "قديمة"، تندرج ضمن برنامج حكومي انطلق سنة 2004، يستشرف خلق 15 مدينة جديدة في أفق 2020. ومع اعتماد البلاد سنة 2004 لسياسة المدن الجديدة ، بدأ يستعمل المفهوم بشكل مكثف للإشارة إلى كيانات لا تتشابه كثيرا، ولها وظائف مختلفة جدا.

والواقع أن التناقضات التي نتجت عن حركة التمدين منذ عهد الحماية، تتعلق بمشاكل ما تزال مطروحة إلى اليوم بحدة، كتضاعف حركة الهجرة من البادية إلى المدينة، و ارتفاع نسبة البطالة، ونمو اقتصاد غير منظم وغير مهيكل، وتضاعف مدن الصفيح والأحياء العفوية، و ارتفاع معدل اللامساواة بين الفئات والطبقات الاجتماعية بالمدن، خصوصا بين الطبقات الجديدة المحظوظة و"الجماهير الحضرية الفقيرة والمهمشة، واللامساواة بين المدن والمجالات من خلال سيادة تمدين غير متزن وغير موزع بطريقة متساوية بين كل مناطق البلاد. نفس المشاكل تقريبا لا يزال المجتمع المغربي يعاني منها ، فقط لم يعد إرث الحماية ولا التبعية للرأسمالية العالمية يبرران تفسير ارتفاع هذه التناقضات.

[650]المهدي أخريف، عبد الواحد منتصر المهندس الإنسان، مرجع سابق، .ص88

و عموما و مما لا شك فيه أن ما ينطبق على تاريخ المدينة بالمغرب، ينطبق بشكل أكثر على تاريخ المدن الجديدة فيه، فالأمر يتعلق بميدان لا زال في حاجة إلى المزيد من البحث والتنقيب، والغموض ما يزال يكتنف كثيرا من جوانبه.

3.إنتاج مدينة تامسنا

برمجت مدينة تامسنا سنة 2004 من طرف شركة التهيئة العمران تامسنا، بشراكة مع الوكالة الحضرية في إطار السياسة الحكومية الرامية إلى إحداث مدن جديدة. وأعطيت انطلاقة الأشغال بها من طرف الملك بتاريخ 13 مارس 2007. وقد تم إحداثها من أجل استقبال ساكنة تقدر ب 000 250 نسمة في أفق 2020. و حسب ما هو متضمن في موقع مؤسسة العمران على الانترنيت فان هذا الحدث الجديد سوف يمنح مجالا حضريا ينضاف لتعزيز نسيج المدن والمراكز المشكلة لجهة الرباط ، وان المدينة مفتوحة أيضا على المستقبل، الذي يتم بناؤه بواسطة تصورات جديدة مصاغة باستراتيجيات ومبادرات تم تطوريها انطلاقا من مهارات في مجال الأقطاب ومناطق التحضر، وتعبئة شراكات في ميادين التهيئة وتثمين المجالات الترابية. . هكذا أنشأ نمو تامسنا في نظر مهندسي شركة العمران انطلاقا من سنة 2007 ، مجال حياة جديدة من أجل تعزيز نسيج المدن والمراكز الحضرية لمتروبول الرباط–سلا–تمارة. ويقطع مع نموه الحضري الخطي على طول الساحل.

سلمت أولى المساكن سنة 2009.و تخصص المدينة 55% من مساحتها للسكن، مقابل 15,5% للأنشطة والتجهيزات. و يندرج غالبا هذا البرنامج ضمن إطار نهج تعميري تجديدي، أدخل ممارسات جديدة في مجال التهيئة .وتشكل المدينة الجديدة تامسنا جزءا من المجال الترابي للجماعة القروية سيدي يحيى زعير، التي تم إحداثها سنة 1977، و التي تقع ضمن النفوذ الترابي لعمالة الصخيرات تمارة. ، *و تمتد على مساحة تقدر ب840 هكتار .كما انها* تقع *على بعد 20 كلم من مركز مدينة الرباط* العاصمة السياسية والإدارية للمغرب، والتي تمثل مقر المؤسسات والوظائف الإدارية للبلاد(البرلمان، الوزارات، السفارات)، كما تمثل على غرار الدار البيضاء الكبرى، إحدى

أهم محاضن فرص الشغل والخدمات. وقد عرفت مدينة الرباط العاصمة توسعا حضريا مكثفا خلال العقود الأخيرة، بحيث انضافت مراكز حضرية جديدة للمدينة، مساهمة بذلك في تمديد حدودها الإدارية. نتحدث اليوم عن تكتل حضري يضم مدن الرباط وسلا وتمارة والصخيرات. هذا التكتل الحضري يمتد على مدى 35 كلمتر من الواجهة الاطلنتية. حيث ان الساكنة التي تعيش في سلا و تمارة والصخيرات تشتغل في غالبيتها في الرباط وتقوم يوميا بهجرات بندولية ويومية بين هذه المدن.

و يستهدف إنشاء مدينة تامسنا تخفيف الضغط الديموغرافي على التكتل الحضري للرباط–سلا– تمارة، أو للرباط الكبرى، وتقليص امتدادها الحضري ووضع حد لتطور السكن العشوائي وغير القانوني ، وتوفير السكن الاجتماعي للفئات الدنيا، وتحقيق الاندماج الاجتماعي لقاطني مدن الصفيح. كما تستهدف مدينة تامسنا الاستجابة لحاجات ميتروبول الرباط من السكن، التي تبلغ تسع آلاف مسكن سنويا. إنها تقترح عرضا يتضمن 9 آلاف منها 20% من المساكن ذات التكلفة العقارية المنخفضة، المتمثلة في تلك المساكن البالغ مساحتها ما بين 50 و60 متر مربع والتي لا تتجاوز تكلفتها المالية 14 مليون درهم. وهي مساكن موجهة لإعادة إسكان قاطني مدن الصفيح، والصناع التقليديين وذوي الدخل المنخفض، الذين يستفيدون من دعم من وازرة السكنى و الذي يصل إلى 40 ألف درهم ومن تسهيلات على مستوى البنوك، خصوصا الاستفادة من قروض بنسبة فائدة متدنية. كل ذلك من أجل مساعدتهم على امتلاك عقارات. هذا ويستفيد المنعشون العقاريون المنخرطون في إنجاز هذه المساكن من امتيازات ضريبية ومن توفير أراضي بأثمان تفضيلية[651].

وتوقع مشروع تامسنا إعادة تأهيل بنيات تحتية وتجهيزات البيئة القريبة و التي تتضمن قرية سيدي يحيى زعير، مع إعادة هيكلة للأحياء الضعيفة التأهيل، و وضع برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، انجزت أشغال طرق، وتطهير وإعادة تهيئة سنة 2014 في قرية سيدي يحيى زعير، تحت إشراف الجماعة القروية وشركة التهيئة العمران

[651] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit, p148

تامسنا. وقد شجع ذلك التنمية الاقتصادية للقرية وحتى الساكنة على القدوم للاستقرار فيها. فلا يمكن تنمية مدينة دون الأخذ بعين الاعتبار بيئتها المباشرة. و هكذا تم الاهتمام بإعادة تأهيل لهذه البيئة القريبة، بمشاركة تمويلات وزارة السكنى وسياسة المدينة" ،كما أكد على ذلك عبد الحكيم زيدوح، المدير العام للعمران تامسنا–سنة 2017.

ويفترض أن إنتاج مدينة تامسنا، وباقي المدن الجديدة بالمغرب، يشكل دعامة أساسية لعمليات برنامج "مدن بدون صفيح"، باحتضانها لعملية إعادة إسكان قاطني مدن الصفيح، بعد القضاء على أحيائهم بمراكز وضواحي المدن الكبرى تمارة، الرباط، سلا. و قد انطلق هذا البرنامج مباشرة بعد الأحداث الدامية بالدار البيضاء سنة 2003. فكما هو معلوم الشباب الذين كانوا وراء تلك الأحداث ، ينحدرون من حي صفيحي"سيدي مومن" في ضاحية الدار البيضاء.

هكذا شكلت مدينة تامسنا الوعاء الأساسي المحتضن لإعادة إسكان الأسر التي كانت قاطنة في مدن الصفيح في التكتل الحضري للرباط، بالنظر إلى انها كانت معنية بإعادة إسكان 2000 أسرة أتية من الرباط و400 أسرة قادمة من تمارة. كما احتضنت المدينة أيضا 4000 أسرة منحدرة من مدن الصفيح التي كانت سابقا في موقع المشروع، وبالتحديد في الجماعة القروية لسيدي يحيي زعير. ففي المجمل تم إعادة إسكان حوالي 10 آلاف أسرة في مدينة تامسنا، وشكلت بسبب الاستعجالية، الساكنة الأولى للمدينة

يحسب لمدينة تامسنا أنها لعبت دورا مهما في استيعاب نسبة مهمة من قاطني الصفيح وفي إنتاج حصة مهمة جدا من السكن الاقتصادي. لكن يرى المسؤولين عن المشروع في الوزارة الوصية او شركة العمران تامسنا، بان الضرورة تفترض العمل على جذب فئات سوسيو–مهنية أخرى طبقات متوسطة، بغاية تحقيق هدف الاختلاط الاجتماعي داخل المدينة وتقليص الخصاص المسجل على مستوى أنماط السكن الأخرى. ولهذا هناك توجه إلى تطوير عرض ذي جودة على مستوى التعليم المدرسي والعالي، وعلى مستوى النقل، وعلى مستوى الخدمات الأساسية عموما، إضافة إلى جذب مشاريع استثمارية موفرة لفرص الشغل، كل ذلك بهدف تغيير التركيبة السكانية للمدينة، وتجاوز هذه الغلبة التي للساكنة الهشة.

و في هذا الاطار تتوقع المدينة احتضان 250 ألف نسمة في أفق2020، و هو الرهان الذي لم تستطع تحقيقه. فحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى بلغت ساكنة المدينة سنة 2014 ما مجموعه : 28 ألف و119 نسمة، منها 57,2% لهم أقل من 30 سنة، و 93,3% أقل من 45 سنة. وتعتبر تركيبة ساكنة مدينة تامسنا مختلفة عن تلك المميزة لباقي مدن التكتل الحضري للرباط–سلا–تمارة –الصخيرات. فساكنة تامسنا أكثر شبابا والأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة أقل تمثيلية ، إضافة إلى الحضور المهم للأطفال الصغار والراشدين ما بين 30 و40 سنة[652].

ومن الناحية العمرانية ، تقترح تامسنا عرضا سكنيا متنوعا، يشمل: نسيج من العمارات الجماعية ذات كثافة سكانية و ذات مستوى متنوع، وهي الغالبة. كما يتضمن نسيج من الفيلات ، وسكن مختلط وسكن من نمط شبيه بسكن المدينة القديمة. و يكشف هذا التنوع في أنماط العرض السكني بالمدينة، عن إرادة لدى المسؤولين عن المشروع لتحقيق اختلاط اجتماعي داخل المدينة. غير أن ملاحظاتنا في الميدان، تبرز بان إنجاز هذه الأنماط المتنوعة تم بوتيرات مختلفة، بحيث أن النسيج السكني الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف، هي المفضلة أكثر.

وتتوفر مدينة تامسنا على مخطط متحدد المركز، يقوم على تلاقي طرق للتنقل رئيسية، تربط الأحياء المحيطة بالفضاءات المتواجدة بالمركز. كما ان مركز المدينة كما جرى تصميمه في المخطط الإجمالي، مخصص للأنشطة الخدماتية والتجارية، لكن إلى حدود اليوم، وتبعا لمعايناتنا في الميدان، لم يتم إنجازه بعد، وحسب ما يصرح به المسؤولين في العمران تامسنا، فما يزال دائما في مرحلة الدراسة، التي تتوقع ادماج منتزه فيه يتضمن حدائق . و في ما يتعلق بالتجهيزات، فقد توزعت على تصور المدينة، بشكل متجانس ومتوازن على مجموع مناطق المدينة. و تتمثل المعطيات الشمولية في مساحة شاملة معبأة تقدر ب5213 هكتار، عدد الوحدات السكنية 228 ألف وحدة سكنية، الساكنة المعنية مليون و210 ألف نسمة، و التكلفة الاجمالية المتوقعة هي 113 700 درهم.

[652] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit. p148

يدخل إنتاج تامسنا ضمن اطار الإنتاج المشترك « co–production » بين شركاء. فلقد تم إنجاز تامسنا أساسا من خلال نمط تدبير قائم على الشراكة عمومي–خاص، من اجل النهوض بالمدينة في وقت قياسي. أطلقت العمران طلب إبداء الاهتمام، تبعا له المنعشين العقاريين الراغبين في المشاركة في المشروع يمكنهم سحب دفاتر التحملات الخاصة المتضمنة للمعايير والمقتضيات العامة المحددة لالتزامات الأطراف المنخرطة في المشروع(حصة السكن الاجتماعي المتعين إنجازه، الشروط المعمارية، والتقنية والتعميرية، آجال الإنجاز والتسليم...)...

وتجدر الإشارة إلى أن الفاعلين الذين يساهمون في إنتاج المجال المادي الحضري لا يختزلون في المنعشين العقاريين، فهناك مهنيين آخرين كالمهندسين المعماريين، ومهندسين في الخرسانة المسلحة، وطوبوغرافيين، وعمال بناء بمختلف درجاتهم... الخ. مساهمين إلى جانبهم في عملية الإنتاج، مثلما أن حقل إنتاج المجال الحضري المبني يعرف تدخل "منعشين عقاريين" غير مهيكلين.

و من جهتها التزمت العمران كفاعل عمومي في مجال التهيئة العقارية بإنجاز كل البنية التحتية والطرق و الشبكات المختلفة من طرف مجموعة العمران، في إطار سياسة الوزارة الوصية، ووضعت رهن إشارة الشركاء الخواص .

4.العمق التاريخي لانتاج مدينة تامسنا

شكلت مسالة العمق التاريخي نقطة مهمة ضمن اهتمامات المسؤولين المخططين لانتاج المدن الجديدة . فمعلوم أن لكل مدينة عمق تاريخي ورواية تأسيس، و تحظى هذه المسالة بأهمية كبيرة لما لها من اثار على مكانة المدينة و وضعها داخل النسيج الحضري، على جميع المستويات السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية .و بالنسبة لحالة مدينة تامسنا موضوع دراستنا فانها تستمد عمقها التاريخي من خلال تسميتها . فبلاد تامسنا هي موطن قبائل مملكة بورغواطة . وحسب الناصري في مؤلفه "الاستقصا" ، كانت بلاد تامسنا، تطلق على الأراضي الواقعة بشاطئ المحيط الأطلسي، من نهر أبي رقرارق عند مصبه بمدينتي سلا ورباط الفتح إلى نهر ام الربيع عند مصبه بمدينة

ازمور. ويوجد برباط الفتح باب يطل على هذه الناحية ، يحمل هذا الاسم. وكانت تامسنا مركز دولة بورغواطة.

جاءت تامسنا من كلمة "ماسنات" اسم أم الربيع إلى القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، حسب ما يشير إليه البكري في "المسالك". ثم ادخلت عليها التاء الامازيغية، فصارت "تامسنات"، أي البلاد المنسوبة لنهر ماسنات. ولعل هذا اللفظ من ماسينيت (Macenite) إحدى القبائل التي كانت تقطن هناك حوالي القرن الثاني الميلادي. أما اليوم فتعرف هذه الناحية باسم الشاوية، منذ ان نزل بها أعراب بني هلال في دولة الموحدين ..

غير أن لابن خلدون رأي آخر، حيث قال : " هذا من الأغاليط البينة". واعتبر "أن القوم من المصامدة بشهادة الموطن والجوار وغير ذلك. والتحقيق أن برغواطة قبائل شتى ليس يجمعهم أب واحد. وإنما هم أخلاط من البربر، واجتمعوا إلى صالح بن طريف الذي ادعى النبوة بتامسنا سنة 125 من الهجرة (742–743 م) في خلافة هشام بن عبد الملك بن مروان، وتسمى بصالح المؤمنين. وشرع لاتباعه الديانة التي أخذوها عنه".

ودائما حسب ما هو متضمن في موقع مؤسسة العمران على الانترنيت تقع المدينة الجديدة تامسنا على بعد 15 كلم عن الرباط، في المنطقة القديمة التي تحمل اسمها ، تراهن من خلال ذلك على ربط الصلة وتحقيق نوع من الاستمرارية التاريخية على مستوى تاريخ المجال الترابي وتاريخ الناس. ووفقا كذلك لما ورد في كتاب "تامسنا " الصادر عن مجموعة العمران تامسنا ، منطقة تامسنا هي أرض زعير ،أرض معطاء وضاربة في التاريخ العريق للمغرب. أليست هي التي منحت اسمها لبابين من الأبواب التاريخية للرباط : باب زعير وباب تامسنا.

وتخليدا لهذه المنطقة، حملت المدينة الجديدة الثانية بالمغرب اسم تامسنا. الشيء الذي أعطاها البعد التاريخي والاثني والانساني لهذه المنطقة من المغرب، المحملة بالذاكرة والتاريخ. كانت تمتد من القنيطرة الى تانسيفت، مرورا بتادلة وأسفي وحاحا. وكان هذا المجال الترابي المترامي الأطراف، يشكل مملكة بورغواطة التي هيمنت على هذه المنطقة طوال أربعة قرون، ما بين 744 و1058 .

كانت الحواضر الأساسية في تامسنا في تلك الحقبة هي مدن مديونة، و تاملوقات، و تيمغاسن، التي لا يمكن تحديد مواقعها بدقة، لغياب المعطيات الاركيولوجية الكافية. لكن بالمقابل، من المحتمل أن المدن الحالية للروماني وبرشيد وسطات ، كانت مأهولة وموجودة في عهد بورغواطة. وبالنسبة للموانئ التي تتوفر عليها ، فيمكن ذكر ميناء أسفي ، و الواليدية وأزمور وأنفا وفضالة، و التي كانت تكتسي أهمية كبيرة لضمان العلاقات البحرية مع الاندلس الاسلامية، خصوصا الغربية، حيث إقامة الخلافة الأموية. ففوق سهل أخضر مترامي الأطراف، انبثقت إذن مدينة جديدة فوق أرض حمراء، بمحاذاة غابة كثيفة من شجر البلوط، وعلى ضفاف واد ايكم : إنها مدينة تامسنا. البرعم الثاني لسياسة المدن الجديدة. وتعتبر "مجموعة العمران تامسنا" أن احداث مدينة جديدة هو فعل طموح وعملية حضرية معقدة، تتطلب إنتاجا مجاليا ضخما، و متدخلين متعددين ووسائل مهمة جدا، خاصة من اجل تمويل العمليات العقارية .ويعني ذلك أن الدولة وحدها لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية، خاصة في سياق وطني يتميز بحاجات هائلة على مستوى السكن .الشيء الذي يتطلب تضافر جهود الفاعلين المؤسساتيين والشركاء الخواص والمجتمع المدني ، وانخراطهم بحماس ومهنية من أجل انجاح هذه المشروع الطموح. وستستمر وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة ومجموعة التهيئة العمران، خاصة "عمران تامسنا" في دعم هذا المشروع الكبير ومواكبته إلى غاية استكماله. ولكن لن يتحقق ذلك فعلا، إلا إذا حملت ساكنة تامسنا المشعل فيما بعد بتملكها لمدينتها ومنحها ما خلقت من أجله أي الحياة . وبالتالي التمكن من تحويل مدينة تامسنا إلى مدينة جديدة فعلا، حيث يفترض تمتعها باستقلاليتها عن المدن المجاورة لها، عبر تحقيقها للوظائف الحضرية الأساسية.

الفصل الثالث:

حكامة إنتاج مدينة تامسنا: الفاعلون والرهانات

يرصد هذا **الفصل** موضوع حكامة إنتاج مدينة تامسنا، من خلال التركيز على منظومة الحكامة التي تؤطر سيرورة إنتاج هذه المدينة، وأهم الفاعلين فيها، الحكوميين وغير الحكوميين، وأهم الرهانات التي تتحكم في تدخلاتهم، وخصوصا الكشف عن اختلالات حكامة إنتاج مدينة تامسنا.

1.حكامة انتاج مدينة تامسنا

إن البحث في المدينة اليوم، كما ينجز في السوسيولوجيا الحضرية وفي باقي التخصصات المهتمة بالمدينة، لم يعد يهتم بالمدينة كمنجز أو كمنتوج اجتماعي، بل يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالمدينة وهي في طور التشكل. من هنا أهمية التفكير في عملية التشكل أو الانتاج نفسها، وما يتحكم فيها من فاعلين ورهانات ومصالح[653].

و من المعلوم ان سياسة الحكامة ترتكز على مبادئ التشاور بين الفرقاء المؤسساتيين والهيئات المنتخبة والمهنية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني. وهي عبارة عن سياسة تشاركية بين الدولة والجماعات المحلية، منفتحة على مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار يضمن فعلا، تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة، مع احترام صلاحيات كل طرف.

فمن اجل انتاج مجال حضري يقطع مع الطرق السابقة لانتاج المدينة. ولتقليص الهوة بين الأهداف المسطرة لانتاج هذا المجال الحضري و النتائج المحصل عليها . و كذا رغبة في الحصول على منتوج يستجيب للاهداف و الرهانات المرجو تحقيقها وراء انتاجه. و حتى لا يخدم المجال الحضري البعض اكثر من البعض الاخر، او ان يخدمهم بكيفية مختلفة كون السلطات الممارسة على المجال الحضري غير متكافئة. فمن اجل هذا و ذاك لابد من حكامة حضرية تحترم كل الشروط و المبادئ التي تقوم عليها.و بهذا يبقى الحديث عن انتاج مجال حضري يقتضي بالضرورة الحديث عن حكامة حضرية .و

[653] Ouvrage collectif, Lyon, La production de la ville, sous la direction de Paul Boino, éd Parenthèses, Lyon, 2009. p5

بتناولنا موضوع انتاج مجال حضري الذي هو تامسنا، فلا بد من التساؤل حول حكامة انتاجها. فمن هم المتدخلون ، و باي اليات ، و ماهي الرهانات وراء هذا الإنتاج؟

ان معاينتنا لتجربة إنتاج مدينة تامسنا، والمقابلات التي أجريناها مع مختلف الفاعلين المساهمين في هذه التجربة، سمحت لنا باستخلاص وجود ما يمكن تسميته بمنظومة حكامة إنتاج مدينة تامسنا. وتتميز هذه المنظومة بتعدد وتنوع المكونات والأطراف المشكلة لها، والتي على الرغم من اختلاف طبيعتها وأهدافها، تجد نفسها واعية، حتى وإن كان على المستوى المبدأ أحيانا، بضرورة توحيد وتنسيق الجهود والتدخلات من أجل إنجاح تجربة إنتاج المدينة الجديدة. ففي سياق مثل، مشروع إنتاج مدينة تامسنا و الذي يتميز بشبكات تضم فاعلين متعددين مترابطين فيما بينهم، لا يمكن لأي فاعل حتى ولو كانت الوزارة الوصية والمؤسسة العمومية المتمثلة في شركة العمران أن يفرض إرادته على الآخرين. حيث من الضروري أن يحل التفاوض والإقناع والتحفيز والتشاور والتنسيق. وبذلك تساهم فكرة الحكامة في اخذ أدوار باقي الفاعلين وشبكات الفاعلين بعين الاعتبار في سيرورات بلورة السياسات العمومية وفي تنفيذها.

وتتشكل منظومة الحكامة من ثلاث دوائر رئيسية، هي أولا دائرة الدولة والمؤسسات العمومية التابعة لها، وعلى رأسها شركة العمران تامسنا، التي تعتبر الطرف الرسمي في منظومة الحكامة، والوزارة الوصية سياسيا على إنتاج تامسنا، والمتمثلة في وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة(حاليا وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة). وتضطلع هذه الدائرة بمسؤولية إعداد البيئة القانونية والمؤسساتية المساعدة على بناء وتيسير اشتغال منظومة حكامة إنتاج مدينة تامسنا.

و الى جانب شركة العمران نجد كذلك المجلس الجماعي لجماعة سيدي يحيى زعير كشريك في التدبير، وهو فاعل أساسي مسؤول عن تدبير شؤون الساكنة اعتمادا على منهجية التخطيط الاستراتيجي، و من خلال إعداد برنامج عمل وفق منهجية تشاركية، تقوم على إشراك مختلف الفاعلين المحليين من سلطات عمومية، مصالح خارجية، منتخبين، فاعلين اقتصاديين، ومنظمات المجتمع المدني والساكنة المحلية، وأساتذة

أكاديميين واعلاميين[654]. و يعتبر برنامج عمل الجماعة وثيقة تبلور رؤية استراتيجية مستقبلية شاملة وخارطة طريق مؤسسة على التشخيص الترابي التشاركي الذي سيمكن من تحديد الإمكانيات التي تتوفر عليها جماعة سيدي يحي زعير وكذا الإكراهات التي تعرقل مسار التنمية المحلية، مترجمة لحلول واقتراحات متفق بشأنها تتسم بالفعالية والنجاعة.

و تعرف جل الجماعات المحلية ، تعثرا أو تلكؤا في تفعيل المقتضيات القانونية ذات الصلة. ومرد ذلك إلى ضعف تكوين أغلب المنتخبين المحليين، وعدم إلمامهم بأسباب نزول هذه المقتضيات الجديدة، وخلفياتها النظرية، أو أحيانا بتجاهل إرادي لتلك الأسباب والخلفيات، أو أحيانا بالالتفاف عليها من خلال تفعيلها شكليا، وافراغها بالتالي من روحها. من هنا يتحول خلق ما يسميه القانون "الآليات التشاركية للحوار والتشاور" ، من تمرين ذاتي على الحكامة الديمقراطية التشاركية، بمعية مختلف الفاعلين التنمويين المحلية، إلى إجراء تقني شكلي بيروقراطي ، أو إلى إجراء تقني يعهد به في الغالب إلى مكاتب دراسات تقنية، مع ما يعنيه ذلك من هدر للإمكانات البشرية والمالية للجماعة المحلية، وإجهاز على روح الخبرة، و المبادرة والإبداع لدى مختلف الفعاليات المحلية. و تجدر الإشارة الى انه لن تكون المدينة النامية في مستوى انتظار ساكنتها، إلا إذا استطاعت نهج سياسات ملائمة لخصوصياتها، بعيدا عن المنظور الأمني الذي لن يؤدي سوى لتعميق اختلالاتها وأزمتها، وقريبا من منظور التنمية المستدامة. وذلك لن يكون ممكنا إلا بنهج سياسة للمدينة تلعب فيها الجماعات الحضرية الأدوار الطلائعية لمواجهة كل أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعيين.

والدائرة الثانية تضم ممثلي القطاع الخاص(المقاولات) المسؤولة عن الاستثمار في مختلف عمليات إنتاج المجال الحضري تامسنا، سواء تعلق الأمر بإنشاء مشاريع سكنية

[654] وثيقة برنامج عمل الجماعة 2027/2022، صادرة عن جماعة سيدي يحيى زعير، أكتوبر 2022.

ومرافق وتجهيزات سكنية أو بخلق مشاريع اقتصادية، كفيلة بخلق الثروة وتوفير فرص الشغل.

والدائرة الثالثة تشمل تنظيمات المجتمع المدني(الجمعيات) التي تستهدف تحقيق المنفعة الاجتماعية ودعم المشاركة المواطنة والتفاعل المجتمعي المطلوب. وإذا كانت الدولة ومؤسساتها، تمثل الطرف الرسمي في منظومة الحكامة، فإن القطاع الخاص والمجتمع المدني يعتبران الطرفين غير الرسميين.

ويفترض أيضا أن هذه السياسة لا تتمثل فقط في التحكم السلبي، العرضي والصوري لفعل بعض الفاعلين المميزين، الذين وحدهم الفاعلين الحضريين الحقيقيين. فالمدينة بالنسبة لخبراء التخطيط والتعمير و"المدبرين" هي موضوع تساؤل. فليس هناك تواصل فعلي في مدينة حيث يمارس البعض الفعل والبعض الآخر يتلقى نتائج هذا الفعل[655]. ولا يمكن ان نتحدث عن تكافؤ السلط على المدينة، إلا اذا كانت الابداعية نتاج الجميع .

لقد اعتاد المترافع من أجل الدراسات حول الحكامة الحضرية الاستناد في الأخير إلى الفكرة ، التي غالبا ما تتردد في الأدبيات التنموية، والتي تعتبر أن المستوى المحلي يمثل امتيازين أساسيين على مستوى وضع برامج فعالة في مجال التنمية. فالقرب بين الحكم المحلي والساكنة ، سيتيح من جهة تأمين ربط مسؤولية الحكام بالمحاسبة ومن جهة ثانية تيسير اتخاذ القرار من طرف الساكنة المعنية[656]. والحقيقة ان الحكامة الحضرية في حالة تامسنا تفوق بكثير هذا المستوى. فهي تراهن بالأساس على الاستجابة لحاجات ميتروبول الرباط التي تبلغ 9000 مسكن سنويا وتتوقع المدينة احتضان 000 250في أفق 2020. وذلك لتخفيف الضغط الديموغرافي على التكتل الحضري للرباط–سلا تمارة أو للرباط الكبرى، وتقليص امتدادها الحضري ووضع حد لتطور السكن العشوائي وغير القانوني و إيجاد حل لمشكل أحياء الصفيح، والمساهمة في احتضان ساكنة هذه الأحياء.

[655]Raymond Ledrut, Fonctions et Pouvoirs Dans Les Collectivités urbaines, in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 45, 1968, p.p.39-50.
[656] Isabelle Hillenkamp. , La gouvernance urbaine , op.cit ,p.p. 129-130.

خصوصا من خلال توفير السكن ذي التكلفة المنخفضة، والموجه للفئات المحدودة الدخل. وهكذا تطرح إعادة الإسكان هذه أحد رهانات إنتاج المدينة الجديدة، وهو رهان يرجى من ورائه تحقيق الاختلاط الاجتماعي.

فالمدينة الجديدة، كما أشارت الباحثة كاترين شاتان، في مؤلفها "تسع مدن جديدة في فرنسا" ، قد تكون مثل تجربة "تامسنا" لا مستقلة، ولا ملحقة، وإنما جهوية، بمعنى أنها مندمجة في المساحة الميتروبولية (الرباط الكبرى هنا)، وهي جزء لا يتجزأ منها[657]، حيث يفترض أن تساهم في تجاوز الخصاص المسجل في العرض، خصوصا بإتاحة الفرصة للطبقات الوسطى للولوج إلى الملكية العقارية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، معلوم انه في غالبية السياقات الوطنية الأخرى غير السياق المغربي الذي عرف انشاء المدن الجديدة باعتبارها تخدم كنماذج للتهيئة الحضرية ، فقد تم تصورها دائما لكي تمثل بشكل متزامن "أدوات" لسياسة للتهيئة الترابية. فمشاريع المدن الجديدة تقررت فيها، في إطار وثائق التخطيط الترابي على مستويات متغيرة (جهوية، ميتروبولية، وطنية). تتجاوز أهدافها بشكل واسع المستوى المحلي وحده وتلبية حاجات السكن لدى الساكنة الحضرية وحدها. الا انه و كما هو الحال في التجربة الفرنسية و التي من خلالها تم تدريجيا تعويض رؤية كمية، راجعة في الغالب لأهمية ضغط الحاجات في مجال السكن المتعين الاستجابة لها، برؤية كيفية تقوم على تنظيم المجال وبالتالي تنظيم استقبال الأجيال الجديدة [658]، يمكن القول إن مدينة تامسنا، لم تنتج بعيدا عن كل تمركز حضري، فهي على نحو ما، أداة رهن إشارة المراكز الحضرية المشكلة لميتروبول الرباط، من أجل إعادة هيكلة الضواحي. و تشير الوثائق الرسمية المؤطرة للتهيئة والتعمير إلى مدينة تامسنا باعتبارها جزءا من المنطقة المتروبولية الرباط– سلا– تمارة وضواحيها. يمكن أن نشير على سبيل المثال إلى وثيقة المخطط المديري

[657] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, unes expériences française d'urbanisme, éd Bordas, Paris, 1975. P20

[658] Ibid. p V.

للتهيئة والتعمير SDAU التي تهم المجال الترابي لميتروبول الرباط–سلا وتمارة والمنطقة المحيطة بها[659] .

و اذا تم انتاج المدينة الجديدة تامسنا باعتبارها جزءا من المنطقة المتروبولية الرباط– سلا– تمارة وضواحيها، فهذا لايمنع ان من اهداف انتاجها كذلك إعادة تأهيل البيئة القريبة. و كما اكد على ذلك عبد الحكيم زيدوح، المدير العام للعمران تامسنا، فانه لا يمكن تنمية مدينة دون الأخذ بعين الاعتبار بيئتها المباشرة. فقد توقع مشروع تامسنا إعادة تأهيل بنيات تحتية وتجهيزات البيئة القريبة المتمثلة في جماعة سيدي يحيى زعير،مع إعادة هيكلة للأحياء الضعيفة التأهيل ووضع برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بمشاركة تمويلات وزارة السكنى وسياسة المدينة.

و عموما من ابرز الأهداف التي تحكمت في سياسة إنتاج المدن الجديدة بالمغرب في بداية الألفية الثالثة، يمكن أن نذكر: تجاوز العجز المسجل في السكن الاقتصادي، و النهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي، و تقوية التوازن الترابي والجهوي، وتحسين المشهد الحضري والمعماري. الا ان ما يميز مدينة تامسنا وباقي المدن الأخرى (تامنصورت، شرافات، لخيايطة} هي أنها تتموقع في ضاحية مدينة أو مدن كبرى (الرباط، سلا، تمارة) وتم تصورها كحاضرة "مكملة" أو "ملحقة". و عموما تم التخطيط لهذه المدن الجديدة حول المراكز الحضرية الكبرى، بهدف تنظيم نمو المجالات الحضرية الكبرى لبلدنا، وتسعى إلى حل مشكل لجزء مهم من النمو الديموغرافي، وتعزيز العرض في مجال السكن، وخصوصا السكن الاجتماعي، وتشجيع المنعشين العقاريين الخواص وتطوير الشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة، وإحداث أنشطة وخلق مناصب شغل، و أخيرا تقديم إطار للحياة يستجيب لتطلعات المواطنين. و هو الشيء الذي يثبت ان إنتاج مدينة تامسنا، محكوم برهانات القطب الحضري للرباط الكبرى.

[659] أنظر الموقع الالكتروني للوكالة الحضرية للصخيرات-تمارة :
http.s://aust.ma/fr/Planification%20urbaine/schema-directeur-admenagement-urbain-sdau

ويشكل التخطيط الاستراتيجي التشاركي مناسبة لطرح مستقبل المجال الحضري للنقاش والتداول، ومناسبة لتحويل المدينة إلى فضاء للحوار والتشاور الديمقراطي، بهدف بلورة إستراتيجية مشتركة و جماعية، وترجمتها في وثيقة المخطط التنموي الجماعي أو برنامج العمل التنموي. و هكذا يمكن القول من خلال ما سبق، بان مدينة تامسنا، و من خلالها بأن كل مدينة جديدة هي ثمرة سيرورة طويلة من التفاوض والمقاومة بين الفاعلين المعنيين، انها "إنتاج مشترك « co–production ».

فالمدينة الجديدة اذن بما فيها مدينة تامسنا هي في ملتقى تدخلات متقاطعة لفاعلين من مستويات متعددة، وهو ما يعني أننا بصدد حكامة داخلية في المدينة وحكامة خارجية"[660]. والنتيجة هي ان المدينة ليست مشهدا متكاملا وثابتا، إنها عمل ابداعي جماعي[661]. و الحديث عن الابداع يحيلنا مباشرة الى الحديث عن الفن، الا ان التعمير ليس "فنا" بالمعنى السارتري للكلمة، فموضوعه لم ينته أبدا، ليس فقط لأن مدينة ما تتغير، وإنما خصوصا لأن العمل الابداعي التعميري يتشكل من خلال عمليات الفاعلين الحضريين[662].هذا و قد اكد ريمون ليدروت Raymond Ledrutعلى فكرة ان تناغم وجمال مدينة ما ليسا بتاتا تناغم وجمال عمل إبداعي ما منتج من أجل مُشَاهِد يُدْرِكُ المدينة من الخارج، وإنما من أجل فاعل يعيشها من الداخل، وهو على طريقته مبدع للمشهد[663]...

2.الفاعلون الأساسيون في منظومة حكامة إنتاج تامسنا:

[660] Tarik Harroud, « Handicaps et contradictions du *Programme de villes nouvelles* au Maroc », *Les Cahiers d'EMAM* [En ligne], 29 | 2017, mis en ligne le 02 mars 2017, consulté le 19 septembre 2021. URL : http.://journals.openedition.org/emam/1333 ; DOI : http.s://doi.org/10.4000/emam.1333

[661]Raymond Ledrut, Fonctions et Pouvoirs Dans Les Collectivités urbaines, in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 45, 1968, p.p.39-50.

[662]ibid, p.p.39-50.

[663]ibod, p.p.39-50.

صحيح أن أي منظومة الحكامة، بما في ذلك حكامة إنتاج المدينة الجديدة تامسنا، تفترض مشاركة كل الفاعلين المعنيين بعملية الإنتاج، على قاعدة التنسيق والتشاور والاقتسام، وليس على أساس الهيمنة والخضوع.

1.2.الدولة ومؤسساتها

معاينتنا الميدانية للفاعلين المنخرطين في منظومة حكامة إنتاج تامسنا وللعلاقات القائمة بينهم، كشف لنا عن الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به مؤسسات الدولة، ولا سيما القطاعات المعنية بشكل مباشر بعملية الإنتاج، ونخص بالذكر شركة العمران تامسنا والوزارة الوصية على التعمير وسياسة المدينة...

و كون إنتاج مدينة جديدة لا يتمثل فقط في بناء عمارات وفيلات معدة للسكن، وتجميعها في وحدات سكنية. فعملية من هذا النوع تتطلب أيضا تدخل العديد من الوزارات الأخرى البعض منها مدعو لإنجاز بنيات تحتية (النقل، شبكات متنوعة) والآخر لإنجاز التجهيزات السوسيو–ثقافية، والآخر تشجيع توطين أنشطة متنوعة وضمان تدبير للإطار الطبيعي المنشأة حديثا وللساكنة التي تأتي للسكن فيه. فمن الصعب تصور نجاح مثل هذا البرنامج دون إنشاء جهاز قيادة بين–وزاري، بل وإبداعا مؤسساتيا من أجل إرسائها.

تعد المدن المتمثلة في المدن الجديدة المرتبطة بمشروع التعمير، والتي بدأ انشاؤها مع بداية الألفية الثالثة، في اطار برنامج وطني، وفي سياق فعل عمومي نيوليبرالي اخر المدن المنشأة حديثا. وفي هذه الفئة الاخيرة من المدن الجديدة ، يمكن أن نميز بين تلك التي تشرف عليها شركة CDG–Développement ، احدى فروع صندوق الايداع والتدبير ، وبين تلك التي تتكلف بها مجموعة العمران، هولدينغ تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول ، المكلفة بالسكنى والتعمير.

و قد برمجت مدينة تامسنا سنة 2004 من طرف شركة التهيئة العمران تامسنا، بشراكة مع الوكالة الحضرية الرباط–سلا وعمالة الصخيرات تمارة. و اعتمادا على الأدبيات الخاصة بالشركة، المكتوبة والرقمية، يمكن القول إن العمران تامسنا شركة مجهولة الاسم،

برأسمال عمومي، هي فرع من مجموعة العمران، التي تأسست سنة 2007 وهي مؤسسة عمومية ، تقوم بتهيئة وتجهيز التجزئات السكنية. فالمؤسسة العمومية باعتبارها وكالة تعمير، فهي تنجز كل التصاميم والدراسات القبلية، إما مباشرة أو بالاستعانة بمكاتب دراسات. وبوصفها منعش عقاري، فهي تشتري الأراضي إما مباشرة أو عبر وسطاء مختلفين، كما أنها تجهز هذه الأراضي عبر شق الطرق و قنوات الماء والتطهير الصحي، لكي تقوم بكرائها أو ببيعها للمنعشين العقاريين.

في التجربة المغربية، المؤسسة العمومية تبني المساكن أيضا، منافسة باقي المنعشين العقاريين. لكن وعلى عكس التجربة الإنجليزية كذلك، فالمؤسسة العمومية المشرفة على المدينة الجديدة في التجربة الفرنسية، لا تبني مباشرة، فهي تمارس دور مهندس معماري، لكن قائد فريق، ومنسق بالنسبة لمجموع العمليات، ويحرص بشكل خاص على التسويق المتزامن للمناطق السكنية، ولمناطق الأنشطة والتجهيزات. كما انه في التجربة الفرنسية، تم تفضيل صيغة المؤسسة العمومية التي هي على نحو ما الذراع المنفذ للمدينة الجديدة، فصلاحياتها هي أقل امتدادا من تلك المخولة للمؤسسة المشرفة على المدن الجديدة في إنجلترا.

و يأتي إنجاز المشروع، عقب إعادة الهيكلة التي عرفتها الوزارة الوصية ، من خلال إنشاء "مجموعة العمران، على أساس ان العمران فاعل عمومي في مجال التهيئة العقارية. وهكذا فكل البنية التحتية والطرق و الشبكات المختلفة أنجزت من طرف هذه المجموعة ، في إطار سياسة الوزارة الوصية، ووضعت رهن إشارة الشركاء الخواص.

2.2. المنعشون العقاريون:

تجذر الإشارة أولا إلى أننا واجهنا صعوبات كبيرة في جمع المعطيات المتعلقة بهذه الفئة من الفاعلين، بالنظر إلى ما يحيط عملها من سرية بفعل بيئة التنافس القوي. عموما تمثل الشراكات عمومي–خاص إجراءا أساسيا في السياسة المغربية الخاصة بالمدن

الجديدة، و ذلك من خلال التأكيد على انخراط المنعشين العقاريين الخواص، منذ انطلاق المشاريع، حيث اعتبرت هذه الشراكات ضمانة لنجاح هذه المشاريع الحضرية...

لقد تم انتقاء الشركاء بتشاور بين شركة العمران، والوكالة الحضرية ووزارة السكنى وسياسة المدينة. وفي الواقع، تم تفويت 80% من الوعاء العقاري للشركاء الخواص حيث فوتت لهم أكثر من هكتارين للمنعش العقاري. و قدعرفت مدينة تامسنا حضور عدة منعشين عقاريين، من أبرزهم المجموعة المغربية الضحى، والمجموعة الاسبانية مارينا دور، والمجموعة الفرنسية موندارين، والمجموعة الماليزية كوزير، الخ[664]. وعند تفويت الأراضي للمنعشين العقاريين والمقاولين، وللأنشطة المحدثة لفرص الشغل أو للمناطق السكنية، تضع المؤسسة العمومية دفتر تحملات، يتمن كل الالتزامات في مجال البيئة وترحيل التجهيزات، وجودة المساكن[665].وقد التزم المنعشون العقاريون بتخصيص 20% من مساحة الأرض التي فوت لهم بأثمان تفضيلية، من أجل انجاز سكن ذي تكلفة منخفضة ، موجه لاحتضان الأسرة من قاطني مدن الصفيح. كما ان هناك حصص من الأرض وجهت للمنعشين الصغار والمتوسطين، ليست في مستوى الحصص التي جرى تفويتها للمنعشين الكبار.

ومعلوم أن الوزارة الوصية راهنت بقوة على انخراط المنعشين العقاريين، من أجل إنجاح مشروع المدينة الجديدة تامسنا. وعلى الرغم من هذا فان الانخراط الفعلي لهذه الفئة من الفاعلين ظل محدودا في الواقع. وعموما لا يمكن فهم أداء المنعشين العقاريين ، دون استحضار الحذر الذي يميز سلوكهم ، فهم بقدر ما يسعون إلى الربح المؤكد والمضمون، ويخشون خوض أي مخاطر أو صعوبات بإمكانها التقليص من هامش ربحهم كصعوبات تسويق الوحدات السكنية، او التراجع عن عقود الوعد بالبيع أو بيع المشترين الأوائل

[664] Jean-Marie Ballout, «Un bilan intermédiaire du *Programme de villes nouvelles* au Maroc», *Les Cahiers d'EMAM* [على الإنترنت], 29 | 2017.
URL: http.://journals.openedition.org/emam/1316; DOI: http.s://doi.org/10.4000/emam.1316

[665] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, op,cit. P39

لشققهم...، بقدر ما يأملون دائما الاستفادة من ضمانات إضافية وامتيازات مالية أكثر فأكثر.

3.2. المجلس الجماعي المنتخب....

ينبغي أن نحيي من جديد التقليد الحضري للإغريق القدامي، عندما كان باستطاعة سكان المدينة فهم وتدبير وخلق مدينة جديدة، متناسبة مع الابعاد الإنسانية. ففي عدة مساهمات، أعطى للجماعة مكانة أساسية حيث اعتبر ان الجماعة هي خلية حية تشكل وحدة أساسية في الحياة السياسية ومنها يصدر كل شيء كالمواطنة و العلاقات البينية و الفيدرالية والحرية. و الجماعة، بعد سياسي للمدينة، رأت كفاءاتها تتزايد من لامركزية إلى لامركزية بسبب وظيفتها في القرب، إنها بعد دال على العلاقات بين السياسي والمواطنين، إنها مجال السكن..

لم يبدأ الحديث عن سياسة المدينة إلا في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات – على الأقل في البلدان الأوربية – أي في المرحلة ذاتها التي بدأ فيها الحديث عن ضرورة منح الجماعات المحلية سلطات واسعة واعتبارها فاعلا إلى جانب فاعلين آخرين، من قطاع خاص ومجتمع مدني، في مواجهة القضايا العالقة التي لم تعد الدولة–العناية قادرة على مواجهتها، وخصوصا قضايا التنمية المحلية وما تعنيه من مواجهة لظواهر العنف الحضري والبطالة المتزايدة، والاقصاء والتهميش الاجتماعي. وبالتالي التعامل مع اهتمامات الساكنة الحضرية وحاجاتها، على مستوى تحديد الأولويات واقتراح الحلول، و تخطيط وبرمجة السياسات والمشاريع الهادفة إلى تحسين حياتها[666]. خصوصا وأن هذا المستوى هو الأقرب، والمباشر، والملموس. بل يمكن اعتبار المستوى الحضري المحلي أساس البناء الديمقراطي للمجتمع ككل، لأن الحياة الحضرية المحلية تشكل فضاء للقرب، ومجالا للتنشئة على قيم المساواة والإنصاف، والحرية، والتعاون والايمان بالاختلاف.

[666] عبد المالك ورد، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، مرجع سابق، ص144.

إن المنتخبين المحليين هم المعنيين أكثر وهم الذين يوجدون غالبا في قلب النقاشات المهمة المتعلقة بحاضر المدينة ومستقبلها، بالرغم من أنها ليست من اختصاصهم لوحدهم. فالمنتخب المحلي هو الرابط والوسيط بين المجتمع المدني والمجالات العمومية، وهو الذي بإمكانه قيادة سيرورة بناء مدينة قوية، دينامية وجذابة، ليست قوية ببنياتها التحتية أو بمجموعة من الإنجازات الملموسة بل بالفاعلين الذين يعيشون فيها[667]، حيث يشكل التحامهم وخدمة مدينتهم جنبا إلى جنب القوة الأولى ..

و بالنسبة للمجتمع المغربي حتى تتمكن الجماعة المحلية من أداء وظيفتها على احسن وجه، فقد خص المشرع الجماعات بقانون تنظيمي رقم 113.14. يحدد هذا القانون شروط تدبير الجماعة لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وشروط تقديم العرائض من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات في مادته الأولى.

تضع الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها، وفق المادة 78 برنامج عمل، يسمى برنامج عمل الجماعة، وتعمل على تتبعه وتحيينه وتقييمه. يحدد هذا البرنامج، الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال ست سنوات. و يتم إعداد برنامج عمل الجماعة في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس على أبعد تقدير بانسجام مع توجهات برنامج التنمية الجهوية ووفق منهج تشاركي وبتنسيق مع عامل العمالة أو الإقليم، أو من ينوب عنه، بصفته مكلفا بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية. و يجب أن يتضمن برنامج عمل الجماعة تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديدا لأولوياتها وتقييمها لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى وأن يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.

و تخص المادة 81 مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده و التي يجب ان تحدد بنص تنظيمي . ففي المادة 119 يشير القانون الى انه تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 139 من الدستور، تحدث مجالس

[667] Béhar Daniel, ce qui fait la ville, c'est la cohésion de ses acteurs, in Collectif, Ville et Développement, le territoire en quête de sens, éd Textuel, 1998, p. 15.

الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للجماعة.

و في مجال الاختصاصات الذاتية تنص المادة 83، على أن الجماعة يمكنها إحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب في شتى الميادين، ومنها طبعا ميدان النقل العمومي الحضري. وأنه يتعين على الجماعة أن تعتمد عند إحداث وتدبير هذه المرافق سبل التحديث في التدبير ولا سيما عن طريق التدبير المفوض او إحداث شركات التنمية المحلية أو التعاقد مع القطاع الخاص[668].

اما المادة 120 فتشير الى انه تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تسمى "هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع".

و أخيرا المادة 121 حيث يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات ان يقدموا وفق الشروط المحددة عرائض، يكون الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول اعماله. فعلى مستوى تدبير الشأن المحلي، يشير القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات (قانون رقم 113.14)[669] ، إلى أهمية المشاركة المواطنة في التدبير الجماعي، بما أنه يحيل عليها في العديد من مقتضياته، وأهمها المواد المتعلقة بمجال التعمير والتهيئة المجالية. وهنا تجدر الإشارة إلى ان الميثاق الجماعي السابق(78.00) كان ينص في الفقرة 5 ، على أن المجلس الجماعي "يشجع خلق تعاونيات سكنية وجمعيات للأحياء." وتعني هذه المادة أنه في مجال السكن، يتعين على المجلس

---

[668] كما هو الحال مثلا بالنسبة لمؤسسة "التعاون بين جماعات العاصمة" المحدثة سنة 2016، من اجل تدبير مفوض جديد لقطاع النقل العمومي الحضري عبر الحافلات للتكتل العمراني الرباط، سلا، الصخيرات تمارة، والدي يشمل جماعة سيدي يحيى زعير وتامسنا....فالمؤسسة أحدثت من أجل حل الاختلالات التي يعرفها قطاع النقل الذي يستفيد منه أكثر من مليوني نسمة بهذا التكتل العمراني . ..

[669] ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. وقبله القانون رقم 00-78 الخاص المتعلق بالميثاق الجماعي كما تم إصداره بموجب الظهير الشريف رقم 1.02.297 بتاريخ 25 من رجب 1423 الموافق ل3 أكتوبر 2002.

ذ

الجماعي تشجيع المبادرات الخاصة المنظمة في إطار جمعيات أو تعاونيات من أجل تحقيق تجهيزات للسكن الاجتماعي. وعن طريق هذه المنهجية يمكن للمشاريع المنجزة في إطار التعاونيات والجمعيات، والتي تتحمل مسؤوليتها الساكنة المستفيدة، أن تعبر عن الحاجات الفعلية لهذه الفئة المستهدفة[670].هذا علاوة طبعا على التأكيد على مسؤولية المجلس الجماعي تشجيع ومساعدة التنظيمات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ، الثقافي والرياضي". كما أن المجلس الجماعي مطالب باعتماد منهجية في تدبير القرب، تقوم على التحسيس، التوعية والتعبئة، بهدف انخراط باقي الفاعلين الآخرين المعنيين بالتنمية المحلية، فإضافة إلى انخراط الفاعلين المؤسساتيين العموميين(الدولة) والمنتخبين المحليين، ينبغي انخراط الفاعلين التنمويين الآخرين وخصوصا الجمعيات المحلية.

وعموما، رغم ما عرفته القوانين المنظمة للجماعات، خاصة منذ الميثاق الجماعي ل1976، لم تتمكن الجماعات الحضرية من حل المشاكل التي تطرح على المدن وعلى ساكنتها. فهي ما تزال تواجه المشاكل ذات طبيعة الهيكلية وحكامة[671]. الا ان هذا الوضع لن يمنعنا من القول ان روح الميثاق الجماعي ل2002، ثم فلسفة القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات ل2015، سارا في اتجاه انفتاح الجماعة على محيطها، بما أن مقتضياته تؤكد على تشجيع مبادرات الشراكة ومشاركة السكان ، وتنظيماتهم المدنية[672].

و بالنسبة لمدينة تامسنا تحتضن **جماعة سيدي يحيي زعير هذا** القطب الحضري الجديد "**.و** تعتبر جماعة سيدي يحيي زعير أكبر الجماعات التابعة للنفوذ الاداري لعمالة

---

[670] ذات الحرص على الانفتاح على الجمعيات نلمسه في دورية وزير الإسكان و التعمير و تنمية المجال الصادرة سنة 2007، والتي تدعو المصالح الخارجية للوزارة إلى إشراك الجمعيات في التتبع الاجتماعي لسكان مدن الصفيح عند إعادة إسكانهم في أحياء جديدة.

[671] Mounir Zouiten, Gouvernance urbaine et stratégies d'acteurs, in La gouvernance locale au maroc, sous la direction de Mohamed Harakat, éd GREURE, 2003. p.99

[672] هناك نصوص تعزز ما جاء في الميثاق الجماعي بخصوص تشجيع مشاركة الجمعيات نذكر على سبيل المثال :

- دورية وزير الداخلية التي ترسل سنويا إلى الجماعات المحلية يعطي فيها التوجيهات من أجل إعداد الميزانيات المحلية

تدعو الأمرين بالصرف المحليين أن يخلقوا مادة في الميزانية مخصصة بالمنح لصالح الجمعيات ، و التي يدعو من خلالها الجماعات من أحل أن ترفع من حجم المساعدات لصالح الحركة الجمعوية بناء على منهجية جديدة تتمحور حول البرامج و المشاريع و الأهداف.

- دورية وزير الداخلية الموجهة للولاة و العمال بتاريخ 18 يونيو 2003 ، التي تحث الولاة و العمال على تشجيع الجمعيات المحلية في عمل القرب الذي تقوم به، و إشراكها من أجل التصدي للتنظيمات التي تستغل الظروف الصعبة و المتردية لبعض الفئات الاجتماعية....الخ.

الصخيرات تمارة من حيث المساحة والتي تبلغ حاليا 564,24 كلم مربع. يحد جماعة سيدي يحيى زعير شمالا جماعات المنزه–عين العودة وأم عزة وجنوبا إقليم بن سليمان وشرقا إقليم الخميسات وغربا جماعات مرس الخير–عين اعتيق والصباح.

و قد أحدثت هذه الجماعة بتاريخ 12 أكتوبر 1977 كجماعة قروية تابعة لإقليم بن سليمان بمقتضى المرسوم عدد 326–77–1 بتاريخ 03 أكتوبر 1977، بعد أن كانت مدمجة بالجماعة القروية لعين العودة. وقد انضمت لعمالة الصخيرات تمارة سنة 1994 في إطار التقسيم الإداري الجاري، تابعة لدائرة عين العودة قيادة سيدي يحيى زعير[673].

و يقدر سكان جماعة سيدي يحيي زعير حسب الإحصاء الرسمي لسنة 2014 ب 57792 نسمة، بعد أن كان يبلغ سنة 2004 ما يناهز 28733 نسمة. هذا الارتفاع في معدل النمو راجع بالأساس إلى إحداث المدينة الجديدة تامسنا على مستوى تراب الجماعة في سنة 2007. هذا الارتفاع قابل للزيادة في السنوات المقبلة، نظرا لكون المسؤولين عن المدينة يتوقعون أن تستقر بالمدينة أكثر من 250000 نسمة في أفق سنة 2030.

فيما يخص توزيع الساكنة على تراب الجماعة، وحسب معطيات إحصاء 2014، نسجل أكبر كثافة سكانية على مستوى أحياء المدينة الجديدة تامسنا، ما يناهز 50٪ من مجموع ساكنة الجماعة تستقر على مستوى هذه الاحياء، فيما باقي الساكنة موزعة بين مركز الجماعة والدواوير بالمجال القروي.

و قد أسفرت مختلف العمليات التشاركية التي قام بها المجلس على وضع برنامج عمل مبني على رؤية مستقبلية مشتركة، ويتكون من ثلاثة (03) توجهات استراتيجية كبرى وتسع (09) مجالات للتدخل تهم مجالات مختلفة و سبعة وعشرين (27) مشروعا تنمويا . ومن أجل تمويل هذه المشاريع التنموية، وضع مجلس جماعة سيدي يحيى زعير نصب أعينه الاعتماد على أسلوب الشراكة لما يتيحه من فرص وإمكانيات مع كل الفاعلين

[673] وثيقة برنامج عمل الجماعة 2027/2022، صادرة عن جماعة سيدي يحيى زعير، أكتوبر 2022

وعلى رأسهم الجماعات الترابية (مجلس الجهة ومجلس العمالة)، القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص دون إغفال التعاون والشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

بطاقة تعريفية للجماعة المحتضنة لمدينة تاسمنا

اسم الجماعة	جماعة سيدي يحيى زعير
سنة الإحداث	1977
الجهة	جهة الرباط سلا القنيطرة
العمالة	الصخيرات تمارة
الدائرة	عين عودة
القيادة	سيدي يحيى زعير
مركز الجماعة	سيدي يحيى زعير
الموقع	10 كلم من عمالة الصخيرات تمارة
المساحة	564.24 كلم مربع
الانتماء المجالي	هضبة زعير
أقرب مدينة	مدينة تمارة
أقرب محطة طرقية	المحطة الطرقية الرباط 20 كلم
أقرب محطة قطار	محطة تمارة 12 كلم
أقرب مطار	مطار الرباط سلا 44 كلم

أقرب ميناء	ميناء الدار البيضاء 79 كلم
الطرق	طريق سيار A5، طريق جهوية R403، طرق إقليمية: P4019، P4026، P4036، مسالك معبدة وغير معبدة.
عدد السكان	73970 نسمة حسب توقعات سنة 2020
الكثافة السكانية	131 نسمة/كلم مربع
الانتماء القبلي	قبائل زعير
عدد الدواوير	40 دوار
عدد أعضاء المجلس الجماعي	31 منتخب من بينهم 11 امرأة
النشاط الاقتصادي الأساسي	الفلاحة، التجارة والخدمات

خريطة 1: الموقع الجغرافي لجماعة سيدي يحيى زعير

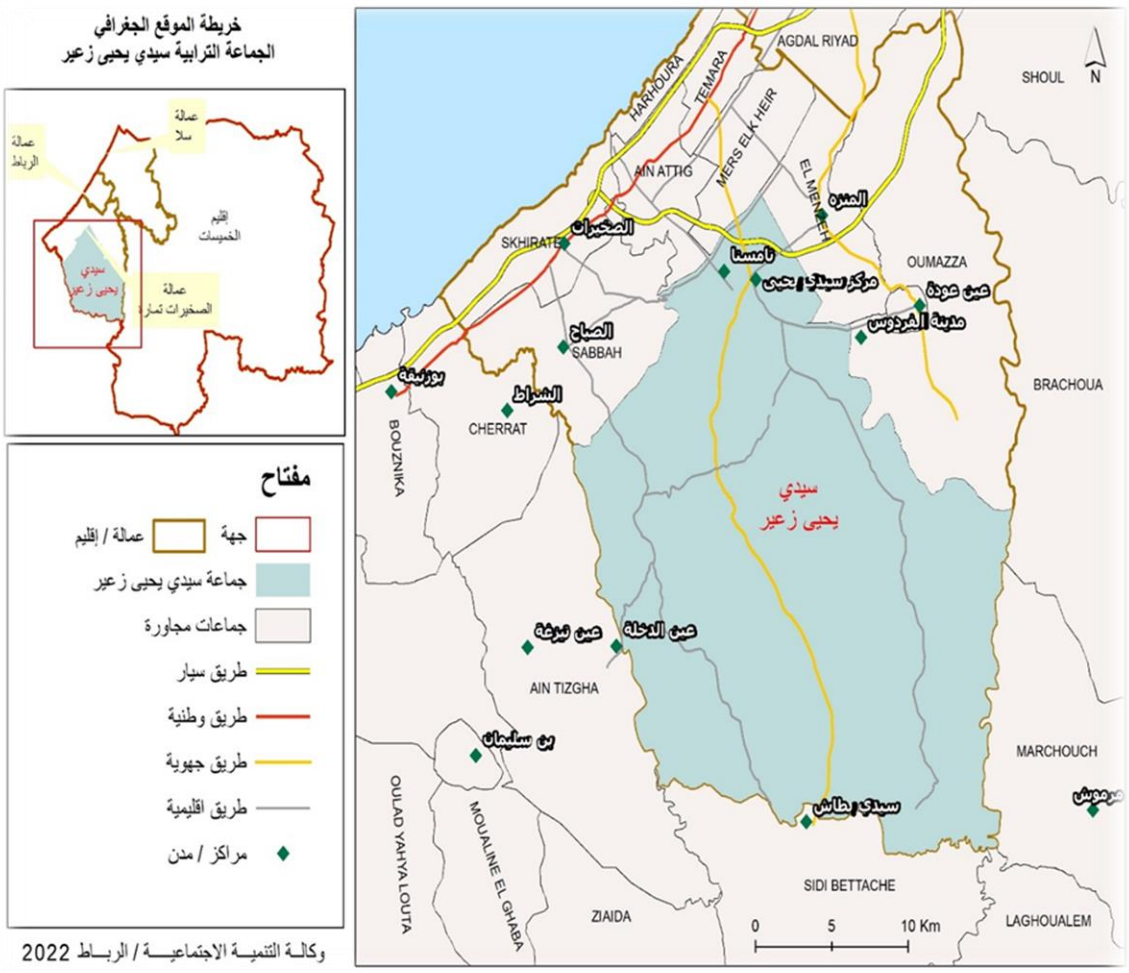

ان تجربة تدبير مدينة تامسنا، تدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة العلاقة القائمة بين المدينة والجماعة، هل تتطابق المدينة مع الجماعة؟ أم أن الجماعة تتجاوز المدينة، لتشمل إضافة إلى المجال الحضري تامسنا(أو مدينة تامسنا) مجالا قرويا مترامي الأطراف، يشمل مختلف المناطق القروية التابعة لجماعة سيدي يحيى زعير، التي كانت في الأصل جماعة قروية، وما يزال ينظر إليها باعتبارها كذلك. مع ما لذلك طبعا من تداعيات على صورة العلاقة التي تجمع مدينة تامسنا بجماعة سيدي يحيى زعير القروية...

وعلى العموم، يرى الباحث مصطفى بلطايف Mustapha Beltaief ان المدينة بالمغرب ما تزال غير موجودة، ككيان ترابي ذي حدود مضبوطة. فبالنسبة له من المعتاد الخلط بين المدينة والجماعة، وبين الساكنة الجماعية والساكنة الحضرية في المغرب،

كما في بلدان مغاربية أخرى. فهو يعتبر ان المدينة من الناحية الإدارية لا تتطابق بالضرورة مع الجماعة[674]، كما هو واضح بشكل جلي في مثال تامسنا.

ويبقى أن التساؤل عن طبيعة تدبيرنا الجماعي، وفاعلنا المحلي وعلاقة ذلك بالتدبير الذي تعرفه المدينة المغربية، كل ذلك يعتبر من الناحية السوسيولوجية من المواضيع المهمة التي مازال البحث السوسيولوجي المغربي لم يراكم فيها الكثير.

4.2. الساكنة:

يمكن التمييز في المدن بين نمطين من الناس: منتج الأشياء الحضرية، ومستعمل هذه الأشياء. و يظهر إن من خلال ما يعرضه ريمون ليدروت أن إنتاج المدينة حكر على عينة بعينها من الفاعلين الحضريين، أما الغالبية الساحقة من الناس، فتكتفي باستهلاك المدينة[675]. و يترتب عن هذا التقسيم غير المتكافئ للعمل بين انتاج المجال الحضري واستهلاكه، عدة نتائج، لعل أهمها ما يشير إليه لدروت، بقوله: إن بناء المدن من طرف صناع الأشياء غير قابل للتغير هو مصدر حي لعدم الرضا بالنسبة لساكنة المدن. إنه عامل غيرمرض بالنظر إلى أنه يؤدي إلى حصر الأنشطة، وإلى اختزال شخصية الأفراد، بالتقليص من حريتهم، وسجن الأفراد والجماعات في عالم مغلق ونهائي.

هكذا تتواجه الشرعيات وتتنافس، مع تنافس الفاعلين في إنتاج المدينة وفي انتاجها المشترك[676]. هو تنافس بين المقاولين عموما، وبين المنعشين العقاريين، والساكنة من اجل الولوج إلى العقار، وبالتالي إلى الإنتاج الحضري. و تعتبر الساكنة فاعل في إنتاج المدينة، عبر مدخل السكن، سواء تعلق الامر بأفراد أو جماعات في إطار جمعيات أو تعاونيات أو وداديات سكنية[677]. فانتاج المدينة لا يمكن أن يتم بإقصاء الساكنة الحضرية. فالسلطة على المدينة هي سلطة عملية، إنها تفترض أن ساكنة المدينة

---

[674] Mustapha Beltaief, La gouvernance urbaine: Villes et Pouvoir, in Mélanges offerts au Doyen Sadok Belaid, éd Centre de publication universitaire, 2004, p.91

[675] Raymond Ledrut, Fonctions et Pouvoirs Dans Les Collectivités urbaines, in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 45, 1968, p.p.39-50.

[676], Les compétences des citadins : enjeux et illustrations à propos du monde arabe**, in** L'Homme & la Société, N 143-144, 2002, p.p. 65 – 85.

[677] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins : enjeux et illustrations à propos du monde arabe**, in** L'Homme & la Société, N 143-144, 2002, p.p. 65 - 85

بمقدورها التحكم في مصير أمكنتهم، و ان كانت السلطات الممارسة على المجال الحضري غير متكافئة[678]. و يعزز شبه غياب المعلومات المتعلقة بوثائق التعمير أو بالمشاريع الحضرية، وعدم تفسير القرارات المتخذة، والمتعلقة بالساكنة، الهيمنة على الساكنة في حقل الحضري. و قد ارجع شمبار دولوف من جهته هذا الوضع الى جهل العلاقات الفعلية بين المؤسساتي ومعيش الحياة اليومية. و ان كان هذا الجهل يفسر ذاته حسب الباحث بالصعوبة التي يجدها الملاحظون الخارجيون في الفهم من الداخل كل ما لا يمكن أن يعبر عن ذاته، بمعنى كل ما تم حجبه، و كل ما هو كامن، أي كل الامكانيات الخفية. فهو يعتبر ان غنى الحياة المحلية محجوب بواسطة نقص في الثقة في الذات أمام الشخصيات التي تتمتع بنفوذ وحظوة وضعياتها، ومعارفها والمعلومة ووسائل التعبير [679]. فالسكان الحضريون، المستبعدون رسميا من التصور الحضري، والمحرومون من المعلومات، لا يستفيدون من هوامش للفعل والتأثير في المدينة[680].... ان أشكال الهيمنة هذه و المفروضة على السكان الحضريين، لا تفسر فقط بالطبيعة الشمولية إلى حد ما للدول، ولا بشبه غياب قنوات رسمية للاعتراف بالمواطنة فقط ، ولا بالإكراهات الاقتصادية وحدها ، مهما كانت قوية، وإنما تحيل أيضا، بكيفية مجتمعة، على التمثل السلبي أو على وصم الساكنة، خصوصا الساكنة المحرومة، والتي تشكل الجزء الغالب من الساكنة، على مستوى قدرة اندماجها الاجتماعي والحضري[681]. فالخطابات الرسمية والدراسات الحضرية ذات التوجه العملي، التي تم نقلها منذ فترة طويلة إلى مجتمعاتنا و ما تزال تنقل جزئيًا اليوم بواسطة البحث الحضري، إضافة إلى تصورات المهنيين في مجال تهيئة المجال الذين تلقوا تكوينهم في المجتمعات الغربية أو انطلاقا من مرجعيات غربية، كل ذلك، أسهم في الإنتاج المشترك لصورة سلبية عن الانسان الحضري، باعتباره غير كفء وسبب الفوضى الحضرية. كما ان قدرات تحليل

[678] Raymond Ledrut, Fonctions et Pouvoirs Dans Les Collectivités urbaines, op.cit, p.p.39-50.
[679] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » Habiter, Produire L'espace » in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 72, 1982, pp. 5-16

[680] I Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins, op.cit, p.p. 65 85.
[681] ibid, p.p. 65 - 85

وتأويل السكان الحضريين، ومساهماتهم المفترضة في إنتاج المدينة، لا تأخذ إلا نادرا بعين الاعتبار[682]. والحال أن إدراك إنتاج المجال الحضري في كل تعقده وفي بعده المزدوج، المادي والرمزي، يفترض استحضار فكرة الإنتاج المشترك للمدينة، و تتجاوز تمثل للساكن الحضري و التي تضعفه في أفضل الحالات، باعتباره متلق فقط [683].وعلى العكس ففي مدينة منفتحة يتعاون الناس، بواسطة ادراكاتهم وأفعالهم، في استكمال وسط وجودهم[684]...إن السكان الحضريين، أفراد أو جماعات، ومن خلال مبادرات رسمية، و مرئية ومعترف بها ام لا، يعيدون باستمرار كتابة المدينة، المخططة أم الموروثة عن الماضي، فيقابلون عقلانياتها بمقاومات أو بعقلانيات أخرى[685].

ان انتاج المدينة لا يمكن أن يتم بإقصاء الساكنة الحضرية، فجهود الفاعلين الأساسيين المساهمين في عملية إنتاج المدينة الجديدة، لا معنى لها، ما لم تحظى بقبول أولئك الذين تتوجه إليهم المدينة الجديدة، والذين سيعيشون فيها[686]. و تعتبر الديمقراطية التشاركية اجراءات مؤسساتية، تتيح للمواطنين غير المنتخبين المشاركة في حياة المدينة[687]. وإذا كانت آليات الديموقراطية التشاركية هذه متنوعة ومتجددة باستمرار (استشارات الساكنة، ميزانية تشاركية، مجالس منتخبة محلية الأطفال والشباب، ...الخ)، ومتمايزة من بيئة اجتماعية لأخرى[688]، فإن تجربة إنتاج مدينة تامسنا، عرفت على الخصوص اعتماد آلية استشارة الساكنة، على الأقل رسميا، حيث يمكن الإشارة هنا إلى ما قام به المجلس الجماعي لجماعة سيدي يحيى من استشارة للساكنة، في إطار برنامج التنمية الجماعي[689] . و رغم الانتقادات الموجهة للديمقراطية التشاركية، إلا أن

---

[682] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins, op,cit p.p. 65 – 85.

[683] ibid, p.p. 65 – 85.

[684]Raymond Ledrut, Fonctions et Pouvoirs Dans Les Collectivités urbaines, op,cit, p.p.39-50

[685] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins**, op,cit**, p.p. 65 - 85

[686] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, unes expériences française d'urbanisme, op,cit. pVI.

[687] Maryse Brimont-Mackowiak « le Développement local global et participation des acteurs économiques et sociaux » in Guy Loigner et Jean Némery (dir)« construire la dynamique des territoires », éd L'harmattan, Paris, 1997.p.255.

[688] François Robbe, démocratie représentative et participation, in Ouvrage collectif, la démocratie participative, sous la direction de françois Robbe, Ed l'harmattan, 2007. p.11

[689] أنظر:

هناك اقرار مع ذلك بأهمية هذا النمط من الديمقراطية، على الأقل على المستوى التواصلي، حيث يلاحظ الباحث فرانسوا روب بأن" أكثر منتقدي هذه الديمقراطية تشاؤما يرون فيها أداة للتواصل السياسي[690]، توظفها في الغالب النخب السياسية، كما هو الحال هنا، في تجربة النخبة المسيرة لجماعة سيدي يحيى زعير، المدبرة تامسنا. الأمر الذي يجعلنا نعتبر مع عدد من الباحثين، الديمقراطية التشاركية "ديمقراطية للقرب"démocratie de proximité [691]هذا على الرغم من أن مشاركة المواطنين لا تصل إلى مستوى إبداء الرأي في القضايا الهيكلية والمهمة، إذ تظل في الغالب عند مستوى المسائل الهامشية[692]، وهو ما أكده لنا عدد من الأشخاص القاطنين في المدينة، والذين شاركوا في تلك الاستشارات التي أشرف عليها المجلس الجماعي.

عموما تتدخل الساكنة في عملية إنتاج المجال الحضري عبر إبداء الرأي في الاستشارات المنظمة مع الفريق المسير للمجلس الجماعي، لكنها تتدخل عمليا أيضا، و بشكل مختلف تبعا لمستوى المجال(السكن، الحي، المجال العام...) و تبعا لقوة الفعل وطريقته، و لوضع المجال، سواء كان ذلك في المجالات المنزلية، أو في المجالات المجاورة للسكن. كما يتجسد تدخل الساكنة عبر مبادرات، لها تأثيرات مرئية بارزة في مختلف احياء المدينة[693].

ولعل من بين التجليات الأساسية التي تبرز مساهمة الساكنة في إنتاج مدينة تامسنا، نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، أولا تعبئتها لكفاياتها الجمالية، التي تسعى من خلالها إلى مقاومة الكفايات الهندسية –المعمارية والتعميرية العالمة والمفروضة في إطار تنزيل مشروع هذه المدينة الجديد، يظهر ذلك مثلا على مستوى ما تحدثه ساكنة المدينة

وثيقة برنامج عمل الجماعة 2027/2022، صادرة عن جماعة سيدي يحيى زعير، أكتوبر 2022 (غير منشورة)

[690] François Robbe, démocratie représentative et participation, in Ouvrage collectif, la démocratie participative, sous la direction de françois Robbe, Ed l'harmattan, 2007. p.11

[691] Yves sintomer (dir), La démocratie participative, dossier réalisé in Problèmes politiques et sociaux, N959, 2009. p. 99-100

[692] Ibid, p. 99-100

[693] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins, op, cit, p.p. 65 - 85

من تغييرات وإضافات وإحداثات جديدة في معالم المدينة، وبشكل خاص في المجالات المنزلية، والمجالات المجاورة للسكن، حيث تظهر بوضوح تأثيرات مرئية بارزة على الشكل المادي للمساكن والمحلات في مختلف أحياء المدينة. وهذا النوع من التدخلات ليس حكرا على ساكنة تامسنا فقط، بل تمت ملاحظته في عدد من التجارب الحضرية، في مختلف المدن المغربية، والمغاربية، بل والعربية[694]...

وتظهر مساهمة الساكنة ثانيا على مستوى إنتاج الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي تحتضنها المدينة، ببناء وهيكلة شبكات للتجارة والخدمات والأنشطة المعاشية الصغرى، في مختلف أحياء المدينة، فتسعى بذلك إلى تجاوز الخصاص المسجل على مستوى الرسمي، في تنشيط الحياة الاقتصادية للمدينة...

هذا الذي يفسر مثلا، أنه في غياب شبكة للنقل الحضري بواسطة سيارات الأجرة الصغيرة داخل مدينة تامسنا، لجات الساكنة إلى خلق شبكة للنقل الحضري بين الأحياء، بديلة وبالوسائل المتاحة لديها، عبر توظيف عربات "التريبورتر"، لنقل ساكنة المدينة ولنقل البضائع بين الأحياء (أنظر الصورة أدناه)....

تظهر مساهمة ساكنة تامسنا ثالثا على مستوى الإنتاج الرمزي للمدينة، من خلال بناء تمثل مواز للبناء الرسمي الرمزي للمدينة، فعندما يسمي مثلا ساكن المدينة، مدينته ب"تامحنا" بدلا من "تامسنا"، فهو ضمنيا يشير إلى ما يعتري واقع المدينة من مشاكل وصعوبات، تجعل قطنها يعيش فيما يشبه ال"محنة"...

[694] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins : enjeux et illustrations à propos du monde arabe**, in** L'Homme & la Société, N 143-144, 2002, p.p. 65 - 85



المصدر: معطيات الميدان

5.2.الجمعيات:

تشكل الجمعيات، إلى جانب باقي التنظيمات المدنية الأخرى، الاطار القانوني والمؤسساتي الذي يضمن المشاركة المدنية للساكنة الحضرية، ولعموم المواطنين والمواطنات. فكما هو معلوم يضمن المشرع حق الساكنة، عبر تنظيماتها الجمعوية، في المشاركة في انتاج المجال الحضري، بشكل أو بآخر، من خلال الفصل 12 من الدستور الذي يجيز مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية ، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها[695]. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبقا لضوابط وكيفيات يحددها القانون. و كذلك من خلال الفصل 13 من الدستور، الذي يشير الى انه تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات

[695] الدستور الجديد للمملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ رقم 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.

للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك طبعا سياسة المدينة. اما الفصل 136 من الدستور، فيشير الى ان التنظيم الجهوي والترابي يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة. و يعزز الفصل 139 من الدستور هذا المنحى، عندما أكد على أن مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها[696]. كما يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض ، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله...

وعلى المستوى المحلي، الذي يهمنا أكثر، يشير القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات (قانون رقم 113.14)[697] إلى أهمية المشاركة المواطنة في التدبير الجماعي من خلال دعوة مجالس الجماعات، في المادة 119 من هذا القانون، إلى إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة الجمعيات، بل والمواطنات والمواطنين أيضا غير المنتمين لجمعيات، في إعداد برامج العمل وتتبعها. وفي هذا الصدد، يأتي التأكيد في المادة 120 من نفس القانون، على إحداث مجلس كل جماعة ترابية لهيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تسمى "هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع". وتتعزز إمكانية مشاركة الجمعيات في سيرورة إنتاج المدينة، بالمقتضيات التي نصت عليها المادة 121 من القانون المتعلق بالجماعات، والذي أكدت على حق الجمعيات،

---

[696] فعلى سبيل المثال، تنص المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، على أن كل جماعة ترابية مطالبة بإعداد برنامج عمل وفق منهج تشاركي ينفتح على فعاليات وتنظيمات المجتمع المدني، وبتنسيق مع السلطة المحلية، بحيث يتضمن هذا البرنامج تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها وأن يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع....للمزيد من التفاصيل، أنظر نص القانون- المرجع أدناه

[697] ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. وقبله القانون رقم 00-78 الخاص المتعلق بالميثاق الجماعي كما تم إصداره بموجب الظهير الشريف رقم 1.02.297 بتاريخ 25 من رجب 1423 الموافق ل3 أكتوبر 2002.

ذ

إلى جانب مختلف المواطنين والمواطنات، في تقديم عرائض يكون الهدف منها مطالبة المجلس الجماعي بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول اعماله. وقد حددت المواد 123 و124 و125 من نفس القانون، شروط تقديم العرائض من قبل الجمعيات، ومختلف {وحددت المواد 123 و124 و125 شروط تقديم العرائض وكيفيات إيداعها من قبل الجمعيات، ومن طرف مختلف المواطنات والمواطنين...

وفي الواقع، من الصعب معرفة عدد الجمعيات التي تتواجد بمدينة تامسنا بالتدقيق، خصوصا الجمعيات التي تشتغل فعلا في الواقع، والتي لها تأثير على سيرورة انتاج المدينة. لكن حسب ما تكشف عنه وثيقة برنامج عمل جماعة سيدي يحيى زعير، التي تضم مدينة تامسنا، فيبلغ عدد الجمعيات بالجماعة ككل(أي تامسنا وسيدي يحيى زعير) ما يقارب 300 جمعية. وتتميز جمعيات الجماعة بتنوع في مجالات تدخلها، إذ ان أكثر من ثلث النسيج الجمعوي يهتم بمجال التربية والتكوين، فيما 21% تشتغل بالمجال الاجتماعي وحوالي 30% تهم أنشطتها المجال الرياضي والثقافي.

والملاحظ أن النسيج الجمعوي بالجماعة، عرف بروزا مهما انطلاقا من سنة 2009، مباشرة بعد إحداث المدينة الجديدة تامسنا والقطب الحضري الجديد النور.

ذات الملاحظة، تتأكد من خلال ما حصلنا عليه من إحصائيات ومعطيات رقمية رسمية ، تتعلق بالنسيج الجمعوي تامسنا. إذ يتضح بأن عدد الجمعيات المتواجدة بالمدينة حصرا ، بلغ إلى حدود سنة 2022 حوالي 145 جمعية (حوالي نصف عدد الجمعيات المتواجدة في الجماعة الأم، سيدي يحيى زعير). و تتوزع هذه الجمعيات إلى مجالات عمل متعددة ومتنوعة، تشمل: التربية ، الثقافة، التنمية، العمل الخيري والاحساني، الإعاقة، الرياضة، الطفولة، الترفيه، والتخييم ...الخ.

كما أن غالبية جمعيات تامسنا لها مقرات ، أو بالأحرى عناوين خاصة، عبارة عن عناوين خاصة بمسؤوليها بمختلف أحياء المدينة(النور، النجاح، الأمل، جنان المنصور...الخ)، وأن 12 جمعية فقط تنشط في دور الشباب بالمدينة (خصوصا دار الشباب الامل و دار الشباب القصبة) و9 جمعيات تشتغل في دار الشباب سيدي يحيى زعير...هذا المعطى يؤكد الحاجة أولا إلى إنتاج شروط مادية ولوجستيكية ملائمة

لاشتغال جمعيات المدينة(فضاءات وبنيات استقبال) من أجل تيسير مساهمتها فعلا في سيرورة إنتاج المجال الحضري تامسنا.

و رغم هذه الاكراهات والمعيقات المادية وغيرها، التي يعاني منها النسيج الجمعوي على مستوى مدينة تامسنا، فهناك عدد من الجمعيات النشيطة التي يمكن اعتبارها، بفضل المجهودات المهمة التي تبدلها، فاعلا في إنتاج المدينة، من خلال ما تنجزه من أنشطة ومشاريع وتظاهرات، والتي يمكن أن نشير على سبيل الذكر، لا الحصر مثل مهرجان تامسنا بالشراكة مع مجموعة العمران تامسنا، و التظاهرة السنوية نصف الماراطون الدولي تامسنا....الخ. خصوصا وأن هذه التظاهرات تنجز بتنسيق وشراكة مع الفاعلين الأساسيين في المدينة، وعلى رأسهم شركة العمران تامسنا.

و عموما، لمسنا من خلال مقابلاتنا المتعددة مع ثلة من الفاعلين الجمعويين بتامسنا، بأن المدينة عرفت تطورا مهما على مستوى الفعل الجمعوي، بخلق عشرات الجمعيات التي تعمل في مجال تقديم الخدمات والتنشيط والتحسيس والتوعية، وطبعا من خلال الدفاع عن مصالح ساكنتها بالنظر للمشاكل الكثيرة والمعقدة التي تعاني منها. و قد شكلت هذه الجمعيات، أو جزءا منها على الأقل، فضاءات للنقاش واللقاء والتعبئة، ولتوحيد الجهود. و قد صارت جمعيات المجتمع المدني بمدينة تامسنا فاعلا مساهما في إنتاج المدينة الجديدة تامسنا وفي تطورها، معترفا به من طرف الفاعلين الآخرين.

ويعبر تطور العمل الجمعوي بالمدينة عن إرادة قوية لدى الساكنة للمساهمة في التغيير، وفي المساهمة في إنتاج المدينة، من خلال التأثير الفعال على عملية الإنتاج وما تعرفه من خصاص وعدم فعالية على مستوى تدخل الفاعلين الأساسين (العمران ، المنعشون العقاريون...الخ) .



صورة منير امحيمدات–جريدة هسبريس–19 أبريل 2015

لقد نشأت أولى الجمعيات، من أجل حل مشكل التأخر في تسليم الشقق، خصوصا نتيجة المشكلات التي حدثت بفعل توقف مشاريع بعض المنعشين العقاريين (شركة هداية للتنمية، وشركة جينيرال كونتراكتور المغربGCM). هنا ينبغي الاشارة إلى أن الضحايا أسسوا عددا من الجمعيات للدفاع عن مصالحهم، والتي سرعان ما تحولت إلى فاعل أساسي في سيرورة إنتاج مدينة تامسنا، من خلال أنشطتهم الترافعية والتمثيلية للضحايا، ضحايا التجزئات السكنية التي لم تكتمل(مثال مشاريع «هبة 1» و«هبة 5» و«وازيس 1» الخاصة بالفيلات، وخصوصا مشاريع هبة 2 وهبة 3 وهبة 4 ووازيس 2.).

وقد اتسعت اهتمامات الجمعيات وتدخلاتها، مع تزايد مشكلات المدينة، والتي همت التأخر في استكمال البنية التحتية للمدينة، من تجهيزات أساسية. و في هذا يعتبر جوزيف هارينجر Joseph Haeringer ان الجمعية على سبيل المثال هي أداة يمكن للمواطنين توظيفها من أجل الشروع في حل المشاكل التي تعترضهم. لا يتعلق الأمر باستعمال هذه الأداة بهدف إملاء الأفعال على الآخرين، وإنما من اجل العمل مع الفاعلين المعنيين، بمعنى انه لا يتعلق الأمر بالعمل "من أجل" الغير، وإنما العمل "مع" الغير[698].

[698] Joseph Haeringer et autres « introduction penser l'association : Du projet au fonctionnement » in Jean-Louis Laville et Renaud Sainsaulieu et autres « sociologie de

و قد عملت هذه الجمعيات على توجيه مطالبها واحتجاجاتها للمنعشين العقاريين المعنيين أولا، لعدم التزامهم باستكمال مشاريعهم وتسليم الشقق في الوقت المعلن عنه سابقا، ثم توجيهها نحو شركة العمران تامسنا التي تقاعست عن القيام بدورها في المراقبة والتتبع وتدبير أوراش إنتاج المدينة، ثم تجاه الوزارة الوصية ، في شخص وزارة سياسة المدينة، بل وتجاه الديوان الملكي [699]. و الملاحظ ان هذا الدور بدأ مع بداية إنتاج المدينة و ما رافقه من مشاكل، وتواصل عبر مراحل إنتاجها وتطورها. الا انه رغم الزخم الكبير التي عرفته الحياة الجمعوية بمدينة تامسنا منذ انطلاق عملية إنتاجها، ورغم الدينامية المهمة التي خلقتها، خصوصا على مستوى مواكبة مطالب ساكنة المدينة، التي تهم السكن والمرافق والتجهيزات الأساسية ووسائل النقل وغيرها من المشكلات التي واجهت حياة الساكنة اليومية، إلا أنه لا يمكن الحديث عن حركة اجتماعية حضرية في تامسنا. فكما استخلص مانويل كاستلس وزملاؤه ، من ملاحظته للصراعات الحضرية التي امتدت لعدة سنوات، في عدة بلدان عبر العالم، فليست هناك تجربة تاريخية للصراعات الحضرية، التي تخوضها جماهير منظمة ومشكلة في حركة اجتماعية ، كما هو الحال بالنسبة للحركة العمالية[700]. ربما الاستثناء الوحيد في هذا الشأن هو الشيلي ، التي عرفت حركة اجتماعية حضرية(ممثلة في حركة *pobladores*des).

وكما أوضح كاستلس، فلا يمكن للحركات الاجتماعية الحضرية أن تتطور في غياب حركة عمالية وشعبية قوية ومنظمة، لها مشروع سياسي، دون ان تخاطر بأن تهلك في مواجتها مع السلطة او أن يعاد توجيهها من جديد وعلى نحو ما ان توجه نحو أهداف حضرية بشكل حصري. ففي غياب تمفصل مع الحركة العمالية، التي وحدها يمكنها ان تتيح هجوما شاملا ضد السلطة، فحركة حضرية مثل تلك التي تحصر مطالبها في السكن اوالتجهيزات مثلا، لا يمكن إلا أن تتفكك، قبل أن تأخذ طابعا سياسيا[701] .

---

l'association :de l'organisation à l'épreuve du changement social »éditions Desclée Brouwer-collection « sociologie économique »-paris 1997, p.p. 16-30.

[699] Camilia Taibi El Kettani. Les "villes nouvelles" du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Thèse de Doctorat en Géographie. soutenu à Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2019.p.161.

[700] Manuel Castells et autres , Crise du logement et mouvements sociaux urbains, Enquête sur la région parisienne, éd Mouton, Paris-La Haye, 1978.p.10

[701] Ibid.p.550

و تعد الصراعات الحضرية التي عرفتها تامسنا منذ بداية إنتاجها، والتي كان محورها مطالب الساكنة والجمعيات(تأخر تسليم الشقق، عدم احترام مواصفات الجودة في المنجز، غياب المرافق والتجهيزات الأساسية...)، هي صراعات لا ترقى إلى مستوى حركة اجتماعية حضرية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها. والأمر ينطبق على مجموع الفعل الاحتجاجي الحضري، الذي عرفته المدينة المغربية، سواء في شكله العنيف خلال سنوات الثمانينيات وما قبلها او في صيغته السلمية منذ بداية سنوات التسعينيات[702]. فكما أكد كاستلس، فإن الصراعات الحضرية تظل رغم كل شيء، في صلب سيرورة التحضر، وليس على هامشها[703]. معنى ذلك انها مصدر من مصادر إنتاج المنظومة الحضرية. وحسب كاستلس دائما، فالمطالب الحضرية لها دور مهم، حتى قبل أن تتشكل على المستوى السياسي، وتتبلور في إطار مشروع حركة اجتماعية حضرية، إذ يتمثل دورها في كونها دعامة مادية من اجل الاعتراف المتبادل، بين مجموع الفاعلين المنخرطين في إنتاج المنظومة الحضرية.

لكن رغم أن هناك اليوم وعي متزايد لدى الجمعيات بأهمية المشاركة في تدبير الشأن المحلي، بل والمشاركة الفعلية أحيانا من خلال بعض التجارب الجمعوية، في العديد من الأنشطة والمشاريع في مختلف مناطق المغرب، ومنها في مدينة تامسنا، وفي سيرورة إنتاجها بوصفها مدينة جديدة، إلا أن فحص طبيعة علاقات التفاوض، والتشاور والتنافس، حتى لا نقول "الصراع"، التي تربط الجمعيات بالجماعات المحلية، تظهر المكانة المركزية التي يشغلها الفاعل السياسي في هذه العلاقات، حيث تظل الجماعات المحلية هي المتحكمة في تحديد رهانات هذه العلاقات وهي التي تراقب سيرورات تعبئة الجمعيات حول السلطة الجماعية[704].ويظهر بالمقابل المحدودية النسبية لقدرات فعل

---

[702] Abderrahmane Rachik, Choix rationnel, frustration et protestation sociale. Le cas des diplômés chômeurs au Maroc, in Revue européenne des sciences sociales N 54-2, 2016, p.p. 195-218.

[703] Manuel Castells et autres , Crise du logement et mouvements sociaux urbains, op.,cit. p.556

[704] Richard Balme , La participation aux associations et le pouvoir municipal : Capacités et limites de la mobilisation par les associations culturelles dans les communes de banlieue , in Revue française de sociologie , Volume 28, Numéro 4 -1987 , p.p. 601 – 639.

الجمعيات. لهذا يرى الباحث ج. ل.لافيل أنه لا يمكن للجمعيات أن تساهم في تدبير الشأن المحلي، عبر الانخراط الفاعل في الهيئات المحلية الاستشارية، دون امتلاكها للوسائل الضرورية والمناسبة، التي تمكنها من استثمار حضورها داخل هذه الفضاءات ، ودون تجاوزها للصعوبات التي تعترض تنسيق مبادراتها، رغم التنوع أو الاختلاف الذي يميزها[705]

6.2. التعاونية السكنية:

مما لا شك فيه أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن لها أن تتحقق في غياب ميكانيزمات الاستثمار والتدبير الإيجابيين القائمين على مبدأ القرب في المجالات الترابية (الجماعة، الإقليم، الجهة)، والمبنية على أسس الشراكة والتعاون والتكامل بين الفاعلين. ولهذا لا يمكن للجماعات الترابية أن تعول فقط على الشركاء الاقتصاديين الخواص في خلق التنمية المنشودة بمجالاتها الترابية، بل يمكن لها أيضا أن تعول على مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولاسيما التعاونيات بصفة عامة، والتعاونيات السكنية بصفة خاصة، على اعتبار أن هذه الأخيرة مكون أساسي من مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يؤمن بمبادئ وقيم تحكم وتؤطر منطق اشتغاله، ويعمل من خلال هذه القيم والمبادئ على إدماج الفئات الاجتماعية الهشة، على عكس النظام الرأسمالي القائم على منطق اقتصاد السوق والذي لا يؤمن بمبادئ التضامن وانما يبتغي الربح السريع ولو على حساب الفئات الاجتماعية الهشة.

ومن هذا المنطلق يمكن لمكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لاسيما التعاونيات أن تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تعزيز قيم التضامن والتعاون والتعاضد بين الفئات الاجتماعية، وذلك من خلال بلورة أفكارهم ومشاريعهم وتأطيرها واحتضانها في قالب مؤسستي منظم يضمن لجميع المنخرطين والمنخرطات الواجبات والحقوق بشكل متساو وديمقراطي، ولاسيما فيما يتعلق بالحاجيات الملحة لهم من قبيل خدمات: التعليم والصحة والسكن.

[705]Jean-Louis Laville et Renaud Sainsaulieu , les fonctionnements associatifs , in« sociologie de l'association : de l'organisation à l'épreuve du changement social »éditions Desclée Brouwer-collection « sociologie économique »-Paris,1997, op.. cit_, p.278.

وعلى هذا الأساس يمكن للتعاونيات السكنية أن تلعب دور رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجالات الترابية التي تنشط فيها وذلك من خلال خلق مشاريع توفر فرص الشغل لفائدة الساكنة المحلية ومربحة بالنسبة لمنخرطي التعاونيات ولا سيما المشاريع السكنية والتي أصبحت ترهق كاهل الأسر المغربية، إذا أصبح حلم تملك مسكن مستقل بالنسبة للفرد بمثابة حلم يصعب الوصول اليه خصوصا في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة الحالية التي يعيش المواطن المغربي، لهذا يلجأ العديد من المواطنين خصوصا المحسوبين على الطبقة المتوسطة إلى الحلول التي تقدمها التعاونيات السكنية لفائدة منخرطيها من أجل الحصول على مسكن قار من قبيل:

- تقديم تسهيلات في الأداء عن طريق دفعات في اقتناء الأرض،
- على شكل دفعات في البناء،
- دفعات في التجهيز،
- دفعات في التحفيظ وإنجاز الملكية المشتركة والحصول على شهادة الملكية باسم المنخرط المتعاون،

ونظرا لهذه التسهيلات المبنية على أسس ومبادئ التضامن بين المنخرطين، يقبل العديد من الأفراد وبصفة تطوعية على تأسيس تعاونيات سكنية من أجل إنجاز مشروع سكني مشترك لفائدتهم بجودة عالية وبثمن منخفض غالبا ما يقدر بتكلفة البناء مقارنة بثمن البيع لدى المنعشين العقاريين الخواص.

لقد أخضع المشرع المغربي التعاونيات السكنية للقانون 112.12 المنظم للتعاونيات[706] والذي يعتبر التعاونية " مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو إعتباريين أوهما معا اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها..." في مقابل ذلك حدد الفصل الثالث من القانون رقم 112-12 الأهداف التي يقوم عليها تأسيس التعاونيات في " ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، وتشجيع روح التعاونية ومبادئها لدى أعضائها، مع تمكين أعضائها من تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين

[706] الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1436(18 ديسمبر 2014 ، ص 8481.

جودة المنتجات أو الخدمات وبيعها أو تسليمها للأغيار في أحسن الظروف، بالإضافة إلى تنمية نشاط أعضائها وتثمينه الى أقصى حد".

من خلال هذا القانون، لم يخص المشرع المغربي التعاونيات السكنية بنظام خاص، بل تخضع من حيث المبدأ للمبادئ العامة للتعاونيات، وتنفرد أحيانا ببعض الأحكام الخاصة التي نستشفها من خلال اطلاعنا على مواد ونصوص أخرى.

وتتميز التعاونيات السكنية بعدة خصائص لعل أبرزها تمكين منخرطيها من الحصول على سكن لائق بتكلفة منخفضة، وتحسين وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع روح التعاون بينهم.

وفقا لهذا كله، فقد عرف منطوق مشروع القانون قم 13.32 المتعلق بالتعاونيات السكنية [707] في مادته الثانية التعاونية السكنية بأنها " جماعة تتألف من أشخاص طبيعيين اتفقوا على إنجاز مشروع سكني لحسابهم الخاص، يكون الغرض منه توفير مساكن أو مساكن بمرافقها، قصد تمليكها لأعضائها بسعر التكلفة بمجرد إنتهاء الأشغال والحصول على رخصة السكن ".

كما تعتبر التعاونية السكنية شخصا معنويا يتمتع بالأهلية القانونية والاستقلال المالي، فيما حصرت المادة الثالثة من مشروع القانون نشاط التعاونية السكنية لفائدة منتسبيها فقط مع ضرورة انتفاء الصفة الربحية عنها.

وضمانا لحسن التدبير الأمثل وفي توافق تام مع مبادئ الحكامة الجيدة المتعلقة بتدبير قطاع التعاونيات السكنية بالمغرب، فقد تم إخضاع التعاونيات السكنية للمراقبة المزدوجة لكل من وزارة السكنى وسياسة المدينة وجعلها السلطة الوصية المخول لها مهمة تدبير هذا القطاع بالإضافة إلى مكتب تنمية التعاون الذي عهده إليه تنظيم القطاع التعاوني بالمغربي والذي يسهر على التأطير والمواكبة اليومية للتعاونيات السكنية.

و بإشراف مباشر من وزارة السكنى وسياسة المدينة وبتنسيق مع المديرية الجهوية للرباط تم الاتفاق مع مؤسسة العمران تامسنا على تخصيص تجزئة سكنية كبيرة لتشجيع منتوج

---

[707] للمزيد من المعلومات أنظر مشروع القانون رقم 13.32 المتعلق بالتعاونيات السكنية منشور على الرابط الالكتروني التابع لموقع الأمانة العامة للحكومة :
www.sgg.gov.ma/portals/0/AvantProjet/65/Avp._loi_32.13_Ar.p.df

إنجاز سكن راقي لفائدة الطبقة المتوسطة وبادرت المديرية الجهوية للإسكان بعقد اجتماعات مع مؤسسات الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل الترويج لهذا المنتوج، وفعلا استحسنت مجموعة من الإدارات والمؤسسات العمومية هذه البادرة التي اطلقتها وزارة السكنى وسياسة المدينة لفائدة الطبقة المتوسطة ولاسيما لفائدة الموظفين العموميين وخصوصا الذين لا يتوفرون على مسكن قار.

وفعليا تم تخصيص تجزئة سكنية خاصة بالتعاونيات السكنية بتقاطع شارع محمد الخامس وشارعي سيدي محمد بن عبد الله ومولاي يوسف بالمدينة الجديدة تامسنا والتي خصصت لها حوالي 19 وعاء عقاري مجهز للبناء تتراوح مساحته ما بين 1000 و 6000 متر للبقعة كما يتضمن بقعتين مخصصتين لإنجاز مشاريع خدماتية لفائدة ساكنة التجزئة المخصصة للتعاونيات السكنية.

وعمليا توصلت إدارة العمران تامسنا بالعديد من الطلبات من طرف موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية اختتمت بتوقيع على مذكرات تفاهم من أجل اقتناء البقع العقارية المخصصة للتعاونيات على أن تلتزم الأطراف الموقعة على مباشرة الإجراءات المتعلقة بتأسيس التعاونيات السكنية والتوقيع على عقد البيع النهائي بأثمنة تفضيلية لا تتجاوز 1500 درهم للمتر مربع، فحين تلتزم مؤسسة العمران تامسنا بالمواكبة التقنية للتعاونيات السكنية من أجل تسهيل المساطر المتعلقة باستصدار الوثائق المتعلقة بمباشرة عملية البناء ، كما التزمت كذلك بعقد لقاءات مع المجموعات البنكية من أجل تسهيل الإجراءات المتعلقة بالولوج للقروض البنكية من أجل إتمام عملية البناء على أحسن وجه. وخلال سنة 2014 باشرت التعاونيات السكنية الأولى إجراءات تنفيذ مشاريعها السكنية على أرض الواقع. إذا يبقى الهدف المشترك للتعاونيات السكنية التي عقدت مع مؤسسة العمران تامسنا هو توفير مساكن لفائدة منخرطيها وبتكلفة منخفضة بالجودة المقبولة، أما غاية مؤسسة العمران تامسنا ومن خلالها الوزارة الوصية على قطاع السكنى هو ترويج لمدينة تامسنا وتسويق مخطط التسريع المتعلقة بمدينة تامسنا وتغطية النقص الحاصل في المبيعات بالنسبة لهذه المؤسسات.

إجمالا، تقدم التعاونيات السكنية نفسها باعتبارها من بين البدائل المعتمدة من قبل ساكنة تامسنا من أجل توفير السكن إلى جانب الأساليب التقليدية المتاحة خاصة من جانب القطاع العام (مؤسسة العمران) والمنعشين العقاريين الخواص.

جدول: لأهم التعاونيات السكنية التي باشرت انجاز مشاريعها السكنية بالتجزئة المخصصة للتعاونيات السكنية

اسم التعاونية	مشروع التعاونيات	عدد المنخرطين	القطاع الذي ينتمي لها منخرطي التعاونية
التعاونية السكنية تنمية	□ بناء طابق تحت أرضى □ عمارة واحدة من تلاث طوابق □ عمارة واحدة من أربع طوابق ومحلات تجارية	27 متعاون	أطر مستخدمي وكالة التنمية الاجتماعية
التعاونية السكنية مسار	□ بناء طابق تحت أرضى □ عمارة واحدة من تلاث طوابق □ عمارة واحدة من أربع طوابق ومحلات تجارية	29 متعاون	موظفين عموميين، وأطر عاملة بالقطاع الخاص،
تعاونية العدل للإسكان	□ بناء طابق تحت أرضى □ خمس عمارات من تلاث طوابق	47 متعاون	موظفو وزارة العدل
تعاونية القصبة السكنية	□ بناء طابق تحت أرضى □ ست عمارات من تلاث طوابق	66 متعاون	موظفو ، الأملاك المخزنية للدولة، المحافظة العقارية

التعاونية السكنية رباط الخير	□ بناء طابق تحت أرضى □ عمارتين من تلاث طوابق	12 متعاون	أطر وموظفي وزارة التربية الوطنية، التعليم العالي
التعاونية السكنية التضامن	□ بناء طابق تحت أرضى □ عمارتين من تلاث طوابق	34 متعاون	موظفي وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة
التعاونية السكنية حسن الجوار	□ بناء طابق تحت أرضى □ بناء 03 عمارات من تلاث طوابق □ بناء 03 عمارات من أربع طوابق ومحلات تجارية	45 متعاون	أطر وموظفو عمالة الصخيرات تمارة
التعاونية السكنية الشاوية	□ بناء طابق تحت أرضى □ عمارة واحدة من تلاث طوابق □ عمارة واحدة من أربع طوابق ومحلات تجارية	لم يحصر عدد المتعاونين نظرا لأن المشروع قيد الترخيص	أطر وموظفو جماعة سيدي يحي زعير، أطر وموظفو عمالة الصخيرات تمارة
التعاونية السكنية رياض تامسنا	□ بناء طابق تحت أرضى وعمارتين من أربع طوابق	18 متعاون	موظفو إدارة الجمارك
التعاونية السكنية رياض النخيل	□ بناء طابق تحت أرضى □ 08 عمارات من أربع طوابق	74 متعاون	موظفو وزارة السياحة
التعاونية السكنية الفردوس	□ بناء طابق تحت أرضى وأربع عمارات من اربع طوابق	24 متعاون	موظفو وزارة المالية

المصدر: البحث الميداني

و عموما يصل تقريبا عدد التعاونيات التي تم انشاؤها بتامسنا الى 11 تعاونية مع العلم انه و بالرجوع للإحصائيات الوطنية، التي يعلن عنها مكتب تنمية التعاون بالمغرب، فقد بلغت عدد التعاونيات السكنية ببلادنا سنة 2021 حوالي 1258 تعاونية، تضم حوالي 51 ألف و516 متعاون. وتحتل التعاونيات السكنية المرتبة الثالثة من حيث العدد من

بين كل التعاونيات، إذ تأتي بعد التعاونيات الفلاحية (30 ألف و44 تعاونية) وتعاونيات الحرف التقليدية (9 آلاف و275 تعاونية)[708].

و في الأخير تتضح لنا بالملموس الحقيقة التي سبق وأن أكد عليها جل، ان لم نقل كل، المنظرين و المهتمين بالمجال الحضري، والمتمثلة في ان الحديث عن انتاج المجال الحضري لا يستقيم دون الأخذ بعين الاعتبار الساكنة و دورها في انتاج هذا المجال، مهما اختلفت اشكال تدخلها: جمعية أو تعاونية سكنية أو تدخلا مباشرا...كما يتبين من خلال تجربة إنتاج مدينة تامسنا، بانه رغم أهمية منظومة الحكامة الحضرية، التي تسعى إلى تجاوز الوزن المبالغ فيه الممنوح للسلطات والمنتخبين المحليين في القرارات العمومية وتؤسس لنظام جديد، يتميز باندماج المجتمع المدني والفاعل الاقتصادي وانخراط المواطن عموما في الحياة السياسية المحلية، وبفتح المجال السياسي لمواضيع وفاعلين جدد، لا نهائيين مبدئيا، لهم ما يقدمونه بخصوص تحولات مدنهم أو أحيائهم، فعلى مستوى الواقع، تظل المكانة التي يحتلها كل من الفاعل الرسمي و الفاعل الاقتصادي أكثر أهمية ووزنا من تلك التي للساكنة وتنظيماتها المدنية، والتي يحصر دورها غالبا في ما هو استشاري...

[708] للمزيد أنظر موقع مكتب تنمية التعاون على الأنترنيت:
www.odco.ma

الفصل الرابع:

سيرورة إنتاج مدينة تامسنا: بين التصور و الواقع

التطرق لسيرورة إنتاج مدينة تامسنا بين التصور والواقع، يتطلب الكشف عن الهوة الملاحظة بين المدينة الجديدة تامسنا كما تصورها حاملو المشروع وبين حقيقتها كما تجسدت في الواقع، وبين المدينة الجديدة كما تعيشها الساكنة اليوم.

1. تصور إنتاج مدينة تامسنا

انبثقت مدينة جديدة فوق سهل أخضر مترامي الأطراف، و فوق أرض حمراء، بمحاذاة غابة كثيفة من شجر البلوط، وعلى ضفاف واد ايكم : تامسنا.البرعم الثاني لسياسة المدن الجديدة، و التي وضع حجرها الأساسي الملك بتاريخ 13 مارس 2007. وتمتد المدينة اليوم على مساحة 840 هكتار.

لقد اعطي اهتماما خاصا للعناصر الثلاثة التي تؤطر الموقع الطبيعي تامسنا: الغابة والواد ومركز سيدي يحيى وعيا بأهمية البعد الايكولوجي لتوازن المدينة وجودة حياة الساكنة، ومن أجل القطع مع نموذج المراكز الحضرية الكبرى ومآسي البؤس البشري الناجمة عنها، فالغابة الطبيعية لشجر البلوط وضفتي واد ايكم يمثلان رهانا أساسيا لاستدامة المدينة .من هنا أهمية فكرة ابن خلدون وابن أبي زرع حول شروط تأسيس المدينة : الهواء الطيب والماء الخ . هكذا اختارت تامسنا أن تكون مدينة أقل طغيانا وخضراء وانسانية أكثر. ساكنتها تجتمع في وحدات أصغر ، أكثر تهوية وأقل كثافة، وتتخللها حدائق ومساحات خضراء. فالمدينة أرادت أن تكون فضاء لحسن العيش وللتوازن بين الانسان والطبيعة.

وتقوم الفلسفة والمبدأ التعميري المؤسس للمدينة بشكل خاص، على الاختلاط الاجتماعي. ومن ثمة فالمنطق الذي تحكم في تحديد المدينة وكذا مسار تطورها الى حد الآن هو منطق التنوع. فالأحياء موزعة بشكل جيد، ، مشكلة بذلك مجالا سكنيا يقترح أنماطا سكنية متنوعة جدا، تستجيب لانتظارات مختلف الفئات الاجتماعية ، تبعا لتنوع ذوقها وتطلعاتها وإمكانياتها المادية، وتشمل مساكن جماعية ذات بعد اجتماعي ومساكن مستقلة و فيلات موجهة للفئات المتوسطة والعليا، و بهندسة معمارية معاصرة قائمة على مرجعية غنية جدا، تجمع في نوع من الانسجام بين المفاهيم الحديثة والتقليدية. بمعنى

اخر توفير فضاءات للإقامة حيث يسود ويتكامل الاندماج والجمالي والوظيفية وتستلهم التراث الثقافي..

لقد جاء قرار إنتاج المدن الجديدة من استشعار حاجة ملحة إلى السكن. فالخطابات السياسية التي تروج لبرنامج المدن الجديدة، إذ يفترض أن تساهم في تجاوز الخصاص المسجل في العرض، خصوصا بإتاحة الفرصة للطبقات الوسطى للولوج إلى الملكية العقارية. وقد كان اختيار شركة التهيئة العمران تامسنا في اتجاه تكثيف عرض السكن لمواجهة الطلب. بالإضافة الى هذا تقديم طلبات عروض للاهتمام في اتجاه الخواص وانتقاء أفضل العروض منها. ومن جهتها أطلقت شركة التهيئة العمران تامسنا مشاريع لها للتأكيد على طابع المدينة الجديدة: فيلات اقتصادية ومشروع القصبة بمنازلها التقليدية ومركز التجارة والخدمات فضلا عن المؤسسات التعليمية. ويكشف هذا التنوع في أنماط العرض السكني بالمدينة وكما سبقت الإشارة الى ذلك، عن إرادة لدى المسؤولين عن المشروع لتحقيق اختلاط اجتماعي داخل المدينة.ويمتد المجال المخصص للسكن على مساحة تمثل نصف المساحة الإجمالية للمدينة، أي حوالي 460 هكتار.

من جهة أخرى عرفت تامسنا كيف تحافظ على روحها بالمحافظة على ارثها البشري، عبر تأهيل وادماج مركز سيدي يحيى في اطارها التعميري . توقع مشروع تامسنا إعادة تأهيل بنيات تحتية وتجهيزات البيئة القريبة–تتضمن هذه القرية– مع إعادة هيكلة للأحياء الضعيفة التأهيل ووضع برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، أشغال طرق، وتطهير وإعادة تهيئة أنجزت سنة 2014 في قرية سيدي يحيى زعير، تحت إشراف الجماعة القروية وشركة التهيئة العمران تامسنا. وقد شجع ذلك التنمية الاقتصادية للقرية وحت الساكنة على القدوم للاستقرار فيها. وقد توقع مشروع إعادة التأهيل أيضا إعادة إسكان 3 آلاف أسرة قادمة من مدن الصفيح في المنطقة وترميم المنشئات الدينية.

بالإضافة الى هذا ، تتميز الطرق والمسالك في تامسنا باتساعها، حيث تتراوح بين 15 و80 متر مربع. وهي متطورة وملائمة لكل وسائل النقل، بما في ذلك الترامواي المرتقب في المستقبل، وبجنباتها تمتد أحزمة الأشجار. وهي تقود الزائر في اتجاه وسط المدينة، التي تم تصوره كقلب حي للمدينة، إذ يحتضنن كل الأنشطة الإدارية والتجارية والأنشطة.

ومع ذلك جرى تصور تامسنا بحيث، تتم التنمية الحضرية للمدينة حول المركز الرئيسي ومراكز ثانوية أخرى مكملة، لتفادي التمركزات الحضرية الكبرى والاختناقات المرورية.
والملاحظ أن الوضعية الاستراتيجية للمدينة، على بعد كلومترات عن الرباط وتمارة والصخيرات، وتموقعها الجيد على المحور الاقتصادي للدار البيضاء –الرباط، وربطها في الشبكة الطرقية والطرق السيارة ليست سوى مزايا اضافية لمدينة لا تنقصها الجاذبية، وما فتأت تجذب العديد من الفاعلين الاقتصاديين والوطنيين والأجانب. ولتجسيد هذا الحلم الكبير، برمجت المدينة منطقة نشاط اقتصادي صناعية وخدماتية تمتد على 300 هكتار، اضافة الى اربعة عشر منطقة للأنشطة الحرفية. ودائما حسب مجموعة العمران، تتطلع مدينة تامسنا إلى خلق تنمية مجالية واقتصادية واجتماعية مندمجة، تستجيب لانتظارات كل ساكنتها. ومن أجل تحقيق ذلك، فهي ترفض أن تكون مجرد مدينة مرقد، لا تمنح سوى مأوى بئيس للسكن. على العكس، ففي ما وراء السكن، تطمح المدينة الى أن تكون ذات جاذبية اقتصادية وقاطرة للتنمية الجهوية. فهي تسعى الى ان تكون خزانا للتوظيف وقطبا لخلق الثروة ومناصب الشغل، بفضل تهيئة نسيج اقتصادي جذاب وتنافسي، حيث خصصت 300 هكتار لخلق مناطق للأنشطة الاقتصادية الموجهة للصناعة الأولية والثانوية وللحرف التقليدية. و تستهدف كل هذه المشاريع ذات الطابع الاقتصادي ، منح المدينة استقلاليتها وتيسير الحياة اليومية لساكنتها. أولا بمنحهم الشغل في عين المكان، وثانيا ، بأن توفر لهم مراكز تجارية وادارية ومراكز أعمال . فالتحدي الأكبر لدى المسؤولين هو إعداد خطة تشاركية لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تنمية مستدامة للمدينة يكمن في جعلها قطبا اقتصاديا لكن مدينة خضراء و كذلك منتجعا .

وهكذا وعلاوة على السكن والأنشطة الاقتصادية ، تمت برمجة التجهيزات والمرافق العمومية الضرورية للعيش في هذه المدينة، وهي تتوزع عبر مختلف مناطق المدينة، وتمتد على مساحة مئات الهكتارات. وهي من طبيعة سوسيو–ادارية وثقافية وتربوية أو ترفيهية، وتستهدف تيسير حياة الساكنة وتعزيز الدينامية الحضرية.وتشمل تجهيزات ومرافق القرب (حضانات، مدارس، اعداديات وثانويات، ومراكز صحية وملاعب

رياضية، ودور ثقافة ومراكز تجارية...) منها 10 بنيات في طور الاشتغال، موزعة على أحياء المدينة لتقريب خدماتها من الساكنة. إضافة إلى المرافق الأساسية ، الموزعة على كل المدينة، خاصة حول الأقطاب الحضرية، لتعزيز جاذبيتها. وهي تضم المستشفى الجهوي، والمركب الرياضي، والجامعة، والمجمع التجاري، والمسجد الكبير، والمنتجع الرئيسي،و المحطة الطرقية،و محطة القطار، وكذا فضاءات الترفيه والثقافة، مثل المسرح والمتحف ودار الفنون وقاعات السينما...الخ. وحسب مجموعة العمران تامسنا، فهذه المرافق العمومية المزمع احداثها ، ستكون بأعداد كافية وتغطي تماما الحاجات المنتظرة.

.

وحسب مؤسسة العمران[709]، مدينة تامسنا التي من المفروض أن تمتد على مساحة 840 هكتار وتحتضن 250 ألف نسمة و55 ألف سكن، أنجزت حوالي 95 في المائة من أشغال تهيئتها...وعدد المساكن المنجزة إلى حد الآن بلغ 10.193 و11.628 في طور الإنجاز. وبلغت ساكنة المدينة إلى حدود الآن حوالي 27 ألف نسمة.وعدد التجهيزات المنجزة فيها بلغ 9 (5 مؤسسات مدرسية ومركز رياضي، ومركب إداري ومركز صحي، ومركز للدرك الملكي) و6 في طور الإنشاء.

ودائما حسب ما هو متضمن في موقع مؤسسة العمران على الانترنيت تقع المدينة الجديدة تامسنا على بعد 15 كلم عن الرباط، في المنطقة القديمة التي تحمل اسمها، تراهن من خلال ذلك على ربط الصلة وتحقيق نوع من الاستمرارية التاريخية على مستوى تاريخ المجال الترابي وتاريخ الناس، وتمنح مجالا حضريا ينضاف لتعزيز نسيج المدن والمراكز المشكلة لجهة الرباط. لكن المدينة مفتوحة أيضا على المستقبل، الذي يتم بناؤه بواسطة تصورات جديدة مصاغة باستراتيجيات ومبادرات تم تطوريها انطلاقا من مهارات في مجال الأقطاب ومناطق التمدين، وتعبئة شراكات في ميادين التهيئة وتثمين المجالات الترابية.

[709] Mohamed Amine Hafidi , seules 4 Villes nouvelles sur 15 ont vu le jour » in Le Soir (24 octobre 2012)

ان القارئ لهذه الاسطر يلمس الجهود المبذولة للمخططين في وضع تصور يرقى بمدينة تامسنا الى مستوى المدن المجاورة، و ذلك من خلال جعلها قطبا اقتصاديا و حضريا مستقلا من خلال إحداث مراكز إدارية ، تجارية صناعية ومنشأت صحية وتعليمية، و تحقيق نوع من التوازن بين كل محددات نموها: التعميرية والهندسية المعمارية والبيئية ، وجودة البناء و والفضاء العمومي.و بذلك تيسير حياة الساكنة وتعزيز الدينامية الحضرية. املين ان تحمل ساكنة تامسنا المشعل فيما بعد بتملكها لمدينتها ومنحها ما خلقت من أجله.

3.واقع إنتاج مدينة تامسنا

لا يمكن لأي كان الاعتراض على ما تسعى مجموعة العمران إلى تحقيقه من خلال إنتاج المدينة الجديدة تامسنا ومن خلال ما تضمنته الإعلانات والأفكار التي توظفها لتسويق منتوجها. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: متى تصل المدينة إلى هذا المستوى خاصة وقد تجاوزت الأفق المحدد من طرف المخططين؟

لقد وجد العديد من الناس الفرصة السانحة لامتلاك مقر للسكن من خلال سياسة انتاج المدن الجديدة، ومن خلال العروض المشجعة للشركات العقارية التي تقدمها، وفي تجاوز للخصاص المسجل في العرض، خصوصا بإتاحة الفرصة للطبقات الوسطى للولوج إلى الملكية العقارية، غير منتبهين للتبعات. فمن بين الأسئلة التي تفرض نفسها في مثل هذا الوضع، سؤال مدى استجابة هذه المدن الجديدة فعلا لمتطلبات الحياة الحضرية. ومثلما قال هنري لوفيفر، فإن المدن الجديدة عندما توظف لغاية السكن لا غير، تتحول إلى ما يشبه "آلات معدة للسكن، تتضمن إنشاءات معمارية صحيح، لكن ليست في النهاية سوى أشياء تقنية وآلات[710]. وبما أن مدينة تامسنا، موضوع بحثنا هذا هي نموذج للمدينة الجديدة بالمغرب، فهي أفضل مثال لاختبار مدى الاختلاف بين ما يعلن عنه على مستوى التصور وما يتحقق على صعيد الواقع.

[710] Lefebvre Henri, « Septième Prélude : « Notes sur la ville nouvelle (avril 1960) » ,in *Cahiers philosophiques*, 2009/2 N° 118, p.p. 79-86.

أعطيت الانطلاقة لانتاج المدينة الجديدة تامسنا بتاريخ 13 مارس 2007من طرف جلالة الملك على مساحة تقدرب 840 هكتار. يصل عدد السكان إلى حدود اليوم حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى 35000 نسمة .في حين حسب ما جاء في مقابلة على لسان مسؤول بمؤسسة العمران فان ساكنة تامسنا تصل اليوم حوالي 80000 نسمة. وتعتبر تركيبة ساكنة مدينة تامسنا مختلفة عن تلك المميزة لباقي مدن التكتل الحضري للرباط–سلا–تمارة –الصخيرات. فساكنة تامسنا أكثر شبابا والأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة أقل تمثيلية ، إضافة إلى الحضور المهم للأطفال الصغار والراشدين ما بين 30 و40 سنة.

أنجزت حوالي 50000 وحدات سكنية فوق 460 هكتار، بينما لاتزال29980 سكن هي في طور البناء، و3988 سكن متوقف بسبب منعشين مفلسين .و قد انجز 14809 سكن بشراكة و 4398 أنجزت من طرف SAOT ،في حين 9783 في طور البناء: 8877 بشراكة و906 سكن من طرف SAOT. و قد اكتملت أشغال التوصيل بالمدينة الخاصة بالتطهير، و الماء الصالح للشرب، و الكهرباء، و الهاتف بنسبة 100 في المائة، وكذا أشغال محطة التصفية ، باستثناء تجهيز الجزء الذي يشغله دوار صوديا الواقع وسط المدينة و الذي تم هدمه في اطار الحملة الأخيرة التي شنتها الدولة من اجل مدن بدون صفيح بكل من الرباط و تمارة. و تكفل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بإنجاز محطة للتصفية STEPولتدبير المياه العادمة، كما قامت وزارة التجهيز بأشغال الطرق للربط بين تامسنا والرباط، و تامسنا وتمارة. كما تم إنجاز مركب ثقافي ، بتكلفة 17,1 مليون درهم، بمساهمة من وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير و الإسكان وسياسة المدينة تقدر ب (12,1 مليون درهم). كما تم بناء ثلاث دور شباب بتكلفة 6 مليون درهم، حيث بلغت مساهمة وزارة إعداد التراب الوطني (6 مليون درهم). و أنجزت دار شباب وأخرى في طور الانطلاق و أخرى في طور البرمجة. و قد بلغت تكلفة مخطط الانطلاق : 537,78 درهم، يتحمل تكلفتها وزارة السكنى وسياسة المدينة، في اطار الرغبة في إعطاء دفعة جديدة للمدينة للنهوض بها. عموما في ما يتعلق

بالتجهيزات، فقد توزعت على تصور المدينة، بشكل متجانس ومتوازن على مجموع مناطق المدينة.

الا انه و رغم هذه المجهودات تظل هذه المدن الجديدة بما فيها مدينة تامسنا مشاريع تراوح المكان أو تتعثر في سيرها ، فهي تعرف عدة اختلالات تتعلق بالإنجاز والتدبير والحكامة.

منذ 2007 وعلى مدى ستة عشر سنة لم تستطع مدينة تامسنا ان ترقى الى مستوى تطلعات المخططين و الساكنة، فعدد المؤسسات التي تم انجازها منذ سنة انطلاق اشغالها إلى الآن ، يبقى ضئيلا جدا كما هو ملاحظ اليوم وغير كاف لتلبية متطلبات الساكنة. الشيء الذي يجعل هذه المدينة الجديدة لا تستجيب بصفة فعلية، للحاجيات والانتظارات الأساسية لقاطنيها. فرغم تظافر الجهود و محاولات تدارك المواقف، لاتزال المدينة تتخبط في واقع مليء بالمشاكل و التعثرات، و التي حاولنا الكشف عنها من خلال زياراتنا للميدان و مقابلتنا لمجموعة من المستجوبين، و اعتماد مجموعة من التقارير. فأمام شح المعلومات المتعلقة بالموضوع، تشكل بعض التقارير الرسمية ملجأ لا محيد عنه، للحصول على المعطيات المرتبطة بموضوع البحث. وفي هذا الصدد شكلت على سبيل المثال، تقارير المجلس الأعلى للحسابات مصدرا مهما للمعطيات المتعلقة بمدينة "تامسنا"، إن على مستوى ما أوردته في سياق مهمتها الافتحاصية لشركة "العمران تامسنا" أو للجماعة القروية سيدي يحيى زعير ، بوصفها الجماعة الترابية التي تنتمي إليها مدينة "تامسنا". كل هذه المصادر ساهمت في الكشف عن مكامن الخلل، و بالتالي قراءة واقع إنتاج المدينة الجديدة من خلال مدينة تامسنا. فماهي العوامل وراء السير المتعثر لانتاج هذه المدينة؟

من المعمول به انه عند التفكير في انتاج مدينة ، لابد من اعتماد مجموعة من الاليات. و الغريب في الامر ان موقع مدينة تامسنا لم يحظ بتغطية مخطط تهيئة. و هو الامر الذي ورد في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة2014. فقد أشار التقرير الى انه لم تتم إحاطة إنشاء المدينة الجديدة "تامسنا" بالشروط اللازمة لنجاحها، وذلك بسبب عدم تأطير إحداثها، لا سابقا ولا لاحقا، بمنظومة قانونية ملائمة. حيث أن هذا

التأطير القانوني كان ، من شأنه، أن يرسم الحدود بين التجزئات العادية والتجزئات المفضية إلى إحداث مدن جديدة. وعليه، فباستثناء دورية وزير السكنى رقم 1000/364 بتاريخ 12 يناير 2005، فإن النصوص المنظمة لقطاعي التهيئة والبناء لم يسبق لها أن تطرقت لمفهوم المدينة الجديدة الذي ظل غامضا. و قد عرفت الجماعة القروية سيدي يحيى زعير في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014 ، مجموعة من مشاريع تصاميم التهيئة، إلا أن المصادقة لم تهم إلا آخر مشروع عرفته الجماعة، والذي أنجز سنة 2014. ويستشف من التغييرات المتتالية لمشاريع تصاميم التهيئة غياب رؤية واضحة لتدبير المجال والتحكم في التطور العمراني للجماعة، خصوصا على مستوى المركز المحدد لسيدي يحيى زعير الذي يضم المدينة الجديدة تامسنا، حيث تم إحداث هذه الأخيرة في إطار تصميم إجمالي للتقسيم العقاري والتنطيق، وافقت عليه لجنة التجزئات والتقسيمات العقارية بتاريخ 26 شتنبر 2005. غير أنه لا يمكن اعتبار هذا التصميم وثيقة للتعمير لكونه لم يخضع للمسطرة المنصوص عليها في القانون 12.90 المتعلق بالتعمير.

و انتاج تامسنا ما هو الا اتفاق مبدأ وقع من طرف الوكالة الحضرية سنة 2005 من أجل فتح التحضر في المنطقة ، و بذلك تم السماح لتجزئة عقارية تتكون من 131 قطعة أرضية من طرف جماعة سيدي يحيى زعير بقرار حكومي. الشيء الذي نجم عنه العديد من التجاوزات التي سوف تنعكس سلبا على مورفولوجيا المدينة، و بالتالي على ساكنتها. ونذكر في هذا على سبيل المثال حسب ما لاحظناه خلال زياراتنا للمدينة، تخلي مجموعة من الساكنة عن مساكنها نتيجة تطاول بعض المستثمرين على مساحات كانت من المقرر ان تكون فضاءات خضراء، و التي أصبحت و دون سابق اشعار عبارة عن ترسانة من العمارات المخصصة لمشروع ترحيل سكان دور الصفيح، هذا بالإضافة الى ما صاحبها من مشاكل ناجمة عن طبيعة الثقافة والعقليات التي تميز الساكنة المستفيدة، خاصة في بعض الاحياء حيث المباني فيها على شكل فيلات و التي تم حجبها بعمارات تتكون من ثلاث طوابق على الأقل. ناهيك عن استغلال بعض

الساكنة للفضاءات العمومية في مشاريعهم الخاصة، الشيء الذي يخلق نوعا من العشوائية في انتاج المجال و يؤثر على جماليته.

و تعتبر مستشارة جماعية من بين المستجوبين، ان من بين الأسباب التي تزيد من محنة تامسنا هو العمل بتصميم تهيئة صدر في 2006 لم يصادق عليه مجلس الجهة، في انتظار اصدار تصميم تهيئة جديد سنة 2021، و هو ما لم يحدث لاسباب تجهلها. و قد نجم عن هذا الواقع تشتت التجمعات السكنية، الامر الذي جعل مهمة توفير الانارة في الشوارع و صيانة الطرقات مهمة صعبة. فالمدينة كما تصفها المستجوبة و كما يجدها كل زائر، ليست عبارة عن مركز محاط بمرافق عمومية و مساكن كما هو معتاد في انشاء المراكز الحضرية بالمدن، بل هي عبارة عن تجمعات سكنية متناثرة هنا و هناك. و تتابع المستجوبة قائلة ان هذه العشوائية في تصميم المدينة تخدم مصالح ساكنة بعض الاحياء على حساب ساكنة احياء أخرى. فعلى سبيل المثال، تم تحويل المجال المتواجد على شكل تقاطع شارعين رئيسيين في تجزئة الضحى إلى سوق يومي، تتردد عليه الساكنة من مختلف مناطق الأحياء من أجل التسوق. ففي المجالات ذات الطبيعة العمومية دائما، أي هناك حيث تثبت الدولة سلطتها، تنصب تدخلات الساكنة غالبا على النظام الرمزي والآثار المادية لمختلف أشكال التملك المجالي، بما في ذلك ذات الطبيعة المؤقتة[711]. و هذا يمثل شكلا من اشكال تدخل الساكنة في انتاج المجال الحضري.

وتبعا لمعايناتنا في الميدان فمركز المدينة كما جرى تصميمه في المخطط الإجمالي، والمخصص للأنشطة الخدماتية والتجارية، وإلى حدود اليوم، ، لم يتم إنجازه بعد. وحسب ما يصرح به المسؤولون في العمران تامسنا، فما يزال دائما في مرحلة الدراسة، التي تتوقع ادماج منتزه في المركز يتضمن حدائق ومسالك التجول ومسطحات مائية.

من جهة أخرى، يشكل تفويض تدبير مدينة تامسنا لجماعة قروية مصدر عدة مشاكل. فعلى عكس التجربة الفرنسية، حيث يتم انشاء حامل جماعي وحيد للمدينة الجديدة، يكون في البداية عبارة عن جماعة جديدة، تدبر بمجلس يضم عدة أعضاء يتم تعيينهم بمرسوم،

[711] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, Les compétences des citadins : enjeux et illustrations à propos du monde arabe**, in** L'Homme & la Société, N 143-144, 2002, p.p. 65 – 85.

لكن سنوات قليلة بعد انطلاق المدينة الجديدة، واستقرار ساكنة تقدر ب2000 نسمة، تتشكل جماعة حضرية خاصة بالمدينة الجديدة، يدبرها مجلس منتخب من طرف ساكنة المدينة الجديدة دون الحاجة للاستمرار في الاعتماد على المجلس الجماعي المعين[712].
و هنا يكمن الخلل الأكبر بالنسبة تامسنا.

اذا كان تدبير و تسيير المدن من اختصاص المجالس الجماعية التي يتم فرزها من خلال انتخابات محلية، بالإضافة الى المجتمع المدني، فقد فوض تدبير تامسنا لجماعة سيدي يحيى زعير بشراكة مع العمران تامسنا. و تعتبر هذه الخطوة من بين الأسباب التي اعتبرها المجلس الاعلى للحسابات مشكلا من مشاكل انتاج المجال الحضري تامسنا. فقد أفرزت مراقبة تسيير شركة العمران "تامسنا" حسب ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014 مجموعة من الملاحظات، من بينها ان إسناد تدبير شؤون مدينة "تامسنا" الجديدة لجماعة قروية لا تتوفر على القدرات اللازمة للقيام بهذه المهمة. ونسجل أن هذه الجماعة لم تتسلم إلى حدود اليوم تجزئة مدينة "تامسنا"، وبالتالي فهي لا تقوم بأشغال الصيانة الخاصة بالطرق وبشبكة الإنارة العمومية والتظهير. حيث تكلفت بدلها شركة العمران "تامسنا" بهذا الدور.

[712] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, unes expériences française d’urbanisme, op,cit. p39



المصدر: المجموعات الرقمية لساكنة تامسنا

ومن خلال المقابلات التي اجريناها، يلاحظ ان هناك وعي بان تدبير تامسنا على مستوى القانون هو من مسؤولية المجلس الجماعي سيدي يحيى زعير، في حين ان التدبير الفعلي فهو من اختصاص شركة العمران تامسنا، و التي لا تتمتع في الأصل بهذه الصلاحيات كونها شركة تستهدف الربح. و في الواقع تم تفويض تدبير تامسنا لشركة العمران تامسنا في شراكة مع المجلس الجماعي سيدي يحيى زعير. يمتد مجال تدخل هذه الجماعة على مساحة إجمالية تبلغ 542 كيلومتر يغلب عليها الطابع القروي. غير أن إحداث المدينة الجديدة تامسنا أبان عن عدم قدرتها على تدبير ومسايرة نموها الحضري، خاصة في مجال التعمير وإنجاز البنيات التحتية والمرافق العمومية. وذلك بسبب ضعف الإمكانيات البشرية والمالية المتوفرة لدى الجماعة. و من اهم الدوافع لنهج سياسة التدبير المشترك في تسيير هذه المدينة هو عدم توفرها على قانون اطار يوضح

وضعها كجماعة حضرية. الشيء الذي يفسر التعثرات التي تعيشها تامسنا و بالتالي خيبة امل قاطنيها او حتى من اختارها كمدينة للاستقرار او الاستثمار.

صحيح انه في سنة 2021 تم انشاء دائرة حضرية يتراسها باشا و اثنان من الأطر بدرجة قائد، الا ان هذا لم يكن كافيا لجعلها جماعة حضرية مستقلة، فهي رغم ذلك لا تزال تابعة لمجلس جماعي يدبر دائرة قروية التي هي جماعة سيدي يحيى زعير. ان هذا الوضع الغير السليم منذ الانطلاقة كانت له مجموعة من الانعكاسات السلبية على حال المدينة، حيث ان مجلس الجماعة يتكون من 31 عضو، تمثل تامسنا فيه 5 عضوات بعدما كانت عضوة واحدة فقط في انتخابات 2015. و هذا يمثل احد اهم العوامل الذي يفسر تقهقر واقع تامسنا، حيث ان هذه التمثيلية الهزيلة و بنون النسوة في مجلس تطغى عليه العقلية الذكورية والذي يرفض السماح لهؤلاء المستشارات بتولي مناصب القرار، لا تصل الى مستوى فرض ذاتها بشكل يخدم مصالح المدينة. و قد ارجعت مستشارة جماعية و فاعلة جمعوية هذه التمثيلية الهزيلة الى عزوف الفئة المثقفة و القاطنة بتامسنا عن الترشح للانتخابات، تاركة المجال لفئات غير مؤهلة للتدبير. و تبرر هذا الوضع بكون ساكنة تامسنا هي ساكنة غير منسجمة بالشكل الذي يسمح بفرز منتخبين محليين و بقوة. فمشكل غياب حياة حضرية كبير جدا في المدينة الجديدة، حيث الساكنة هي بالتعريف منتزعة، ومبعدة عن كل ماض وجداني، ومنشلغة تماما بإيجاد روابط تواصل جديدة، ومضطرة للحركية المكثفة من أجل الشغل والتطبيب وقضاء أغلب مآرب الحياة، مع ما لذلك من انعكاسات على الفرد المنكفئ على ذاته، فيكبر لديه الإحساس بعدم الانتماء إلى المدينة، وبالفراغ السوسيو–ثقافي. و كتفسير آخر لهذه اللامبالاة تجاه "الشأن الحضري" ينبغي البحث عنه في الاقصاء الواقعي للساكنة من كل القرارات التي تهم إطار حياتهم، رغم نص القانون على مشاركتهم[713]. لماذا هذه الهوة؟ بالتأكيد، لأن في فرنسا مثلا كما الحال اكثر تعقيدا في المعرب، إنتاج المدينة هو قضية الدولة (قليل شيئا ما منذ سنوات، مع اللامركزية غير المكتملة والمعيبة)، والمقاولات في

[713] Ouvrage Collectif, Ville, Architecture et communication, sous la direction de Thierry Paquot, éd CNRS, Paris, 2014. (édition numérique 2019) ,p10

قطاع البناء والأشغال العمومية، والخبراء في مجالات الهندسة المعمارية والتعمير والمنتخبين[714]...الخ، كل له لغته التقنية الخاصة. من جهة أخرى غياب دور المنتخب المحلي المتمثل في تنشيط الحياة الاجتماعية و السياسية للمجتمع المحلي.

اكثر من ذلك و في ما يخص المنتخبين المحليين، هناك من يعتبر ان الديموقراطية المسماة تمثيلية ليست ديموقراطية حقة. ممثلوها لا يمثلون سوى قليلا جدا الناس الذين انتخبوهم. أولا، لأنهم يمثلون أنفسهم أو يمثلون مصالح خاصة، لوبيات، الخ. وحتى وإن لم يكن الأمر كذلك، فالقول أن شخصا ما سيمثلني طوال خمس سنوات بكيفية لا رجعة فيها، معناه التخلي عن سيادتي كشعب، روسو قالها من قبل. فقد اعتقد الانجليز أنهم أحرار لأنهم ينتخبون ممثلين لهم كل خمس سنوات، لكنهم ليسوا أحرارا إلا يوما واحدا كل خمس سنوات: يوم الانتخاب. وحتى ذلك ليس صحيحا، لأن الانتخاب لا يكون فعليا، ليس فقط لأنه يمكن التأثير سلبا على الانتخابات، وإنما هي كذلك لأن الاختيارات محددة سلفا. لا أحد طلب من الشعب من أو ما الذي يريد التصويت عليه. كثيرا ما يطلب من المواطن التصويت على أشخاص بعينهم موزعين على أحزاب بعينها، أو التصويت بنعم أو لا على مسألة ما . لكن من حدد أولئك الأشخاص ومن حدد تلك المسألة، طبعا ليس هو المواطن. وفي هذا هناك جملة رائعة لأرسطو تجيب على السؤال "من هو المواطن؟ المواطن هو شخص قادر على أن يحكُم أو أن يحكَم"[715]. والنتيجة هي استبعاد و اقصاء الساكنة و ما له من انعكاسات سلبية على تدبير المدينة، و هذا ما يؤكد فكرة ان المدينة ليست مجرد بنايات و مؤسسات، انما هي انتاج مشترك بين فاعلين متعددين، تشغل الساكنة بينهم مكانة مهمة.

بالإضافة الى هذا يشير بعض المستجوبين الى ان باقي أعضاء مجلس جماعة سيدي يحيى هم ممثلين لدوائر قروية، و هم حسب ما ذكروا لا يتوفرون على مؤهلات تسمح لهم بتدبير شؤون المجلس بشكل يرقى بمستوى المدينة و الجماعة نفسها الى وضع افضل. بالإضافة الى هذا فهم يتعاملون بعقلية الدوائر، فكل منتخب يسعى جاهدا الى

[714]Ouvrage Collectif, Ville, Architecture et communication, oo,cit, ,p10

[715] Cornelius Castoriadis, Post-scriptum sur l'insignifiance, Entretien avec Daniel Mermet, éd de L'aube, 1996. p 15

تلبية حاجيات الدائرة التي ينحدر منها، خاصة و ان الجماعات المحيطة بمشروع المدينة الجديدة تامسنا، القروية في الغالب، لا تنظر بعين الرضا إلى المشروع، بالنظر إلى حجمها الكبير قياسا إلى أبعاد الجماعات القروية، والذي سيحمل تغيرات كبرى، خصوصا ذات الطبيعة السوسيولوجية والانتخابية[716].

وبالرغم من ان الجماعة القروية سيدي يحيى زعير تعاني من ضعف الإمكانيات، فالغريب في الامر انها قامت بمنح رخص خاصة بالمجموعات السكنية المتعلقة بمشروع النور على الرغم من تواجد هذا المشروع خارج المجال الترابي للجماعة، وتواجده بمجال الجماعة القروية مرس الخير، حسب التقسيم الإداري لسنة 2009 والمحضر المتعلق بهذا التقسيم الذي تم إعداده من طرف عمالة الصخيرات تمارة. و تتمثل الغرابة في أن إحداث مدينة تامسنا والترخيص لمشاريع معمارية ضخمة بضواحيها (مشروعي النور وحدائق إكم) من شأنه أن يحمل الجماعة عبء تدبير 171 هكتارا إضافية من الشبكة الطرقية. هذا بالإضافة الى عامل النمو الديموغرافي الذي عرفته هذه الجماعة(من 28.773 نسمة سنة 2004 إلى 57.790 نسمة سنة 2014) ، و الذي من شأنه أن يرفع حجم التحديات التي تواجهها في مجالات جمع النفايات والمواصلات الحضرية وتدبير المرافق الجماعية الأخرى. و لكن تجدر الاشارة الى ان مشروع النور اصبح اليوم جزءا لايتجزأ من مدينة تامسنا، و ذلك من خلال ارتباط مصالح الساكنة.

و بالعودة الى طبيعة الشراكة التي تجمع شركة العمران تامسنا و المجلس الجماعي سيدي يحيى زعير في تدبير مدينة تامسنا، فان هذا الأخير و حسب ما ورد على لسان بعض المبحوثين من المجلس، يرفض التدبير الانفرادي لهذه المدينة كون الميزانية الأساسية تمر مباشرة من وزارة الاسكان الى شركة العمران، في حين ان ميزانية الجماعة الخاصة بهذه المنشئة الجديدة يستخلصها من عائدات الضرائب و رخص السكن و الرخص المهنية. الشيء الذي يفسر ضعف هذه الميزانية وعدم قدرة المجلس على النهوض بالمدينة. اما ميزانية الدعم و التي يتلقاها المجلس من الدولة، فمعظمها يتم

[716] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, unes expériences française d'urbanisme, op,cit. p 33

صرفه على الدواوير التابعة للجماعة لفك العزلة عنها، من خلال تزويدها بالماء و الكهرباء و إرساء البنية التحتية، خاصة و ان ثلثي دواوير عمالة الصخيرات تمارة هي تابعة لجماعة سيدي يحيى زعير. هكذا جعل ضعف المداخيل مهمة تدبير تامسنا و النهوض بها مسالة صعبة.

من جهة أخرى و حسب ما جاء على لسان احد المبحوثين، فان انفراد شركة العمران تامسنا بالاستفادة من أراضي السكان الأصليين للجماعة المعروفة باراضي الصوديا و بقرار من الدولة، شكل نقطة اختلاف بين الجماعة و العمران، الشيء الذي عمق الهوة بين المتدخلين في التدبير. عموما يبقى التنسيق بين المجلس الجماعي و شركة العمران تامسنا لا يرقى الى المستوى المطلوب و تشوبه مجموعة من العراقيل، و ان جاء على لسان مسؤول في العمران ان هذه المشاكل لم تعد قائمة بعد الاتفاقية التي جمعتهما و التي حددت مهام كل واحد منهما.

اما بالنسبة للمتدخل الثاني في التدبير و المتمثل في شركة العمران تامسنا، فقد تبين لنا أنه من الانتقادات التي توجه لهذه الشركة، سواء من طرف الساكنة أو من طرف المنعشين العقاريين، نجد الصعوبة التي يواجهها العمران في لعب دور قائد المشروع، وفي الاضطلاع بدور تنمية وتهيئة البيئة المحتضنة لمشاريع المدينة، وبشكل خاص الخصاص الكبير على مستوى تنسيق العمليات والتحكيم بين الفاعلين. فحسب التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات فتشير الى انه بشأن الاستثمارات الملتزم بها في إطار اتفاقيات الشراكة، فقد بلغت الاستثمارات المبرمجة 9.076,75 مليون درهم، لكن عدم تتبع هذا الجانب من طرف شركة العمران حال دون تقييم معدل الانجاز في هذا المستوى.

و من بين الانتقادات كذلك التي تطال شركة العمران تامسنا، غالبا ما تتم الإشارة إلى الهوة بين تسليم المساكن للمستفيدين وتهيئة تجهيزات القرب. ذلك أنه من المهام الأساسية لشركة العمران تامسنا مواكبة التزام الوزارات المهنية بإنجاز ما تعهدت به من بنيات تحتية ومرافق عمومية في الآجال المعلن عنها. فبخلاف التجارب الدولية فان برنامج المدن الجديدة في المغرب تم تصوره واطلاقه من طرف وزارة السكنى والتعمير وحدها، في انفصال وتعارض مع وزارة التهيئة الترابية والماء والبيئة و ينحصر دور باقي الوزارات

فقط في انشاء البنايات التابعة لها. ففي هذا يمكن ان نشير الى نمط آخر من الصراع يميز مشاريع المدن الجديدة هذه،و يؤثر سلبا على إنتاجها. إنه يقابل بين "الفاعل" السياسي في المشروع ، والمتمثل في وزارة السكنى والتعمير وسياسية المدينة، وبعض الوزارات التي يعد دورها أيضا أساسيا في صناعة الحضري. فيبدو أنه بغض النظر عن الدعم الملكي المعبر عنه في مناسبات عديدة، و "المسؤولية الملموسة" للوزارة الوصية، فإن مشاريع المدن الجديدة تعاني من نقص على مستوى المشروعية السياسية لدى باقي المؤسسات الحكومية، التي تظل تدخلاتها محدودة ومحكومة برهاناتها ومواردها وأولوياتها الخاصة. و ان دل هذا على شيء حسب قراءة بعض المبحوثين للوضع، فانما يدل على تراجع الدولة عن دورها في النهوض بالمدينة.

و حسب ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة2014 ، فقد تم التوقيع على اتفاقية إطار بتاريخ 13 مارس 2007 بين وزارة الإسكان (العمران) وخمسة قطاعات وزارية، غير أنه لم يتم الالتزام ببنود هذه الاتفاقية. حيث إنه، وإلى حدود 31 دجنبر 2014، تم إنجاز 20 مرفقا فقط من أصل 118 التي تم الاتفاق بشأنها. وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح عدم الوفاء بالالتزامات المعنية:

- فيما يخص الطرق الثلاثة التي تم برمجة إنجازها بين سنتي 2007 و2010، فإنه لم ينجز منها سوى طرق واحدة تربط بين "تامسنا " والطريق السيار في اتجاه "عين عتيق".
- أما فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، لوحظ أن ستة(6) بقع فقط من أصل بقعة هي التي تم اقتنائها، ولم يتم تشييد سوى سبع (7) مؤسسات تعليمية من أصل 12، شرع في تشغيل خمسة (5) منها.
- أما بالنسبة لوزارة الصحة فقط لوحظ، وإلى حدود اليوم، أنه لم يتم إنجاز سوى مركز صحي واحد لم يتم تسليمه للأملاك المخزنية إلى غاية تاريخ 6 مارس 2013.
- فيما يخص المساجد، تعهدت وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ببناء المسجد الكبير ما بين سنتي 2007 و2008، غير أن أشغال بناء هذا المسجد لم تنته إلى حدود اليوم.

ان الحصيلة على مستوى التجهيزات المنجزة هي مؤشر عن النتائج المحدودة لهذه السياسة، حيث يتعلق الأمر أساسا بتجهيزات ذات جاذبية ميكرو–ترابية ، وأحيانا محلية كالمدارس الابتدائية، الإعداديات والثانويات، والمراكز الرياضية الصغيرة، والمركبات الإدارية، والمستوصفات، والمساجد. فإلى حد اليوم، لم تستفد المدن الجديدة المغربية بأي تجهيز يمكن اعتباره محوريا. و كون عدد المؤسسات التي تم انجازها منذ سنة 2007 إلى الآن ، يبقى ضئيلا جدا وغير كاف لتلبية متطلبات الساكنة، فهذا يجعل هذه المدينة الجديدة لا تستجيب بصفة فعلية، للحاجيات والانتظارات الأساسية لقاطنيها.وكما جاء على لسان أحد المبحوثين الذي استهوته فكرة الاستقرار بالمدينة الجديدة ،خاصة وأنه جرب العيش في سلا الجديدة.لكن ارتفاع اسعار العقار في سلا وفي أماكن أخرى مقارنة مع العروض في تامسنا، كان حاسما إلى حد كبير في اختياره هذا، فحسب هذا المبحوث، فإنه يضطر إلى التنقل بين تامسنا وباقي المراكز الحضرية المجاورة (الرباط وتمارة) لقضاء كل الحاجات الحياتية الضرورية، مثل مدارس الأطفال الخاصة والأسواق الممتازة والمحلات التجارية على اختلاف ما تبيعه من ملابس ومواد غذائية ، والتطبيب ، ومقر العمل..الخ. وما يزيد الأمر تعقيدا هو قلة وسائل النقل التي تربط تامسنا بباقي المدن المجاورة.

و يعد الخصاص الكبير في وسائل النقل داخل المدينة وخارجها من ابرز المشاكل التي تعاني منها ساكنة تامسنا. فرغم ان هذه المدينة تتوفر اليوم على شبكة طرقية لا بأس بها، فهي مرتبطة حاليا بمدينة تمارة وبالقرى المجاورة لها عبر طرق جهوية. كما انها مرتبطة بالطريق السيار، خصوصا الذي يربط الدار البيضاء بطنجة وفاس ، عبر قنطرة محمد السادس. وقد أتاحت هذه الشبكة الطرقية نسبيا ، فك عزلة المدينة وإدماجها في النسيج الحضري للرباط الكبرى، هذا حتى وإن كانت الطريق التي يفترض أن تربط تامسنا بمدينة الرباط مباشرة، لم تستكمل بعد، رغم الرهان الكبير عليها، بحكم ارتباط مصالح غالبية ساكنة المدينة بالرباط (للعمل، والتطبيب، والدراسة، والتسوق،...الخ) [717].

[717] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit.p165

الا ان غياب وسائل النقل والمواصلات للتنقل داخل أحياء المدينة الجديدة تامسنا أو بين المدينة و ضواحيها خاصة مدينة تمارة وكذا العاصمة الادارية الرباط ، يزيد من معاناة الساكنة، في مدينة كما يقول احد المستجوبين انهم مجبرين فيها على التنقل لقضاء كل الحاجيات ، خاصة الطلبة والتلاميذ والمستخدمين وفئة من المواطنات والمواطنين الذين يقصدون المستشفيات والمراكز الصحية لتلقي العلاجات الضرورية بشكل يومي[718]. و قد دفع هذا الوضع كما جاء على لسان مبحوث اخر الى اعتبار ان العيش في سكن صفيحي غير لائق بمدينة كبيرة مثل الدار البيضاء أو الرباط، يتيح الولوج بشكل سهل إلى الشغل والقرب من المرافق الأساسية، ويجنب التكلفة المبالغ فيها للتنقل، والجهد والزمن اللازمين للتنقل. و قد اعتبر مبحوث اخر استهوته فكرة الاستقرار بالمدينة الجديدة، ان ما يتم ربحه من امتياز اقتناء المسكن في تامسنا بثمن اقل تكلفة من المدن المجاورة كالرباط و تمارة و سلا، يتم فقدانه من خلال تكلفة التنقل الذي يفرضه واقع المدينة. ليعتبر ان اختياره هذا كان اختيارا فاشلا. فمشكل وسائل النقل من أكبر المشاكل التي واجهها انتاج هذا المجال الحضري، في عصر، صارت فيه الحركية من علامات التقدم. فاذا كانت الجماعة مكان الإقامة، فهي بعيدة عن أن تَحُد اليوم الانتماءات أو الهويات لغالبية الأفراد....فأنماط العيش تغيرت وغالبية المواطنين يعيشون ويتنقلون ويستفيدون من عرض خدماتي واسع في مناطق حضرية متعددة، تنزع إلى التوسع والامتداد والتشتت أكثر فأكثر.

[718] وثيقة برنامج عمل الجماعة 2027/2022، صادرة عن جماعة سيدي يحيى زعير، أكتوبر 2022.



المصدر: المجموعات الرقمية لساكنة تامسنا

و ارتباطا بأزمة وسائل النقل هذه، تظهر مساهمة الساكنة بشكل اخر على مستوى إنتاج معايير الشغل، و ذلك من خلال بناء وهيكلة شبكات للتجارة والخدمات والأنشطة المعاشية الصغرى، في مختلف مستويات المدينة، فتسعى بذلك إلى تجاوز الخصاص المسجل على مستوى الرسمي، في تنشيط الحياة الاقتصادية للمدينة. فهذا الذي يفسر اذن، أنه في غياب شبكة للنقل الحضري بواسطة سيارات الأجرة الصغيرة داخل مدينة تامسنا، توجه الساكنة إلى خلق شبكة للنقل الحضري بين الأحياء، بديلة وبالوسائل المتاحة لديهم، عبر توظيف عربات التريبورتر، لنقل ساكنة المدينة ولنقل البضائع بين الأحياء. و ان كانت عبارة عن حلول ترقيعية و قد تشكل خطرا على الساكنة في بعض الأحيان، الا انها تمثل مظهرا من مظاهر مساهمة الساكنة في إنتاج المدينة.

و اذا كان القانون ينص في مادته 77 مثلا، أن الجماعة مسؤولة داخل دائرتها الترابية عن تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين، ومنها طبعا خدمة النقل العمومي

الحضري، فان المدينة واستعمالاتها هما اليوم غير متجانسين ويتجاوزان كثيرا الجماعة[719]، الشيء الذي ينعكس على حجم مسؤوليات المجلس الجماعي المسير للجماعة، ونوعيتها. و خير مثال على ذلك، مشكل تدبير النقل العمومي الحضري في مدينة تامسنا الذي يتجاوز اختصاصات مجلسها الجماعي.

و كما يتجاوز مشكل تدبير النقل العمومي الحضري في مدينة تامسنا اختصاصات مجلسها الجماعي فالحال نفسه بالنسبة لتدبير قطاع النظافة بالمدينة. فجمع النفايات قد يرتبط بالجماعة أو بشركة مفوض لها هذا الأمر، لكن طرح هذه النفايات، قد يتجاوز حدود المدينة، كما هو الأمر بالنسبة لتجربة المراكز الحضرية في الرباط الكبرى، التي تعتمد في تدبيرها لهذا المجال على مستودع النفايات لوادي يكم، إضافة إلى التعاقد الذي يجمعها مع مدن مجاورة أخرى، مع شركة مكلفة بطرح النفايات الكائن بتراب جماعة أم عزة.

[719] Bénédicte Goussault, La fabrique politique de l'espace, in *Génies des lieux*, Sous la direction de Pierre-W. Boudreault , Presses de l'Université du Québec, 2006, p.p.107-116.



المصدر: المجموعات الرقمية لساكنة تامسنا

والمثير للاستغراب أن هناك اعتراف رسمي بأزمة النقل في المدينة، وبالحلول غير المهيكلة التي تلجأ إليها الساكنة للتعامل مع غياب النقل الحضري المهيكل. ففي وثيقة برنامج العمل جماعة سيدي يحيى التي تحتضن مدينة تامسنا، هناك إقرار بأن "ساكنة جماعة سيدي يحيى زعير تستعمل النقل المهيكل وغير المهيكل للتنقل خارج وداخل الجماعة، من مركز الجماعة ومن مركز تامسنا نحو مدينة تمارة ومدينة الرباط، وكذا نحو المراكز الحضرية المجاورة للجماعة (عين عودة، سيدي بطاش، المنزه). و كذلك فيما يخص التنقل داخل الجماعة، خاصة بين مركز الجماعة ومدينة تامسنا وكذا بين أحياء مدينة تامسنا، فيضمن النقل المهيكل بعضا من هذه التنقلات، لكن أغلب المواطنين يستعملون النقل غير المهيكل (التريبرتور) في تنقلاتهم، وذلك نتيجة النقص الكبير

الحاصل في وسائل النقل المهيكل وأيضا بسبب غياب سيارات الأجرة الصغيرة بالمدينة الجديدة.

و لتجاوز هذا الوضع المتعثر و على جميع الأصعدة، ما فتأت ساكنة المدينة، التي أتيحت لنا فرصة اللقاء بها ومحاورتها، مهما اختلفت انتماءاتها ومسؤولياتها (ساكنة، فاعلين جمعويين، منتخبين....) تؤكد على مطالبها الملحة الموجهة للمسؤولين من أجل الإفراج عن المشاريع والمرافق المتعثرة بالمدينة، مثل المستشفى الكبير، والمركب الجامعي، والطرق التي تربط المدينة بالرباط، بالقرب من أسواق السلام حي الرياض. و بطبيعة الحال توفير وسائل النقل الحضري (الحافلات، سيارات الأجرة) خاصة و ان اغلب الساكنة تشتغل في الرباط والمدن المجاورة. و نتيجة لهذا الوضع عبر عدد من سكان المدينة، وفي مناسبات متعددة، عن شعورهم بانهم خدعوا.

وفي هذا الصدد، نشير إلى ما بدا لنا مساهمة للساكنة على مستوى الإنتاج الرمزي للمدينة، من خلال العمل على بناء تمثل مواز للبناء الرمزي الرسمي للمدينة. فعندما يسمي مثلا ساكن المدينة، مدينته ب"تامحنا" بدلا من اسم "تامسنا" الذي هو جزء من بناء رمزي رسمي للمدينة، يستلهم تاريخ المنطقة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ، فإنه ضمنيا يشير إلى ما يعتري واقع المدينة مشاكل وصعوبات و إلى ما يجعل العيش فيها أشبه ب"محنة".



المصدر: المجموعات الرقمية لساكنة تامسنا

من جهة أخرى، فكما سجلت مدينة تامسنا تأخرا كبيرا على مستوى إنجاز التجهيزات العمومية، فهي تشهد نفس الوتيرة على صعيد استكمال وعائها العقاري. فقد سجلت المدينة تأخرا كبيرا على مستوى تسليم المساكن، و هو ما يمثل أولى المآسي التي واجهت الساكنة. وبالفعل، فشركة التهيئة العمران لجأت إلى خدمات عدة شركات خاصة بما فيها بعض الشركات الأجنبية، الا انها لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها[720]. فعلى سبيل المثال، بعض المنعشين العقاريين الخواص لم يتحملوا كامل مسؤوليتهم مثل شركات General Contractor Maroc الفرنسية و *Al Hidaya* الماليزية،.و النتيجة هي انه في سنة

[720] Elsa Coslado, Etalement urbain et opérations immobilières p.ériurbaines pour classes moyennes à Marrakech, Thèse de doctorat en Géographie à dans l'École doctorale Sciences de l'homme et de la société, Tours, 2015.p12

2014، بلغ تقريبا عدد المشترين الذين عانوا من تأخر في تسلم مساكنهم حوالي 3500 مشتر ، بعضهم انتظر منذ 2007، رغم أنهم قدموا 50 % من ثمن الشراء. فبعض أوراش البناء توقفت فعلا وأخرى جرى هدمها لعدم مطابقتها واحترامها للمعايير. و حسب ميلود هاشمي، رئيس جمعية تامسنا للتنمية والتضامن و هو من ساكنة المدينة الجديدة تامسنا ،فان الشراكة بين القطاعين العام والخاص واجهت عدة صعوبات، فالعديد من الشركات لم تلتزم باستكمال المشاريع التي تشرف عليها، مثال "حي الأمل I " الموجه لإعادة إسكان ساكنة دور الصفيح بحي سيدي يحيى. نفس الأمر ينطبق على بعض البنيات التحتية الأساسية التي تحتضن خدمات أساسية ، كما هو الحال بالنسبة لإعدادية الشريف الادريسي و غيرها من المشاريع الأخرى المتعثرة. و تبقى حصيلة الانجازات المتعلقة بالأهداف المسطرة في اتفاقيات الشراكة محدودة بالنظر إلى ما تمت برمجته (51.590 وحدة سكنية) حسب ما ورد في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، حيث لم يتم إنجاز سوى 15.138 وحدة سكنية أي بمعدل إنجاز بلغ 29,63 %. وقد بلغ عدد الوحدات المنجزة في إطار السكن الاجتماعي 10.977 وحدة سكنية من أصل 18.659 وحدة مبرمجة، في حيث بلغت نسبة إنجاز السكن ذو التكلفة المنخفضة معدل 19,39 % ، أي 1.192 وحدة سكنية مقارنة مع 6.148 وحدة سكنية مبرمجة. ومن ناحية أخرى ، لم يتعد عدد الأسر التي تم إيوائها 370 أسرة، أب بمعدل إنجاز بلغ 6,02 % من أصل 6.148 أسرة مستهدفة. أما بخصوص التجهيزات العمومية التي التزم بها في إطار الشراكة، فلم يتم إنجاز سوى ست وحداث من أصل 28 تم الاتزام بها، أي بمعدل إنجاز يساوي 21,43 % .

رغم انخراط هؤلاء المنعشين في عملية إنتاج المدينة، بتوقيع اتفاقيات وعقود لإنجاز مشاريع سكنية ومرافق وتجهيزات، على وعاء عقاري بمئات الهكتارات ، ورغم انجازهم فعلا لعشرات المشاريع السكنية ولآلاف الوحدات السكنية، بتجهيزاتها ومرافقها، فإن جانب مهم من الأهداف المنتظرة، ما يزال في طور الإنجاز، كما أن وضعية المنجز نفسه، من حيث جودته ومواصفاته وعلاقة ما أنجز منه، في شكله النهائي مع المواصفات المعلن عنها في الإعلانات الترويجية، كل ذلك يطرح بالنسبة لساكنة المدينة، و لأي

زائر للمشاريع المعنية أكثر من علامة استفهام. و لايحتاج الزائر لمدينة تامسنا الكثير من العناء لكي يتحقق من زيف الوعود من خلال الوضعية المتردية لبنايات المدينة (الشقوق، التآكل، زوال الصباغة..)، خصوصا في الأحياء التي تحتضن السكن الاجتماعي، هذا على الرغم من مرور بضع سنوات فقط على إنشائها. فعلى مستوى الواقع، وعلى عكس النوايا الطيبة المتضمنة في الخطابات الرسمية للمسؤولين، أو حتى في ما تتضمنه أدبيات المقاولات المعنية (إعلاناتها الاشهارية وتقاريرها المالية والأدبية...)، فإن أداء المنعشين العقاريين ظل متواضعا.

و من جهتهم فقد ابدى المنعشون العقاريون تحفظا للانخراط في إنتاج مدينة تامسنا، وبصفة عامة المدينة الجديدة. و ربما يعود هذا الحذر الذي أبدوه إلى الصعوبات التي واجهها البعض منهم. و تتمثل هذه الصعوبات على سبيل المثال في: منافسة المشاريع السكنية في المدن الكبرى المجاورة (تمارة والرباط) وجاذبيتها ، و الأثمنة المرتفعة نسبيا لاقتناء الاراضي المعدة للبناء. ومما يزيد من حدة منافسة هذه المشاريع العقارية كذلك و انخراط المنعشين العقاريين حسب ما جاء في تقرير المجلس الاعلى للحسابات، هو ضعف جاذبية المدن الجديدة المرتبطة غالبا بصعوبات النقل، وغياب مناصب شغل محلية بمعنى عدم وضوح الرأي فيما يتعلق بتوطين أنشطة مدرة الشغل والدخل، و هو ما يؤكده احد المبحوثين بقوله انه بخلاف عين عودة و الصخيرات، فرغم توفر المدينة على حي صناعي الا انه لم يوفر مناصب شغل للساكنة وفق تطلعاتها. و تتمثل الأسباب كما يقول، كون تم استغلال هذا الحي الصناعي فقط في انشاء المخازن، الشيء الذي لا يتطلب كثرة اليد العاملة. و هذا في نظره راجع الى عدم الوضوح في الشروط التي تتضمنها دفاتر التحملات، و التي لا تلزم المستثمر بانشاء معامل و مصانع بتامسنا تساهم في خلق مناصب الشغل، خاصة و ان الوعاء العقاري متوفر للنهوض بقطاع الاقتصاد .

و يرجع كذلك الحذر الذي ابداه المنعشون الى صعوبات تسويق المساكن، والمضاربة التي تخللت عملية التسويق . و الامر لا يتوقف عند هذا الحد ، فالترخيص بإحداث مشاريع سكنية ضخمة بمحاذاة المدينة تكشف عن التنافس غير الشريف. فالمنعشون

العقاريون أصحاب هذه المشاريع استفادوا من البنية التحتية للمدينة، التي أنتجت ليس فقط بمساهمات الدولة والخواص وانما أيضا بمساهمات المواطنين والمواطنات الذين اختاروا الاستقرار بالمدينة الجديدة[721]. فكيف يمكن الترخيص لمثل تلك المشاريع، في الوقت الذي يعاني فيه إنتاج المدينة الجديدة من مخاض عسير داخل المساحة المحتضنة لها والبالغة 840 هكتارا؟ .هذا دون أن ننسى أن العلاقة بين الجهة الساهرة على مشاريع المدن الجديدة (شركة العمران تامسنا بخصوص المدينة الجديدة تامسنا) وبين المنعشين العقاريين الخواص كانت مصدر توترات، التي أثرت سلبا على عملية انتاج المجال الحضري الجديد ، خصوصا في بداياته. و لو ان هناك من يرجع هذا التباطؤ في إنتاج المدينة الجديدة تامسنا لمجموعة من المتغيرات، لعل اهمها المضاربة العقارية (شراء العقار قبل بيعه من جديد، في انتظار ارتفاع الاشعار)، و كذلك عدم التلاؤم بين العرض العقاري مع الخصوصيات الاقتصادية للفئة المستهدفة.

لم يقتصر الامر فقط على الصعوبات التي واجهها المنعشون العقاريون للاضطلاع بأدوارهم في عملية إنتاج المدينة الجديدة، فالمؤسسة المشرفة على المشروع (شركة العمران تامسنا)، تعاني هي ذاتها من اختلالات على مستوى تنسيق العمليات وضبطها بين الفاعلين، سواء على مستوى الهوة بين تسليم المساكن او توفير تجهيزات القرب الأساسية. ذلك أن من مسؤولية شركة العمران تامسنا تعبئة علاقاتها مع الوزارات والقطاعات الحكومية المعنية من أجل إنجاز التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية التي تحتاجها المدينة ، في آجال معقولة. حيث بدا أن هذه الوظائف تتجاوز قدرات شركة العمران تامسنا، التي تظل منعشا عقاريا، مثل باقي المنعشين العقاريين.

و عموما من المعروف ان تامسنا انشئت باعتماد سياسة تشاركية عمومي–خصوصي، و اكثر من ذلك بتفويت حصة الأسد و التي تصل 80 في المائة للقطاع الخصوصي. الا ان هذا لم يضمن للمدينة الظهور و التميز بجمالية يعكس انها حديثة العهد. و ان

[721] Ghita El Gueddari, TAMESNA, VILLE NOUVELLE commentée par MILOUD HACHIMI, 2017.

دل هذا على شيء ما، فانما يدل على ان المستثمر هدفه الأول و الأخير هو الربح، و ان المدينة كمنتوج بمواصفات معينة ليست ضمن حساباته.

و على عكس التوجهات المعلن عنها في السياسة، خصوصا "جعل المدن الجديدة أمكنة للابتكار التكنولوجي ولتجريب نماذج معمارية جديدة، وتحسين الإطار المبني والنهوض بالتعمير المستديم، فكلما امعنت النظر اكثر فاكثر، كلما وقفت على أشياء تؤكد لك و بقوة انه من الضروري إعادة النظر في تصنيف هذه المنشاة كمدينة و بالأحرى كمدينة جديدة لما تحمله كلمة جديدة من امال و أحلام و تطلعات نحو المستقبل. فالمدينة الجديدة هي مدينة حديثة مفتوحة على المستقبل. و مستقبل المدينة يبقى رهينا بتوسيع وترسيخ ثقافة جديدة هي ثقافة البيئة والحكامة الجيدة والحق في المدينة بالمعنى الذي يتحدث عنه لوفيفر.

يمكن القول ان مدينة تامسنا بعيدة كل البعد عن ما يتحدث عنه لوفيفر. فبالملاحظة ،تامسنا هي عبارة عن مجموعة من المساكن المتجاورة اما على شكل عمارات او منازل على شكل فيلات، و ان كان يغلب عليها ذلك الكم الهائل من البنايات العالية الاسمنتية المتراصة على جنبات الشوارع على شكل تجمعات سكنية و كان المدينة هي عبارة عن اسطول من العمارات ،مشكلة بذلك اشباه احياء. و هنا نستحضر ما أشار اليه لوفيفر، باعتبار ان التدخل التقنوقراطي من خلال مخططات التخطيط و التعمير تساهم في خلق الملل و التنميط، الشيء الذي يتولد عليه اعدام الحياة الاجتماعية.

والاكثر من ذلك هو انه كلما امعنت النظر فيها، كلما لاحظت ان هذه المباني متاكلة و بها شروخ و كان التقلبات المناخية اخذت منها الكثير عبر الزمن. هنا يتبادر للذهن عدة أسئلة ،أولها اين تتجلى الحداثة ،حداثة العهد أولا؟ كما ان هذه الاحياء تختلف عن بعضها البعض حسب ساكنتها. فاذا اخذنا حي الهبة كنموذج، هو اولى الاحياء الذي يتواجد بمحاذاة الشارع الرئيسي لمدينة تامسنا، فهو يتميز بوجود طرقات واسعة الى حد ما، تفصل بين بناياته. و يلمس به الملاحظ نوعا من الجمالية. هذه الجمالية و كما يبدو ،ماهي الا جهود مبذولة من طرف الساكنة المنظمة على شكل سانديك ،و التي يمكن ان نصنفها ضمن الطبقة المتوسطة، و ذلك بالرجوع الى نوع السيارات المركونة على

طول الشارع. حيث يتميز المكان بنوع من النظافة و النظام. كما تبين بعد مهاتفة بعض الساكنة التي كانت تعرض شققها للبيع–وهي الملاحظة التي عايناها بكثرة بحجة ان الأبناء يرفضون الاستقرار بتامسنا و هي مسألة مهمة تتطلب التوقف عندها–ان مساحة الشقق تتراوح بين 90 متر مربع و 140 متر مربع، و هذا ما يزيد تأكيد فرضيتنا حول طبيعة الطبقة الاجتماعية القاطنة بهذا الحي. معنى ذلك أن الساكنة فاعل أيضا في إنتاج المدينة، من خلال سعيها إلى اسقاط تمثلاتها للذات، والقيم، وتصورها للعالم عموما، على مجالها الخاص الذي هو السكن، ومن خلاله على المجال العام أي المدينة[722].

الا انه رغم هذا المجهود المتواضع للساكنة ، فالحي لا يزال يعاني جملة من المشاكل ،تتمثل في النقص المهول للمحلات التجارية التي توفر الحاجيات اليومية الأساسية. اذ يتوفر الحي على مخبزة واحدة ، و محل تجاري واحد ،و صيدلية، بالإضافة الى ماركت صغير، و كلها متناثرة هنا و هناك. إضافة الى هذا ،من الأشياء التي تشعرك بالخجل و لما لا بالخوف، هي تلك المحلات التجارية اسفل العمارات، و التي لم يتم استغلالها بعد و قد تم انتزاع أبوابها و ملئت بالازبال ، و التي قد تمثل مأوى لمن هب و دب. هذا بالإضافة الى ان المساكن شيدت على مرتفعات فرضتها الطبيعة الجغرافية للمنطقة، الشيء الذي استدعى بناء سلالم متجاهلين ولوجيات ذوي الاحتياجات الخاصة. و كيف الا يكون حال الحي كذلك و الشارع الرسمي الذي ينتصب عليه ، و الممتد من المدار الذي يربط تامسنا بجماعة سيدي يحيى زعير الى قبالة المسجد الكبير، و حيث البناية الرسمية لشركة العمران، شارع يخلو من معالم الحياة.

لقد اعتدنا على عيش مجموعة من الظواهر الاجتماعية بالشوارع الكبرى ،حيث تدخل المحلات التجارية المارة في دوامة الاستهلاك عن طريق اشهاراتها المعلنة على اللافتات واضوائها المختلفة و الساطعة في شتى الاتجاهات . وحيث يختلط ضجيج السيارات بضجيج المارة، و المقاهي و المطاعم فاتحة أبوابها ليس فقط امام الافراد، و انما امام

[722] Jean –Marc Stébé et Hervé Marchal, sociologie urbaine, éd Armand Colin, Paris, 2010.p84.

الاسر موفرة طلبات مختلف الفئات العمرية. فاين الشارع الرسمي لتامسنا من ذلك؟ و اين يتجلى إعادة الاعتبار للشارع و المركز و المجال العمومي الذي طالب به لوفيفر عند حديثه عن الحق في المدينة ؟.

الملاحظ من خلال زياراتنا لتامسنا ان شارعها الرئيسي شبه خال من الحركة بشتى أنواعها، فلا مارة و لا مقاهي و لا مطاعم و لا محلات تجارية. بل و حتى أسماء الشوارع التي تساهم في بناء هويتها غير موجودة، فلابد من الإشارة ان شوارع تامسنا لا تحمل أسماء و لا تزال معروفة بالأرقام فقط. هكذا اذن كيف يحق لنا ان نتحدث عن مدينة تامسنا كمدينة من منظور سوسيولوجي، و التي يمكن تعريفها باعتبارها مجالا او مؤسسة نسبيا مهمة كثيفة ودائمة من الأفراد غير المتجانسين اجتماعيا. فلا يمكن تجاهل كون المجتمع الحضري يتميز بتجمع كبير وتركز مكثف نسبيا للساكنة و في حركية كما عرفها كوفمان كعوامل تشرط الحياة الاجتماعية..

غير بعيد عن حي الهبة نجد حي النسيم ، لننتقل الى مستوى اخر أو بالأحرى شكل اخر من البنايات و الساكنة. هذا الحي هو عبارة عن مساكن متراصة على شكل عمارات من خمسة طوابق ، تفصل بينها شوارع صغيرة لا تكاد تحافظ على خصوصية كل بيت على حدى. هذا الواقع يجعل السكان مضطرين لاستعمال ستائر مثبتة على القضبان الحديدية للنوافد و كلهم امل ان تحجبهم عمن يسكن امامهم . و ما ان تطأ قدماك احدى شوارع هذا الحي ان صح تسميتها بالشوارع، حتى ينتابك شعور و كانك في حي سكني مهمش بإحدى الدول الغربية كما تصورها أفلام المطاردات البوليسية، بنايات بمساحات صغيرة، متاكلة، تحتضن ساكنة الدواوير التي تم ترحيلها . و تشكل هذه الشريحة الاجتماعية غالبية ساكنة تامسنا، الامر الذي انعكس على كافة مناحي الحياة بالمدينة، سواء تعلق الامر بطبيعة السكن الأكثر طلبا، او طبيعة الأنشطة الاقتصادية المزاولة...الخ. و كون اغلبية ساكنة تامسنا تندرج ضمن طبقة اجتماعية بسيطة، و مداخيلها جد محدودة، تتصارع مع الحياة من اجل توفير الضروريات من مأكل و ملبس و أداء أقساط المساكن، فهي بذلك لا تصل الى مستوى تحقيق كماليات العيش. و بذلك ترى المدينة يغلب عليها طابع البداوة كما يقول ابن خلدون.

و من خلال هذا المجال و من خلال ساكنته لا يسعك الا ان تستحضر كذلك إسهام روبير بارك التأسيسي، فالمدينة في منظور هذا الباحث مندرجة ضمن السيرورات الحيوية للأشخاص الذين يشكلونها: إنها نتاج للطبيعة وبشكل خاص، للطبيعة البشرية. حيث يلاحظ استغلال المساحات المتواجدة بين العمارات ،في انشاء متنفسات خاصة بشقق الطابق الأرضي و فتح أبواب لها دون أي ترخيص ،و لتربية المواشي و تجفيف الملابس، بعد احاطتها بسياج حديدي تغطيه بعض الخضرة. الشيء الذي ينعكس سلبا على جمالية المجال.

و من هذا الواقع يحق القول، بما أن المدينة هي ثمرة نمو أكثر منها إبداعا لحظيا، فينبغي التوقع ألا تمحو تماما التأثيرات التي تمارسها على أنماط الحياة، أشكال الاجتماع البشري التي كانت سائدة في السابق. وبالتالي، فالحياة الاجتماعية تحمل إلى حد ما طابع مجتمع تقليدي سابق، والتي كانت الأشكال المميزة لاستقراره هي الضيعة والبيت الريفي والقرية. وتعزز هذا التأثير التاريخي بفعل أن ساكنة المدن نفسها، منحدرة في الغالب من القرية، حيث يستمر نمط من الحياة، يحافظ على آثار هذا الشكل من الوجود الأعرق جدا. و كما يقول لويس ويرث Louis Wirth لا ينبغي أن نتوقع إيجاد قطيعة أو انفصال بين أنماط الشخصية الحضرية والقروية. إذ باعتبار المدينة والقرية كقطبين ، تميل كل الإنشاءات البشرية إلى أن تتوزع بالقياس إليهما. وباعتبار المجتمع الحضري– الصناعي والمجتمع القروي–التقليدي كأنماط مثالية للمجتمع ، يمكن أن نعبد الطريق لتحليل نماذج قاعدية للاجتماع البشري، كما ظهرت في الحضارة المعاصرة[723].

ان هذا الوضع يجعلنا نتساءل ما اذا كان الهدف من ترحيل ساكنة الدواوير و بهذا الشكل الجماعي هو بهدف تحسين مستواهم المعيشي، أم هي مجرد سياسات سكنية تخدم اجندات مستثمرين و منعشين اقتصاديين، مكرسة نفس الماسي و المشاكل التي يعيشها سكان دور الصفيح، وفق تحليل مانويل كاستيلس؟

[723] Louis Wirth , Le phénomène urbain comme mode de vie,op. cit, p.p.255-281.

و وسطة هذه الوضعية الهشة لساكنة حي النسيم ،تجد بناية لفرع مدرسة من اكبر مدارس الرباط ،و الغريب في الامر ان الشريحة الاجتماعية المحيطة بهذه المدرسة ليست هي المستهدفة. يدخل هذا الامر اذن في اطار سياسة ادماج ساكنة دور الصفيح، مقابل استفادة المستثمر من الأرض التي أقيم عليها المشروع باثمنة تفضيلية. و بعبور الشارع و الذي لايتعدى عرضه الخمسة امتار المحادي لهذه المدرسة ، تجد بناية لمدرسة أخرى و لكن هذه المرة هي مدرسة ابتدائية عمومية بجدرانها المتاكلة ، و هي التي تحتضن أطفال حي النسيم.

و على الضفة الأخرى للحي ،ما ان تقع عيناك على شكل مغاير من المباني عبارة عن منازل تأخذ شكل فيلات اقتصادية، حتى تعتقد انك سوف تجد معالم المدينة التي لطالما تم تسويقها على أساس انها مدينة المستقبل. انه حي النجاح الذي تعاني منازله من هول اصطفاف ترسانة من العمارات المخصصة لبرنامج استفادة، بعدما تم تسويقها و حسب التصميم الأول للمدينة على أساس وجود مساحات خضراء تفصلها عن الشارع. الشيء الذي نجم عنه تخلي الساكنة عن منازلها التي أصبحت في حالة جد متدهورة، وبذلك اثرت على جمالية الحي.

و عموما و بالانتقال من حي الى اخر، فإن تدخل الساكن في عملية إنتاج المجال الحضري، يتم بشكل مختلف تبعا لمستوى المجال(السكن، الحي، المجال العام...) و تبعا لقوة الفعل وطريقته، و لوضع المجال. و من بين التجليات الأساسية التي تبرز مساهمة الساكنة في إنتاج مدينة تامسنا، نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، أولا تعبئتها لكفاياتها الجمالية، التي تسعى من خلالها إلى مقاومة الكفايات الهندسية – المعمارية والتعميرية العالمة والمفروضة في إطار تنزيل مشروع هذه المدينة الجديد. يظهر ذلك مثلا على مستوى ما تحدثه ساكنة المدينة من تغييرات وإضافات وإحداثات جديدة في معالم المدينة، وبشكل خاص في المجالات المنزلية، والمجالات المجاورة للسكن، حيث تظهر بوضوح تأثيرات مرئية بارزة على الشكل المادي للمدينة[724]. ففي

[724] Isabelle Berry-Chikhaoui et Agnès Deboulet, op.cit, p.p. 65 – 85.

المجالات المنزلية، أو أيضا المجالات المجاورة للسكن، يتجسد تدخل الساكنة عبر مبادرات، لها تأثيرات مرئية بارزة في مختلف احياء المدينة. فالزائر لمدينة تامسنا، تثيره التغيرات العميقة التي أحدثها السكان في واجهات البنايات السكنية، عبر فتح أبواب جديدة و إحداث تغيير بهندستها وإحداث نوافذ إضافية، وإحداث سياجات حديدية ونباتية محيطة ببوابات المساكن، و الأكثر من ذلك تغيير طبيعة البنايات ذاتها، بتحويلها من مساكن إلى محلات تجارية أو حرفية أو عيادات طبية...الخ. و هذا يحيلنا على نفس فكرة دولوف و الذي يعتبر ان ساكنة الضواحي وان كانت تخضع لقوانين ومعايير وسنن مفروضة عليها من الخارج، ففي نفس الوقت، هي متروكة لذاتها وتنظم ذاتها فيما بينها تبعا لحاجات يومية مستعجلة. وبهذا المعنى فهي غالبا مبدعة ماديا واجتماعيا، رغم بؤسها ونقص الموارد المادية التي في حوزتها[725].

نفس الفكرة تشير اليها مدرسة شيكاغو،حيث يمكننا القول ان تعقد الحياة الحضرية، وشبكاتها العلائقية، وعوالمها الاجتماعية المتعددة، لا تختزل في فعل جهة منظمة شاملة. فالمدينة ليست ثابتة في نظام ممأسس، في مورفولوجية موروثة، إنها في حركة مستمرة وتتكون من سيرورات تفاعلية متعددة: "يتعلق الأمر بميكانيكا بدون ميكانيكي". فأشكال الحياة الحضرية تنفلت في جانب كبير منها، وفق هذا المنظور، من سلطة نظام أو قرار أو جماعة مهيمنة تطبع بطابعها الخاصة المجال. فإضفاء الصفة الطبيعية على صيغ المنطق الحضرية تمثل رهانا مهما، بالنظر إلى أنه موجه إلى التحرر من رؤية سياسية ومؤسساتية للمدينة [726].

من أجل تجاوز الاختلالات التي شابت عملية إنتاج المدينة، وإعطائها نفسا جديدا، تقرر مخطط لإعادة الانطلاقة، سنة 2013 من طرف وزارة السكنى وسياسة المدينة، التي وضعت من قبل مخطط إعادة إطلاق مدينة تامنصورت، رغم كون مشروع هذه المدينة انطلق قبل مشروع مدينة تامسنا، وهذا يبين حجم الصعوبات التي واجهتها مدينة تامسنا

[725] Paul-Henry Chombart de Lauwe «Périphérie des villes et crise de civilisation » Habiter, Produire L'espace » in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 72, 1982, pp. 5-16

[726] L’école de Chicago ou la science sociale de la ville, p.p.67-83.

.وحسب مدير سياسة المدينة، فمخطط إعادة الانطلاق تم التفكير فيه بسبب نقص في جاذبية المدينة لدى المستثمرين والساكنة[727].5وهكذا، فمخطط إعادة الانطلاق يتمثل في برنامج تفعيل دينامية المدينة، عبر مساهمة مجموع المتدخلين من وزارات وجماعة وشركة التهيئة العمران، بل والمنعشين العقاريين والمجتمع المدني، حتى وإن كان التركيز بشكل كبير على سد النقص في مجال المشاريع والتجهيزات الجماعية الأساسية وتحسين تهيئة صورة المدينة}. ففي نظر المسؤول بوزارة السكنى المستجوب "مخطط إعادة الانطلاق هو نتاج تفكير في العوامل التي حدت من جاذبية تامسنا. فهذه العوامل ترتبط بتنشيط المدينة وبالحياة في المدينة، كما تتعلق بالمرافق الاجتماعية الأساسية، وبالربط بالمراكز الحضرية الأخرى ضمن الرباط الكبرى. وراهن مخطط إعادة الانطلاقة أيضا على تدبير مشترك للمدينة بين شركة العمران وجماعة سيدي يحيى، خصوصا ما يتعلق بالمرافق اليومية، مثل جمع النفايات، والإنارة العمومية، وصيانة الفضاءات العمومية والأمن. وفي هذا الإطار، جرى توقيع اتفاقية شراكة بين المؤسستين، تمد على مدى خمس سنوات قابلة للتجديد[728].

ويتوقع خلال هذا البرنامج إنجاز عدد من المشاريع منها على الخصوص، إنشاء قطب جامعي، للمساهمة في تعزيز جاذبية المدينة، وبناء مستشفى محلي و3 مراكز صحية، وتهيئة المنتزه في مركز المدينة، إطلاق دراسة حول الحركية في جهة الرباط، وإنجاز مركب ثقافي، وإنشاء مركز استقبال ومسجدين، تهيئة ملاعب قرب، بناء وتجهيز ثلاثة دور للشباب، وبناء 3 مراكز اجتماعية للقرب، تحيين مخطط تهيئة جماعة سيدي يحيى زعير...الخ. كما يستهدف مخطط إعادة الانطلاقة تجاوز الخصاص المسجل على مستوى التشاور والتنسيق في عملية إنتاج مدينة تامسنا، بين الفاعلين الأساسيين. الا انه من خلال معايناتنا الميدانية ومقابلاتنا مع مختلف فئات ساكنة المدينة، يمكن القول إنه

[727] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Op,cit.p 164.

[728] Ibdm

إلى حدود كتابة هذه الأسطر (أي في سنة 2023) لم يحقق مخطط إعادة انطلاقة تامسنا جل نتائجه المرجوة[729].

اما فيما يخص توفير المسكن، فقد مثلت تامسنا المدينة الجديدة المحادية للرباط العاصمة و بالشكل الذي تم تسويقها به، مطمح كل من يرغب في امتلاك سكن بالمركز، حيث فرص العمل اكثر، و حيث المعاهد و الجامعات اقرب، و حيث الرغد و الرفه في العيش اوفر. الا ان واقع المدينة سرعان ما حطم كل الاحلام و خيب كل الامال للصغار قبل الكبار. فامام الكم الهائل من المشاكل و التعثرات التي تعاني منها المدينة و على كل الاصعدة، وجدت الساكنة نفسها تعيش في محنة اختلفت ردود الأفعال في التعامل معها. فهناك من اختار التعايش مع الوضع بكل معاناته، املا في حدوث تحسن في الأوضاع مع مرور الوقت، بينما اخرون هجروا المكان قبل حتى الاستقرار به، تاركين وراءهم المساكن التي مثلت بالنسبة لهم استثمارا بشكل او باخر، تتاكل جذرانها بفعل عوامل المناخ ان لم تتعرض للسطو. في حين اختار البعض ان يتخلص منها من خلال بيعها. وكون حال المدينة اليوم لم يصل بعد إلى مستوى تحقيق متطلبات الساكنة و على جميع الأصعدة، فإننا لا يمكن في هذا الوضع ان نتحدث عن مدينة جديدة بالمعنى الدقيق للتعبير، والذي يشير إلى جماعات حضرية، تنزع إلى ممارسة التشكيلة الكاملة لوظائف المدينة، كما هي متعارف عليها دوليا. وبذلك لا تمثل مدينة تامسنا في هذه الحالة سوى مدينة ملحقة بالمدن الكبرى المجاورة ، الرباط بالدرجة الأولى وتمارة–الصخيرات ثانيا. وقد أكد هذه الملاحظة جواب أحد المبحوثين ، عندما اعتبر مدينة تامسنا تستجيب فقط لتوفير السكن، أي أنها لا تعدو أن تكون مدينة ملحقة أو مدينة مرقد. و كما جاء في رد أحد المبحوثين عن سؤال "هل تامسنا مدينة جديدة فعلا أم مجرد مدينة ملحقة بالرباط وتمارة ؟" فقد كان الرد هو ان تامسنا مدينة جديدة، لكن مقومات المدينة كفضاء ذي ميزات معينة، غير متوفرة وتحتاج إلى وقت طويل باعتبار الوتيرة الحالية للانجاز، خاصة ما يتعلق بتلبية الحاجات الحيوية والأساسية : مدارس كافية، مستشفى، مساجد

[729] Camilia Taibi El Kettani. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie, op,cit, p165

، وسائل نقل، تعميم الإنارة، مساحات تجارية، عيادات طبية، فضاءات للرياضة، منتزهات، منشآت فنية وثقافية، مركز أمني مواكب لتطور عدد السكان .ليخلص هو كذلك في نهاية كلامه إلى أن تامسنا لا تمثل سوى مدينة شبه ملحقة بالرباط وتمارة.

صحيح ان البعض من التغيير قد طال بعض مجالات انتاج المدينة. فكما جاء على لسان احدى المبحوثات، انه على مستوى انشاء المدارس فقد تم تحقيق الى حد ما نوعا من الاكتفاء، خاصة بعد الدعم الذي قدمه الصندوق السعودي للخليج، و كذلك اقدام مجموعة من المدارس الحرة على فتح فروع لها بتامسنا. الشيء الذي حقق لدى الساكنة نوعا من سد الخصاص. بالإضافة الى تلبية الحاجيات اليومية كالمواد الغذائية و غيرها. كما اعطت الانطلاقة لمجموعة من المؤسسات التعليمية لاحتضان طلبة ما بعد الباكالوريا، خاصة بعد افتتاح مدينة المهن نوعا من الحركية للمدينة. بالإضافة الى تنشيط الحياة الاقتصادية من خلال المشاريع التي يحتضنها الحي الصناعي. الا ان هذه المجهودات تبقى غير كافية للرقي بواقع المدينة الى مستوى التصور طالما ان انتاجها يحكمه منطق القطيعة مع الماضي، و مع البيئة المحيطة، و الأهم من ذلك مع الساكنة. بخلاف تجربة انتاج مدينة "لوفان لا نوف Louvain-la-Neuve" المدينة الجديدة البلجيكية، التي أتيحت لنا فرصة زيارتها، والوقوف على حيثياتها في الميدان.

فتجربة مدينة "لوفان لا نوف Louvain-la-Neuve "، أثبتت بأن المدينة الجديدة لا تنطلق من الفراغ، فهي غالبا تستلهم تجارب هنا وهناك، بما فيها التجارب الماضية. بل الغريب أن إنتاج هذه المدينة الجديدة البلجيكية، استلهمت على مستوى التصور والإنجاز تجربة مدننا القديمة، التي اعتبرها فريق تصور المدينة كمصدر الهام من أجل ابداع أمكنة حضرية جديدة. و تعد هذه الاحالة على التجارب السابقة، بما فيها الناجحة منها، وعلى رأسها المدينة القديمة المغاربية، هو من أجل تصور اطار جديد للحياة[730].

هكذا اذن وعلى حد قول Jean Remy فان التعمير الحديث، الذي ما يزال يقدم ذاته كطريقة لبناء إنسان حضري جديد، أو كإنتاج مدينة جديدة من أجل مجتمع جديد ، ما

[730] Jean Remy, Louvain-la-Neuve, une manière de concevoir la ville : genèse et évolution, éd Presses universitaires de Louvain, 2007 .p.12.

يفتأ يخلق احباطات، كما هو الحال في مثالنا تاسمنا، بالنظر الى الهوة القائمة بين النوايا والمعيش، بين ما سميناه تصورا وما اعتبرناه واقعا[731]. فأخذ دروس الماضي والحاضر، هو من أجل تحضير المستقبل...في لحظة بدأنا نشعر فيها بالنتائج السلبية، على الحياة الاجتماعية، للتوظيف الجذري لمبادئ التعمير الحديث الذي ينتصر للقطيعة مع الماضي[732].



المصدر: معطيات ميدان المقارنة(مدينة لوفان لا نوف)

إن التعمير الحديث يعطي أولوية للميكانيكا الوظيفية التي لا تستند بتاتا إلى تجربة للمعيش الحضري في أبعاده العلائقية. من هنا السعي إلى تجاوز هذا النمط من التعمير نحو تعمير آخر علائقي، لا يكون فيه الإطار المبني ليس مجرد نقل للمعطيات الكمية، وإنما إطار حياة له دلالة في ذاته. ويتم فيه تصور البنايات والفضاءات والشوارع والساحات، وكل شيء في المدينة على مقاس إنساني.

هذا الذي يجعل أن في مدينة "لوفان لا نوف" الجديدة ليس البعد السكني هو الأساس الذي انطلاقا منه ينتج الباقي، وإنما على العكس. البعد السكني يأخذ كل معناه في

[731] Jean Remy, Louvain-la-Neuve, une manière de concevoir la ville : genèse et évolution, op,cit, p.11.
[732] Ibid, p.15.

العلاقة مع دينامية متمحورة حول الجامعة(الجامعة الكاثوليكية للوفان)، والقطب العلمي والتكنولوجي المرتبط بها، والمنطقة الصناعية[733]...



المصدر: معطيات ميدان المقارنة (مدينة لوفان لا نوف)

فما تحكم في إنتاج مدينة "لوفان لا نوف" الجديدة هو هاجس أن تتطور في تكامل وليس في تنافس مع البيئة المحيطة بها[734]، على عكس إنتاج مدينة تامسنا، حيث اتضح جليا، من خلال ما أشرنا إليه، غياب رؤية واضحة ومندمجة لإعداد المجال، تأخذ بعين الاعتبار تكامل إنتاج المدينة الجديدة مع محيطها المباشر والبعيد، خاصة إذا استحضرنا كمثال مشروعي النور وواد إيكم، المحدثين بمحاذاتها، واللذين شكلا منافسا قويا، يستقطب

[733] I Jean Remy, Louvain-la-Neuve, une manière de concevoir la ville : genèse et évolution, op,cit,, p.34.

[734] Ibid, p.35-60

جزء مهما من الساكنة التي يفترض أن تتوجه للاستقرار في تامسنا، مثلما نبه إلى ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات [735]...

استمرارية إنتاج مدينة تامسنا:

من خلال ما سبق ومن خلال قراءاتنا النظرية وملاحظاتنا الميدانية وتحليل اغلب ما جاء في المقابلات، لا يمكن إلا ان نستنتج أن مدينة تامسنا، لم ترق بعد إلى مستوى المدينة الجديدة بالمعنى الدقيق للتعبير، كونها لا تزال لم تحقق بعد استقلاليتها عن المدن المجاورة ولا تمثل سوى مدينة ملحقة أو مدينة مرقد، لتوفير السكن فقط. كما أن قلة المنشآت الإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، عامل ساهم بدرجة كبيرة في استمرار ارتباطها بباقي المدن الكبرى المجاورة، إضافة إلى وتيرة الانجاز الضعيفة والمشاكل التي تتخبط فيها مؤسسة "التهيئة العمران تامسنا" مع الشركات المتعاقد معها لإنجاز المشاريع السكنية، وضعف الموارد البشرية الملحقة بالمدينة، وقلة خطوط النقل الموجهة إليها. وبالتالي صار لزاما، حتى تصبح تامسنا مدينة جديدة بالفعل، إدخال عامل الزمن بعين الاعتبار، بمعنى انها تحتاج هذه السيرورة عقودا لكي تستكمل، ويمكن أن نقول إن هذا يمثل التضحية التي يفترض من ساكنة تامسنا تقديمها، في مقابل اقتناء المساكن بأثمنة أقل من الأثمنة الموجودة في المراكز الحضرية المجاورة. على أساس أنه عندما تحقق المدينة استقلاليتها ، أكيد انه سوف تتغير الأمور كثيرا. فمستقبل مدينة تامسنا، هو مثلما قال جون ريمي، بخصوص مستقبل مدينة "لوفان لا نوف" الجديدة، " سيبنى في خضم لعبة جماعية بشركاء متعددين"[736] ، تمتد على مدى عقود متعددة. فالواقع أن مدينة "لوفان لا نوف" التي تعد واحدة من مشاريع المدن الجديدة القليلة في العالم التي حققت أهدافها، انطلق إنتاجها في بداية السبعينيات، لكنها بالكاد بدأت تستكمل معالمها في السنوات الأخيرة فقط، أي بعد مرور أكثر من نصف قرن.

[735] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014.

[736] [736] Jean Remy, Louvain-la-Neuve, une manière de concevoir la ville : genèse et évolution, op,cit,.p.119.



المصدر: معطيات ميدان المقارنة (مدينة لوفان لا نوف)

و يعتبر احداث مدينة جديدة هو فعل واضح وعملية حضرية معقدة، تتطلب إنتاجا مجاليا ضخما، و متدخلين متعددين ووسائل مهمة جدا، خاصة من اجل تمويل العمليات العقارية. ويعني ذلك أن الدولة وحدها لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية، خاصة في سياق وطني يتميز بحاجات هائلة على مستوى السكن. و بذلك فهي تحتاج إلى تضافر جهود بين أهم القطاعات التي تتدخل في إنجاز وتدبير وحكامة المدينة، من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني وساكنة. ويستلزم ذلك الانتقال من براديغم " إنشاء أو إبداع المدينةfaire la ville " ، الذي يفترض تدخل الدولة في مجال يعتبر وكأنه عذري، في إطار الحديث عن "تهيئة المجال"، إلى براديغم"العمل مع المدينة faire avec la ville " ، الذي يفترض العمل مع مجال موجود أو قائم، و في تشاور مع الساكنة التي تعيش فيها، في سياق الحديث عن "التجديد الحضري". وفي هذا الصدد

نشير إلى أن الوزارة الوصية سياسيا على إنتاج مدينة تامسنا، لا تتحمل وحدها مسؤولية إنجاح هذا المشروع او فشله. وبالنظر الى ان المشاكل التي تطرحها عملية إنتاج مدينة جديدة مثل تامسنا يجب أن يعالجها الفعل العمومي ، هي عموما متعددة الأشكال، والأسباب، وتحيل دائما على منطق سببي نسقي، يتجاوز الخصوصيات القطاعية[737]، فإنتاج مدينة تامسنا باعتباره فعلا عموميا في قطاع معين ، لا بد له من الأخذ بعين الاعتبار الطابع الشمولي للمشاكل التي يطرحها، وطابعها ليس فقط بين القطاعيintersectorielles، الذي يفترض تعاون فاعلين من مختلف القطاعات وإنما العابر للقطاعات transsectorielle، بالإدماج العرضاني والأفقي للحلول المقترحة لمشاكل المدينة الجديدة المختلفة في مجموع السياسات العمومية القطاعية .

و امام الصعوبات التي واجهها المنعشون العقاريون و(شركة العمران تامسنا)، جعلت البعض يطالب بإحداث "وكالة لتدبير المدينة الجديدة"، كفيلة بتدبير قضايا الصحة والتعليم والثقافة والرياضة، والتشغيل... الخ. فالعمران تظل شركة عمومية، وظيفتها الأساسية التهيئة والإنعاش العقاري، وهي في ذلك لا تختلف كثيرا عن باقي المنعشين العقاريين الخواص. والحال أن تدبير مدينة تامسنا، يتطلب وكالة عمومية أو شبه عمومية، تدبر شؤون المدينة في العلاقة مع قضايا التعليم والصحة و الثقافة والرياضة، والدين ...الخ. بمعنى ان التطور الحضري لمركز الجماعة يتطلب انشاء هيئة ترابية جديدة ينصب تدخلها على تدبير المجال الحضري للمدينة الجديدة تامسنا، لاسيما في مجالات الشبكة الطرقية والإنارة العمومية وشبكة التطهير التي سيتم نقل تدبيرها من شركة العمران إلى الجماعة. ، بل الأكثر من ذلك، تستقطب المشاريع والاستثمارات الكفيلة بخلق أنشطة مدرة للدخل ومحدثة لمناصب شغل، وذلك ما تفتقره شركة التهيئة العمران. و بالتالي إنجاح تتطلب عملية إنتاج المدينة الجديدة إنشاء وكالة لتدبير المدينة. و يحسب لمدينة تامسنا أنها لعبت دورا مهما في استيعاب نسب مهمة من قاطني الصفيح وفي إنتاج حصة مهمة جدا من السكن الاقتصادي. لكن يرى المسؤولين عن المشروع

[737] Jacques Fournier, Politique de l’éducation, éd Seuil, Paris, op. Cit, 1971.p.307.

في الوزارة الوصية او شركة العمران تاسمنا، بان الضرورة تفترض العمل على جذب فئات سوسيو–مهنية أخرى(طبقات متوسطة)، بغاية تحقيق هدف الاختلاط الاجتماعي داخل المدينة وتقليص الخصاص المسجل على مستوى أنماط السكن الأخرى. ولهذا هناك توجه إلى تطوير عرض ذي جودة على مستوى التعليم المدرسي والعالي، وعلى مستوى النقل، وعلى مستوى الخدمات الأساسية عموما، إضافة إلى العمل على جذب مشاريع استثمارية موفرة لفرص الشغل، كل ذلك بهدف تغيير التركيبة السكانية للمدينة، وتجاوز هذه الغلبة التي للساكنة الهشة. مع ان مسألة التوازن بين الشغل–الشكل، يمكن حلها، لو تم التفكير فيها قبليا من قبل السلطات وباقي الشركاء. يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى نموذج المدينة الجديدة للشرافات، التي أنشأت بالقرب من ميناء طنجة المتوسط ومن معمل نيسان –رونو.

و عموما يعد البحث عن توازن بين العرض على مستوى مناصب الشغل وعدد المساكن حسب الباحثة كاثرين شاتان Chatherine Chatin مبدأ أساسيا بالنسبة للمدن الجديدة. فالهدف ليس بمنح مناصب شغل في القطاع الصناعي فقط، وإنما كل تشكيلة فرص الشغل وبشكل خاص مناصب الشغل في القطاع الثالث، بالنسبة للرجال كما النساء، خصوصا و ان ذلك يساهم في محاربة التمييز الاجتماعي و التمييز بسبب الجنس[738] . و سيكون من الوهم في مجتمع السوق الرهان على جذب استثمارات خاصة من اجل احداث وحدات غير المخصصة للسكن الاجتماعي، و لتوفير مناصب شغل في القطاعين الثاني والثالث، خصوصا في مدينة جديدة مثل تامسنا ما تزال تبحث عن ذاتها، ذلك ان المستثمر يبحث دائما عن الربح السهل و السريع و الامن.

و بذلك يتوقف نجاح انتاج مدينة تامسنا على سياسة تحفيز وجذب للاستثمارات، قادرة على محاربة التوجه السلبي للرأسمال لتجميع مقراته ووحداته الإنتاجية في قلب المراكز الحضرية الكبرى. ومن بين هذه التدابير التي تتخذ في هذا الشأن إلغاء أو التخفيف من الثقل الضريبي بالنسبة للمقاولات التي تستقر في المدن الجديدة. أو كما في فرنسا، فرض

[738] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, une expériences française d’urbanisme, op,cit, p21

على المقاولات الراغبة في موطأ قدم في المدن الكبرى، انشاء مقرات لها في المدن الجديدة. لكن هذا لا ينفي أن مثل هذه التدابير التحفيزية، لا تكون ضرورية في اللحظة التي تصير فيها المدن الجديدة جديرة فعلا بثقة المستثمرين، أي في الوقت الذي تصير فيه ذات تجهيزات ومرافق ومواصلات كافية لتنشيط حياة حضرية حقيقية. ففي الكثير من الحالات، التأخر في إنجاز البنيات التحتية الأساسية ، من الأسباب الأساسية لضعف خلق مناصب شغل، خصوصا في قطاع الخدمات[739].

ففي مقارنة بسياسة انتاج المدينة الجديدة البلجيكية Louvain–la–Neuve، فقد صارت المدينة الجامعية محركا اقتصاديا وعلميا لمنطقة برابون والون Brabant Wallon، إذ لا يتردد الملاحظين والمتتبعين للمدينة، كما المسؤولين المنخرطين في سيرورة إنتاجها، في التعبير عن سعادتهم بربح الرهان، المتمثل أساسا في تجنب تحول المدينة إلى غيتو طلابي[740]، بحكم أن منطلق إنتاج المدنية، كان هو تحويل الجامعة الكاثوليكية للوفان من لوفنLeuven إلى لوفان لا نوف Louvain–la–Neuve أو أيضا تفادي تحول المدينة إلى كيان فطري، في حالة تنافر مع بيئته الطبيعية.

و مقارنة مع المشاريع المماثلة في فرنسا مثلا، يفتقرمشروع إنتاج مدينة تامسنا الى غياب توظيف مهنيين في مجال التنشيط السوسيو–ثقافي وعمال اجتماعيين، ومتخصصين في التربية. فالمدينة الجديدة تحتاج إلى تنشيط، ليس تنشيطا سوسيو–ثقافيا في دور الشباب وفضاءات الثقافة. وإنما تنشيط شمولي، يبدأ بالحياة الحضرية في الحي، وينتهي بالحياة الديمقراطية المحلية على مستوى المدينة. و قد اعتبر Alain Boudin ان هذه المهمة تدخل ضمن اختصاص المنتخبين المحليين. فبالنسبة له إذا كان المنتخب المحلي هو من حيث المبدأ الحاكم الرئيسي للمدينة، فإن حكم المدينة في نظره يتجلى في تنظيم النظام، وعند الاقتضاء، توازن المجموعات الاجتماعية، و تنظيم أشغال وخدمات المصالح الحضرية وتدبيرها، و قيادة مشاريع للتحول أو التنمية، و تنظيم التبادلات

[739] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, une expériences française d'urbanisme, op,cit p22

[740] François-Xavier Lefévre, Louvain-la-Neuve crée toujours plus de jobs et de logements, in Journal digital L'Echo, Samedi 4 Février 2023, p.10.

وعلاقات المنافسة مع "الخارج" أي مع وحدات أخرى، و أخيرا تنشيط الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي، وهو البعد الأكثر تعقيدا[741].

و من جهتها تعتبر كاترين شتان ان فرق المنشطين هي التي بإمكانها مواكبة ساكنة المدينة، منذ حلولها لأول مرة بها، وتحسيسهم ليس فقط بمساكنهم الجديدة وإنما بإطار حياتهم الحضرية الجديدة ، ومدهم بكل ما يلزم من معلومات ومهارات لتيسير عملية ادماجهم في المدينة الجديدة. فعلى سبيل المثال تعتبر كاترين شانتان Chatherine Chatin ان مجال السكن و التعمير من المجالات، التي يصعب فيها على الابتكار فرض نفسه. فهناك هوة كبيرة بين الهندسة المعمارية، وبين ذوق الجمهور العام وأبحاث المهندسين المعماريين الأكثر موهبة. وحده الرهان على التربية والتحسيس والتوعية يمكنه تقليص تلك الهوة[742].

كما تشجع فرق المنشطين هذه على تأسيس جمعيات جديدة، وتدعم الجمعيات القائمة. بالنظر إلى أن الحياة الجمعوية النشيطة عنصر حاسم لخلق الروابط بين الساكنة، التي وحدها تنتج مدينة حقيقة. كما أن هذه الحياة الجمعوية النشيطة تساهم في تحفيز مشاركة الساكنة في تهيئة مدينتهم وإنتاجها. ولعل أهمية فريق التنشيط هذا، لا تكمن في تقديم الخدمات والإحلال محل الساكنة وتنظيماتها المدنية (جمعيات..) وإنما دورها الحقيقي يتمثل في خلق فرص اللقاء والتبادل والمشاركة بين الساكنة المعنية. فهنا أيضا يتوقف دورها. لأن الباقي والأساسي هو دور الساكنة، الذي عليها تتحمل مسؤولية المدينة ، مدينتها. و بلغة لوفيفر ،تملك الجماعة المحلية استقلالية عسكرية، فهي تنظم ذاتيا دفاعها ، أحيانا بتوجيه او حمل السلاح ضد السيد الاقطاعي أو حتى ضد السلطة المركزية. وأن يكون المرء مواطنا في مدينة، يعني أنه يجب عليه حمل السلاح، أن المواطن يكون في نفس الوقت جنديا. و هو الشيء الذي يؤكد على ضرورة مشاركة المواطن في المراقبة و انتاج المدينة.

---

[741] عبد المالك ورد، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، مرجع سابق.ص140

[742] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, une expériences française d'urbanisme, op.cit, p32

و يعتبر النشاط التربوي الحقيقي على المستوى السياسي الحل الأمثل لتنشئة مواطن قادر على المشاركة و الفعل، و هو من بين الأدوار التي يجب ان تضطلع بها فرق التنشيط السوسيو–ثقافي. فالتربية الأساسية في السياسة هي المشاركة الفعالة في الشأن العام المحلي كتدبير المدينة، وهو ما يستلزم تحولا للمؤسسات يحث على هذه المشاركة ويجعلها ممكنة. بينما المؤسسات الحالية تستبعد، وتقصي ، وتثني الناس على المشاركة في الشأن العام المحلي أو تشجع على ذلك صوريا فقط –أنظر التجربة المغربية. لكن هذا لا يكفي. ينبغي أن يكون الناس مربين، مربين من أجل حكم و تدبير المجتمع. ينبغي أن يربوا على الشأن العام. والحال أنه إذا أخذت التربية الحالية، فليس لها أي علاقة مع ذلك. إذ يتعلم المرء أشياء تخصصية. صحيح أنه يتعلم القراءة والكتابة. وهذا جيد، إذ ينبغي أن يتعلم كل الناس القراءة والكتابة، الا ان التربية ينبغي أن تتمحور أكثر على الشأن العام. ينبغي جعل المرء يفهم آليات الاقتصاد، وآليات المجتمع والسياسة، الخ. بمعنى ينبغي تدريس تشريح حقيقي للمجتمع المعاصر : كيف هو، وكيف يشتغل[743]. و من جهة اخرى تعد المدن الجديدة فرصة سانحة للتصدي للرتابة والنمطية والتسطيح وللقبح وغيرها من سلبيات المشاريع السكنية والفضاءات العامة بمدننا. فالمدن الجديدة تشكل حقل تجريب للتقنيات الجديدة، الكفيلة بتحسير إطار الحياة الحضرية، سواء على المستوى التعميري او على المستوى الهندسي المعماري [744]. و يعتبر "الحق في المدينة" الذي دافع عنه هنري لوفيفر في كتابه أو بيانه، غير مفصول عن حقوق أخرى، لا تقل عنه أهمية، ومنها الحق في الهندسة المعمارية، كما عبر عنه المهندس المغربي عبد الواحد منتصر، عندما قال: علينا أن نوضح أن الحق في الهندسة المعمارية ليس هو الواجهة الجميلة لأن الناس لا يسكنون في الواجهات. انه الحق في العمارة وفي السكن، هو كل متكامل، هو الحي، هو المدينة هو مجمل الفضاءات. فالأهم في الهندسة المعمارية هو ماذا بعد الواجهة، ما هي الشروط التي يهيئها لنا مجمل الفضاء الذي

[743] Cornelius Castoriadis, Post-scriptum sur l’insignifiance, op,cit, p15
[744] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, une expériences française d’urbanisme, op,cit.p28

نعيش فيه، ما جدوى أن أسكن في منزل متوافر على شروط البناء والإقامة الجيدة إن كان الفضاء المحيط به غير ملائم، كأن يكون خاليا من الحدائق، أو به شوارع ، أزقة ضيقة أو مشوهة إلى غير ذلك[745]. و يرى المهندس عبد الواحد منتصر انه ليس بمستطاع الهندسة المعمارية أن تحقق وظيفتها الجمالية إلا إذا كانت التصاميم المهيأة للمدن جيدة الإعداد، مراعية للوظائف الحيوية للمجالات الأحيائية من ساحات وطرق وحدائق وشوارع...الخ[746].

بتغيير المدينة، نقدم رافعة لتغيير المجتمع ولتغيير الطريقة التي يعيش بها الأشخاص علاقتهم وتواصلهم مع العالم. **فإنتاج مدينة جديدة هو إنتاج لعالم معيش، بل ولعالم قابل للعيش، لهذا يفترض في المدينة الجديدة المنتجة أن تكون متعددة** المراكز polycentriques، قابلة للإدراك ، حيث يمنح كل حي أو جوار **ليس السكن فقط، و انما** مجموعة من الأمكنة القابلة للولوج و المفتوحة في وجه الجميع، في كل وقت، من أجل الأنشطة–الذاتية، والانتاجات الذاتية، والتعلمات الذاتية، وتبادل الخدمات والمعارف، ووفرة حضانات الأطفال، والحدائق العمومية، وأمكنة الاجتماع، وملاعب الرياضة، وورشات، وصالات الموسيقى والمدارس والمسارح، والمكتبات ... الخ. **إن هذا التصور ليس يوطوبيا مستحيلة التحقق، فهناك الكثير من هذه الأشياء فعليا في العديد من المدن عبر العالم، والكثير من هذه الأشياء هي في تناول اليد، كما كتب فليكس غاتاري. فقط ما ينقص هو الرغبة والإرادة السياسية لتحمل مثل هذا التغيير**[747].

و في هذا الصدد يتساءل أندري كورز André Gorz: هل علينا أن ننتظر حدوث تحولات سياسية شاملة قبل القيام بمثل هذه "الثورات المجهرية" التي ينبغي أن تساهم في تغيير العقليات؟ وهل محكوم علينا ان أن نقبل أحد الخيارين التاليين: عدم تطور المجتمع

---

[745] المهدي أخريف وعبد الواحد منتصر المهندس الإنسان، مرجع سابق.ص49

[746] المرجع نفسه، صص49

[747] André Gorz, Misères du présent, Richesse du possible, éd Galilée, Paris, 1997.p162

والسياسة والاقتصاد بدون تغيير العقليات أو عدم تغير العقليات بدون تغيير شامل للمجتمع؟

في الواقع إن التجريب الاجتماعي الذي يدعو إليه أندري كوز، يشكل أحد وسائل الخروج من هذا التناقض. فبعض التجارب الناجحة في السكن الجديد، وبناء المدن الجديدة، كشفت نتائج مهمة على مستوى تحفيز الإرادة العامة للانخراط في التغيير. فإنتاج المدينة الجديدة، قد يشكل فرصة لبدء تحولات افتراضية، كفيلة بقيادة الأجيال القادمة إلى العيش والشعور والتفكير بشكل مختلف[748].

ولمواكبة واستباق تطور تامسنا، يجب العمل على توفير جملة مؤشرات لتوجيه تدبير المدينة، بمعنى رسم مخطط مرن، من أجل القدرة على التأقلم مع التطور غير قابل للتوقع لأنماط الحياة. ومعنى ذلك، في نظر الباحث محمد شقرون، هناك حاجة ماسة اليوم عند تخطيط المدن إلى أخذ كل هذه المشاكل بعين الاعتبار، خصوصا بالمزيد من العناية بمن يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان المدن وهم الأطفال والشباب ، حيث أن أكثر من 60 في المائة من سكان المغرب تقل أعمارهم عن 20 سنة[749].

و بالنسبة لكاترين شاتين Chatherine Chatin فان خلق حياة جديدة تماما انطلاقا من إنتاج مدينة جديدة تماما مسألة غير مؤكد، ما دام أن التطور الخاص للمدينة الجديدة وحده الكفيل بتحقيق ذلك. والمدن الجديدة الناجحة في نظر الباحثة هي التي تمنح إطار حياة جديد حيث يتحقق توازن بين الشغل والسكن ووسائل النقل وسهولة التنقل، وجودة الهندسة المعمارية، والمساحات الخضراء، باعتبارها عناصر تشكل الانشغالات الدائمة لكل أولئك الذين يساهمون في إنجازها[750].

انتاج مدينة تاسمنا، هي عملية متواصلة ولا منتهية، من حيث أن هذه المدينة الجديدة ما تزال في بداياتها، وبعيدة عن بلوغ حتى الأهداف التي حددت لها لحظة إنشائها، لكن أيضا من حيث أن إنتاجها يندرج ضمن سيرورة إنتاج عامة للمجال الحضري ببلادنا

---

[748] André Gorz, Misères du présent, Richesse du possible, op,cit. p162

[749] محمد شقرون، " التمدين بالمغرب"، مرجع سابق، ص.ص. 2539-2542.

[750] Chatherine Chatin, 9 villes nouvelles, op.cit.pVI

وبالعالم ككل، هي ذات السيرورة المتواصلة وغير المنتهية التي تحدث عنها هنري لوفيفر. فكما أكد هنري لوفيفر ، إن عملية انتاج المجال الحضري في وقتنا الراهن، بقدر ما هي ممتدة مجاليا لتشمل الكوكب برمته، هي متواصلة زمنيا ، وغير منتهية

وخير ما يمكن أن نبرر به خلاصتنا هذه، هو استلهام مقولة سيمون دي بوفوار الشهيرة حول المرأة، لوصف واقع حال مدينة تامسنا وكل المدن الجديدة بالمغرب، إذ "لا تولد المدينة مدينة ، وإنما تصير كذلك" on ne nait pas ville , on le devient .

لقد سعت هذه الأطروحة إلى فهم عملية إنتاج مدينة تامسنا، بالتركيز على حيثيات ومحددات هذه العملية ، من فاعلين ورهانات وآليات ...لكن المؤكد أن فهمنا لهذا الموضوع، سيتعمق أكثر، باستكشاف أبعاد أخرى من عملية إنتاج هذا المجال الحضري الخاص، سواء تعلق الأمر بالبحث في طبيعة العلاقة التي نشأت بين المجال الحضري تامسنا وبين الحياة الاجتماعية لساكنته، أو تعلق الأمر بأنماط حركية وتنقل ساكنة المدينة، ومحدداتها السوسيو–ديموغرافية، و مميزات تشكل بيئة العمل بالمدينة، وغيرها من الأبعاد الكفيلة باستكمال فهم سيرورة إنتاج تامسنا. و كخلاصة و كما سبقت الإشارة الى ذلك، فالمدينة ليست أداة أو جهازا منتجا مرة واحدة وإلى الأبد، بغاية تحقيق هدف محدد. إن السياسة الحضرية هي ممارسة للصيرورة ليست مطالبة بإبداع او انتاج "كل شيء" بعد "فعل كل شيء"tout fait » après du « tout fait » créer du « [751].

[751]Raymond Ledrut, Fonctions et Pouvoirs Dans Les Collectivités urbaines, in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 45, 1968, p.p.39-50.

خلاصة عامة

يكشف تناول موضوع إنتاج المدينة الجديدة تامسنا، عن جملة من الاستنتاجات التي يمكن تكثيفها كما يلي:

- منذ استقلال المغرب، والمدن تعرف استهلاكا مفرطا للملك العقاري العمومي، دون أي مجهود لتجديده. الأمر الذي خلق ما يسميه البعض ب"التعمير تبعا لتوفر الفرص العقارية"، والذي أفضى إلى غالبية الاختلالات التي تعرفها مدننا اليوم. فنتيجة لهذا النمط من التعمير، صارت المدينة تنتج وفقا الحد الأدنى– وأحيانا كثيرة دونه– المسموح به على مستوى الأمن والتنمية المستديمة والحكامة الحضرية الجيدة و المشاركة أو المواطنة الحضرية، و غالبا على هامش القوانين الجاري بها العمل في مجال التعمير والتهيئة المجالية وسياسة المدينة ...
- يستهدف إنتاج المدن الجديدة بالمغرب التحكم في تحضر وسيرورة إنتاج المجال الحضري بالبلاد، وتجاوز الصعوبات الناجمة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب في مجال السكن، خصوصا بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، من أجل وضع حد لتوسع لمدن الصفيح وأشكال السكن غير المهيكل و تخفيف الضغط الديموغرافي على التكتلات الحضرية الكبرى (الرباط–الدار البيضاء– مراكش– طنجة) وتقليص امتدادها الحضري المفتوح
- رغم النتائج التي تحققت على مستوى إنتاج مدينة تامسنا، خصوصا ما يتعلق بفسح المجال لمحدودي الدخل للولوج إلى السكن، وإعادة إسكان ألاف الأسر من قاطني مدن الصفيح المنحدرين من جل مناطق متروبول الرباط(سلا–الرباط– تمارة) ، تظل هناك هوة بين المدينة الجديدة تامسنا كما تصورها حاملو المشروع وكما تم استخلاصها من خطاباتهم ووثائقهم الرسمية، وبين حقيقتها كما تجسدت

في الواقع، خلال عملية الإنجاز المتعثرة والبطيئة والمحفوفة بالصعوبات ، وبين المدينة الجديدة كما تعيشها الساكنة اليوم، وتتمثلها وتعبر عنها في خطاباتها وممارساتها اليومية، الساعية إلى المقاومة وإنتاج مدينة تامسنا التي يرغبون فيها ويحتاجونها

- إن انتاج مدينة تامسنا، هي عملية متواصلة ولا منتهية، من حيث أن هذه المدينة الجديدة ما تزال في بداياتها، وبعيدة عن بلوغ حتى الأهداف التي حددت لها لحظة إنشائها، لكن أيضا من حيث أن إنتاجها يندرج ضمن سيرورة إنتاج عامة للمجال الحضري ببلادنا وبالعالم ككل، هي ذات السيرورة المتواصلة وغير المنتهية التي تحدث عنها هنري لوفيفر، والتي تمتد لتشمل الكوكب ككل.
- كما أن إنتاج مدينة تامسنا غير مفصول عن ظاهرة الامتداد الترابي للمدن التي بدأت تفرض نفسها اليوم بشكل متزايد، والتي تقوم على اجتياح المجال الحضري للأراضي القابلة للزراعة، وللغابات والمراعي، مع ما يطرحه ذلك من أسئلة وتحديات تتعلق بإشكالية التنمية الحضرية المستديمة و إستعجالية التحكم في النمو الحضري ببلادنا وفتح ورش لمسائلة الطرق المعاصرة في التفكير في المدينة وفي إدراكها وإنتاجها، ضدا على نموذج المدينة المنتشرة والممتدة والذرية والملتهمة للفضاءات...

- واجمالا، لا يمكن إلا ان نستنتج أن مدينة تامسنا، لم ترق بعد إلى مستوى المدينة الجديدة بالمعنى الدقيق للتعبير، كونها لا تزال لم تحقق بعد استقلاليتها عن المدن المجاورة ولا تمثل سوى مدينة ملحقة أو مدينة مرقد، لتوفير السكن فقط. كما أن عدم استكمال عدد من التجهيزات و المنشآت الإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، عامل ساهم بدرجة كبيرة في استمرار ارتباطها بباقي المدن الكبرى

المجاورة، إضافة إلى وتيرة الانجاز المتعثرة والمشاكل التي تتخبط فيها(توقف أشغال المستشفى الكبير، توقف أشغال المركب الجامعي، عدم استكمال بناء الطرق التي تربط المدينة بالرباط، بالقرب من أسواق السلام حي الرياض، مشكل وسائل النقل داخل المدينة وخارجها، في مدينة، الانسان مجبر فيها على التنقل لقضاء كل حاجياتنا (التطبيب، الشغل، التعليم، التسوق...)

- وبالتالي صار لزاما، حتى تصبح تامسنا مدينة جديدة بالفعل، إدخال عامل الزمن بعين الاعتبار، ويمكن أن نقول إن هذا يمثل التضحية التي يفترض من ساكنة تامسنا تقديمها، في مقابل اقتناء المساكن بأثمنة أقل من الأثمنة الموجودة في المراكز الحضرية المجاورة. على أساس أنه عندما تحقق المدينة استقلاليتها، أكيد انه سوف تتغير الأمور كثيرا. وخير ما يمكن أن نبرر به خلاصتنا هذه، هو استلهام مقولة سيمون دي بوفوار الشهيرة حول المرأة، لوصف واقع حال مدينة تامسنا وكل المدن الجديدة بالمغرب، إذ "لا تولد المدينة مدينة ، وإنما تصير كذلك" on ne nait pas ville , on le devient

- وتحتاج هذه السيرورة عقودا لكي تستكمل، كما تحتاج إلى تضافر جهود بين أهم القطاعات التي تتدخل في إنجاز وتدبير وحكامة المدينة، من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني وساكنة. ويستلزم ذلك الانتقال من براديغم " إنشاء أو إبداع المدينة faire la ville" ، الذي يفترض تدخل الدولة في مجال يعتبر وكأنه عذري، في إطار الحديث عن "تهيئة المجال"، إلى براديغم" العمل مع المدينة faire avec la ville "، الذي يفترض العمل مع مجال موجود أو قائم، و في تشاور مع الساكنة التي تعيش فيها، في سياق الحديث عن "التجديد الحضري".

- كل ما سبق، يبين بأن مدينة تاسمنا ، مثل أي مدينة، لا تنتهي من بنائها الذاتي وهدمها الذاتي أبدا، بغض النظر عن ما قيل عن سيرورة إنتاجها المشترك. ذلك أن دورة حياتها ترتبط بالمادة البشرية الموجودة داخلها، وبالمد البشري المحيط بها، كما بمنطق الصيرورة التاريخية المؤطرة لها...

وختاما، يمكن القول أن أطروحتنا هذه سعت إلى فهم عملية إنتاج مدينة تامسنا، بالتركيز على حيثيات ومحددات هذه العملية ، من فاعلين ورهانات وآليات ...لكن المؤكد أن فهمنا لهذا الموضوع، سيتعمق أكثر، باستكشاف أبعاد أخرى من عملية إنتاج هذا المجال الحضري الخاص، سواء تعلق الأمر بالبحث في طبيعة العلاقة التي نشأت بين المجال الحضري تامسنا وبين الحياة الاجتماعية لساكنته، أو تعلق الأمر بأنماط حركية وتنقل ساكنة المدينة، ومحدداتها السوسيو–ديموغرافية، و مميزات تشكل بيئة العمل بالمدينة، وغيرها من الأبعاد الكفيلة باستكمال فهم سيرورة إنتاج تامسنا...

بيبليوغرافيا الأطروحة:

مؤلفات بالعربية:

- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق وتقديم وتعليق عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005
- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، ج1 و2 و3، تحقيق وتقديم وتعليق علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.
- أخريف، المهدي ، عبد الواحد منتصر المهندس الإنسان، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، 2011
- الجابري، محمد عابد ، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة 1994.
- السبتي، عبد الأحد و فرحات، حليمة ، المدينة في العصر الوسيط ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، 1994.
- السبتي، عبد الأحد، النفوذ وصراعته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007.
- السبتي، عبد الأحد ، بين الزطاط وقاطع الطريق : أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، دار توبقال للنشر، 2009.
- الشدادي، عبد السلام ، ابن خلدون من منظور آخر، ترجمة محمد الهلالي وبشري الفكيكي، دار توبقال للنشر، 2000

- القبلي، محمد، ما لم يرد في كتابات ابن خلدون، مؤلف جماعي، أعمال ندون ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1979.
- المالكي، عبد الرحمن، الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، 2015.
- المالكي، عبد الرحمن، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء 2016.
- المنصور، محمد، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792–1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006.
- الناصري، أحمد بن خالد ، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 2، تحقيق وتعليق أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، الرباط، 2001.
- الناصري، محمد ، المدينة العربية الاسلامية بين الأصالة والمساءلة ، منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية أكادير، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس12، 1995–1996.
- الهراس، المختار ، القبيلة والسلطة، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، الرباط، 1988.
- أومليل، علي، ابن خلدون والتجاوز الممكن، مؤلف جماعي، أعمال ندون ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1979.
- بوشنفاتي، بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، 1988

- جعيط، هشام، الكوفة، نشأة المدينة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، مزيدة، 2005
- دو سارت، ميشال ، ابتكار الحياة اليومية ، فنون الأداء العملي، ترجمة محمد شوقي الزين، دار الأمان، الرباط، 2011.
- حمودي، عبد الله، الرباط سلا، أي مستقبل للمدينة؟ .." ضمن كتاب" الرهان الثقافي وهم القطيعة"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011.
- زيدان، جورجي، تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت(بدون تاريخ)
- طه، حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، تحليل ونقد، ترجمة محمد عبد الله عناق، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1925.
- كليفة، دومينيك ، التمدن والثقافات المدنية، ترجمة جمال فزة، مؤلف جماعي، تاريخ العالم في القرن التاسع عشر، إشراف بيير سيغا وسلفان فينير، نسق الترجمة وراجعها محمد حبيدة، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، 2020.

مؤلفات بالفرنسية:

- Abiteboul, Serge et Peugeot, Valérie, Terra Data Qu'allons-nous faire des données numériques, éd Le Pommier/Universcience, Paris, 2017.
- Agier, Michel, Esquisses d'une anthropologie de la ville : lieux, situations et mouvements , éd Bruylant-Academia , Louvain , 2009.
- Agier, Michel , Anthropologie de la ville, éd PUF, Paris, 2015

- Anne –Maris, Arborio et Fournier, Pierre, L'observation directe, L'enquête et ses méthodes, éd Armand Colin, Paris, 2010.
- Arendt, Hannah, Condition de l'homme moderne, Paris, éd Calmann-Lévy, 1961.
- Arendt , Hannah, Qu'est-ce que la politique, tr Sylvie Courtine-Denamy, éd Seuil, 1995.
- Balibar, Etienne, Les frontières de la démocratie, éd de La Découverte, Paris, 1992.
- Bentahar, Mekki, Villes et campagnes au Maroc, éd Editell, Rabat, 1987
- Blanchet, Alain et Gotman, Anne, L'enquête et ses méthodes. L'entretien, éd Armand Colin, 2e édition, Paris, 2010.
- Bonnewitz, Patrice , premières leçons sur la sociologie de P .Bourdieu, éd PUF, 2e éditions, 2002 .
- Boudon, Raymond , la logique du social , édition hachette littératures, 1997 .
- Boullier, Dominique, Sociologie du Numérique, 2e édition, éd Armand Colin, Paris, 2019.
- Bourdin, Alain, penser la ville des flux, in Ouvrage collectif , Mobilité et écologie urbaine, Dir Alain Bourdin , éd Descartes et Cie ,Paris, 2007.
- Burgess, Ernest W., la croissance de la ville : introduction à un projet de recherche , Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, traduction de Yves Grafmeyer et Issac Joseph, éd du champ Urbain , 1979.pp 131-147
- Castells, Manuel, La Question Urbaine , éd François Maspero, 1972.
- Castells, Manuel, La société en réseaux , éd Fayard , 2001.
- Chauviré, Christiane et Fontaine, Olivier, Le vocabulaire de Bourdieu, éd Ellipses, Paris, 2003.

- Cheddadi, Abdesselam, Ibn Khaldun, L'homme et théoricien de la civilisation, éd Gallimard, Paris, 2006.
- Colliot-Thélène, Catherine, La sociologie de Max Weber, Paris, La Découverte, coll. « Repères Sociologie », 2014.
- Colombain, Jérôme, Faut-il quitter les réseaux sociaux ?, éd Dunod, 2019.
- Comte- Sponville, André, Dictionnaire Philosophique, éd PUF, 4e édition, Paris, 2001.p165-166
- Collectif, Ouvrage, L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, traduction de Yves Grafmeyer et Issac Joseph, éd du champ Urbain , 1979.
- Collectif, Ouvrage, Mobilité et écologie urbaine , Dir Alain Bourdin , éd Descartes et Cie ,Paris, 2007.
- Collectif, Ouvrage, Vocabulaire de la ville, Notions et références, sous la direction de Elisabeth Dorier –Apprill et autres, éd Du Temps, 2001.
- Collectif, Ouvrage , Dictionnaire politique d'Internet et du numérique, Les 66 enjeux de la société numérique, coordonné par Christopher Stener, éd La Tribune, 2010.
- Collectif, Ouvrage, Identité et multiplicité en ligne, Sous la direction de Maude Bonenfant et Charles Perraton, éd Presses de l'Université du Québec, 2015.
- Costes, Laurence, Henri Lefebvre : le droit à la ville , vers la sociologie de l'urbain , éd ellipses , 2009.
- Coulon, Alain, L'école de Chicago, éd PUF, 2e édition, 1994.
- Coulon, A., Utilisation des documents personnels, in Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines, sous la direction d'Alex Mucchielli, éd Armand Colin, 3e édition, 2009.
- De Certeau, M., École et cultures : déplacer les questions, Université de Genève, Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, 1979

- Delouvrier, Paul, Préface, in Pierre Merlin, les ville nouvelles : urbanisme régional et aménagement, éd Puf , Paris , 2e édition 1972.P.5-7
- Denouël, Julie, Identité, in Antonio A. Casilli et autres, Cultures du numérique, éd Seuil, Paris, 2011.
- Dépelteau, François, La démarche d'une recherche en sciences humaines : de la question de départ à la communication des résultats , éd Les presses de L'université de Laval , 1998,
- Duchesne, Sophie et Haegel, Florence, L'entretien Collectif, éd Armand Colin, Paris, 2009.
- Dugain, Marc et Labbé, Christophe, L'homme nu. La dictature invisible du numérique, éd Robert Laffont et Plon, Paris, 2016.
- Durkheim, Émile, Les règles de la méthodes sociologique, éd PUF. 1895
- Duverger, Maurice, introduction à la politique, éd Gallimard, Paris, 1964.
- Fijalkow, Yankel, Sociologie des villes, éd la Découverte, Paris, 2007.
- Grafmeyer, Yves , Sociologie Urbaine , éd Nathan 1995.
- Gorz, André, Misères du présent, Richesse du possible, éd Galilée, Paris, 1997.
- Hillenkamp, Isabelle , La gouvernance urbaine , in Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd Puf , 2009.
- Kerne, Leslie, ville féministe. Notes de terrain, tr Arianne Des Rochers, éd remue-ménage, Québec, 2022.
- Kleinschmager, Richard, Ville nouvelle, in Denise Puman et autres, Dictionnaire La ville et l'urbain, éd Economica, Paris, 2006. p307-308
- Lamizet, Bernard, Le sens de la ville, éd L'Harmattan, collection villes et sociétés, 2002.
- Lefebvre, Henri, Le Droit à la ville , 3e édition , éd Economica , 2009,P78.

- Lefebvre, Henri, Espace et politique. Le droit à la ville II, éd Anthropos, Paris, 2000, p 21-25.
- Lefebvre, Henri, La pensée marxiste et la ville, éd Casterman,1972.
- Lefebvre, Henri. La révolution urbaine. Ed Gallimard, Paris, 1970.
- Leray, Christian ,L'analyse de contenu : De la théorie à la pratique la méthode Morin-Chartier, éd Presse de l'université du Québec,2008.
- Lowy, Ilana , Sciences et genre , in Ouvrage collectif , Dictionnaire critique du féminisme , Dir Helena Hirata et autres , éd Puf , 2000. P187-191.
- Marchal, Hervé et Stébé, Jean-Marc, La ville, Territoires, logiques, défis, éd ellipses, 2008
- Marchal, Hervé et Stébé, Jean-Marc, sociologie urbaine, éd Armand Colin, Paris, 2010.
- Marchal, Hervé et Stébé, Jean-Marc, La sociologie urbaine, éd PUF, Que sais-je ?, 4e édition mise à jour, 2014.
- Marchal, Hervé et Stébé, Jean-Marc, Introduction, in Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd Puf , 2009.
- Mead, M., Mœurs et sexualité en Océanie, , tr Georges Chevassus, éd Plon, 1963.
- Mendel, Gérard, Pourquoi la démocratie est en panne : construire la démocratie participative, éd La Découverte, Paris, 2003.
- Park, Robert ezra , La ville , Propositions de recherche sur le comportement humain en milieu urbain, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, éd du champ Urbain , 1979.PP.83-129.

- Park, Robert Ezra, La ville comme laboratoire social, Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, traduction de Yves Grafmeyer et Issac Joseph, éd du champ Urbain , 1979.
- Penouil, Marc et Poulalion, Gabriel, sociologie pour les sciences sociales, éd l'Harmattan, Paris, 2008.
- Rachik, Abderrahmane, Sociologie urbaine du Maghreb, éd La Croisée des Chemins, Casablanca, 2020.
- Remy, Jean et Voye, Liliane , Sociologie Urbaine , in Ouvrage collectif, sociologie contemporaine, sous la direction de Jean-Pierre Durand et Robert Weil éd VIGOT, Paris, 1990.
- Remy, Jean et Voye, Liliane, Sociologie Urbaine , Jean-Pierre Durand et Robert Weil, sociologie contemporaine, éd VIGOT, Paris, 1990.
- Remy, Jean et Voye, Liliane, La ville et L'urbanisation, Modalités d'analyse sociologique, éd Cabay, 1982.
- Remy, Jean et Voye, Liliane, La ville : vers une nouvelle définition ? éd L'Harmattan , Paris, 1992.
- Sedjari, Ali, Gouvernance urbaine et politiques de la ville : quel modèle urbain pour l'avenir ? ,in Gouvernance, réforme et gestion du changement, éd L'Harmattan, 2008.
- Séradin, Jean- Yves, Penser avec Michel de Certeau. Une pédagogie du quotidien, éd Chronique Sociale, Lyon, 2016.
- Touraine, Alain, Le Mouvement de Mai, ou le communisme utopique, éd Fayard, 1998
- Quivy, Raymond et Campenhoudt, Luc Van avec la collaboration de Jacques Marquet, Manuel de recherche en sciences sociales , éd Dunod , 4e édition entièrement revue et augmentée , Paris, 2011.
- Véron, Jacques, L'urbanisation du monde, éd La Découverte, Paris, 2006.

- Vincent Kaufman et autres, Théories, Ouvrage collectif, Traité sur la ville , sous la direction de Jean-Marc Stébé et Hervé Marchal , éd Puf , 2009.p631-632
- Virilio, Paul, Ville panique, Ailleurs commence ici, éd Galilée, Paris, 2004.
- Wirth, Louis , Le phénomène urbain comme mode de vie, in Ouvrage collectif , L'Ecole de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine, éd du champ Urbain , 1979.
- Zouiten, Mounir, Gouvernance urbaine et stratégies d'acteurs, in La gouvernance locale au maroc, sous la direction de Mohamed Harakat, éd GREURE, 2003.

مقالات في مجلات ورقية ورقمية :

- الهادي، محمد عبد الواحد، الثورة الصناعية والمدينة العربية أو التحضر التابع، مجلة الإتحاف، العدد: 3، 1987 ، ص21–23
- جعيط، هشام، نظرة ابن خلدون للمدينة ومشكلة التمدين، ضمن مجلة الحياة الثقافية ، العدد 9 ، 1980، ص234–239.
- André, Adam. Le développement urbain au Maghreb. Remarques sur l'adaptation des méthodes de recherche. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°5, 1968. pp. 11-14.
- Breslau, Daniel. Robert Park et l'écologie humaine. In: Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 74, septembre 1988.Recherches sur la recherche. pp. 55-63.
- Bruhns, Hinnerk, Ville et campagne, quel lien avec le projet sociologique de Max Weber, In Sociétés Contemporaines, N 49-50, 2003, p13-37.

- Chapoulie, Jean-Michel, Malentendus transatlantiques. La tradition de Chicago, Park et la sociologie française, in L'Homme, No. 187/188, Miroirs Transatlantiques , 2008, pp. 223-246
- Chombart De Lauwe, Paul-Henry , L'avenir de Paris, les problèmes humains, in Esprit, Nouvelle Série, No. 331, 1964, pp. 546-565
- Chombart De Lauwe, Paul-Henry, Dossier Chomart de Lauwe et sur L'histoire des études urbaines en France, in Espaces et Sociétés, N 103, 2001.
- Chombart De Lauwe, Paul-Henry «Périphérie des villes et crise de civilisation » Habiter, Produire L'espace » in Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 72, 1982, pp. 5-16
- Chombart de Lauwe, Paul-Henry, Penser le local pour comprendre le global. In: Espaces Temps, 43-44, 1990. Pouvoir, l'esprit des lieux. Visiter l'espace du politique. pp. 35-37
- Freund, julien, La ville selon Max Weber, In Espaces et Sociétés, N 16 Novembres, 1975.
- FREY , Jean-Pierre, " Paul-Henry Chombart de Lauwe : la sociologie urbaine française entre morphologies et structures ", in : Espaces et société, n° 103 : Paul-Henry Chombart de Lauwe et l'histoire des études urbaines en France, Paris, L'Harmattan, 2001, pp. 27-55
- George, Pierre. Ulf Hannerz, Explorer la ville. Eléments d'anthropologie urbaine, traduction et présentation par Isaac Joseph . In: Annales de Géographie, t. 93, n°520, 1984.
- Grafmeyer, Yves, « La sociologie urbaine dans le contexte français », in Revue SociologieS, Dossiers, Actualité de la sociologie urbaine dans des pays francophones et non anglophones, mis en ligne le 15 novembre 2012, consulté le 27 août 2013. URL : http://sociologies.revues.org/4179

- Le Gales, Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine .In: Revue française de science politique, 45e année, n°1, 1995. pp. 57-95.
- Lefebvre, Henri, « Septième Prélude : « Notes sur la ville nouvelle (avril 1960) » ,in *Cahiers philosophiques*, 2009/2 N° 118, p. 79-86.
- Lefebvre, Henri. Hors du centre, point de salut?. In: Espaces Temps, 33, 1986. Voyage au centre de la ville. Éloge de l'urbanité.pp. 17-19.
- Lacour, Claude, « Gouvernance urbaine et cohésion sociale : "l'uni-diversité" », Cahiers de géographie du Québec, vol. 47, n° 131, 2003, p. 321-327.
- Le Fèvre, Christian « la planification stratégique » in Revue problèmes politiques et sociaux « gouvernement et gouvernance des territoires » n 922-mars 2006.
- Merlin, Pierre. Les villes nouvelles en Grande-Bretagne. In: Annales de Géographie. 1968, t. 77, n°421. pp. 278-295.
- Naciri, Mohammed, une brève histoire des villes maghrébines ,in Maghreb, peuples et civilisations , Dir Camille et Yves Lacoste, éd La Découverte, 2004, pp 75-82
- Patrice, Duran. Gouvernance. In: Politiques et management public, vol. 16 n° 1, 1998. La gouvernance urbaine. pp. 3-4.
- Pétonnet, Colette. L'Observation flottante. L'exemple d'un cimetière parisien. In: L'Homme, 1982, tome 22 n°4. pp. 37-47.
- Pitrou, Agnès, Qu'est ce qu'une ville ? , in Manière de voir, L'urbanisation du Monde, N114, Décembre 2010-Janvier 2011. p16.
- Rachik, Hassan et Bourqia, Rahma, « La sociologie au Maroc » , SociologieS , Théories et recherches, mis en ligne le 18 octobre 2011, consulté le 03 juillet 2012.
- Servais, Olivier, Quand l'anthropologie devient numérique, entretien avec Marie-Noelle Lovenfosse, in Entrées Libres, N°157 - Mars 2021, p12-13

- Tronquoy, Philippe et autres, Dossier « La société numérique », in Cahiers français, N 372, éd La documentation Française, Paris, 2013.

أطاريح دكتوراه :

- Coslado, Elsa, Etalement urbain et opérations immobilières périurbaines pour classes moyennes à Marrakech, Thèse de doctorat en Géographie à dans l'École doctorale Sciences de l'homme et de la société, Tours, 2015.
- El Kettani, Camilia Taibi. Les ”villes nouvelles” du Maroc : de la frénésie à la léthargie. Thèse de Doctorat en Géographie. soutenu à Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2019

وثائق وتشريعات:

- الدستور الجديد للمملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ رقم 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.
- تقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014
- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ظهير شريف رقم 1.02.297 صادر بتاريخ 25 من رجب 1423 الموافق ل3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم القانون رقم 00–78 الخاص المتعلق بالميثاق الجماعي
- وثيقة برنامج عمل الجماعة 2027/2022، صادرة عن جماعة سيدي يحيى زعير، أكتوبر 2022

- وثيقة المخطط المديري للتهيئة والتعمير SDAU التي تهم المجال الترابي لميتروبول الرباط–سلا وتمارة والمنطقة المحيطة بها، انظر : الموقع الالكتروني للوكالة الحضرية للصخيرات–تمارة :
- http.s://aust.ma/fr/P.lanification%20urbaine/schema–directeur–admenagement–urbain–sdau
- القانون رقم 112.12 المنظم للتعاونيات، الصادر الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1436(الموافق ل 18 ديسمبر 2014) ، ص 8481.
- مشروع القانون قم 13.32 المتعلق بالتعاونيات السكنية منشور على الرابط الالكتروني التابع لموقع الأمانة العامة للحكومة :

www.sgg.gov.ma/p.ortals/0/AvantP.rojet/65/Avp._loi_32.13_Ar.p.df

- Tamesna : une ville au cœur de la nature, édition du Groupe Al Omrane , 2013.

ملحق الأطروحة

دليل المقابلة:

إعداد الطالبة الباحثة: مليكة موحتي

حكامة إنتاج المجال الحضري بالمغرب: الفاعلون والرهانات

- هل تعتقد من موقعك، أن لك دور ما في إخراج هذه المدينة للوجود؟ أين يتمثل هذا الدور؟
- إضافة إلى مساهمتك، من هم الفاعلون الأساسيون المسؤولون عن انتاج تامسنا؟
- هل هناك فاعل، لا يتحمل مسؤوليته كاملة في سيرورة إنتاج المدينة؟
- لماذا؟ أين يتمثل تقاعسه؟
- أي دور للساكنة وللمجتمع المدني في تحقيق مشروع مدينة تامسنا الجديدة؟

أي دور للمدن الجديدة في إنتاج المجال الحضري بالمغرب؟

- ما هي في نظرك الأسباب الداعية لإنتاج مدينة جديدة، مثل تامسنا؟
- بماذا تختلف هذه المدينة الجديدة عن باقي المدن الأخرى؟
- لماذا يختار الانسان الاستقرار في تامسنا ؟ ماذا يحقق السكن في المدينة الجديدة؟
- أي إضافة تقدمها مثل هذه المدينة الجديدة لانتاج المجال الحضري ببلادنا؟

إلى أي حد حقق إنتاج المدن الجديدة الأهداف التي كانت وراء تصورها وإنجازها؟

- كيف يبدو لك ايقاع إنتاج مدينة تامسنا؟
- هل ترى ان إنجاز مدينة تامسنا يتوافق مع التصور الأولي للمشروع، كما تم الاعلان عنه والترويج له؟
- ما الذي تحقق من أهداف المدينة المسطرة في البداية ؟ وما هي الأهداف التي لم تتحقق؟
- هل ترى أن ما أنجز اليوم في مدينة تامسنا يستجيب لما تريده وترغب فيه في مثل هذه المدينة؟
- إلى أي حد تستجيب مدينة تامسنا لمتطلبات الحياة الحضرية ؟

هل يمثل إنتاج مدينة جديدة مثل تامسنا تجديدا على مستوى إنتاج المجال الحضري بالمغرب؟

- إلى أي حد نجحت تجربة إنتاج مدينة تامسنا ؟
- ما هي الجوانب التي ترى أنها ناجحة تماما في هذه التجربة؟ وما هي الجوانب الأخرى التي ترى انها لم تنجح؟
- ما هي الجوانب الجديدة على مستوى إنتاج المجال الحضري التي تقدمها تجربة تامسنا؟
- ما الذي تحتاجه مدينة تامسنا في رأيك لتحقق الأهداف المرجوة منها؟
- هل مدينة تامسنا مدينة جديدة فعلا أم مجرد مدينة ملحقة بالرباط وتمارة ؟
- ما الذي ينقص تامسنا في نظرك لكي تتحول إلى "مدينة جديدة" فعلا ؟

الفهرس

إهداء 3

شكر 4

مدخل عام.....5

1. دواعي اختيار الموضوع:.....7

2. أهمية الأطروحة وأهدافها:.....12

3. إشكالية الأطروحة وفرضياتها: 14

4. منهجية الأطروحة:.....16

5. عينة الأطروحة..... 26

6. احترازات البحث الأخلاقية:.....27

7. صعوبات البحث: 29

8. تصميم الأطروحة:.....30

فصل تمهيدي: مفاهيم الأطروحة الأساسية 33

1. مفهوم المدينة 33

2. المدينة والإنتاج.....42

3. المدينة والسياسة:.....46

4. المدينة، الفاعلون والرهانات.....52

القسم الأول: السوسيولوجيا الحضرية وإشكالية إنتاج المجال الحضري..... 58

الفصل الأول: التفكير ما قبل سوسيولوجي وإنتاج المدينة الوسيطية الإسلامية.....**60**

1. ابن خلدون والعمران الحضري:..... 62

2. أهمية العمران الحضري لدراسة الظواهر الاجتماعية:.....63

3. أهمية الدولة للمدينة:.....68

4. ابن خلدون وانتاج المدينة 71

الفصل الثاني: السوسيولوجيا الحضرية الكلاسيكية وإنتاج المدينة.....86

1. المدينة عند إميل دوركهايم Émile Durkheim 87

2. المدينة عند موريس هالبڤاكسMaurice Halbwachs.....92

3. المدينة عند ماكس فيبر 94

4. المدينة عند فردناند طونيز Ferdinand Tönnies 109

5. وضع المدينة عند ماركس وانجلز.....111

الفصل الثالث :إنتاج المجال الحضري بين مدرسة شيكاغو والسوسيولوجيا ح الماركسية...117

I. مدرسة شيكاغو أو المدينة باعتبارها نظاما طبيعيا 119

1. المدينة باعتبارها نظاما طبيعيا أو إيكولوجيا حضرية.....125

2. النموذج الايكولوجي لارنست برجس وامتداداته النظرية.....136

3. زيمل والبعد العلائقي للمدينة: 146

4. المدينة لدى روبير إزرا بارك Robert Ezra Park.....149

II. السوسيولوجيا الحضرية الماركسية وإنتاج المدينة 152

1. نشأة السوسيولوجيا الحضرية الفرنسية وخصائصها.....152

2. السياسة الحضرية وانتاج المدينة.....154

3. مانويل كاستيلس و نقد الإنتاج الرأسمالي للمدينة.....158

4. هنري لوفيفر ونقد السياسة الحضرية. 160

5. المدينة باعتبارها منتوجا وبوصفها وسيلة للإنتاج.....166

6. هنري لوفيفر والسعي لتجاوز الازمة.....168

حدود السوسيولوجيا الحضرية الماركسية.....170

الفصل الرابع: نحو سوسيولوجيا لإنتاج المجال الحضري 173

I . هنري شامبار دو لوف Chombart de Lauwe: والمدينة بوصفها نظاما بين شخصيا. .174

1. خصائص البحث السوسيولوجي لدى شومبار دولوف. 174

2. المدينة كنظام بين شخصي. 177

3. عوائق تملك المجال حسب شومباردولوف. 185

II. ميشيل دو سيرتو M. de Certeau استعمال المجال بوصفه إنتاجا له 190

III. في سوسيولوجيا إنتاج المجال الحضري: 200

1. المدينة والحضري وحدودهما 200

2. سياسة المدينة.....206

3. من الحضري إلى الحكامة الحضرية.....210

1.3. مفهوم الحكامة 212

2.3. حدود مفهوم الحكامة الحضرية:.....220

القسم الثاني :في سوسيولوجيا إنتاج المدينة الجديدة تامسنا 221

الفصل الأول : إنتاج المجال الحضري بالمغرب..... 223

1. إنتاج المدينة ...نحو منظور مقارن.. 224

2. مميزات التحضر في مرحلة ما قبل الحماية 228

3. المدينة خلال مرحلة الاستعمار 230

4. المدينة بعد الاستقلال 236

الفصل الثاني: إنتاج المدن الجديدة بالمغرب 242

1. تعريف المدينة الجديدة.....243

2. إنتاج المدينة الجديدة...تجارب مقارنة..... 248

3. إنتاج مدينة تامسنا 259

4. العمق التاريخي لإنتاج مدينة تامسنا..... 263

الفصل الثالث :حكامة إنتاج مدينة تامسنا: الفاعلون والرهانات..... 266.

1.منظومة حكامة إنتاج مدينة تامسنا..... .....267.

2. الفاعلون الأساسيون في منظومة حكامة إنتاج تامسنا..... 274

1.2. الدولة ومؤسساتها 274

2.2. المنعشون العقاريون..... 275

3.2. المجلس الجماعي المنتخب..... 277

4.2. الساكنة..... 285

5.2. الجمعيات..... 290

6.2. التعاونية السكنية..... 297

الفصل الرابع :سيرورة إنتاج مدينة تامسنا: بين التصوروالواقع..... 304

1. تصور إنتاج مدينة تامسنا.....305

2. واقع إنتاج مدينة تامسنا 309

3. استمرارية إنتاج مدينة تامسنا 342

خلاصة عامة.....352

بيبليوغرافيا الأطروحة: 356

ملحق الأطروحة..... 369